

مصر في ظل الكساد الكبير

سحر حسن



المجلس الأعلى للثقافة

مصر في ظل الكساد الكبير

دراسة للأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها

على مصر (١٩٢٩ - ١٩٣٣)

سحر حسن



٢٠١٠

| | |
|---|-------------|
| بطاقة الفهرسة | |
| إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية | |
| إدارة الشئون الفنية | |
| على ، سحر حسن أحمد | |
| مصر فى ظل الكساد الكبير : دراسة للأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها | |
| على مصر : (١٩٢٩ - ١٩٣٣) / تأليف : سحر حسن أحمد على | |
| ط١، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٠ | |
| ٣١٦ ص ، ٢٤ سم | |
| ١ - مصر - الأحوال الاقتصادية. | |
| ٢ - الكساد الاقتصادى | |
| ٣ - الأزمات الاقتصادية | |
| ٣٣٠,٩٦٢ | أ - العنوان |
| رقم الإيداع ٢٧٤٥ / ٢٠١٠ | |
| الترقيم الدولى: 0 - 875 - 479 - 977 - 978 I.S.B.N | |
| الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية | |

الأفكار التى تتضمنها إصدارات المجلس الأعلى للثقافة هى اجتهادات أصحابها،
ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس.

حقوق النشر محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٢٧٣٥٨٠٨٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo

Tel.: 27352396 Fax: 27358084

مقدمة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على آثار الأزمة الاقتصادية على مصر وكيف أثرت على الأوضاع الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة؟ وما مدى هذا التأثير؟ وكيف واجهتها الحكومة المصرية؟ وإلى أى حد وصل تأثير النواحي الاجتماعية؟ وما مردود تلك الأزمة فى الجوانب الثقافية؟ وحيث كانت الأزمات الاقتصادية من السمات الأساسية المميزة للتاريخ بصفة عامة، وللتاريخ المصرى بصفة خاصة هذا لأن النشاط الاقتصادى يخضع خطة البيانى للصعود والهبوط بصفة دائمة، والانتقال من الرخاء إلى الكساد والعكس.

ورغم أن هناك العديد من الأبحاث السابقة التى كانت تدور حول هذا الموضوع من خلال نقاط فرعية منه، إلا أن الدراسة ركزت على تطور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ركزت على جهود الدولة لمحاولة حل تلك الأزمة، وذلك باتباع المنهج الموضوعى طرق التحليل الإحصائى ومن أهمها استخدام نسب التغير والنسب المئوية.

ومن ثم قسمت الدراسة إلى أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

حيث تناول الفصل الأول "الطريق إلى الأزمة الاقتصادية " مقدمات لتلك الكارثة، وقد ذكرت المصادر أن هذا الكساد كان من أعنف الأنواع التى شهدتها العالم والتى تعود أسبابه إلى الحرب العالمية الأولى، ثم إلى تفاوت النظم النقدية فى العديد من الدول بين النظام والفوضى، وإلى تطبيق نظام الحواجز الجمركية، وعندما انهارت بورصة "ول ستريت" بالولايات المتحدة، آثار هذا العديد من المشاكل مثل البطالة، وركود السوق التجارى، وامتدت الأزمة الأمريكية إلى كل دول أوربا، حيث كانت بريطانيا إحدى تلك الدول التى كانت مصر ترتبط بها

ارتباطا وثيقا، وذلك من خلال التبعية السياسية ثم التبعية الاقتصادية بين الدولتين، وقد عدت هذه التبعية سببا للأزمة ربما يكون غير مباشر ولكنه أساسى لانتقال الأزمة لمصر.

ويرصد الفصل الثانى "آثار الأزمة على أوضاع مصر الاقتصادية" وفيه تعرضت لأوضاع مصر الاقتصادية قبل حدوث الكساد الكبير من ١٩١٤ : ١٩٢٩، ثم آثار الأزمة على القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصرى من زراعة وتتبع تطور الزراعات القائمة، حيث أثرت الأزمة على زراعة المحاصيل سواء بزيادة مساحتها أو بتقليلها، كما تتبع أيضا تطور الصناعة المصرية، أما التجارة فقد انقسمت إلى شقين: التجارة الخارجية والتجارة الداخلية، فبينت الدراسة تأثير الأزمة فى التجارة الخارجية، أما التجارة الداخلية فقد كانت هناك صعوبات فى الحصول على المادة الخاصة بها، ثم تتبعت الدراسة جهود الدولة فى مواجهة الركود، والتي كان من أهمها إنشاء بنك التسليف الزراعى، وذلك لمساعدة الفلاحين، مع تأجيل دفع السلف الزراعية ومنح مهلة لدفعها، كما قامت بفرض تعريفية جمركية لحماية الإنتاج المحلى، بالإضافة إلى العديد من الإجراءات.

وعالج الفصل الثالث " آثار الأزمة على أوضاع مصر الاجتماعية " فقدم المستوى المعيشى من ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ومستوى الدخل، كما تعرض لعدد من القضايا المهمة مثل الصحة والتعليم والجريمة بكل فروعها، هذا إلى جانب أثر الأزمة على المجتمع بشقيه المدينى والريفى، والتي نتج عنها بعض المشكلات فى كلا الطرفين مثل مشاكل العمال والبطالة.

أما الفصل الرابع والأخير فجاء بعنوان "المردود الثقافى لأزمة الكساد العالمى" وفيه تعرضت لأثر الأزمة على الكتاب من خلال رواية "يوميات نائب فى الأرياف" والتي عكست فيها صورة من أحوال الريف فى ظل الركود، ثم رواية "القاهرة الجديدة" التى بلورت بعض مشكلات المجتمع الحضرى، على هذا النحو فقد تأثر الشعراء مما أوضح مدى تأثير الأزمة على هؤلاء، كما قدم الفصل العديد

من الرسوم الكاريكاتيرية التي عكست أحوال المجتمع في ضوء الكساد، أما الإعلان فقد بلور صور التجارة الداخلية، وأخيرا المسرح حيث كانت السمة الأساسية الغالبة على الروايات المسرحية في تلك الفترة هي التعريب لذلك كانت مسرحية الجنيه المصرى معربة عن رواية فرنسية تحت عنوان "توباز" ألقت في عام ١٩٢٨ وكانت تعكس مدى التدهور والفساد الذي كان منتشرًا في المجتمع الفرنسى، وعندما وجدها بديع خيرى ونجيب الريحانى تواكب الأوضاع القائمة في المجتمع المصرى بسبب الأزمة وتعكس الأزمة، فقاموا بتعريبها وتمثيلها على المسرح.

ترجع أهمية دراسة آثار الأزمة الاقتصادية على أوضاع مصر إلى أنها تكشف مدى التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى حدث فى المجتمع، وهذا ما دعانا إلى وضع التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى إطار اجتماعى وثقافى بعيدًا عن دراستها كظاهرة اقتصادية مجردة وأيضًا بمنأى عن الدراسات السياسية.

وأخيرًا وليس آخرًا لا يفوتنى من باب العرفان بالجميل أن أتقدم بخالص شكرى وإمتنانى وتقديرى إلى أستاذى ، الأستاذ الدكتور/ يونان لبيب رزق.

المحتويات

| | |
|-----|---|
| 3 |المقدمة |
| 7 |الفهرس |
| | الفصل الأول: |
| 9 |الطريق إلى الأزمة الاقتصادية العالمية |
| 14 |أسباب الأزمة في العالم |
| 32 |الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية |
| 45 |انتشار الأزمة على المستوى العالمي |
| 61 |العوامل التي أدت لانتقال الأزمة إلى مصر |
| | الفصل الثاني: |
| 69 |آثار الأزمة على أوضاع مصر الاقتصادية |
| 80 |تأثير الأزمة على قطاع الزراعة |
| 95 |تأثير الأزمة على قطاع الصناعة |
| 108 |تأثير الأزمة على قطاع التجارة |
| 123 |جهود الدولة لمواجهة الأزمة في مصر |
| 123 |تخفيض الإيجارات الزراعية ومنح مهلة للدفع |
| 125 |تأجيل تحصيل السلف الزراعية |
| 126 |إنشاء بنك التسليف الزراعى والعقارى |
| 134 |السياسة القطنية |
| 138 |التعريفية الجمركية |
| 142 |علاقة الجنية الإسترليني بالمصرى |
| 147 |المشروعات الإنشائية الجديدة |

| | |
|-----|---|
| | الفصل الثالث: |
| 153 | آثار الأزمة على أوضاع مصر الاجتماعية..... |
| 155 | المستوى المعيشي..... |
| 173 | الصحة..... |
| 175 | التعليم..... |
| 177 | الجريمة..... |
| 192 | أثر الأزمة على المجتمع الريفى..... |
| 200 | أثر الأزمة على المجتمع المدينى..... |
| | الفصل الرابع: |
| 211 | المردود الثقافى للأزمة الاقتصادية العالمية..... |
| 213 | أولاً: الرواية..... |
| 221 | ثانياً: الصحافة..... |
| 255 | ثالثاً: المسرح: مسرحية الجنيه المصرى..... |
| 261 | الخاتمة..... |
| 265 | قائمة المصادر والمراجع..... |
| 283 | الملاحق..... |

الفصل الأول

الطريق إلى الأزمة الاقتصادية العالمية

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة فى العالم اجتاحتها مظاهر الكساد العالمى العظيم فى ١٩٢٩، وكان هذا الكساد من أعنف الأنواع التى شهدها العالم، لأنه استمر قرابة الأربع سنوات (١٩٢٩ : ١٩٣٣) ^(١)، وبالبحث عن الأسباب الحقيقية للكساد نجد أن معظم بلدان العالم قد توسعت فى الإنتاج الصناعى مع انتهاء الحرب الأولى، وخاصة الولايات المتحدة التى كان الإنتاج بها زائداً بشكل كبير عن الدول الأخرى مما أدى لارتفاع الأسعار الذى عمل بدوره على زيادة الإنتاج حتى يحقق المنتجون أرباحاً وفيرة ^(٢). وقام رجال الأعمال فى أمريكا على توسيع صناعاتهم بنسب كبيرة، واعتقدوا أن صعود الصناعة ممكن أن يستمر بعد سنة ١٩١٩، ولكن مع توافر ثلاثة شروط :-

(١) خلق حاجات جديدة فى القاعدة العريضة من المستهلكين.

(٢) تغذية الطلب بإعطاء أجور عالية، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى زيادة قوة الشراء بين سواد المستهلكين.

(٣) المنشطات الصناعية (القروض) التى تمنح فى داخل الولايات المتحدة للمنتجين والمستهلكين على السواء، أو خارجها لدول أوربا - بصفة خاصة - ألمانيا والنمسا بدرجة أقل بشرط أن تشتري من الولايات المتحدة المواد الأولية اللازمة لصناعاتها أو تشتري السلع الغذائية منها ^(٣).

(١) العشرى حسين درويش، التطور الاقتصادى، دراسة لتاريخ أوربا وتاريخ مصر الاقتصادى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٤٢.

(٢) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل، التطور الاقتصادى، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ص ٣٢٣.

(٣) عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم الحديث، ج ٣، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٥٥.

وشهدت الفترة الواقعة بين (١٩٢٠: ١٩٢٨) ارتفاعًا كبيرًا فى حجم الإنتاج الصناعى، وفى حجم الأوراق المالية المتداولة فى السوق^(١)، لكن الازدهار فى الولايات المتحدة فى سنوات (١٩٢٦: ١٩٢٩) كان أقل قوة عما كان عليه خلال سنوات (١٩٢٢: ١٩٢٦)^(٢)، نتيجة لأن أمريكا هى الدولة الوحيدة التى ظلت متبعة نظام "قاعدة الذهب"^(٣) خلال الحرب العالمية الأولى، أضف إلى ذلك ضخامة الإنتاج، مع وجود فائض متزايد فى ميزان المدفوعات الأمريكى، وحيث إن هناك علاقة طردية بين الاحتياطيات الذهبية لدى البنوك، وبين كمية النقود المتداولة وحجم الائتمان المصرفى، الأمر الذى يمكن القول معه بأن كمية النقود وحجم الائتمان قد زادا زيادة كبيرة، وحدث معهما رواج وانتعاش كبير فى الاقتصاد الأمريكى، ولكن هذا لم يدم طويلا، فمع قدوم سنة ١٩٢٥ بدأ الذهب يتسرب إلى خارج الولايات المتحدة متجهاً إلى الدول الأوروبية سعياً وراء سعر الفائدة المرتفع^(٤). وفى سنة ١٩٢٥ وصل الإنتاج الصناعى والزراعى الأوروبى إلى المستوى الذى كان عليه فى سنة ١٩١٣^(٥)، ونتيجة لذلك اضطر المنتجون الأمريكيون وبخاصة المزارعين إلى تخفيض صادراتهم^(٦).

كما أدى ارتفاع الدخول إلى زيادة الطلب على المنتجات المستحدثة كالسيارات والأدوات الكهربائية والآلات المعمرة، التى بلغ معدلها السنوى ٩,٥ ٪،

(١) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنمى، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٩٢.

(٢) جلال يحيى، التاريخ الأوروبى الحديث و المعاصر، المكتب الجامعى الحديث، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٧٩.

(٣) هى الغطاء النقدى للعملة، أى إن أى إصدار جديد أو زيادة كمية الأوراق النقدية للدولة يتطلب توفير حد معين من الذهب لدى البنك المركزى كغطاء لهذه العملة، الدليل، ١٩٣٢/٣/٥، محمود صالح الفلكى، علاقة الجنية المصرى بالجنيه الاسترلينى.

(٣) العشرى حسين درويش، المرجع السابق، ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٤) جلال يحيى، المرجع السابق، ص ١٧٩.

(٥) بيررونوفان، تاريخ العلاقات الدولية من (١٩١٤ - ١٩٤٥)، ترجمة جلال يحيى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٤٠٨.

وزاد معدل إنتاج الآلات السنوى بنسبة ٦,٥٪، وأدت ضخامة الاستثمارات إلى زيادة الإنتاج، وتخفيض تكاليف الإنتاج، واستقرار الأسعار، كما ساعدت التسهيلات فى الدفع على زيادة الطلب، وحقق الدخل القومى أيضا زيادة قدرها ٢٣ ٪ خلال الفترة من (١٩٢٣ - ١٩٢٩)، وزاد حجم السكان حوالى ٩ ٪، وحجم العمالة حوالى ١١ ٪^(١).

وعندما ارتفع الإنتاج الزراعى فى سنة ١٩٢٨ بصورة كبيرة ازداد الموقف خطورة، وتسبب فى خفض أسعار المنتجات الزراعية انخفاضًا محدودًا^(٢)، وكانت هناك زيادة فى الطلب على الآلات وحدها بنسبة ٩٠ ٪، كما زاد الطلب على صناعات صهر الحديد بحوالى ٥٠ ٪، وكان معدل الزيادة فى إنتاج السلع الرأسمالية حوالى ٨٠ ٪، وأصبحت الولايات المتحدة أكبر مصدر لرءوس الأموال مع زيادة معدلات استثماراتها فى الخارج، وبدأت فى شكل استثمارات مباشرة عن طريق الشركات المساهمة الأمريكية مثل General Motor / General Electric Standa Oil، أو عن طريق إنشاء شركات تابعة، ومعظم هذه الشركات مخصصة لإنتاج الخامات باستثناء إقامة بعض الصناعات فى أمريكا الجنوبية، أو فى اليابان^(٣).

ولكن مع زيادة الأرباح فى سبتمبر ١٩٢٩ إلى ٢١٦ ٪ على أساس أن سنة ١٩٢٦ = ١٠٠، وكان رد فعل ذلك شديدًا فلم يأت شهر أكتوبر من سنة ١٩٢٩ حتى حدث الانهيار المالى الكبير فى أسعار الأوراق المالية^(٤) وكان ظاهر الأمور

(١) يونس أحمد البطريق، الأحداث الرئيسية فى التطور الاقتصادى، الدار الجامعية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٨١.

(٢) بيررونوفان، المرجع السابق، ص ٤٠٨.

(٣) جمال الدين سعيد التطور الاقتصادى فى العالم، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٢٤٩، ٢٥٠ / آلن نفنز وهنرى كومجر، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة مصطفى عامر، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٤٢، ص ٤٧٨.

(٤) يونس البطريق، المرجع السابق، ص ١٨٢، محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص ٣٢٣.

يوحى بحدوث هذا الانهيار، فقد تضاعفت أعداد قيمة الأوراق المالية المتداولة في سوق وول ستريت "Wall Street"، وغادر العديد أعمالهم ليقوموا بعمليات البيع والشراء في سوق الأوراق المالية لما كانت تدره من أرباح كبيرة، وأصبح المشتغلون بهذه المهنة يعدون بالآلاف في كل مدينة من المدن الأمريكية وخاصة في حي الأعمال في وول ستريت في نيويورك، وكان هذا الرواج جزءًا من الرواج العام، وقد حققت المؤسسات أرباحًا كبرى خلال فترة العشرينيات من هذا القرن كما زاد شراء المنتجات الاستهلاكية بواسطة أبناء الطبقة الوسطى، ونتيجة لذلك نمت العديد من الصناعات الاستهلاكية^(١).

وكانت أول ظاهرة للأزمة الاقتصادية العالمية هي القروض الممنوحة إلى أوروبا في خريف ١٩٢٩ وسرعان ما أعقب ذلك ضعف في القوة الشرائية في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي أدى بدوره إلى هبوط عام في الأسعار، فأصبحت البلدان الأوروبية المدينة إصابة مزدوجة، ولم تعد قادرة على أن تقترض من الولايات المتحدة النقود التي تسدد بها ديونها^(٢).

أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية

بدأت أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية في العديد من النقاط الأساسية والفرعية وذلك لأنها مست كافة طبقات المجتمع العالمي، وأحلت الضرر بمعظم بلدان العالم والتي تمثلت في:

(١) عبد العزيز نوار وآخر، المرجع السابق، ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٢) كارل.أ.هـ، العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح من (١٩١٩ - ١٩٣٩) ترجمة سمير شيخاني، دار الجليل، بيروت ١٩٩٢، ط ٢، ص ١٢١.

(١) تأثير الحرب العالمية الأولى

أحدثت الحرب الكبرى رد فعل سيئ في الدول المتحاربة من تضخم الديون العامة وفوائدها وما استتبع ذلك من زيادة أعباء الضرائب على الشعوب^(١). وبعد انتهاء الحرب انتبهت الشعوب إلى الحرية والنظريات الأخرى التي تشعبت منها، وهذا بالتالي أدى إلى مقاومة القوة أينما كانت، فالحرب غدت النفوس بالميل إلى الخصام، وإشعال الثورات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بالميل لمناوأة القوى، مما سهل اندلاع نيران الثورات، فالحرب مزجت الشعوب بعضها ببعض (الأمريكي والإنجليزى والمصرى والسورى والفرنسى.....الخ)^(٢).

كما حدث اختلال فى التوازن بين شتى العناصر التى تسيطر على مرافق الأمم، ومما أحدث اضطراباً شديداً فى الأسعار، أدى لارتفاعها^(٣). وكانت أوروبا تصنع حاجات العالم من البضائع قبل الحرب فلما اشتعلت الحرب العظمى شغلت أوروبا بها، وحولت مصانعها إلى معامل لصنع أدوات الحرب والقتال، فاضطرت الشعوب التى كانت تستورد من أوروبا إلى إقامة مصانع خاصة فى بلادها تستطيع سد احتياجاتهم، وهذا فسر ما عاناه العالم من اضطراب فى نظامه الاقتصادى، فقد زاد الإنتاج زيادة فاحشة، وبالتالي زاد العرض بالتبعية مع بقاء الطلب كما هو، وبعد إنتهاء الحرب حدث العديد من الأمور التى ساعدت على استفحال خطر الأزمة^(٤)، وأيضاً زاد من تدعيم هذه الفكرة بعد الحرب عودة المحاربين لبلادهم فزادت العمالة وأنتجوا الكثير من السلع التى لم يتشبعها السوق^(٥).

(١) كوكب الشرق، ٣ / ٩ / ١٩٣١، عبد الحليم إلياس نصير، أسباب الأزمة العالمية.

/ الأهرام، ٥ / ٩ / ١٩٣١، الجريدة التجارية، ٧ / ٩ / ١٩٣١.

(٢) جوبيتر، ١ / ١١ / ١٩٣٠، ملحم فريجى، الأزمة الاقتصادية العالمية وأسبابها.

(٣) الجريدة التجارية، ٥ / ٦ / ١٩٣١.

(٤) دار الوثائق، وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، ملف ٤-٧/١٠٠، تقرير أحمد عبد

الوهاب باشا عن أعمال لجنة القطن المصرى يولية ١٩٣١.

الأحرار الدستوريين، ١٢ / ١ / ١٩٣١، محمد حسين هيكل، الأزمة الاقتصادية العالمية فى أوروبا.

(٥) الأهرام، ٢٦ / ٩ / ١٩٣١، عبد الحليم الببلى، بيان فى الأزمة للمعارضين.

وزادت مسألتا ديون الحرب وأقساط التعويضات من سوء الأوضاع الاقتصادية حيث كانا سببًا في تحول الاهتمام عن المشاكل الاقتصادية "الأزمة الاقتصادية"، مما نتج عنه تكديسا للثروة في يد المدين للدائن، وكان ذلك بسبب تمزق الصلات التجارية بين الدول خلال الحرب، وبلغت التعويضات المطلوبة من ألمانيا مبلغ ٦،٦ مليون جنيه إسترليني، وقد قسمها "مشروع دوز" (*) الذي رتب سداد هذا المبلغ على أقساط سنوية، كما قاربت مجموع الديون الفرنسية حوالى ٤ مليون جنيه إسترليني، وكانت أعظم الدول الدائنة هي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، وأصبح سداد هذه الديون سببا للمنازعات الدولية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تعقد القروض في الداخل وفي الخارج للدول الخارجية لسداد الديون (١).

وكان رأى أحد رؤساء الوزراء السابقين فى فرنسا أن هذه الديون يجب أن تلغى جميعاً (٢)، كما صرحت بريطانيا مراراً بطلب إلغاء التعويضات إلغاء تاماً، وذلك بتنازلها عن جميع الديون التى لها لدى حلفائها السابقين وعن نصيبها من التعويضات، كما نادى ايطاليا بنفس ما نادى به بريطانيا، أما فرنسا وبلجيكا وبقية الدول فقد نادوا بتخفيض أقساط التعويضات، ولم يكن ذلك كافياً لحل الأزمة (٣).

(*) هو مشروع وضعته لجنة داووز (Dawes)، وهى لجنة دولية شكلت من كبار الاقتصاديين فى العالم من أجل حل مشكلة التعويضات الألمانية وعرفت هذه اللجنة باسم الاقتصادى الأمريكى دوز، رياض الصمد، العلاقات الدولية فى القرن العشرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٣، ص ١٥٥، ١٥٦.

(١) دافيد تومس، تاريخ العالم من (١٩١٤ - ١٩٥٠)، ترجمة حسين كامل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٢) التجارة، ٢٥ / ٣ / ١٩٣٢، يوسف كايو، الأزمة العالمية.

(٣) البلاغ، ٢٤ / ١ / ١٩٣٢، متى تنتهى الأزمة.

كما أدى تضخم الديون إلى زيادة أعباء الضرائب على الشعوب، وتلك الضرائب يذهب معظمها في ميزانية استهلاك الديون وفوائدها، فهذه الضرائب أموال تنزع من الأهالي ولا تستغل في الإنتاج القومي، مما آل ذلك إلى نقص في رصيد الادخار للطوارئ، واندفعت تلك الدول إلى الاقتراض لتمويل مصانعها ومتاجرها وموازنة ميزانياتها^(١).

وكان من نتائج الحرب العالمية الأولى ظهور دول جديدة وجدت العاطفة الوطنية لديها أرضا خصبة فنمت وترعرعت وبالتالي سغت لإنتاج كل ما يلزمها والاستغناء عن واردات غيرها من الدول الأخرى بقدر المستطاع فأنشأت الكثير من الصناعات وعملت على زيادة حاصلاتها الزراعية لتقلل من مصاريف الإنتاج لباهظة التي لا تتفق مع القيمة الحقيقية للمصنوعات أو الحاصلات الزراعية، لكي تحميها وتبقى عليها في السوق العالمي فرضت مختلف الضرائب لجمركية^(٢).

(٢) هبوط قيمة العملة

أثناء الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ظهرت في العالم أوضاع قديمة تفاوتت بين النظام والفوضى، وتساوت في تعطيلها لسير التجارة الدولية، إطراد الرواج الاقتصادي، فمع التحرر من نظام "قاعدة الذهب"، وظهور بوادر انتشار الوعي القومي بين البلدان وبوجه خاص لدى الدول الصغيرة منها، واللجوء إلى نظام العملات القومية المستقلة، بسبب التضخم النقدي الذي كاد يشمل جميع دول ويهوى بقيمة عملتها^(٣)، واضطرت الحكومات والبنوك، لمواجهة هذه

(١) الدليل، ٣ / ٩ / ١٩٣١، أسباب الأزمة العالمية.

(٢) الدليل، ١ / ٨ / ١٩٣٢ نشأت باشا، الحالة الاقتصادية العالمية.

(٣) محمد حامد الزمار، تطور نظام النقد الدولي في القرن العشرين وأثره على اقتصاديات الدول النامية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩، ص ٤٦.

الصعوبات والعمل على إنعاش وازدهار اقتصادها عن طريق خفض قيمة عملتها خلال الأعوام العشرة التالية لانقضاء الحرب^(١)، وقررت العودة إلى نظام قاعدة الذهب لتحديد من زيادة التضخم، وعاد الاستقرار النسبي إلى اقتصاديات هذه الدول ولم تكن عودة دول الكتلة الإسترلينية أيضا إلى قاعدة الذهب في سنة ١٩٢٥ بنفس معدلاتها قبل الحرب، وذلك لأنها قدرت عملتها بأكثر من قيمتها الحقيقية، لذا عانى ميزان المدفوعات الإنجليزي من العجز^(٢).

إلا أن الإبقاء على نظام قاعدة الذهب كان أمرا عسيرا، وأصبحت التجارة الدولية نتيجة لذلك لا تتناسب مع نفقات الإنتاج وأصبحت عرضة لتقلبات السياسات النقدية^(٣)، إذ بلغ الهبوط في قيمة العملة ٧٠٪ أو أكثر، كما كانت هناك علاقة كبيرة بين زيادة طلب النقود الذهبية وهبوط أسعار المعروض، وزادت البنوك المركزية في أمريكا وفرنسا كمية الذهب بها زيادة كبيرة جدا في سنة ١٩٢٩^(٤)، مما نتج عنه ضعف القوة الشرائية لورق النقد الأجنبي، فأصبحت البضائع الأمريكية والفرنسية غالية الثمن، وكان هذا أحد أسباب نكبة تجارتهم^(٥)، وأدى تدهور الأوراق المالية الأمريكية إلى العديد من المضاربات التي أفلس الكثير من أغنياء الولايات المتحدة^(٦).

وتعد الفترة الواقعة بين عام ١٩٣٠ و ١٩٣١ من أكثر الفترات اضطرابا في أحوال النقد إذ تميزت بخلل مستمر في المعاملات بين الدول، لهذا يمكن تقسيم المراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي إلى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: بدأت بوقف العمل بقاعدة الذهب واستمرت حتى عودة معظم دول العالم إليها ثانية، وفي غضون ذلك خيم التضخم على الاقتصاد العالمي، كما تعرضت إبانها معظم العملات لفوضى شديدة بسبب ارتفاع نظام الصرف.

(١) جلال يحيى، المرجع السابق، ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٢) العشري حسين درويش، المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٣) محمد حامد الزهار، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٤) الفنون، ١٢/٤ ١٩٣٠، الضائقة المالية عامة العالم، الشعب، ١٩٣٠/١٢/٢٤، الضائقة المالية عامة الناس

(٥) الشعب، ٢٥ / ١٠ / ١٩٣١، مالية أمريكا.

(٦) الدليل، ٣١ / ١٢ / ١٩٣٠، مصطفى أمين الفكهاني، حول الأزمة الاقتصادية.

المرحلة الثانية: تشمل السنوات التي بدأت بالعودة لنظام الذهب في منتصف العشرينيات تقريباً، واستمرت حتى انهيار هذا النظام بخروج جميع الدول عنه نهائياً مع بداية الثلاثينيات، وتعرض في بدايتها للاقتصاد العالمي لمزيد من التضخم، والتي انتهت بحدوث الأزمة المالية العالمية الطاحنة التي أعقبتها الكساد العظيم الذي تصدعت بسببه قاعدة الذهب.

المرحلة الثالثة: وهي التي بدأت بانحيار نظام الذهب وانتهت بقيام الحرب الثانية^(١).

وقد استغرقت الحكومات - خاصة المدينة منها-، وقتاً طويلاً ومالاً أكثر في تثبيت قيمة عملاتها مما أفضى إلى اختلال التوازن التجارى، وتزعزع الثقة المالية بين الدول،^(٢) وأفقد التخلي عن قاعدة الذهب كثيراً من المودعين الثقة في إيداع أموالهم بالمصارف حيث لا يمكن استبدالها بقيمتها الذهبية عند الحاجة.^(٣)

(٣) الحواجز الجمركية

ركزت كل دولة مجهودها على مكافحة الضائقة الخاصة بها بفرض الحواجز الجمركية وتقييد المبادلات التجارية بقيود لا حصر لها، كما أن ازدياد فرض الحواجز الجمركية أدى إلى انخفاض معدل التجارة العالمية بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٨، وقل معدل التجارة من ١٢٩٪ الى ١١٢,٨٪ على أساس (١٩١٣ = ١٠٠)، وتأثرت المنتجات المصنعة أكثر من غيرها^(٤). وبدأت كل دولة فى العمل على توفير كل احتياجاتها داخلياً عملاً بمبدأ الاكتفاء الذاتى مضحية

(١) محمد حامد الزهار، المرجع السابق، ص ٤٦ - ٤٧.

(٢) الجريدة التجارية، ٧ / ٩ / ١٩٣١.

(٣) البريد الاقتصادى، ٢ / ٤ / ١٩٤٢، ليون كاسترو، الأزمة الأمريكية و عيار الذهب.

(٤) بيررنوفان، المرجع السابق، ص ٤١٦.

بمميزات التخصص وتقسيم العمل الدولي، حتى تحمي صناعاتها الناشئة التي أنشأتها لتوفير احتياجاتها ذاتيًا، فوضعت القيود والضرائب الجمركية العالية على الواردات^(١)، كما أدى فرض الحواجز الجمركية إلى تعذر تسديد ديون الحرب المستحقة على البلاد المدينة للولايات المتحدة وغيرها من الدول.

وترجع أسباب تطبيق سياسة الحماية الجمركية إلى: -

١ - هبوط أسعار الحبوب في أوروبا الذي حدث بسبب منافسة الواردات التي تأتي من بلاد ما وراء البحر.

٢ - هبوط العملة في عدد من البلدان.

٣ - اختلاف الأجور.

٤ - اختلاف الأحوال الاقتصادية في كل دولة عن الأخرى^(٢).

وترجع سياسة إعلان الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة إلى سنة ١٩٢٦، حيث كانت من الأسس التي قامت عليها حملة الانتخابات الرئاسية في هذا الوقت الذي كان يسود الاقتصاد فيها حركة نشاط^(٣)، وفي سنة ١٩٢٨ زادت الرسوم في الولايات المتحدة الأمريكية على الواردات بنسبة تتراوح بين ٥٪ و ٧٪، وارتفعت مرة أخرى في سنة ١٩٣٠ من ٤٦٪ إلى ٤٩٪ وشملت حوالي ٩٠٠ صنف في الوقت الذي خفضت فيه الرسوم على ٢٠٠ صنف آخر، وأنزلت زيادة الرسوم الجمركية أكثر الضرر بالبلاد المدينة وخاصة ألمانيا لأنها أكبر دولة مدينة، ولأن كل هذه البلاد كانت في حالة كساد شديدة^(٤)، بينما سلكت بريطانيا العظمى في مسألة الرسوم الجمركية طريقاً يطابق تقاليداً ومركزها الاقتصادي، ويساعد

(١) العشري حسين درويش، المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٢) التجارة، ١٤ / ٦ / ١٩٣٢.

(٣) الجريدة التجارية، ١٣ / ١ / ١٩٣١، الرسوم الجمركية الجديدة في الولايات المتحدة.

(٤) نفسه، ١٤ / ١ / ١٩٣١، الرسوم الجمركية الجديدة في الولايات المتحدة.

على حل مشاكل الزراعة، حيث أدخلت الزيادة على الرسوم الجمركية لرغباتها في حماية محاصيلهم، ولحماية صناعاتهم^(١)، كما فرضت مصر لنفسها سياسة جمركية خاصة بها ولكنها لم تذهب بها إلى حد الإفراط، حيث لم تفرض ضرائب جمركية عالية إلا عند الضرورة القصوى^(٢).

إذن فإن إقامة الحواجز الجمركية العالية لحماية الإنتاج القومي أدت إلى اتباع كل الدول الكبرى سياسة إنتاج ما يكفيها من الخامات بحيث تصبح في الوقت نفسه كل من المستعمرات والبلاد الشرقية مصدراً لإنتاج الخامات والدول الغربية مركزاً للصناعات^(٣)، وكان هذا سبباً في زيادة متاعبها، مما كان له أثره السيئ على البلاد المصدرة^(٤).

(٤) زيادة الإنتاج وضعف القوة الشرائية

في نفس الوقت الذي زاد الإنتاجان الزراعي والصناعي في العالم وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد العالم المقدرة على شراء هذا الإنتاج^(٥)، وذلك لقلة الأموال المتداولة لدرجة أن دولاً كثيرة كادت تصل إلى حد الإفلاس كما أن العملة المتوفرة كانت غير متداولة بسهولة^(٦)؛ أما النمو الصناعي وزيادة الإنتاج فقد اعتقد رجال الأعمال الأمريكيون أنه من أجل ضمان النمو المستمر للإنتاج الصناعي يجب

(١) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١، كان.أ.هـ، بعض نواحي الكساد في العالم. الدليل، ١٩٣١/٣/١٣، ١٩٣١/٣/١٦.

(٢) الجريدة التجارية، ٢٢ / ٩ / ١٩٣٣، التجارة الدولية والتعريفات الجمركية.

(٣) كوكب الشرق، ٣ / ٩ / ١٩٣١.

(٤) الجريدة التجارية، ١٤ / ١ / ١٩٣١.

(٥) حسان على خلاف، الوجيز في تاريخ العالم المعاصر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٨٠، ص ١٣.

(٦) الجريدة التجارية، ٨ / ١١ / ١٩٣٣، بروفيسور باسل بلاكت بنتلي، الأزمة الاقتصادية وعواملها، تعريب محمد مصطفى.

تنمية الطلب عن طريق زيادة القوة الشرائية، وإيقاظ حاجات جديدة لدى جماهير المستهلكين، ولكن هذا الاتجاه ظهر ضعفه حين وصل الإنتاج الصناعى والزراعى الأوروبى فى سنة ١٩٢٥ إلى المستوى الذى كان عليه فى سنة ١٩١٣^(١).

ومع زيادة الإنتاجين الزراعى والصناعى فى العالم زاد العرض على الطلب^(٢)، حيث زاد الإنتاج فى العالم كله بشكل كبير جدًا رغم المنافسة الشديدة، وعملت كل من الولايات المتحدة والأرجنتين وكندا عند نهاية الحرب العالمية على إنتاج أكبر محصول ممكن من القمح، ولكن الاستهلاك العالمى للقمح قل بعد الحرب فى حين أن استهلاك اللحوم زاد بسبب الحرب العالمية الأولى، ولم يضع زارعوا القمح فى الولايات المتحدة حسابًا لهذا، ولم يقدروا عودة الحياة الزراعية لأوروبا بهذه السرعة بعد الحرب الأولى، وعملها على إعادة محصولها الزراعى إلى معدل أكبر مما كان عليه سابقًا^(٣)، وزاد وفرة محصول سنة ١٩٢٨ من خطورة الموقف، وتسبب فى خفض أسعار المنتجات الزراعية مما أثر على المستثمرين الذين كان عليهم أن يدفعوا أرباح ديونهم^(٤)، وفى خلال السنوات الخمس المنتهية بسنة ١٩٢٨ زاد محصول السكر بنسبة ٣,٨٪، ومحصول القطن العالمى بنسبة ٦,٤٪، والمواد الغذائية زادت بما يقرب من ٥٪ من مجموعها^(٥). كما أدى عدم تمكن المزارعين من تصريف منتجاتهم الى انخفاض أسعارها^(٦)، ووصل تدهور أسعار الحاصلات الزراعية فى أواخر سنة ١٩٣٢ إلى ٥٠٪ و ٦٠٪.

(١) جلال يحيى، أوروبا فى العصور الحديثة منذ الحرب العالمية الأولى، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ١٦٦.

(٢) المقطم، ٥ / ٨ / ١٩٣١، يعقوب بياوى، مكافحة الأزمة الاقتصادية.

(٣) الشعب، ١٨ / ١١ / ١٩٣١، الأزمة المالية العالمية أسبابها وعلاجها.

(٤) بيررنوفان، تاريخ العلاقات الدولية، ص ٤٨٠.

(٥) الجريدة التجارية، ٨ / ١١ / ١٩٣٣، الأزمة الاقتصادية.

(٦) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٨٧.

عما كانت عليه فى سنة ١٩٢٩،^(١) وسبب تدهور أسعار المنتجات الزراعية يعود إلى قلة الطلب على السلع الصناعية، وبالتالي أدى هذا إلى تكديس المنتجات، ومن ثم أدى إلى الركود الصناعى والزراعى، وانتشار البطالة^(٢).

فهبط ثمن محصول القمح الأمريكى، وظل محصول الذرة فى حقوله بسبب اشتداد الحرارة فى صيف سنة ١٩٢٩، وهبطت أثمان القطن بشكل غير عادى، وقد أمرت بعض الحكومات المزارعين والفلاحين بعلف القمح الذى يوجد لديها للحيوانات بسبب هذه الحالة^(٣)، وأصدرت حكومة البرازيل أمرها بإحراق البن الراكد فيها بسبب الهبوط الفاحش الذى انتاب أسعاره، فأمرت بإحراق ستة ملايين ونصف جوال من البن الراكد فيها حتى تحول دون هبوطها بعد جنى المحصول الجديد وطرحه فى الأسواق^(٤).

ومع انخفاض القوة الشرائية حدث خلل فى الميزان التجارى العالمى فتراجعت الصادرات بين دول العالم وخاصة الدول الأوربية وقد هبطت قيمة الصادرات فى العالم من ٣٠ مليار إلى ٢٠ مليار دولار، وزادت الواردات على كل دولة بمقدار مليون دولار سنوياً^(٥)، وكانت زيادة الإنتاج ونقص معدل الاستهلاك أحد أسباب الأزمة^(٦).

(١) الدليل، ٩ / ١٠ / ١٩٣٣، الحالة الاقتصادية الحاضرة. الجريدة التجارية، ٢٦ / ٩ / ١٩٣٣.
(٢) الجريدة التجارية، ١٠ / ١١ / ١٩٣٣، الأزمة العالمية وعواملها / محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ٣٨٧

(٣) الروضة، ٩ / ١٢ / ١٩٣٠، الضائقة المالية الاقتصادية وسياسية.
(٤) الأهرام، ٢٤ / ١ / ١٩٣٢، إسماعيل داغر، الأزمة العالمية الكبرى.
(٥) التجارة، ٢٩ / ٦ / ١٩٣٢، فرنشكوينى، الأزمة العالمية وأثرها فى الحالة السياسية.
(٦) دار الوثائق المصرية، وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، ملف ٤ - ١٠٠ / ٧، تقرير أحمد عبد الوهاب باشا بشأن أعمال لجنة القطن المصرى الدولية ١٩٣١.

(٥) الثورات العالمية

كانت الثورات العالمية نتاج الحرب العالمية الأولى، وذلك لأن الجنود المحاربين عندما عادوا إلى بلادهم من هذه الحرب كانوا محملين بمبادئ الديمقراطية، وبذور الثورة، حيث كانت هذه الثورات قائمة في الشرق الأقصى والغرب بدءًا بالصين والهند وأفغان والعجم وبلاد الأكراد وفلسطين وانتهاء بالبرازيل، وقد كانوا جميعًا من أكبر عملاء أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقرب عدد سكانهم من نصف سكان العالم أو يزيد^(١)، ولذلك فأوضاعهم لا تسمح بالتوسع التجاري^(٢)، هذا إلى جانب الثورات التي حدثت في أمريكا الجنوبية وخصوصًا البرازيل والأرجنتين "أكبر أسواق القمح والبن"^(٣)، كل هذه الثورات أدت إلى قلة الإنتاج وكساد مرافق الثروة وانهيار الاستهلاك^(٤).

(٦) عدم المساواة في توزيع الذهب في العالم.

كان أحد أسباب الأزمة سوء توزيع الذهب بين دول العالم وفقدان الثقة المالية بين الأمم، حيث اعتبر الذهب مقياسًا للمال، وقد ترتب على الحرب العالمية الأولى وما تلاها من التطورات الاقتصادية التي أدت إلى وفرة الذهب عند بعض الأمم وقلته عند البعض الآخر، مما أدى لفقدان الثقة في العملة الورقية أو الفضية وتدهور قيمة العملة في الأسواق^(٥)، وترتب على سوء توزيع الاحتياطي الذهبي وسوء توزيع الذهب التضخم المالي في دول العالم فيما عدا الولايات المتحدة وفرنسا، لأن كلاهما سعا لتجميع الذهب لديه^(٦).

(١) الهلال، نوفمبر ١٩٣٠، الحالة الاقتصادية العالمية أسبابها وطرق معالجتها.

(٢) الفلاح الاقتصادي، ٩ / ١ / ١٩٣٤، الحالة الاقتصادية في العالم.

(٣) الروضة، ٩ / ١٢ / ١٩٣٠، الضائقة المالية الحالية، للدليل، ٩ / ١٠ / ١٩٣٣، الحالة الاقتصادية الحاضرة.

(٤) كوكب الشرق، ٣ / ٩ / ١٩٣١.

(٥) الدليل، ١ / ٨ / ١٩٣٢، نشأت باشا، الحالة الاقتصادية العالمية.

(٦) الجريدة التجارية، ٢٠ / ١٠ / ١٩٣٢، الذهب وأثره في الأزمة الاقتصادية، تعريب محمد مصطفى.

حيث كانت بريطانيا العظمى تحتل مركز القيادة للعالم قبل الحرب العالمية الأولى ثم بدأت الولايات المتحدة تحتل مكانتها تدريجيا بعد الحرب بما توفر لديها من إمكانيات اقتصادية كبيرة، وأصبحت الولايات المتحدة الدائنة الأولى للعالم وتلتها فرنسا^(١).

وكان هذا سببًا طبيعيًا لتدفق الذهب إلى بلادهم، بالرغم من أنهما ليسا في حاجة إلى زيادة رصيدهما من الذهب، وكما أن الدول المدينة تقوم بدفع ما يستحق عليها إما بالاستدانة من الخارج أو بتصدير الذهب، وعلى العكس تضطر الدول الدائنة إما إلى الموافقة على إصدار سلف خارجية جديدة أو قبول الذهب وفاءً لحقها، وهذا ما سبب عجزًا في ميزان المدفوعات الدولية^(٢)، وزاد الذهب في البنوك المركزية في الولايات المتحدة وفرنسا زيادة كبيرة في سنة ١٩٢٩، فوصل احتياطي الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٨٠٢ من الملايين بعد أن كان ٣٢ مليون جنيه أي زاد (٢٥) مرة الضعف مما كان عليه، وزاد احتياطي فرنسا إلى ٣٣٦ مليون جنيه بعد أن كان (٧٨) مليون جنيه أي زاد أربع أضعاف، وبلغ المقدار الموجود في إنجلترا من الذهب ١٤٦ مليون جنيه^(٣).

غير أن هذا الكم الكبير من الذهب غير متداول لأنه راكد في خزائن البنوك، مما سبب إيجاد فارق كبير بين الإنتاج والاستهلاك^(٤)، كما أدى أيضا لضعف القيمة الشرائية لأوراق النقد الأجنبي ومن هنا أصبحت البضائع في كلا الدولتين غالية الثمن، وهذا جعل بعض الشعوب تحجم عن شراء هذه البضائع مثل الشعب البريطاني الذي قرر عدم شراء ما يوازي ٥٧ مليون جنيه بضائع فرنسية، كما كانت تستورد من الولايات المتحدة الأمريكية ما تزيد قيمته عن ذلك كل عام^(٥).

(١) محمد حامد الزهار، المرجع السابق، ص ٥٠.

(٢) التجارة والصناعة، إبريل ١٩٣١، السياسة النقدية وكساد التجارة.

(٣) الشعب، ٢٤ / ١٢ / ١٩٣٠، الضائقة المالية عامة للعالم.

(٤) الجريدة التجارية، ٢٠ / ١٠ / ١٩٣٢، الذهب وأثره في الأزمة الاقتصادية.

(٥) الشعب، ٢٥ / ١٠ / ١٩٣١، الضائقة المالية عامة للعالم.

ولم تربح الولايات المتحدة الأمريكية ربحًا يذكر من دفعات ديون وتعويضات الحرب، وبالرغم من كم الذهب المخزون لديها فتجارتها الخارجية ليست أحسن حالاً من تجارة بعض البلدان المدينة لها التي حل بها الكساد^(١). لذلك انخفض مجموع قيمة الصادرات في جميع البلدان من عام ١٩٢٩ وقلت التجارة الخارجية لأكثر من ٥٠٪ في عام ١٩٣١ عما كانت عليه في عام ١٩٣٠، وفي جملتها أكبر البلدان الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا والبلدان التي تعتمد على المواد الخام مثل الهند والصين ومصر والأرجنتين^(٢). وأصدرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قراراً بمنع تصدير الذهب إلى الخارج على أثر تصدير عدة ملايين من الدولارات ذهباً إلى فرنسا، بترخيص من وزير الخزانة^(٣).

بالرغم من حالتها الاقتصادية تلك إلا أن حجم القروض التي كانت تعقدها للخارج تزايدت في عام ١٩٣٢ عن عام ١٩٣١، ولم تؤثر هذه القروض على مخزون الذهب، أما فرنسا فكان لها القدر الأكبر من الذهب في أسواق العالم وكان لدى هاتان الدولتان أكثر من ٦٠٪ من حاجيات العالم، ولذلك أصبحت لهما الرقابة على الأسعار في العالم مع أن إحداهما لم يصل نظام بنوكها إلى درجة الكمال الذي تصبح معه الرقابة فعالة^(٤).

(٧) المضاربات الأمريكية

يعد السبب الأساسي لزيادة المضاربات هو محاولة الحكومات إنعاش الاقتصاد عن طريق خفض قيمة العملة^(٥)، وشهدت عشرينيات القرن مضاربة

(١) المقطم، ١٣ / ١ / ١٩٣٣، حالة العالم الاقتصادية.

(٢) البورصة، ٩ / ١ / ١٩٣٣، تجارة العالم انحطاطها وتأثير الذهب فيها.

(٣) الجريدة التجارية، ١٤ / ٩ / ١٩٣٣، التضخم المالي في أمريكا، ترجمة محمد مصطفى.

(٤) التجارة والصناعة، أبريل السياسة النقدية وكساد التجارة.

(٥) الجريدة التجارية، ٨ / ٦ / ١٩٣٣. / جلال يحيى، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، ص ١٨٠

حادثة، وتجلت بشكل كبير في سوق العقارات وما يتصل بها، ولكنها لم تستمر كثيرا، فسرعان ما اتجه الجميع نحو البورصة في سنة ١٩٢٨، مما أدى إلى ازدهارها ولكن تبعته بأشهر قليلة كارثة المضاربين في البورصة^(١)، وارتفع المعدل العام لأسعار الأسهم في خلال الفترة الممتدة من (١٩٢٩: ١٩٢٥) من (١٠٥ : ٢٢٠)^(٢). ثم بدا الانتعاش في سوق الأوراق المالية على أشده في الأشهر الأولى من سنة ١٩٢٩، وعلى الرغم من هذا حدث هبوط كبير للأسهم في شهر يونيو من نفس العام، ولم يكد يأتي آخر هذه السنة حتى كان الهبوط في أسعار الأسهم في أوجه، وبيعت الأسهم بنصف ثمنها الذي كانت تباع بها في بداية سنة ١٩٢٩، أما أسعار السندات فكانت أقل تأثرا^(٣)، حيث تضاعفت قيمة الأوراق المالية المتداولة في بورصة وول ستريت "Wall Street"^(٤).

وكان ارتفاع الأسهم في سنة ١٩٢٩ سببا في اندفاع الأمريكيين نحو المضاربات، ونتج عن ذلك كثرة الأموال في الولايات المتحدة لدرجة لم يتبق لها ما يكفي لإقراض المشروعات المالية هذا من جهة^(٥)، ومن جهة أخرى لاستثمار الأوروبيين أموالهم في الولايات المتحدة، ولذلك توقفت الولايات المتحدة عن إقراض الدول الأوروبية لأن أوروبا عجزت عن شراء البضائع الأمريكية ومن هنا بدأت تصاب أمريكا بصدمة شديدة أثرت في باقي دول العالم^(٦).

وقد ترك العديد من الموظفين أعمالهم ليقوموا بعمليات البيع والشراء في سوق الأوراق المالية لما كانت تدره من أرباح كبيرة، حتى أصبح المشتغلون بهذه

(١) دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٩٢، ص ٢٩.

(٢) بير رونوفان، تاريخ العلاقات الدولية، ص ٤٠٨.

(٣) الجريدة التجارية، ٢٣ / ٧ / ١٩٣١، الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة

(٤) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص ١٩٢.

(٥) البورصة، ٧ / ٩ / ١٩٣٢، الأزمة العالمية.

(٦) الهلال، نوفمبر ١٩٣٠. / عبد العزيز نوار ومحمود محمد جمال الدين منعيد، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرنين ١٦ إلى ٢٠، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٨١.

الحرفة يعدون بالآلاف فى كل مدينة من المدن الأمريكية، وخاصة فى وول ستريت فى نيويورك^(١)، ولكن عندما حدث الانهيار المالى فقد "ساق لأسفل الدرك كبيرهم وصغيرهم" وكان ذلك نتيجة كثرة الأسواق وأيضا وجود آلاف الأوراق المالية غير المسجلة فى الأسواق التى زاد عددها بشكل غير طبيعى، فنتج عن هذه الخسائر أن اتجه آلاف المضاربين إلى بيع أسهمهم فى الأسواق بأثمان بخسة ولهذا انهارت آلاف البيوت التجارية وانهارت أسعار الجملة للسلع^(٢)، كما أدت إلى إفلاس العديد من البنوك وإحجام البعض الآخر عن الإقراض لزمن طويل فى الداخل أو فى الخارج^(٣).

وبلغ عدد البنوك التى أغلقت أبوابها خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٠: ١٩٣٢ حوالى ٥٠٠ بنك، وأفلس حوالى ٤٨٣٥ بنكاً بين أكتوبر ١٩٢٩ وأغسطس ١٩٣٢، وهبطت قيمة الأوراق المالية المتداولة من ٥،٨٩ بليون إلى ٥،١٥ بليون فقط، كما بلغت خسارة حملة الأسهم حوالى ٧٥ مليون دولار^(٤)، وأفضى ذلك إلى شلل التجارة وجمود حركة الأعمال وتزعزع الثقة فى المعاملات المالية^(٥)، وأخيرا أدى إلى انهيار بورصة وول ستريت فى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩^(٦).

(٨) معاهدات الصلح

بيدا أن هناك مسببات أخرى للأزمة لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة مثل معاهدات الصلح التى قسمت أوربا إلى دويلات صغيرة لا خبرة لها بالأحوال

(١) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعننى، المرجع السابق، ص ١٩٣.

(٢) دافيد شانون، الولايات المتحدة الأمريكية فى الأزمة الاقتصادية العظمى، ترجمة صلاح أحمد سليمان عزب، المؤسسة المصرية للأنباء والنشر، القاهرة، ص ١٢.

(٣) الأهرام، ٦ / ٣ / ٢٠٠٣، د / يونان لييب رزق، ديوان الحياة المعاصرة، حلقة ٤٨٣، المصريون والكساد.

(٤) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعننى، المرجع السابق، ص ١٩٦.

(٥) الأهرام، ٤ / ٩ / ١٩٣١.

(٦) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ٥٧.

الاقتصادية، فأصبح لزاماً عليها أن تتجه إلى الاستدانة من الدول الأخرى^(١)، وتسببت الحالة المالية التي خرجت منها الدول بعد معاهدة فرساي في تربص الدول بعضها ببعض^(٢)، بسبب فداحة ما فرضته من غرامات على الدول المغلوبة، مما جعلها تستمر في مواصلة الحرب، ولكن في ميدان الاقتصاد والتجارة، ومع إتساع نطاق هذه الحرب الاقتصادية حتى شملت جميع الدول، ولم تكن الدول الغالبة أحسن حالاً من الدول المغلوبة، لما أثقل كاهلها بالديون الضخمة التي استدانته لتسديد نفقات الحرب^(٣)، وكانت ألمانيا أكبر الدول التي أثقلت كاهلها تلك المعاهدة من فداحة الغرامات والتعويضات التي فرضت عليها، كما تظلمت إيطاليا عما أصابها في هذه الحرب^(٤)، مما جعل هذه الدول تطالب بإعادة النظر في معاهدات الصلح كوسيلة لحل الأزمة^(٥).

وعلى الرغم من تعدد أسباب الأزمة إلا أن هناك أسباباً أخرى غير التي ذكرت فمناها، انتشار الآلات الميكانيكية الذي كان لها أثر كبير وخاصة بعد تطورها ورخص أثمانها^(٦)، فلذلك اعتمدت المصانع عليها مما أضر العمال والحرفيين لأنها تسببت في انقطاع مواردهم^(٧)، وقد أدى استخدامهم إلى نشر البطالة في العالم، حتى أصبح العاطلون في العالم يقدرون بـ ١٨ مليون نسمة^(٨)، وذكر مصدر آخر أن أعدادهم وصلت إلى ٢٠ مليون نسمة، وبلغ متوسط عددهم في الولايات المتحدة فقط حوالي عشرة ملايين ونصف مليون^(٩).

(١) الشعب، ١٨ / ١١ / ١٩٣١، الأزمة المالية العالمية أسبابها وعلاجها.

(٢) البلاغ، ١٤ / ٨ / ١٩٣١، إسماعيل مظهر، الأزمة الاقتصادية أبحاث مقارنة في أسبابها نتائجها وعلاجها، الحلقة الثانية.

(٣) الجريدة التجارية، ١٤ / ٣ / ١٩٣٣، عبر وعظمت أسباب الأزمة العالمية.

(٤) الروضة، ٩ / ١٢ / ١٩٣٠، الضائقة المالية الحاضرة اقتصادية وسياسية.

(٥) الأحرار الدستوريين، ٧ / ١ / ١٩٣١، محمد حسين هيكل، الأزمة الاقتصادية في العالم.

(٦) الأهرام، ٢٤ / ٩ / ١٩٣٢، مصطفى حسيب، الأزمة الاقتصادية أسبابها وعلاجها.

(٧) حسان على خلاف، المرجع السابق، ص ١٣

(٨) المنبه، ٢٢ / ١٠ / ١٩٣١، المتسبب في حدوث الأزمة هو المسيو مونتاجو نورمان محافظ بنك العالم.

(٩) الأهرام، ٢٤ / ٩ / ١٩٣٢، مصطفى حسيب، الأزمة الاقتصادية أسبابها وعلاجها.

وثمة سبب آخر ألا وهو ارتفاع الأجور ارتفاعا كبيرا فى الفترة من (١٩٢٠: ١٩٢٩)، وتعتمد المؤسسات الصناعية إلى اتباع التقنية الحديثة وتحسين تنظيم العمل، ولكن أرباح الإنتاجية مع أهميتها لم تكن كافية للتعويض عن ارتفاع الأجور، وذلك يفسر انخفاض معدل الربح^(١)، وكان ارتفاع الأجور يختلف من دولة لأخرى على حسب مدى قرب هذه الدول ببعضها البعض، أو وفرة وسائل النقل الحديثة، وفيما يبدو أن الحكومات التى تعاقبت فى الحكم حاولت مساعدة العمال فحددت ساعات العمل وحددت الأجور ووضعت قيودا وشروطا كثيرة مما ساعد على رفع مستوى حياة العامل الاجتماعية، فترتب على ذلك ارتفاع أجور العمال وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، ووجد أصحاب المصانع أنفسهم أمام صعوبات كبرى فى تصريف سلعهم فى الأسواق العالمية، نظرا لمنافسة سلع البلاد التى تنخفض فيها قيمة أجور العمال^(٢).

وأرجع آخرون الأزمة إلى تفرق الناس فى مباحج الحياة والانغماس فى أمور الترف^(٣)، وأرجعها الرئيس هوفر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من (١٩٢٨: ١٩٣٣) إلى: "إن سبب الأزمة الاقتصادية العالمية هو قلة الثقة لا قلة المال، فإذا أوجدنا الثقة انتهى كل شيء" ولإيجاد الثقة لابد من التعاون الدولى تعاون حقيقى منزّه عن كل غرض^(٤)، وقد نشأت قلة الثقة بين الشعوب نتيجة لديون الحرب^(٥).

ثم أرجعها آخر إلى أن النشاط الاقتصادى دائما يمر بحركة دورية من الصعود والهبوط، وتعتبر الدورات الاقتصادية عن تقلبات متكررة غير منتظمة

(١) دانييل أرنولد، المرجع السابق، ص ٣٣.

(٢) الدليل ، ١ / ٨ / ١٩٣٢، الحالة الاقتصادية العالمية.

(٣) الوقت، ٣٠ / ١١ / ١٩٣١، الأزمة الاقتصادية أسبابها ونتائجها وعلاجها.

(٤) البورصة، ٣٠ / ١١ / ١٩٣١، الأزمة الاقتصادية أسبابها وعلاجها.

(٥) التجارة والصناعة، نوفمبر ١٩٣٢، الأزمة العالمية وسبل الخلاص منها، جوزية ستامب (عضو المجلس الاقتصادى البريطانى).

تعود إلى الحدوث في فترات زمنية قد تتساوى أطوالها أحيانا، وتشمل كل دورة فترة كساد يعقبها مرحلة انتقال تصاعدي (انتعاش) يليها فترة رواج يعقبها مرحلة انتقال تنازلي تدريجي (انكماش)^(١)، فمنذ سنة ١٨١٠ إلى سنة ١٩٢٠ مر العالم بحوالي أربع عشرة أزمة عامة^(٢) وهذه الأزمات الدورية كانت إما تكتسح العالم بأكمله أو تصيب شطرا منه وتترك الشطر الآخر ثم ما تلبث أن تنتقل للشطر الآخر في كونها ترجع لأسباب طبيعية^(٣)، وكانت هذه الأسباب متعددة واختلفت في سعتها وسرعة زوالها، ولكنها جميعا كانت متفقة في أمر واحد وهو أن هذه الأزمات كان يسبقها أيام زعر في الأسواق المالية ويدوم هذا الذعر لأسابيع وأحيانا تتوقف البنوك عن الدفع ويفلس التجار وتتفاقم البطالة^(٤). وهناك رأى يقول إن السبب الحقيقي للأزمة الاقتصادية العالمية فوضى توزيع السكان في الكرة الأرضية، وأيضا تعد فوضى توزيع السكان أحد أسباب البطالة العالمية^(٥).

ويوجد سبب آخر للأزمة الاقتصادية العالمية انفردت به مدينة نيويورك دون غيرها من المدن، وهو الذي يدفع التجار إلى الامتناع عن تجديد ما نفذ من المخزون لديهم، وهو ضغط البنوك التي تمدهم بالمال وحبسه عنهم بقصد تخفيض أسعار التجزئه، وما يؤول إليه ذلك بطبيعة الحال تخفيض مرتبات الموظفين التي زادت كثيرا عن ذي قبل^(٦).

وأخيرا فهناك سبب أدى لتعميق الركود، تمثل في تدهور أسعار المواد الأولية اللازمة للصناعة، ويرجع هذا التدهور إلى ضعف مرونة عرض المواد الأولية، على خلاف الإنتاج الصناعي الذي يتميز بمرونة العرض أي

(١) العشري حسين درويش، المرجع السابق، ص ١٤٤، الهلال، نوفمبر ١٩٣٠.

(٢) الأهرام، ٤ / ٩ / ١٩٣١، الأزمات الاقتصادية عامة.

(٣) بريد الصباح، ٩ / ٢ / ١٩٣١، أين المشروعات يا رجال المال؟.

(٤) المقطم، ٢٣ / ٢ / ١٩٣٢، أزمات أمريكا الاقتصادية.

(٥) الأحرار الدستوريين، ١ / ٧ / ١٩٣١، محمد حسين هيكل، الأزمة الاقتصادية في العالم.

(٦) الشعب، ٩ / ١٢ / ١٩٣٠، الضائقة المالية الحاضرة.

(درجة استجابة العرض للتغيرات التي تحدث في الأسعار)، وتراوح نسبة انخفاض أسعار المنتجات الأولية بين ٢٠ ٪ و ٤٠ ٪، أما نسبة تدهور أسعار المواد الأولية حوالى ٥٦ ٪، والمواد الغذائية حوالى ٤٨ ٪، والمنتجات الصناعية حوالى ٢٧ ٪،^(١) وهبطت أسعار المواد الخام للمعادن الصناعية بشكل كبير (النحاس والرصاص، والزنك، والصفير.....) على اعتبار أنها مواد أساسية للصناعة، فنجد أن الإنتاج العالمى هبط من إنتاج هذه المواد الخام فى سنة ١٩٣١ بمقدار ١٥ مليون طن بالمقارنة بسنتى ١٩٢٩ و ١٩٣٠، كما قل الطلب على الصناعات التى تعتمد على المواد الخام على العكس من المواد المستخرجة من المناجم فكان إنتاجها يزداد بشكل كبير، لذلك فإن عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك خلق الأزمة، وأدى لتعميقها^(٢).

ثالثاً: تأثير الأزمة فى الولايات المتحدة

لم يمض على انهيار سوق الأوراق المالية فى أكتوبر ١٩٢٩ أشهر قليلة، حتى بدت مشكلة كبرى فى الولايات المتحدة بسبب هذا الانهيار ألا وهى مشكلة البطالة التى أخذت فى الازدياد تدريجياً^(٣)، التى كان سببها إدخال الآلات الميكانيكية فى الصناعة مما أدى للاستغناء عن عدد كبير من العمال والأيدى العاملة^(٤)، وبلغ متوسط عدد العمال العاطلين إلى مجموع القوة العاملة ٦،٦ ٪ من

(١) العشرى حسين درويش، المرجع السابق، ص ١٥١ - ١٥٢.

(٢) Blanchard; G L'; La Seconde Phase De La Crise Egyptienne Egypt D'Economie Politique De Statistique Et De L'Egisliion Le Contemporaine Caire; Avril 1932; no 135; P.P 292-293.

(٣) برودس ميتشل. سنوات الأزمة الاقتصادية، عن دافيد شانون، نفس المرجع السابق، ص ١٥.

(٤) الأخبار، ١٧ / ١١ / ١٩٣٢، الأزمة الاقتصادية العالمية.

من ١٩٠٨ إلى ١٩١٥، على حين أن هذا المتوسط ارتفع بشكل كبير خلال عقد الكساد إلى (٢،١٨ ٪ من ١٩٣٠ : ١٩٣٩) ^(١).

جدول رقم (١): إحصاء لأعداد البطالة في الولايات المتحدة من (١٩٣٣ : ١٩٣٠) بالمليون نسمة.

| السنة | النسبة من: إلى | |
|-------|----------------|-------------------|
| ١٩٣٠ | ٣,٢٥ | ٤ |
| ١٩٣١ | ٧,٥ | ٨ |
| ١٩٣٢ | ١١,٢٥ | ١٢,٥ |
| ١٩٣٣ | ١٠ | ١١ ^(٢) |

يبدو جليا من هذا الإحصاء أن نسبة أعداد البطالة ارتفعت بطريقة تدريجية، ثم بدأت تقل بعد ذلك، وهذا ما بدا من تقدير الأعداد في السنوات الأربع التالية للأزمة التي انخفضت فيهم أعداد البطالة ما بين (٥,٣٧٨ : ٨,١٤٥) مليون نسمة.

جدول رقم (٢): نسبة البطالة من القوة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية من (١٩٢٩ إلى ١٩٣٦).

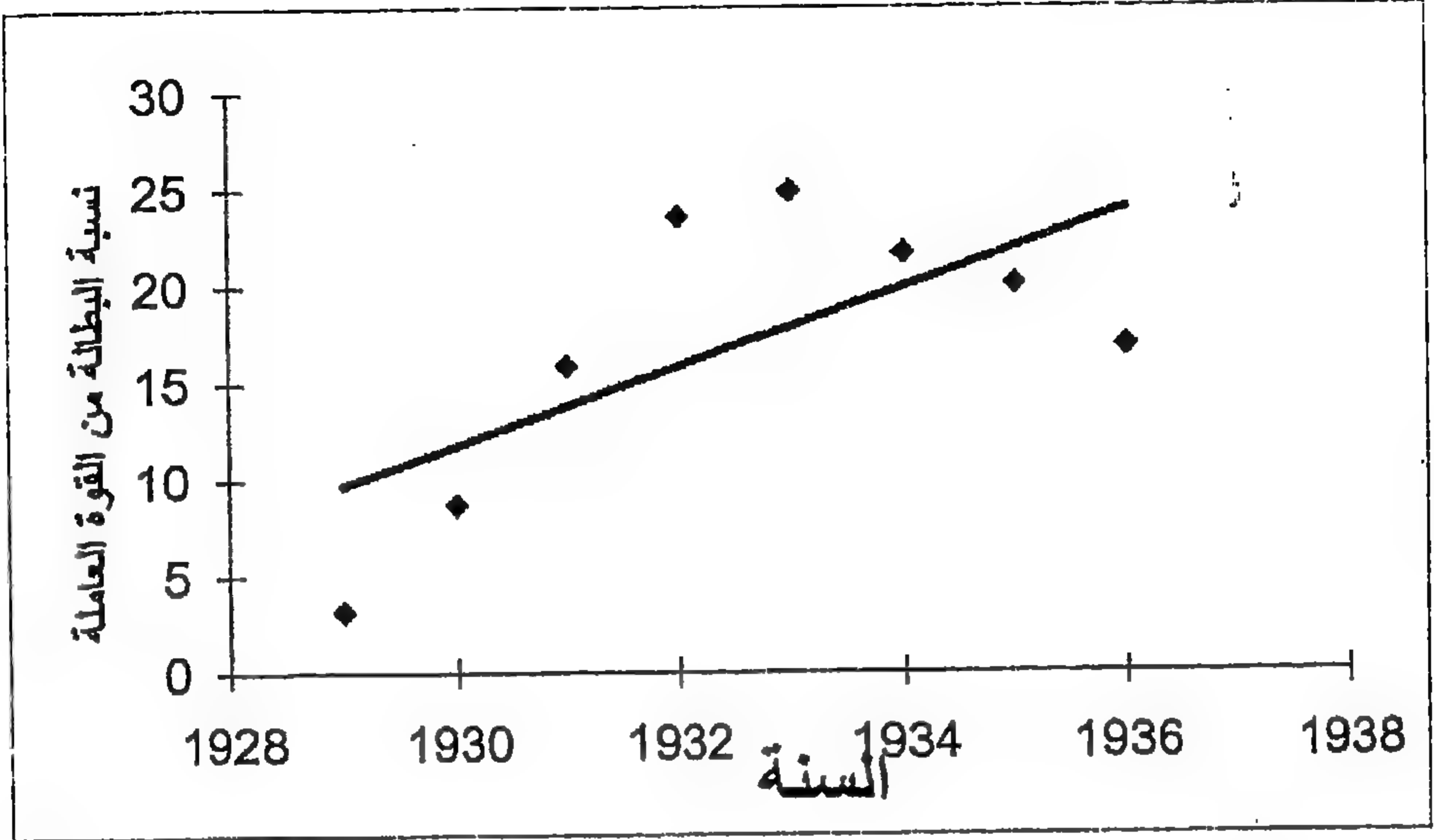
| السنة | النسبة المئوية | السنة | النسبة المئوية |
|-------|----------------|-------|----------------|
| ١٩٣٠ | ٢,٣ | ١٩٣٤ | ٢١,٧ |
| ١٩٣١ | ٨,٧ | ١٩٣٥ | ٢٠,١ |
| ١٩٣٢ | ١٥,٩ | ١٩٣٦ | ١٦,٩ |
| ١٩٣٣ | ٢٣,٦ | | (٣) |

(١) دافيد شانون. المرجع السابق ، ص ١٦.

(٢) نفسه.

(٣) الإحصاءات التاريخية للولايات المتحدة من ١٩٠٠ - ١٩٥٧، ص ٧٣، نقلا عن بول باران وبول مسويزي. رأس المال الاحتكاري، ترجمة حسن فهمي، الهيئة المصرية العامة للتأليف، ١٩٧١، ص ٢٤١ - ٢٥٠.

شكل بيانى رقم (١): نسبة البطالة من القوة العاملة فى الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٢٩:١٩٣٦.



يتبين أن معدل نسبة البطالة لنسبة القوة العاملة كانت فى ارتفاع حاد فى سنوات الكساد، فكان المعدل قبل الأزمة منخفضاً ثم ازداد بصورة حادة، ونجده بعد سنوات الأزمة بدأ هذا المعدل ينخفض بشكل تدريجى

وقد حاولت الحكومة الأمريكية معالجة أزمة البطالة، لهذا ألف الرئيس هوفر (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) لجنة لمعالجة أزمة البطالة فى ١٩٣١ برئاسة الكولونيل وود^(١)، وقد أوصت هذه اللجنة فى تقريرها بتبني المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، كما أوصت بتغيير توزيع الإيرادات وزيادة القوة الشرائية فى جمهور المستهلكين، وجعل ساعات العمل ست ساعات فى اليوم وتوزيع العمل، وجعل أيام العمل فى الأسبوع خمسة لمقاومة البطالة^(٢). كما عمل الرئيس روزفلت

(١) التجارة والصناعة، مايو ١٩٣١، الأزمة الاقتصادية فى الولايات المتحدة، الدليل، ٧ / ٨ / ١٩٣١، الجريدة التجارية، ٢٣ / ٧ / ١٩٣١، والتاج المصرى، ١٧ / ٩ / ١٩٣١.

(٢) البورصة، ٤ / ١ / ١٩٣٣، الحالة الاقتصادية فى أمريكا.

الحاكم التالى للولايات المتحدة فى ١٩٣٣ على اتخاذ التدابير اللازمة لحل مشكلة البطالة^(١)، وأشار إلى ضرورة مراقبة الاعتمادات المصرفية مراقبة دقيقة، ومنع المضاربات كعامل مساعد لحل المشكلة^(٢)، وسن بعد ذلك نظاما بزيادة أجور العمال، وتخفيض ساعات العمل بهدف تشغيل أكبر قدر ممكن من جيش العمال العاطلين^(٣).

وكان عدد كبير من العمال العاطلين يتقاضون منذ سنين أجورا مرتفعة للغاية قبل الكساد^(٤)، نتيجة هبوط نفقات المعيشة بسبب شروط التبادل التجارى وميلها لصالح الدول الصناعية، وأيضا نتيجة هبوط أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية بصفة عامة^(٥). وقد رأت الحكومة ورجال الأعمال بقاء الأجور كما هى على الرغم من هبوط الأسعار، وكان الهدف من ذلك هو بقاء القوة الشرائية بنفس معدلاتها^(٦).

على أية حال كانت هناك اقتراحات لتخفيض الأجور، وخطر بقائها على ما هى عليه لأن الأجور تحدد بإنتاجية العمل فكلما زاد الإنتاج زادت أجور العمال، كما أن الأجور المرتفعة ليست سببا فى الرخاء ولكنها نتيجة للرخاء، كما أكد ذلك اقتراح رئيس بنك تشيس بتخفيض الأجور حتى تتفق مع حالة الصناعة، ومع منسوب النقص العام فى أثمان السلع والمواد الأولية، وكان يرى أيضا أن تخفيض الأجور لمصلحة العامل إذ يخفف من شدة وطأة البطالة^(٧).

(١) الدفاع الوطنى، ٤ / ٣ / ١٩٣١، البطالة فى الولايات المتحدة الأمريكية.
(٢) البورصة، ٨ / ٣ / ١٩٣٣، الضائقة المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية.
(٣) الأهرام، ٢٠ / ٨ / ١٩٣٣، عبد الرحيم شفيق. سياسة روز فيلت لإنعاش أمريكا،
(٤) التاج المصرى، ١٧ / ٩ / ١٩٣١، الأزمة فى الولايات المتحدة الأمريكية.
حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة الى الحرب العالمية الثانية (١٧٨٣ : ١٩٤٥)، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠١، ص ٤٣٢.

(٥) جمال الدين محمد سعيد، المرجع السابق، ص ٢٥٤.

(٦) W. Arthur Lewis ; Economic Survey (1919 -1939) ; London ; p 55.

(٧) التجارة والصناعة، مارس ١٩٣١، الحالة الاقتصادية فى الولايات المتحدة.

وبالفعل اضطرت الحكومة لتخفيض أجور العمال في فترة الكساد العالمي. فخفضت من ١٠ ٪ : ٥٠ ٪، لكن هذا التخفيض كان سبباً في قلة النقد المتداول في الأسواق، ونتج عن ذلك أن فقدت الولايات المتحدة في عامي ١٩٣٠ / ١٩٣١ (٧٣٥٠) مليون دولار^(١)، وانخفضت الأجور مرة أخرى في سنتي ١٩٣٢ / ١٩٣٣ بنسبة ٢١,٤ ٪ ولكنها ما لبثت أن ارتفعت بصورة تدريجية في السنوات التي تلت الأزمة^(٢).

وبدا واضحاً من زيادة نسبة البطالة وتخفيض أجور العمال ووقف صرف العلاوات والمنح، أنها كانت سبباً في انخفاض مستوى المعيشة في سنوات الكساد، مما أدى هذا لوجود شكل جديد للشعب الأمريكي، حيث إن أعداداً كبيرة من العاطلين اتجهت للبحث عن طرق جديدة للكسب، فبدأوا يعملون أعمالاً حقيرة كانوا يرفضون العمل بها من قبل مثل مسح الأحذية، والباعة المتجولين، وبيع الصحف^(٣).

وعزف بعض الفلاحين عن تسويق منتجاتهم بالأسواق والعمل على بيعها عن طريق البيع بالتجول في الشوارع، حتى زاد عدد بائعي الخضر والفاكهة بنسبة ٤٠ ٪ عنها قبل ثلاث سنوات مضت، كما بدأ الأمريكيون في البحث عن العمل في روسيا، فمثلاً كان يوجد أكثر من ١٠٠ ألف طلب للحصول على ستة آلاف وظيفة عامل ماهر في روسيا، ولهذا فضل الناس في الولايات المتحدة السجن على التسكع في الشوارع، لأنهم في السجن سيجدون مأوى ومأكلاً في ظل هذه الظروف الاقتصادية السيئة^(٤)، وقد حاول الرئيس هوفر الحد من هذه المشكلة عندما خصص ٣,٣ مليون دولار للإنفاق على الأشغال العامة ليزداد معدل التوظيف^(٥).

(١) المقطم، ٤ / ١٠ / ١٩٣٢، أربع سنوات من الشدة والرخاء.

(٢) Compagna.A.S. National Economic Policy (1917 – 1985); Newyork; P 84

(٣) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٤) دافيد شانون. المرجع السابق، ص ٢٠ – ٢٢.

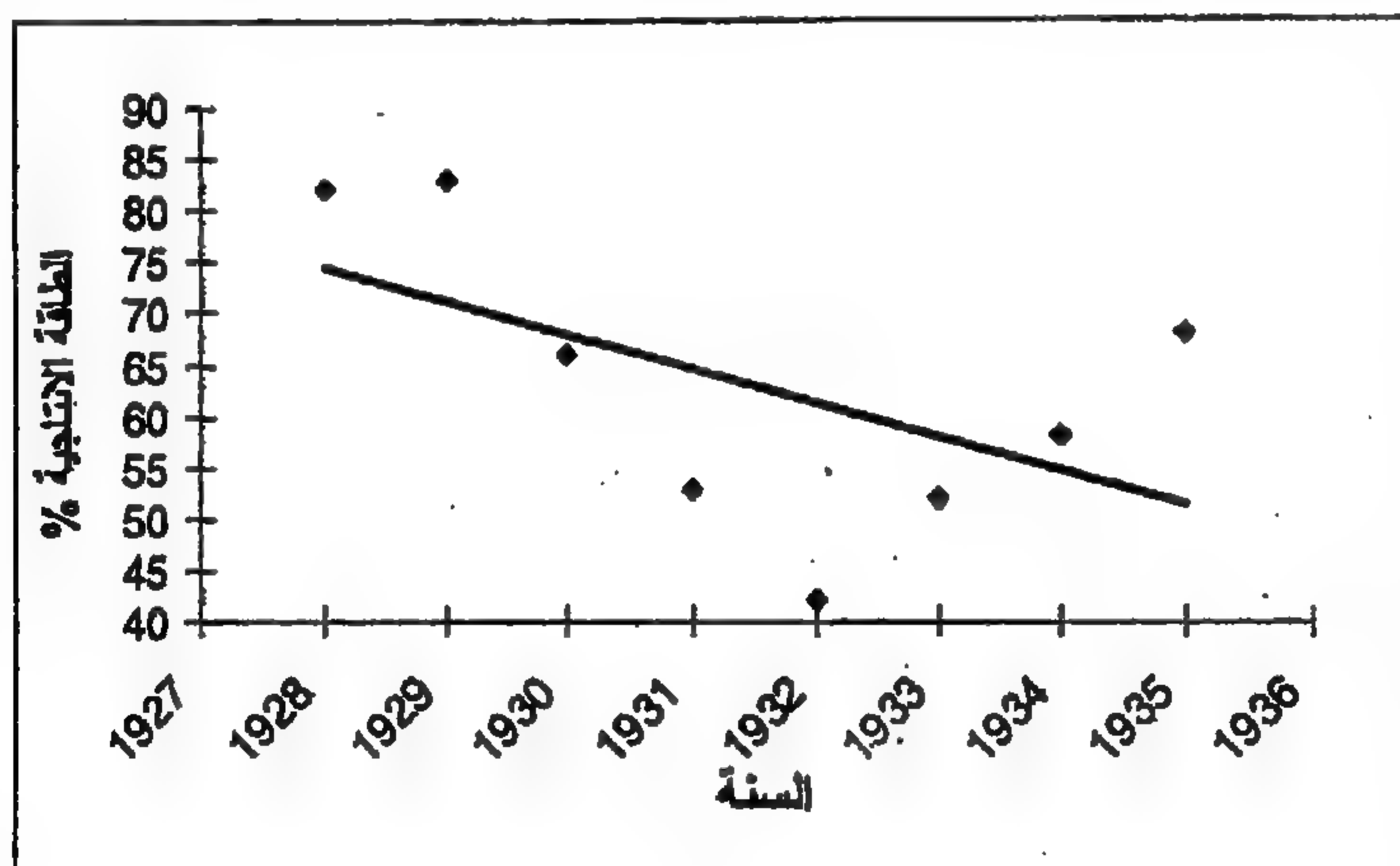
(٥) Lewis.W. A: op.cit; p 106

وكانت الطاقة الإنتاجية لأمريكا أكبر من القوة الاستهلاكية، ويرجع هذا إلى أن جزءًا كبيرًا من الدخل القومي كان يتركز في أيدي قلة من السكان الذين كانوا يحولونه إلى منخرات أو يقومون بتحويله إلى استثمارات، بينما كان دخل النسبة العظمى من السكان المتمثلين في العمال والمزارعين غير كاف مما أدى لانخفاض مقدراتهم الشرائية^(١)، حيث انحدرت نسبة استهلاك طاقة الإنتاج خلال (١٩٢٩ و ١٩٣٠) انحدارا حادًا من (٨٣٪ : ٦٦٪)^(٢) كما يبين الجدول والرسم البياني التاليين:

جدول رقم (٣) : نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية:

| السنة | النسبة المئوية | السنة | النسبة المئوية |
|-------|----------------|-------|-------------------|
| ١٩٢٨ | ٨٢ | ١٩٣٢ | ٤٢ |
| ١٩٢٩ | ٨٣ | ١٩٣٣ | ٥٢ |
| ١٩٣٠ | ٦٦ | ١٩٣٤ | ٥٨ |
| ١٩٣١ | ٥٣ | ١٩٣٥ | ٦٨ ^(٣) |

شكل رقم (٢) : نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية



(١) ألن نفينز وآخرون. المرجع السابق، ص ٤٧٩.

(٢) دونالد ستريفر. استغلال الطاقة والاستثمار في الأعمال، نشرة جامعة إلينوى، المجلد ٥٧، عدد ٥٥، مارس ١٩٦٠، ص ٦٤، عن بول باران و بول سويزي، المرجع السابق، ص ٢٥١.

(٣) بول باران و بول سويزي، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

ويتبين من هذا الإحصاء أن معدل استغلال الطاقة الإنتاجية كان مرتفعاً قبل حدوث الانهيار الاقتصادي العالمي بدليل أنه في عام ١٩٢٨ كانت تمثل نسبة ٨٢٪، وانخفض بشكل حاد فيما بعد حتى وصل في عام ١٩٣٢ إلى نسبة أدنى من ذلك بكثير ٤٢٪، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى، كما بين الرسم حالة الركود التي وصل إليها السوق الأمريكي.

ومع حدوث هذا الركود انخفض إجمالي الإنتاج القومي في الولايات المتحدة، وظل هذا الانخفاض لفترة طويلة بعد حدوث الركود، كما بدأ الإنتاج في الانخفاض من سنة ١٩٢٩ إلى ١٩٣٤ عن الفترة السابقة كما يبدو من الجدول التالي الذي يبين نسبة التغير بين السنة الحالية والسنة السابقة.

جدول رقم (٤): نسبة التغير في الإنتاج الأمريكي بالنسبة لسنة ١٩٢٩

| السنة | نسبة التغير | الكمية | السنة | نسبة التغير | الكمية |
|-------|-------------|--------|-------|-------------|----------------------|
| ١٩٢٩ | | ٢٠٣,٦ | ١٩٣٢ | ١٤,٨-٪ | ١٤٤,٢ |
| ١٩٣٠ | ٩,٩-٪ | ١٨٣,٥ | ١٩٣٣ | ١,٩-٪ | ١٤١,٥ |
| ١٩٣١ | ٧,٧-٪ | ١٦٩,٣ | ١٩٣٤ | ٩,٠٪ | ١٥٤,٣ ^(١) |

ونستنتج من نسبة التغير في الإنتاج من سنة لأخرى أنها بدأت تقل بشكل كبير ومن خلال هذه النسبة نستطيع أن نتوصل إلى أن نسبة التغير في إجمالي فترة الركود وصلت إلى (٢٤,٢-٪) وهذه النسبة توضح أن الإنتاج في الولايات المتحدة انحدر انحداراً كبيراً جداً في هذه الفترة.

وانعكس هذا الركود على النشاط الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية وشهدت الفترة من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٢٩ أعلى مستوى للاستثمار حتى سقط مع الأزمة الاقتصادية بسبب قلة الأرباح التي تحفز الاستثمار، كما كانت قلة

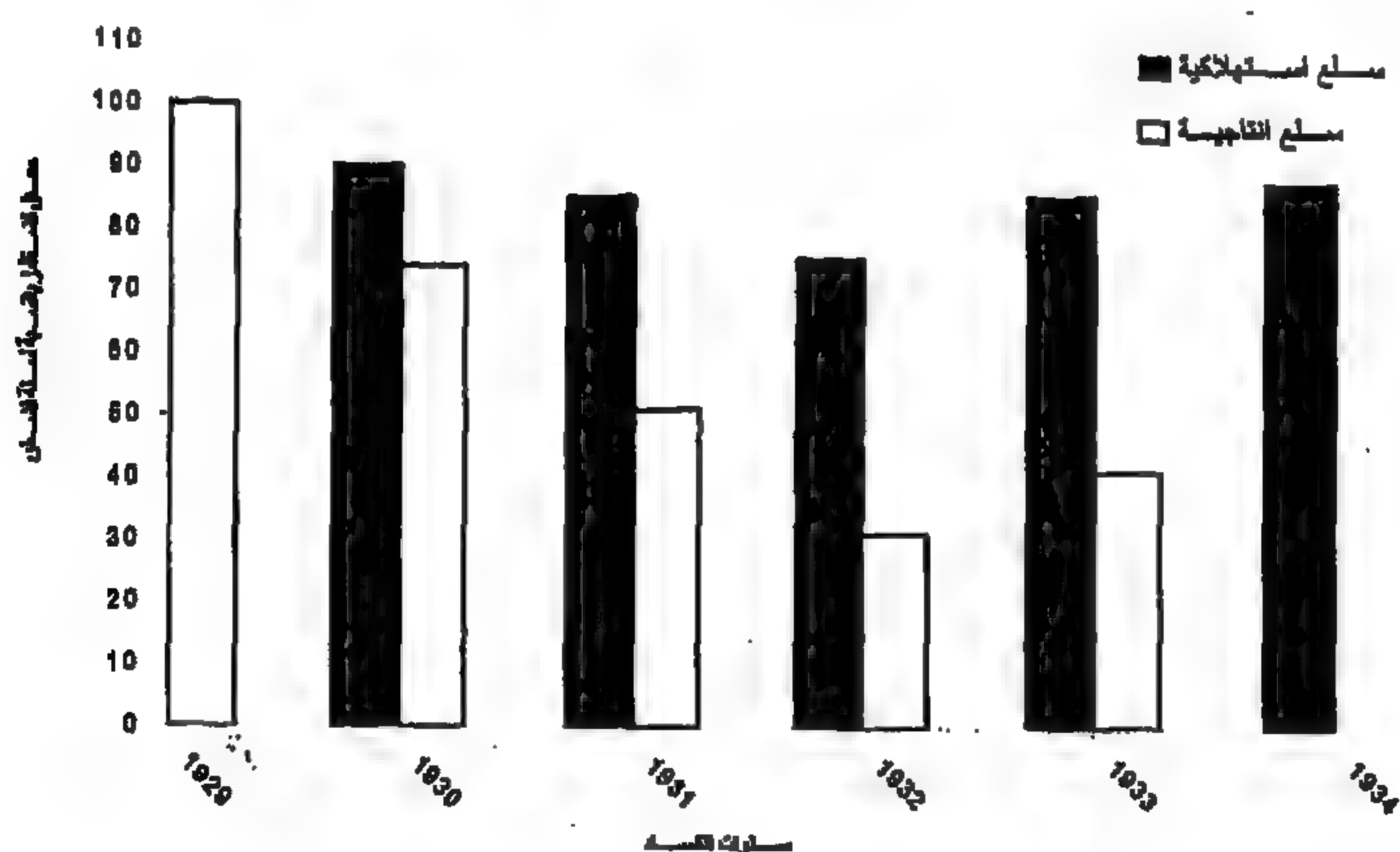
(١) U.S.Department Of Commerce ; Bureau Of The Census ;Long- Term Economic Growth 1890 – 1965 (Washington Dc: Gpo ; 1966) sit from Campagna.A.S:
op ; cit ; . p 82

الأرباح سبباً من أسباب هبوط الأسعار لأقل من تكلفتها، وكان ناتج صافي الاستثمار في سنة ١٩٣١ بالسالب وهذا يوضح ما وصل له الاستثمار في فترة الكساد، وقد أثر أيضا كساد رأس المال الأمريكي على أسعار سنة ١٩٣٢ فجعلها تنخفض عن أسعار سنة ١٩٢٩ (٥,٨ بليون دولار) ولم تعد بشكل إيجابي حتى سنة ١٩٣٦، ويوضح الجدول المستوى الذي وصلت إليه السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية من الانخفاض على أساس أن سنة الأساس = ١٠٠.

جدول رقم (٥): مستوى الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الكساد بالنسبة لسنة الأساس ١٩٢٩

| السنة | ١٩٢٩ | ١٩٣٠ | ١٩٣١ | ١٩٣٢ | ١٩٣٣ | ١٩٣٤ |
|-------------------|------|------|------|------|------|-------|
| السلع الاستهلاكية | ١٠٠ | ٩٠ | ٨٥ | ٧٥ | ٨٥ | ٨٧ |
| السلع الاستثمارية | ١٠٠ | ٧٤ | ٥١ | ٣١ | ٤١ | (١)٥٠ |

شكل رقم (٣): مستوى الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الكساد بالنسبة لسنة الأساس ١٩٢٩ = ١٠٠



OP;Cit;P54;P106, Lewis. W.A (١)

بدا تأثير الركود في النشاط الزراعي حيث بدأت الأزمة نذرها قبل حدوثها، فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ و ١٩٢٨ كانت أعباء المزارع تتزايد بسبب الازدهار الصناعي والتقدم الاجتماعي، وبسبب هبوط قيمة الإنتاج الزراعي خلال العشرينيات، لذلك اتجه المزارعون إلى عقد القروض من البنوك لأن دخلهم لا يفي باحتياجاتهم^(١)، ونتيجة الجفاف الشديد الذي أصاب الوسط الغربي للولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٢٨ لم يستطع المزارعون دفع فوائد الديون لأنه تسبب في رداءة المحصول^(٢)، مما أدى إلى قيام بعض الفلاحين بأعمال شغب وعنف وهاجموا بعض الحوانيت لمقاومة الجوع، وأدى أيضا إلى حدوث صراع هائل بين نواب الأقاليم الصناعية والزراعية حول أحقية العمال العاطلين أو الزراع الجياع للإعانة^(٣).

نتج عن الأزمة في الولايات المتحدة هجرة بعض الفلاحين المفلسين من القرى إلى المدن بحثا عن الأعمال الصناعية، في حين أن عددا كبيرا من سكان المدن عاد إلى الريف للبحث عن الرزق، كما تبين أن عددا من ملاك الأراضي تحولوا إلى مستأجرين بعد أن قاموا برهن ما يملكون لشركات التأمين، ولم يستطيعوا أن يسددوا هذا الدين، فاستولت على ممتلكاتهم إلى جانب أن هؤلاء الفلاحين قاموا بشراء آلات زراعية لمزارعهم ولم يستطيعوا أن يسددوا ثمنها بالكامل، وكان هناك أكثر من ٢٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ من السكان يعملون بالزراعة^(٤).

وكان أكبر دليل على تأثير الأزمة في الشعب الأمريكي هو أن أحد المخازن الكبرى في إحدى مدن ولاية نيويورك كانت تقايض الثياب بالبطاطس كمحاولة لحل تلك الأزمة^(٥). أما مدينة "كورن بيلت"، ففقدت في سنتي ١٩٣١/١٩٣٢ حوالي ٢٥ ٪

(١) عبد العزيز نوار ومحمود محمد جمال الدين. المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٢) بيررونوفان. المرجع السابق، ص ٣٠١.

(٣) الدليل، ٧ / ٨ / ١٩٣١، الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

(٤) Lewis.W.A; OP: Cit; P 106. 109.

(٥) المقطم، ٢١ / ١٢ / ١٩٣٣، المقايضة لحل أزمة الكساد.

من الأراضي المرهونة بها، وحدث أكثر من ذلك في المدن الأخرى بسبب الأزمة^(١)، وتراجعت أسعار المحاصيل الزراعية، مثل محصول القمح والذرة والشوفان والقطن والصوف والأغنام والخنازير، وبالمثل في أسعار المواد الخام في العالم بصفة عامة وفي الولايات المتحدة بصفة خاصة^(٢)، وأدى هذا الهبوط وكثرة الضرائب المفروضة على الفلاحين إلى عدم قدرتهم على دفع ديونهم أو رد قروضهم^(٣).

وقد حاولت الحكومة الأمريكية معالجة الانهيار الذي حدث وخاصة في سوق القطن، وذلك لأن معظم ولايات الجنوب كانت تعتمد عليه، وكانت زراعته في ظل هذه الظروف تعود عليهم بالخسارة، لذلك قامت الحكومة بتضييق زمام زراعة القطن حتى لا يهبط سعره أكثر مما هو عليه، وقدمت الحكومة حلاً آخر لهذه المشكلة ثم تدخلت في سوق القطن بشراء محصول العام التالي للحد من هبوط سعره^(٤).

وانخفضت الصادرات الأمريكية وخاصة من محصول القطن، ثم ما لبثت أن بدأت تتحسن، فقد تضاعفت صادرات القطن الأمريكي إلى اليابان في شهر ديسمبر ١٩٣١ مرتين ونصف، لهذا أصبحت اليابان من أهم زبائن أمريكا، كما اشترت الصين كمية أكبر من المعتاد، وبلغ ما صدر إلى اليابان والصين في نهاية نفس العام حوالي ٧١٨ ألف بALE، وهو ما يعادل ٤٠ ٪ من القطن الأمريكي المصدر^(٥)، ثم بدأت أسعار القطن الأمريكي في السوق اليابانية تتحسن، حيث بلغ الوارد من القطن الأمريكي لليابان في شهر ديسمبر ١٩٣١ حوالي ٢٥٢ ألف بALE.

(١) دافيد شانون، المرجع السابق، ص ٢٥، ٢٦.

(٢) التجارة والصناعة، مايو ١٩٣١.

(٣) الأهرام، ١١ / ٣ / ١٩٣٣، الأزمة المالية في أمريكا: تاريخها وتطورها.

(٤) المقطم، ١٦ / ١٠ / ١٩٣١، سياسة أمريكا القطنية ونتائجها.

(٥) الجريدة التجارية، ٢٦ / ١٠ / ١٩٣٢، الحالة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، رقم (١).

فى مقابل ٩٦ ألف بالة من نفس الشهر فى العام السابق^(١). وتبع هذا انهيار أسعار كل المبيعات العالمية حيث انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول العالم التى هبطت فيها أسعار المبيعات الكلية بين عامى ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بنسبة ١٦٪ (نقصت أسعار المنتجات الزراعية بنسبة ١٩٪، والأغذية بنسبة ١٧٪، وباقى السلع بنسبة ١٢٪)^(٢).

وتلا ذلك فى عام ١٩٣١ هبوط أسعار الجملة فى الولايات المتحدة الذى بدوره انعكس على أسعار التجزئة لكل المنتجات باستثناء المنتجات الغذائية منها التى ارتفعت بمعدل من ١٥٪ إلى ٢٠٪^(٣).

أما الميزان التجارى لأمريكا فقد زادت المصروفات فيه على الإيرادات، كما يعد هذا الخل سببًا من أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية.

جدول رقم (٦): إيرادات ومصروفات الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٢٧: 1933 بالمليون دولار.

| السنة | الإيرادات العمومية | المصروفات العمومية |
|-------|--------------------|-------------------------|
| ١٩٢٩ | ٤٠٣٣,٢٥٠ | ٣٨٤٨,٤٦٣ |
| ١٩٣٠ | ٤١٧٧,٩٤٢ | ٣٩٩٤,١٥٢ |
| ١٩٣١ | ٣٣١٧,٢٣٣ | ٤٢١٩,٩٥٠ |
| ١٩٣٢ | ٢٣٥٩,٤٧٠ | ٤٤٨٢,١٥٣ |
| ١٩٣٣ | ٢٦٩٥,٩٦١ | ٤١١٢,٩١١ ^(٤) |

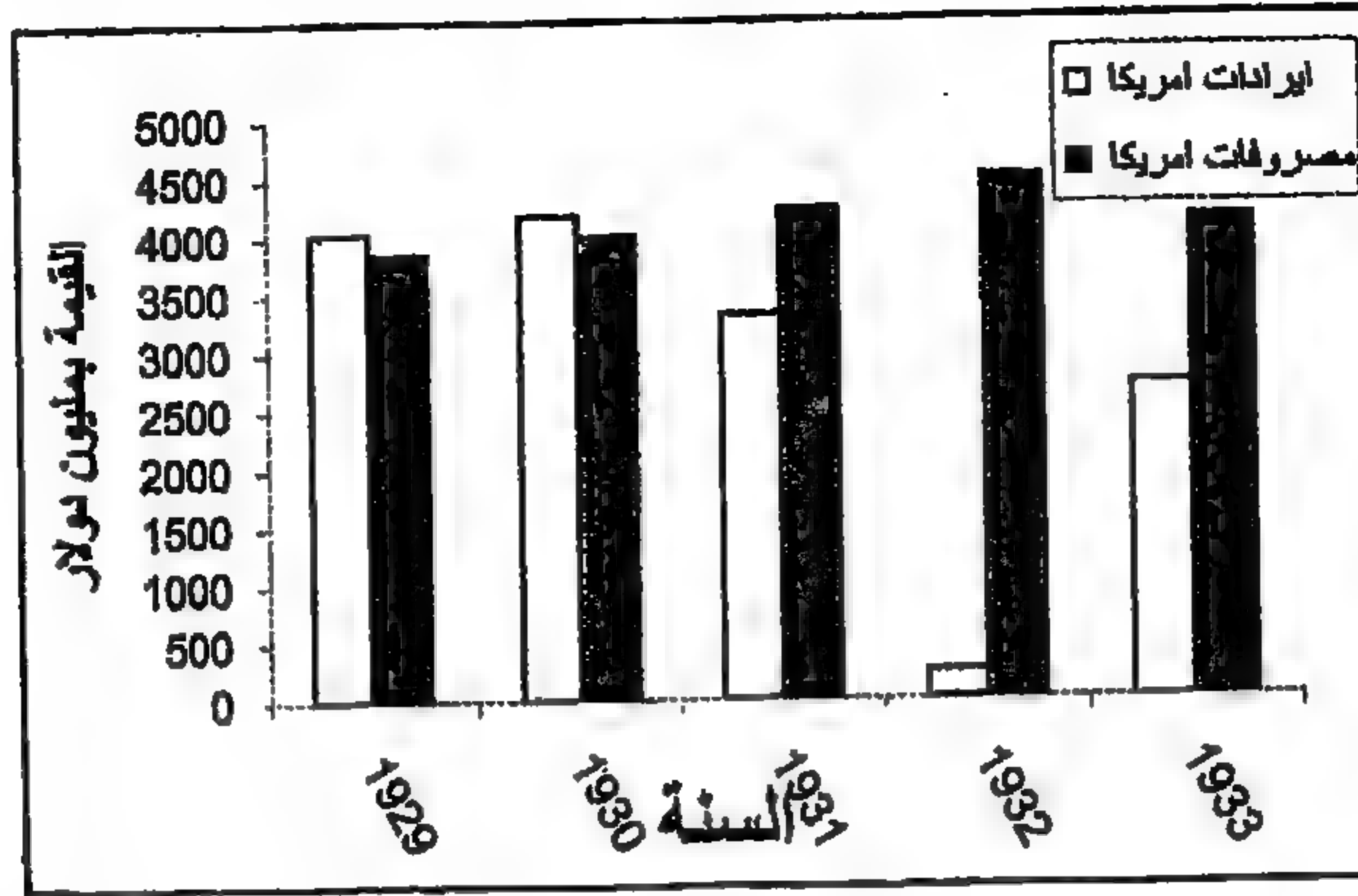
(١) الجريدة التجارية، ٢٧/١٠/١٩٣٢، الحالة الاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية، رقم (٢).

(٢) التجارة والصناعة، مايو ١٩٣١.

(٣) Survey Of National Affairs (1929 - 1933) ; Part 1/1931 ; The Worled Crisis ;P201

(٤) المقطم، ٩/٣/١٩٣٣، من أسباب أزمة البنوك فى أمريكا.

شكل رقم (٤): إيرادات ومصرفات الولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٢٩: ١٩٣٣



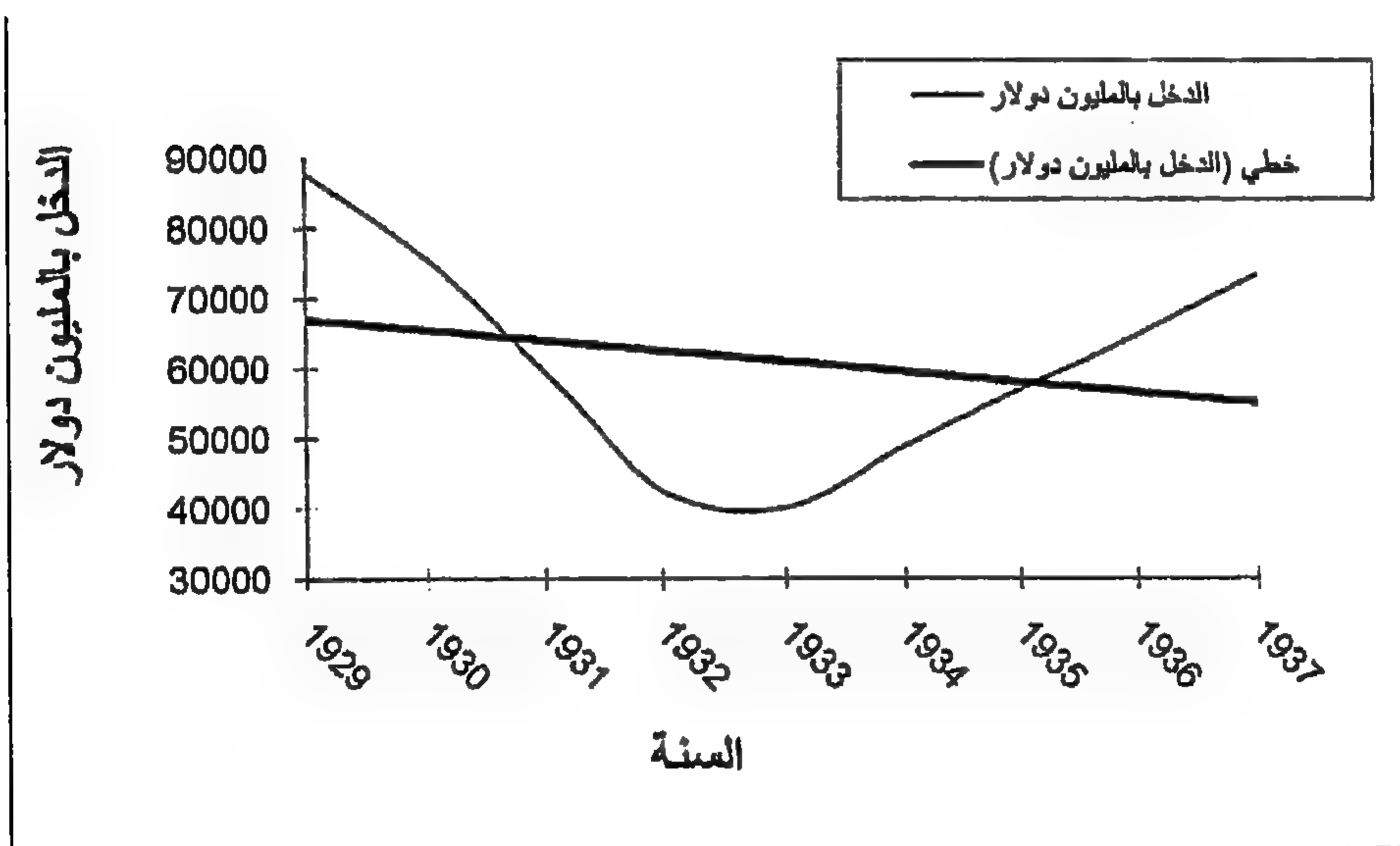
ويبدو من هذه الإحصائية أن الإيرادات لسنة ١٩٣٠/١٩٢٩ كانت أعلى من المصروفات فإذا كانت الإيرادات لسنة ١٩٣٠/١٩٢٩ تساوي ٨٢١,١١٩٢ والمصروفات تساوي ٧٨,٢٦١٥ مليون دولار فإن مقدار الزيادة عن هذه السنوات يساوي ٣٦,٨٥٧٧، أما السنوات من ١٩٣١: ١٩٣٣ فقد حدث بها عجز في الميزان التجاري إذ زادت المصروفات على الإيرادات فإن مقدار الإيرادات لهذه السنوات كان يساوي ٨٣٧,٢٦٦٤ والمصروفات تساوي ١٢٨,١٥٠١٤ مليون دولار، فكانت نسبة العجز تساوي ٤٤٤,٢٣٥ مليون دولار وهذه النسبة توضح مدى تأثير الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

بدا تأثير الأزمة بشكل واضح في الدخل القومي لأمريكا فقد بدأ الدخل القومي يتقلص بدءًا من سنوات ١٩٣٠ حتى ١٩٣٣، ثم بعد سنة ١٩٣٣ بدأ يزداد بشكل تدريجي ولم يصل إلى معدله الذي كان عليه في سنة ١٩٣٠ إلا في سنة ١٩٣٧ وهذا واضح من الجدول والرسم التالي.

جدول رقم (٧): الدخل القومي لأمريكا من ١٩٢٩: ١٩٣٧ بملايين الدولارات

| السنة | الدخل القومي لأمريكا | السنة | الدخل القومي لأمريكا |
|-------|----------------------|-------|----------------------|
| ١٩٢٩ | ٨٧٨١٤ | ١٩٣٤ | ٤٨٩٥٩ |
| ١٩٣٠ | ٧٥٧٢٩ | ١٩٣٥ | ٥٧٠٥٧ |
| ١٩٣١ | ٥٩٧٠٨ | ١٩٣٦ | ٦٤٩١١ |
| ١٩٣٢ | ٤٢٥٤٦ | ١٩٣٧ | ٧٣٦١٨ |
| ١٩٣٣ | ٤٠١٥٩ | | (١) |

شكل رقم (٥): الدخل القومي لأمريكا من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٧ بملايين الدولارات والاتجاه العام له.



(١) ملحق المؤشرات الاقتصادية لعام ١٩٦٢، واشنطن ١٩٦٢، عن بول باران و بول سويزي، المرجع السابق، ص ٢٥٣.

رابعًا: انتشار الأزمة عالميا

بدأت الأزمة في الانتقال من موطنها الأصلي "الولايات المتحدة الأمريكية" والتسرب إلى باقى دول العالم، و خاصة الدول الأوروبية لتخرج من النطاق المحلى، وتكتسب الصبغة العالمية.

وبرصد اتجاهات الأزمة الأمريكية نجدها قد امتدت إلى كل دول أوربا الوسطى والغربية، بسبب ضخامة رؤوس الأموال التى استثمرت فى ألمانيا وإنجلترا،^(١) وظهر التأثير بداية فى النمسا لضعف اقتصادها^(٢). ولذلك أقدمت حكومتها على عقد اتفاق مع ألمانيا لإنشاء "إتحاد جمركى مشترك" بينهما لمواجهة الصعوبات الاقتصادية، وقوبل هذا المشروع بالرفض من قبل دول الحلفاء، فترتب على ذلك حدوث أزمة النظام المصرفى فى سنة ١٩٣١ عرفت بأزمة النظام النقدى فى النمسا وقد أفلس خلالها أكبر بنوكها،^(٣) ولأسباب عدة انتقلت الأزمة إلى ألمانيا وبصورة حادة، ويعود هذا إلى كونها أكبر الدول المدينة فى العالم،^(٤) ولأنها خرجت من الحرب العالمية الأولى بعد ما تكبدت من خسائر فى الأرواح والأموال، وكان يتقل كاهلها التعويضات وديون الحرب، بذلك حدث العجز فى ميزانيتها^(٥).

كما أن ارتباط البنك النمساوى بالبنوك الألمانية جعل الأموال الأجنبية الموظفة فى ألمانيا تغادرها بكميات كبيرة حتى غادرها فى خلال ثلاثة أسابيع أكثر من مليار مارك، مما اضطر بنك ألمانيا المركزى لرفع سعر الخصم^(*)، ولم يكن

(١) بيررونوفان، تاريخ العلاقات الدولية، ص ٤٠٩.

(٢) نفسه، ص ٣٠٣.

(٣) العشرى حسين درويش، المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٤) كارل.ا.ه، المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٥) الجريدة التجارية، ٢٩ / ٦ / ١٩٣١، ناحية من نواحي الأزمة العالمية.

(*) يتغير سعر الخصم تبعاً لضرورة المحافظة على الرصيد الذهبى، أنه عند تقديم الكمبيالات إلى البنك لخصمها يرفع سعر الفائدة التى يتقاضاها عن الخصم إذا كان هناك خطر يهدد الرصيد المعدنى.

هذا الإجراء كافيًا لوضع حد لخروج رؤوس الأموال الأجنبية فاستنفد البنك رصيده من النقد الأجنبي، وعجز عن تقديم المعونة إلى باقى البنوك التجارية فأفلس عدد كبير منها^(١)، وحرّم بنك الرايخ Reich's Bank من مساعدة الاعتمادات الأجنبية، فاضطر لاستخدام قطعه الخارجى لدفع قيمة المشتريات التى استوردها الألمان من الخارج وهنا ازدادت خطورة الأزمة ولم يعد باستطاعة مصرف الرايخ أن يدعم المصارف الأخرى وخاصة مشتاتر بنك^(٢)، الذى توقف عن الدفع فأحدث أزمة شديدة على أثرها توقف عن العمل^(٣)، وأغلق أكبر البنوك التجارية أبوابه فى يوليو ١٩٣١^(٤)، كما أغلق البنك الشرقى الألمانى أيضا فروعَه فى مصر بالرغم من أن مركزه المالى كان أفضل من البنوك الأخرى وهذا بسبب أنه كان ينتظر المبالغ التى وعده بها المركز الرئيسى^(٥)، كما أمرت الحكومة الألمانية بإغلاق جميع المصارف لمدة يومين، وعندما عادت للعمل تُلقت أمرًا بالآ تقوم خلال ثلاثة أسابيع إلا بتأدية المدفوعات الضرورية حتى تسمح للصناعيين أن يدفعوا أجور عمالهم هذا من جهة ومن جهة أخرى أن تضع جميع عمليات القطع تحت رقابتها^(٦). كما تأثرت أسعار السلع الألمانية حيث بدأت أسعارها تنخفض بشكل كبير من سنة لأخرى بالقياس بسنة الأساس ١٩٢٩ التى تساوى ١٠٠، ثم بدأت ترتفع الأسعار بعد ذلك، فأصبحت الزيادة فى سنة ١٩٣٣ التى كانت تساوى ٦٨٪ من سنة الأساس، وارتفعت فى سنة ١٩٣٤ إلى ٧١,٧٪، وفى سنة ١٩٣٥ إلى ٧٤,٢٪^(٧) كما يبين الجدول والرسم التاليين.

(١) محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ٣٨٨.

(٢) بيررونوفان. تاريخ القرن العشرين، ص ٣٠٢.

(٣) الجريدة التجارية، ١٤ / ٧ / ١٩٣١، الأزمة فى ألمانيا.

(٤) Lewis.W.A ; OP ;Cit ;P 66

(٥) الجريدة التجارية، ٢٠ / ٧ / ١٩٣١، البنك الشرقى الألمانى.

(٦) بيررونوفان، المرجع السابق، ص ٣٠٢.

(٧) Clough and Col، Economic History of Euope

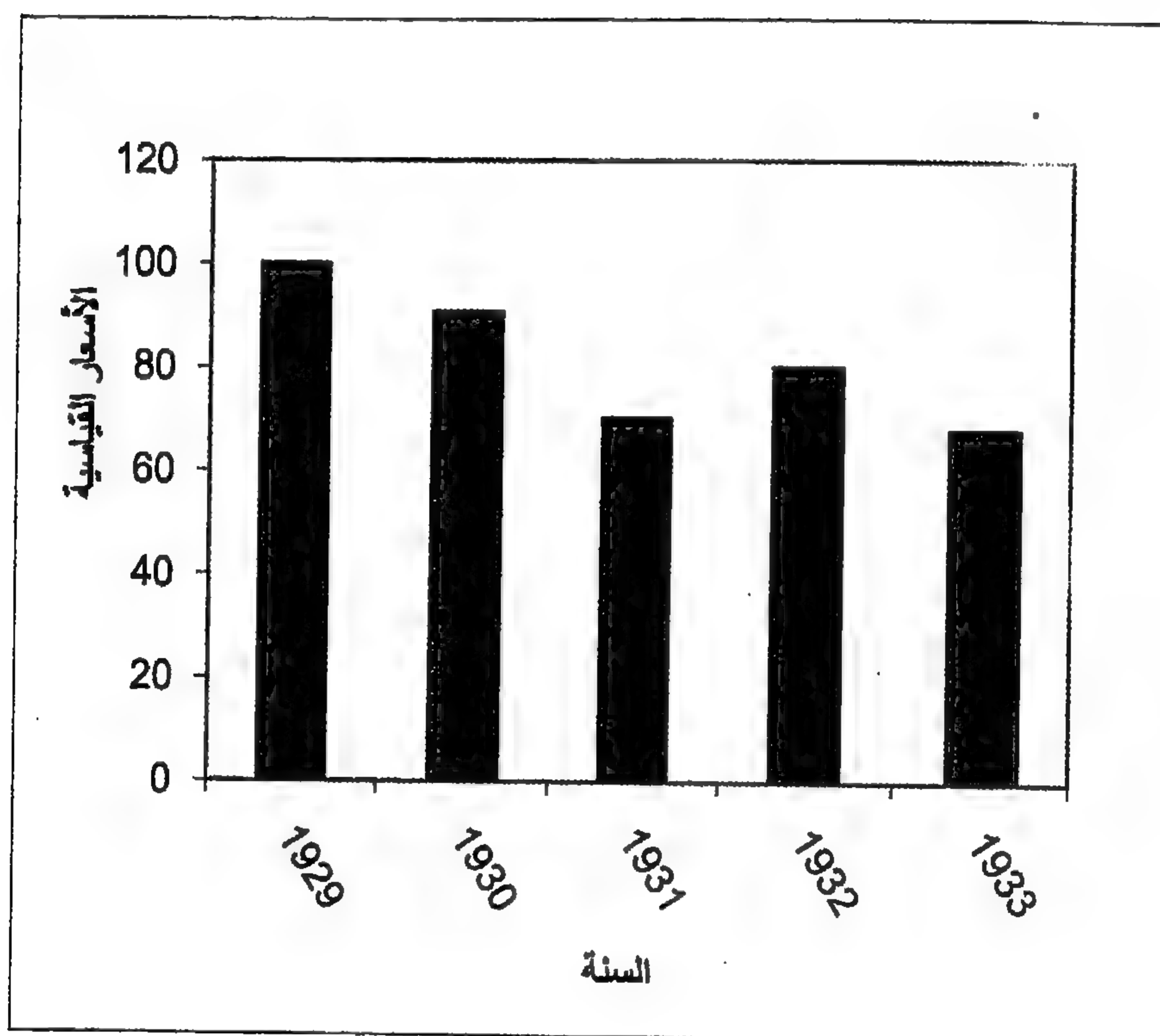
نقلا عن: يونس أحمد البطريق، المرجع السابق، ص ١٨٥.

جدول رقم (٨): الأسعار القياسية في ألمانيا بالنسبة لسنة الأساس ١٩٢٩ = ١٠٠.

| السنة | ١٩٢٩ | ١٩٣٠ | ١٩٣١ | ١٩٣٢ | ١٩٣٣ |
|---------|------|------|------|------|--------|
| الأسعار | ١٠٠ | ٩٠,٨ | ٧٠,٣ | ٨٠,٣ | ٦٨ (١) |

شكل رقم (٦): الأسعار القياسية في ألمانيا بالنسبة لسنة الأساس

١٩٢٩ = ١٠٠.



كما حدث هبوط عام في الإنتاج الصناعي يوازي ٢٠ ٪ من الإنتاج، وفي الإنتاج الزراعي حوالي ١٢ ٪، وفي الخامات الصناعية والنصف مصنعة ما يوازي ١٦ ٪، وفي المنتجات التامة الصنع حوالي ٩ ٪ كما قل الاحتياطي العام بنسبة ٩ ٪^(١).

وهبطت الصادرات والواردات الألمانية هبوطاً كبيراً، فهبطت الصادرات الألمانية في ١٩٢٩ من ٦٣٠ مليون مارك إلى ٢٨٠ مليون مارك في سنة ١٩٣٢، والواردات هبطت في ١٩٢٩ من ٦٧٠ إلى ٢٣٠ مليون مارك في ١٩٣٢ أي هبطت بنسبة ٦٥ ٪^(٢).

وارتفعت نسبة البطالة ارتفاعاً كبيراً في ألمانيا خلال الأزمة،^(٣) حتى تعدت نسبة المتعطلين في أزمة ١٩٢٩ أعداد النسبة قبيل الحرب العالمية الأولى^(٤)، فكانت أعداد البطالة في ١٩٢٨ حوالي (١,٢٠٨) مليون نسمة، وفي ١٩٢٩ حوالي (٢,٠٩١) مليون نسمة، وفي ١٩٣٠ حوالي (٢,٣٤٧) مليون نسمة^(٥)، أضف إلى ذلك أن أربعة أخماس الألمان لا يملكون شيئاً من رأس المال، وأن حوالي عشرة ملايين من خريجي الجامعات مرغمون على العيش بدخل شهري متوسطه مائة مارك ألماني أي ما يعادل خمسة جنيهات مصرية^(٦).

حاولت دول العالم مساعدة ألمانيا للخروج من هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة، وذلك من خلال عقد العديد من المؤتمرات الدولية مثل "المؤتمر الدولي لسنة ١٩٣١" الذي عمل على تلافى الحالة السيئة التي وصلت إليها ألمانيا، بهدف عدم تسرب الأزمة المالية لباقي الدول الأوروبية^(٧)، وعقد مؤتمر آخر في يونيو

(١) Survey Of National Affairs, op.cit ; p 202

(٢) محمد راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، ط ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٣.

(٣) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٤) فريتز استرنبرج، الأزمة القائمة، ترجمة جمال البناء، مجموعة اخترنا لك، عدد ١٥٦، الدار القومية للطباعة والنشر ب.ت، ص ٢٦.

(٥) الهلال، نوفمبر ١٩٣٠.

(٦) بيتي بارزيان، أغسطس ١٩٣٠، عن التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٧) التجارة والصناعة، أغسطس ١٩٣١، المؤتمر الدولي والأزمة العالمية.

١٩٣٢ بمدينة لوزان للنظر في مستقبل التعويضات، وفي ختام هذا المؤتمر أبدت الدول الأوروبية الموافقة على إلغاء معظم التعويضات الألمانية وديون الحرب، بشرط أن توافق الولايات المتحدة على ترك ادعاءاتها الخاصة "التعويضات"، فرفضت الولايات المتحدة التنازل، وبعد فترة من الوقت توقفت معظم بلدان العالم عن دفع التعويضات في نهاية سنة ١٩٣٣، لكن ظلت فنلندا هي البلد الوحيدة التي تقوم بالدفع، وقد أوصى المؤتمر بعقد مؤتمر آخر في لندن في ١٩٣٣، ولكن هذا المؤتمر فشل أيضاً في تحقيق أهدافه التي كانت ترمى لإنعاش الاقتصاد العالمي^(١).

كان الإطار الذي تقدمت به أمريكا لمساعدة ألمانيا مشروعاً لتسوية الديون "مشروع هوفر"^(٢)، بضرورة تأجيل دفع الديون لمدة سنة، وقبول بالرضا من جميع الدول لأنه سيحول دون وقوع كارثة، باستثناء الحكومة الفرنسية التي رفضت هذا الاقتراح، لأنه لا يواكب مصالحها^(٣)، أما الحكومة المصرية فقد قابلت هذا الاقتراح بالموافقة، على أن توقف جزءاً من التعويضات الألمانية طبقاً لمشروع هوفر لرغبتها في الاشتراك في التعاون الدولي نحو السلام والاستقرار الاقتصادي^(٤)، وعندما حاول الرئيس هوفر مساعدة ألمانيا مرة ثانية، ولم يستطع هذه المرة لأن البنوك الخاصة في أمريكا التي لا غنى عن مساعدتها تلكأت في إجابة طلب الرئيس هوفر في مساعدة ألمانيا^(٥)، وكانت محاولات الرئيس الأمريكي لمساعدة ألمانيا مرجعها خشيته من فقدان بلاده لديونها لدى بلاد الرايخ والتي تقدر بحوالي ٦٥٠ مليون دولار إذ أفلس ألمانيا، علاوة على أن إفلاسها سيجر في ذيله إفلاس معظم بلدان أوروبا الوسطى^(٦).

(١) Lewis.W.A; OP; Cit; P 67.

(٢) Ibid; P p 65، 66.

(٣) التاج المصري، ٢٤ / ٨ / ١٩٣١، حول مشروع مستر هوفر، التجارة والصناعة. يونيو ١٩٣١.

(٤) F. R. U. Department of Stats Washington; Egypt ; volume 1 ;1931; p 202

(٥) المقطم، ١٤ / ٧ / ١٩٣١.

(٦) نفسه، ٤ / ٨ / ١٩٣١.

ثم انتقلت الأزمة إلى فرنسا في أواخر ١٩٣١، وبدأ التأثير في فرنسا بحدوث هزة مالية عنيفة في البنك الوطني للائتمان الفرنسي الذي أصبح مهددًا بالإفلاس في نهاية سبتمبر ١٩٣١، وحدثت هذه الهزة بسبب محاولة هذا البنك تقديم الدعم لبنك إنجلترا^(١)، كما حدث انخفاض وهبوط في الإنتاج الصناعي، وجاء الهبوط سريعاً في الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ بالمقارنة بسنة الأساس ١٩٢٣ = ١٠٠، فكان الإنتاج في ١٩٢٩ = ١٣٨٪، وفي ١٩٣٢ = ١٠٠٪، وهذا يعني أن الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ قل الإنتاج بنسبة ٣٨٪^(٢)، وعلى الرغم من هذا الهبوط الذي عم الإنتاج الصناعي إلا أن الإنتاج الزراعي في فرنسا شهد ارتفاعاً بنسبة ١٣٪ وذلك بسبب الحماية الزراعية المفروضة على الإنتاج الزراعي^(٣).

وظهر جلياً عجز الميزان التجاري الفرنسي حيث بلغت قيمة التجارة الخارجية في سنة ١٩٢٩ (١٠٨) مليارات فرنك مقسمة بين ٥٨ ملياراً عن الواردات و ٥٠ مليار فرنك عن الصادرات، وقد العجز بين الرقمين بحوالي ٨ مليار فرنك^(٤).

وبرز تأثير الأزمة في نسبة البطالة حيث زادت زيادة كبيرة فبعد أن كان عدد البطالة ٢٠ ألفاً في ١٩٣٠ أصبح ١٦٠ ألفاً في ١٩٣١، وتبهرت الحكومة الفرنسية لهذا الوضع، وحاولت معالجته فأجازت عقد القروض والسلف الداخلية^(٥)، كما أعادت النظر في مشروع مسيو تارديو "Andre Tardieu"^(*) الذي اقترح اعتماد

(١) جلال يحيى ، أوروبا في العصور الحديثة، ص ١٦٦.

(٢) بير رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٢٦.

(٣) Survey Of National Affairs :op; cit ; p 201.

(٤) الجريدة التجارية، ١٩ / ١ / ١٩٣١، الميزان التجاري الفرنسي العجز فيه وأسبابه.

(٥) الدليل، ٥ / ٣ / ١٩٣٢، الإفلاس والبطالة في العالم.

(*) رئيس وزراء فرنسا في هذه الفترة.

ثلاثة مليارات فرنك لإنعاش الصناعة والزراعة، ووجوب تنفيذها في أقرب وقت ممكن دون المساس بالمال الاحتياطي^(١).

وفي سنة ١٩٣٢ بدأت بوادر انتعاش في الحالة الاقتصادية في العالم، فمثلا بدأت تجارة المنسوجات في شمال فرنسا في الازدهار لأول مرة منذ أن بدأت الأزمة بها، كما قلت أعداد العاطلين عن العمل عما سبق، وتحسنت أحوال الصناعات الأخرى^(٢).

ولم تلبث الأزمة الألمانية أن اجتاحت آثارها رومانيا والمجر نظرا لارتباطهما بالاقتصاد الألماني وامتدت الأزمة بشكل سريع إلى البنوك البريطانية التي وظفت رءوس أموال ضخمة في ألمانيا، فكان من الطبيعي أن تتحمل هذه الأموال عواقب الأزمة الألمانية، الأمر الذي أدى بدوره إلى هجرة الأموال البريطانية وهجرة الذهب من بريطانيا وعندما شاهد مصرف بريطانيا خروج الذهب حاول أن يقاوم ذلك برفع سعر الخصم، وبالرغم من هذا قررت الحكومة البريطانية التخلي عن الغطاء الذهبي في ٢٤ سبتمبر ١٩٣١، ونتج عن ذلك انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني، تبع بريطانيا أكثر من عشرين دولة في التخلي عن الغطاء الذهبي^(٣) مثل الدنمارك وفنلندا والنرويج وأستراليا وكندا والهند واليابان واليونان ومصر..... الخ، ويقول المليون " إن خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب مساو لفرضها رسوما جمركية قدرها ٢٠ ٪ إلى ٣٠ ٪ لإعانة المنتج البريطاني على شرط أن لا تزيد نفقات المعيشة"^(٤).

تعود أسباب الأزمة المالية في بريطانيا لأكثر من سبب، منها ارتفاع الضرائب، فكان المستثمر يدفع الضرائب في غضون الحرب العظمى عن طيب

(١) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٢) المقطم، ٥ / ١٠ / ١٩٣٢، تحسن الحالة الاقتصادية في العالم.

(٣) بير رنوفان، تاريخ القرن العشرين، ص ٣٠٤.

(٤) المقطم، ١٧ / ١٠ / ١٩٣١، حيرة أمريكا الاقتصادية تأثر خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب.

خاطر، أما في ظل الأزمة فهو كثير التملل من ثقلها، فنتج عن ذلك انتقال جزء كبير من رؤوس الأموال إلى الخارج، ولذلك لم تعد الثقة المالية إلى البلاد^(١).

بجانب عدم توافر التوازن الاقتصادي والكساد المالي في العالم الخارجي وأيضا القروض القصيرة الأجل التي أقرضوها لألمانيا، والتي تحولت مع الوقت إلى قروض طويلة الأجل لأن الألمان عجزوا عن دفع ديونهم في المواعيد المحددة لهم؛ حيث كان المليون في بريطانيا يقترضون من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بفائدة قدرها ٢٪ أما الألمان فكانوا يقترضونها بفائدة قدرها ٨٪ فنتج عن ذلك حالة قلق في البنوك البريطانية اضطرت لسحب اعتماداتها الخارجية وعجزت البنوك عن دفع الديون المطلوبة منها^(٢).

وكانت توجد أسباب أخرى مثل الهبوط الفاحش في أسعار أسهم سندات الشركات الصناعية، والسكك الحديدية، مع وجود نقص كبير في تجارة الصادرات البريطانية^(٣)، وأيضا حدوث انخفاض شديد في أثمن السلع عن الحد الأدنى لها، وضعف إنتاج المعادن مثل الحديد والصلب وضعف الإنتاج البريطاني بصفة عامة، وذلك بسبب انخفاض نسبة المستورد من المواد الأولية وهبوط أسعار المواد الخام^(٤).

كما هبط متوسط المؤشر الشهري لأسعار كل المبيعات في بريطانيا العظمى بنسبة ١٨٪، واختلف سقوط الأسعار من منتج إلى آخر، وهبطت أسعار الأطعمة المباعية بنسبة ١٦٪ في السنة، والمنتجات الصناعية بنسبة ١٩٪، كما هبطت أسعار التجزئة بالنسبة لأسعار الجملة، وانخفض مستوى المعيشة في بريطانيا بنسبة ١٢٪، وانخفضت أسعار الواردات البريطانية عن الصادرات وخاصة

(١) التجارة والصناعة، أكتوبر ١٩٣١، أسرار الأزمة المالية بإنجلترا.

(٢) بريد الصباح، ٤ / ٤ / ١٩٣٢، لورد بيغبروك، كيف نشأت أزمة بريطانيا.

(٣) المقطم، ١٧ / ١٠ / ١٩٣١، حيرة أمريكا الاقتصادية تأثير خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب.

(٤) الفلاح المصري، ٢٧ / ٢ / ١٩٣١، حسين محمد، تقرير القنصلية الملكية في لندن.

الواردات التي تلعب فيها المواد الغذائية الدور الأكبر^(١)، ويعنى هذا الهبوط أن الزارع وصاحب المنجم وغيرهما ممن ينتجون المواد الأولية مضطرون إلى بيع مقادير كبيرة من منتجاتهم بأقل الأثمان ليتسنى لهم دفع ديونهم، وتسبب هذا في قلة ما لديهم من الأموال المخصصة لدفع الأجور وشراء ما يحتاجون إليه من البضائع اللازمة للصناعات وخاصة إذا لاحظنا ارتفاع أسعار البضائع المصنوعة، وبذلك اتسع نطاق الأزمة^(٢).

بالإضافة إلى كثرة عدد العاطلين عن قوة العمل كثرة لم يسبق لها مثيل،^(٣) حيث بلغ عدد العاطلين في ١٩٢٩ (١,١١) مليون نسمة والذين ازدادوا في سنة ١٩٣٠ فوق ٢ مليون نسمة^(٤).

وقد حدث اضطراب في المناجم بسبب قانون تحديد ساعات العمل وأجور العمال مما أدى إلى زيادة أسعار المنتج وهذا جعل المستهلك يحجم عن شرائه وبذلك ضعفت القوة الشرائية،^(٥) وقد أحجمت بريطانيا عن شراء تلك المنتجات والمواد الأولية ولكن مع وجود الأسواق الأهلية والأسواق الأخرى تحسنت الأوضاع نسبياً،^(٦) حاولت إنجلترا حماية مصالحها وتجارها مع نقض قاعدة حرية التجارة لأنها ستعمل على حماية صناعات بلادها بفرض رسوم جمركية عالية على واردات معينة يخشى من أن تغطي على السوق البريطانية، مثل السيارات وآلات الكتابة.... الخ^(٧) ونتيجة لهذا فرضت رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة أو تحديد الاستيراد وتشجيع التصدير^(٨) كمحاولة لإعادة الميزان التجارى البريطانى

(١) Survey International Affairs, op.cit, Part 1, p. p 201 -202 .

(٢) الجريدة التجارية، ٨ / ١١ / ١٩٣٢، السياسة النقدية في بريطانيا العظمى.

(٣) المقطم، ٢٩ / ٨ / ١٩٣١، أسباب الأزمة البريطانية.

(٤) المنبة، ٢ / ١٠ / ١٩٣٠، أزمة البطالة في إنجلترا.

(٥) الفلاح المصرى، ٢ / ٣ / ١٩٣١، حسين محمد، التقرير الثانى للقنصلية الملكية المصرية فى لندن.

(٦) نفسه، ٣ / ٣ / ١٩٣١ نفسه.

(٧) المقطم، ٢٠ / ١١ / ١٩٣١، بريطانيا وحماية التجارة.

(٨) L' Egypt Contemporaine, op.cit, P 299

إلى صالحها، وبذلك تستطيع الصناعات أن تكسب السوق الأهلية، وأن تحدد نشاطها لملاقاة الصناعات الأجنبية ومنافستها^(١).

وننتج كذلك عن فرض الحماية الجمركية زيادة الإيرادات الحكومية ووقاية الصناعات البريطانية، كما استطاعت بريطانيا مساومة الدول والحكومات الأجنبية من أجل المساواة في المعاملة بين الدول، وهو ما لم تستطع فعله في ظل حرية التجارة،^(٢) وأيضا أدت الحماية الجمركية إلى زيادة ما يتم استهلاكه في بريطانيا من المصنوعات البريطانية الذي بدوره أدى إلى زيادة ما تصنعه المصانع وكانت نتيجة هذه الزيادة تخفيض نفقات الإنتاج الصناعي بزيادة ما ينتجه المصنع الواحد، لأنه يقلل من نفقات الإدارة والضرائب إلى جملة ما ينتج،^(٣) وأيضا يقلل من نسبة البطالة^(٤).

ظهر تأثير الأزمة أيضا على المستشفيات ومنشآت البر في بريطانيا حيث كانوا يعانون أشد المعاناة من الضيق المالى، فقد كان البريطانيون يهبون أجزاء من ثرواتهم للمستشفيات ومنشآت البر ودور العجزة..... الخ ولكنهم بدعوا فى فترة الكساد يقبضون أيديهم عن الهبات التى كانوا يمنحونها لهم، وقد أخذت المستشفيات ترسل إلى الأغنياء ونوى البر تستجديهم وتصف لهم حالتها السيئة، ولكنها لم تتلق منهم إعانات تذكر^(٥).

وهكذا نجد أن الأزمة المالية قد عصفت بجميع مرافق الحياة فى إنجلترا ونالت بأضرارها جميع الطبقات، ولهذا نادى الشعب البريطانى بأسره باتباع مبادئ

(١) البورصة، ٦ / ٩ / ١٩٣٢، اتجاه السياسة الاقتصادية والمالية فى بريطانيا العظمى.

(٢) المقطم، ٢٠ / ١١ / ١٩٣١.

(٣) نفسه، ١٧ / ١٠ / ١٩٣١، بريطانيا وحرية التجارة.

(٤) البورصة، ٧ / ٩ / ١٩٣٢، اتجاه السياسة الاقتصادية والمالية فى بريطانيا.

(٥) الأحرار الدستوريين، ١٢ / ١ / ١٩٣١، المستشفيات ومنشآت البر فى إنجلترا.

الاقتصاد والعمل على ترك مظاهر البذخ والترف وهذا ما قام به البيت الحاكم كمثل يحتذى به الشعب^(١) .

وتسببت الأزمة في هبوط الجنيه الإسترليني، وحاولت الوزارة البريطانية معالجة هذه الحالة بوضع الحد الذي يحفظ كيانه^(٢) ، وقد بدأ الهبوط في قيمة الإسترليني بعد الخروج عن قاعدة الذهب في ٢١ سبتمبر ١٩٣١ هبوطا سريعا ثم استقر عند نحو ٨٠ ٪ من القيمة الأصلية، واستمرت إلى نهاية نوفمبر ثم عاد إلى الانخفاض ثانية فانخفض إلى ٧٠ ٪، ثم ثبتت قيمته عند هذا الحد^(٣) . كما حاولت الحكومة البريطانية منع التضخم النقدي باتخاذ التدابير اللازمة دون تفاقم المضاربة^(٤) .

ونتج عن انخفاض الجنيه أن قام بنك التسويات الدولي باتخاذ عدة تدابير فعالة لمنع هبوط الجنية الإسترليني، حيث عمد إلى تسوية حساب نقوده الورقية جعلها مساوية لتعهداته خوفا من أن تصبح ذات يوم أكثر أو أقل من قيمتهما الحقيقية، وبهذا يظل مركزه قويا لا يتأثر بصعود أو هبوط العملة^(٥) ، كما حاولت فرنسا أيضا اتخاذ بعض التدابير انقاء تأثيره على الفرنك الفرنسي، وكان ما دفع الحكومة الفرنسية إلى التدخل:-

أولاً: حالة النقد الأجنبي في بنك فرنسا.

ثانياً: سقوط الجنيه الإسترليني عن معياره الذهبي^(٦).

(١) الشعب، ١٧ / ١١ / ١٩٣١، الأزمة المالية في إنجلترا وتأثيرها على جميع الطبقات.

(٢) البورصة، ٣ / ١٢ / ١٩٣١، محمد، هبوط سعر الجنيه الإسترليني المتوالى والمساعى التي بذلت في هذا السبيل .

(٣) نفسه، ٨ / ٩ / ١٩٣٢، اتجاه السياسة الاقتصادية والمالية في بريطانيا.

(٤) المقطم، ١ / ١٠ / ١٩٣١، الجنيه.

(٥) التجارة، ٢٣ / ٣ / ١٩٣٢، بنك التسويات الدولي ونزول الجنيه الإسترليني.

(٦) البورصة، ١١ / ١٢ / ١٩٣١، هبوط قيمة الجنيه الإسترليني وتدابير الحكومة الفرنسية.

كما حدثت العديد من المفاوضات المالية والاقتصادية بين فرنسا وبريطانيا العظمى لمعالجة المشاكل والأزمات الحاضرة، وكانت أولى هذه المشاكل هي مشكلة تثبيت قيمة الجنيه الإسترليني^(١) وما لبث أن عاود الجنيه الإسترليني الارتفاع، وكان السبب في ذلك: -

١ - عودة الأموال البريطانية الموظفة في الخارج إلى بريطانيا.

٢ - إقبال الأجانب على شراء الإسترليني بهدف الربح عقب ارتفاع قيمته.

٣ - ارتفاع سعر الخصم بينك إنجلترا^(٢).

ورأى البعض أن سبب الأزمة هو سوء توزيع الثروة ورأى أن الحل هو العمل على إعادة توزيعها، وكان هناك رأى آخر يحض على زيادة الإنفاق^(٣) ^(*) ودعا تقرير اللجنة المالية التي وضعت لدرس الحالة الاقتصادية لزيادة الأثمان والأجور، أيضاً للتخلص من هذه الديون^(٤).

وفيما يبدو أن بريطانيا كانت تحاول إيجاد حل لهذه الأزمة بكل الطرق التي كان منها تغيير الحكومة، "وقد أعلن تلغراف بريطاني استقالة المستر مكدونالد وإحلال حكومة قومية محل الحكومة القائمة لمواجهة الأزمة المالية"^(٥).

وقد بدأ التحسن في الأوضاع الداخلية البريطانية بالفعل عام ١٩٣٢ فقد زاد الدخل في آخر أغسطس إلى ٢٣٥,٥ مليون جنيه وبذلك زاد عن العام المنصرم

(١) البورصة، ٣ / ١٢ / ١٩٣١، المفاوضات المالية والاقتصادية.

(٢) نفسه، ٨ / ٩ / ١٩٣٢، اتجاه السياسة الاقتصادية والمالية في بريطانيا.

(*) المقصود بالإنفاق: هو صرف المال في السلع القابلة للاستهلاك، حتى يضخ المال ثانية للاستثمار.

(٣) المقطم، ١ / ١٠ / ١٩٣١، علاج بريطانيا للأزمة.

(٤) البلاغ، ٣١ / ٧ / ١٩٣١، تقرير بريطاني وعبرته.

(٥) F.O. 407 / 214 ; NO ; 25 ; Houre to the Marquess ; August 20 to 26 ; 1931

بحوالى ٥,١ مليون جنيه، ونقصت النفقات بنحو ٤ ملايين، وزاد دخل الجمارك فى هذه المدة بنحو ١٥ مليون جنيه على ما يقابلها فى العام الماضى^(١) كما تحسنت الصادرات البريطانية فى سنة ١٩٣٢ فوصلت قيمتها إلى ٣٦٥,١٣٨ مليون جنيه مما كان له أثره فى تحسين الميزان التجارى البريطانى^(٢).

العوامل التى أدت إلى انتقال الأزمة إلى مصر.

بدأت بعض الظواهر للأزمة الاقتصادية العالمية فى مصر قبل انتقالها إليها فى ١٩٢٩، وكانت أهم هذه الظواهر انخفاض مستوى المعيشة، وزيادة نسبة البطالة، وحدث خلل فى الميزان التجارى وعجز فى مالية الدولة بطبيعة ارتباط التجارة المصرية بالتجارة الأوربية والأمريكية واعتماد النشاط الاقتصادى المصرى على رؤوس الأموال الأجنبية، فكان من الطبيعى أن تنتقل الأزمة إلى مصر.

اختلفت مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية فى الدول الزراعية عن الدول الصناعية^(٣)، فالأزمة فى الدول الصناعية تظهر فى شكل هبوط واضح فى الدخل والإنتاج وشيوع البطالة^(٤)، وأيضاً حين يتعذر على رجال الأعمال تصريف منتجاتهم، وفى المجتمعات الزراعية تظهر الأزمة فى شكل صعوبة فى تصريف الحاصلات الزراعية وانخفاض كبير فى أسعارها^(٥)، وقلة مرونة العرض والطلب على الحاصلات الزراعية^(٦). وهذا ما حدث فى مصر حيث انخفض سعر القطن المصرى الذى مثل عماد الثروة المصرية، وتعذر تصريف المحصول.

(١) المقطم، ٥ / ١٠ / ١٩٣٢، تحسن الحالة الاقتصادية فى العالم.

(٢) المقطم، ٣١ / ١ / ١٩٣٣، تلغرافات تحسن التجارة البريطانية ١٩٣٢.

(٣) على محمد شلبي، الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى ١٩٢٩ - ١٩٣٣، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ص ٢٠.

(٤) نفسه، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية (١٩٣٣ / ١٩٤١)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص ٢١.

(٥) نفسه، الأزمة الاقتصادية والأمن العام، ص ٢٠.

(٦) راشد البراوى وآخر، التطور الاقتصادى فى العصر الحديث، ط ٥، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،

١٩٥٤، ص ٢١٤.

ومن ثم يرجع اعتماد مصر على زراعة القطن إلى السياسة التي اتبعتها بريطانيا حيث اتخذت منها مستعمرة لإنتاج القطن وسوقاً لتصريف إنتاجها الصناعي ولكنها اتبعت في ذلك طرقاً عنيفة جعلت النظم الاقتصادية ترتبك لأن الاحتلال لا ينظر إلا لمصلحته بصرف النظر عن مصلحة الدولة المحتلة، فلو لا الاحتلال لما عانت الهند الفاقة، ولما كانت مصر متخلفة اقتصادياً بل كانت متقدمة شأن باقي الدول الأخرى^(١).

زيادة الإنتاج وقلة الاستهلاك هما السبب في الأزمة^(٢)، ويقول الأوروبيون " إن هذه الزيادة نتيجة للاستعمار الأوربي في الشرق، لأنه ظل يزيد من إنتاج مصانعه، وأخذ الشرق كمستهلك لهذا الإنتاج"^(٣) ومع كون الأمم المحتلة تحت طوع المحتل فلا تملك الدولة المحتلة حق التصرف في محاصيلها ولا يمكنها بحال من الأحوال بيعها إلى دول أخرى إلا بعد أن يكفى المحتل مصانعه، والذي يقيم العقوبات في سبيل الاتصال بأسواق أجنبية أخرى^(٤)، وحيث إن السياسة البريطانية في مصر كانت ترمي إلى أن تكون بريطانيا أكبر مستهلك للمواد الخام وخاصة القطن المصري^(٥)، ومع كون الأزمة عالمية ومصر فيها تابعة لغيرها تبعاً لقانون التبادل التجاري^(٦).

فعندما كانت السياسة البريطانية ترمي لجعل مصر مستعمرة لإنتاج القطن، تركز اعتماد مصر على الإنتاج الزراعي حيث كانت تستمد ثروتها كلها من

-
- (١) الجهاد، ١١ / ١ / ١٩٣٢، حسين إسماعيل، الاستعمار هو سبب الأزمة.
(٢) الفؤاد، ٩ / ٨ / ١٩٣١، يعقوب بياوي، مكافحة الأزمة الاقتصادية / المقطم، ٥ / ٨ / ١٩٣١.
الهلل، نوفمبر ١٩٣٠، أحمد عبد الوهاب باشا، حديث عن الأزمة.
(٣) الجهاد، ١١ / ١ / ١٩٣٢، حسين إسماعيل، الاستعمار هو سبب الأزمة .
(٤) الشعب، ٣١ / ١٢ / ١٩٣٠، محمد محي الدين، الانهيار الاقتصادي في العالم وأثره في مصر.
(٥) على محمد علوبة، الجنية المصري وقاعدة الإسترليني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ٥
محاضرة ألقاها في ١٥ / ١١ / ١٩٤٧.
(٦) البلاغ، ٢٥ / ٦ / ١٩٣٢، الأزمة العالمية ونصيب مصر منها.

الزراعة والمحصولات الزراعية^(١)، ولهذا كان قدر كبير من الدخل القومي يعتمد على ثمن محصول القطن الذى تحدد أسعاره الأسواق العالمية^(٢)، ولا تنتج مصر من القطن إلا ٥ ٪ من المحصول العالمى^(٣)، ومع مزاحمة القطن الأمريكى للقطن المصرى وكثرة المحصول فى مصر^(٤) انخفض سعره مباشرة بمقدار ٤٧ ٪^(٥).

بالرغم من انخفاض الأسعار إلا أن الطلب على القطن المصرى تراجع ولم تستطع الحكومة المصرية تسويق محصولها من حدة الأزمة المصرية، وأخذت بآلات القطن تتكدس عامًا بعد عام حتى بلغ مجموعها فى عام ١٩٣١ أكثر من ٤,٥ مليون قنطار^(٦)، وقل إقبال المصانع على القطن المصرى فضعفت القوة الشرائية^(٧)، إذ أن الاعتماد على محصول رئيسى كمصدر للدخل فى مصر كان له دوره فى الأزمة المصرية^(٨).

هذه السياسة لم تجعل لمصر دخلاً ثابتاً، فإذا ارتفعت أسعار القطن تضخمت الثروة المصرية، وإذا هبطت أسعاره اضمحلت الثروة^(٩)، كما أنها تحدث خللاً فى التوازن الاقتصادى^(١٠)، ومع انخفاض سعر القطن قلت الأموال فى البلاد، وتزايدت الديون على الأهالى وانتشرت البطالة بين العمال، وضعفت موارد الدولة، كل هذا أدى بدوره إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية لمصر^(١١).

(١) أسبوط، ١٦ / ٧ / ١٩٣١، أمين خير الأسبوطى، أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية فى مصر.

(٢) التعاون، مارس ١٩٣١، الأزمة والتعاون.

(٣) التجارة والصناعة، أكتوبر ١٩٣٣، أحمد عبد الوهاب باشا، مصر والأزمة.

(٤) الوطنية، ٨ / ٩ / ١٩٣٠.

(٥) جمال الدين محمد سعيد، اقتصاديات مصر، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٣٦.

(٦) على محمد شلبي، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية، ص ٢٠١.

(٧) بريد الصباح، ١٥ / ٩ / ١٩٣١، أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية.

(٨) الجريدة التجارية، ٦ / ١١ / ١٩٣٠، محمود فتح الله الجيار، الأزمة الاقتصادية وعلاجها.

(٩) الفلاح المصرى، ٣٠ / ١١ / ١٩٣٠، يوسف ديمترى بشارة، الأزمة الاقتصادية أسبابها وعلاجها.

(١٠) البلاغ، ١٠ / ٦ / ١٩٣٢، صدقى باشا بين الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية.

(١١) الشعب، ٢٠ / ٢ / ١٩٣٠.

وننتج عن الارتباط السياسى والاقتصادى ارتباط عملة مصر بعملة بريطانيا، وكان لهذا الارتباط دوره فى الأزمة.

ارتباط الجنيه المصرى بالإسترليني

عندما تأسس البنك الأهلى سنة ١٨٩٨ منح امتياز إصدار البنكنوت بالجنيه المصرى على أن يكون أساس الإصدار أن نصفه بالذهب والنصف الآخر بالأوراق المالية لأى عملة تختارها الحكومة^(١)، وجاء ارتباط الجنيه المصرى بالإسترليني عن طريق نظام الإصدار فى مصر، حيث إن نظام الإصدار ليس أساسه الذهب بل أساسه عملة أجنبية إذ أن معظم الاحتياطى فى مصر كان مكوناً من بونات الخزانة البريطانية، واضطرت لاتباع هذا النظام من ١٩١٦ إلى الثلاثينيات، واستطاعت مصر فى الفترة من سنة ١٩١٤ إلى ١٩١٦ أن تكون رصيذاً ذهبياً فى بنك إنجلترا يبلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات، وفى ١٩١٦ أخطر بنك إنجلترا البنك الأهلى أنه وضع الاحتياطى الذهبى تحت تصرفه فى ظل الظروف الحربية وأن أوراق النقد المصرية سوف تضمنها أذونات الخزانة البريطانية التى تدفع قيمتها بأوراق البنكنوت البريطانية، وبناء على ذلك اضطرت الحكومة المصرية بالاتفاق مع البنك الأهلى إلى تغيير نظام الإصدار فى مصر^(٢) فبعد أن كان أساس الإصدار الذهب أصبح أساسه الجنيه الإسترليني^(٣)، وترتب على ذلك أن نقصت العملة المصرية ٣٥ ٪ عن قيمتها الذهبية فى المعاملات الخارجية^(٤).

حيث جاء هذا الارتباط ليحكم إطار التبعية حول الاقتصاد المصرى فألغى شروط تغطية نصف النقد المصرى لهذا أصبح فى مقدور بريطانيا إصدار أى

(١) الدليل، ١٦ / ٥ / ١٩٣٢، تقرير بنك مصر.

(٢) صدر قرار بتغيير نظام الإصدار فى مصر من وزير المالية فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٦. على محمد علوبة،

الجنيه المصرى وقاعدة الإسترليني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ١.

(٣) الهلال، نوفمبر ١٩٣٢، عبد الحكيم الرفاعى، أزمة النظام النقدى فى مصر.

(٤) الجريدة التجارية، ٢٩ / ٨ / ١٩٣٣، الجنيه الإسترليني وواجب الحكومة.

كمية من أوراق النقد المصري من خلال البنك الأهلي المصري لمواجهة مصروفات الحرب دون حاجة إلى غطاء ذهب^(١).

ولارتباط الجنية المصري بالجنيه الإنجليزي عادت مصر لقاعدة الذهب Gold Standard بعودة بريطانيا إليها^(٢) في الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٥ والتي خرجت عنها في ظل ظروف الحرب العالمية الأولى، بعودة إنجلترا لقاعدة الذهب عادت مصر أيضا ثم استعاد الجنيه المصري قيمته الأصلية التي كان عليها^(٣)، ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية خرجت بريطانيا مرة ثانية عن قاعدة الذهب^(٤) في ٢١ سبتمبر ١٩٣١^(٥)، وهبط الجنيه الإسترليني من ٢٠ ٪ إلى ٢٥ ٪ ولترابط العملتين هبط الجنية المصري أيضا^(٦)، بالرغم من أن ميزانية الحكومة المصرية متوازنة والميزان التجاري المصري متزن بالنسبة للبلدان الأخرى^(٧)، إلا أن مصر لم تبذل أى جهد للحفاظ على سعر عملتها، وانخفض الطلب على العملة المصرية^(٨)، مما كان له العديد من الآثار التي سيلي الحديث عنها لاحقا.

العوامل التي ساعدت على تمكين الأزمة من مصر

منذ أوائل القرن العشرين تضاعف عدد السكان في القطر المصري من عشرة ملايين إلى ما يزيد عن عشرين مليونا في نصف قرن وفي مقابل هذه الزيادة لم يحدث أى تحسن في المستوى الاقتصادي للدولة ولا حتى في زيادة

(١) رؤوف حامد عباس، معالم تاريخ مصر المعاصر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص ٩٢.

(٢) على محمد علوبة، المصدر السابق، ص ٤.

(٣) الهلال، فبراير ١٩٣٢، عبد الحكيم الرفاعي، أزمة النظام النقدي في مصر.

(٤) المقطم، ١٩ / ١ / ١٩٣٣، الإشاعات المالية وحوادث البورصة.

(٥) نفسه، ٦ / ٧ / ١٩٣٣، قاعدة الذهب و مصيرها.

(٦) الجريدة التجارية، ٢٣ / ٢ / ١٩٣٢، محمود صالح الفلكي، علاقة الجنيه المصري بالإسترليني.

الدليل، ٥ / ٢ / ١٩٣٢، محمود صالح الفلكي، علاقة الجنيه المصري بالإسترليني.

(٧) الفؤاد، ٢٤ / ١ / ١٩٣٢. الجنيه المصري و قاعدة الذهب. المقطم، ١٧ / ١ / ١٩٣٢، الجنيه المصري

(٨) L' Egypt Contemporaine. op. cit. P 302

موارد الدولة، فكان المعدل السنوى لزيادة السكان يزيد على ١ ٪ من الإجمالى الذى ارتفع من ١٢,٧٥١ مليون نسمة فى ١٩١٧^(١) إلى ١٥,٩٦٨ مليون نسمة فى ١٩٣٧^(٢)، وبالرغم من هذا التزايد الكبير فى أعداد السكان لم تتخذ الدولة أى تدابير لتوفير أعمال وموارد لهذه الزيادة المتواصلة، مع عدم استغلال مرافق الثروة على مقياس كبير^(٣).

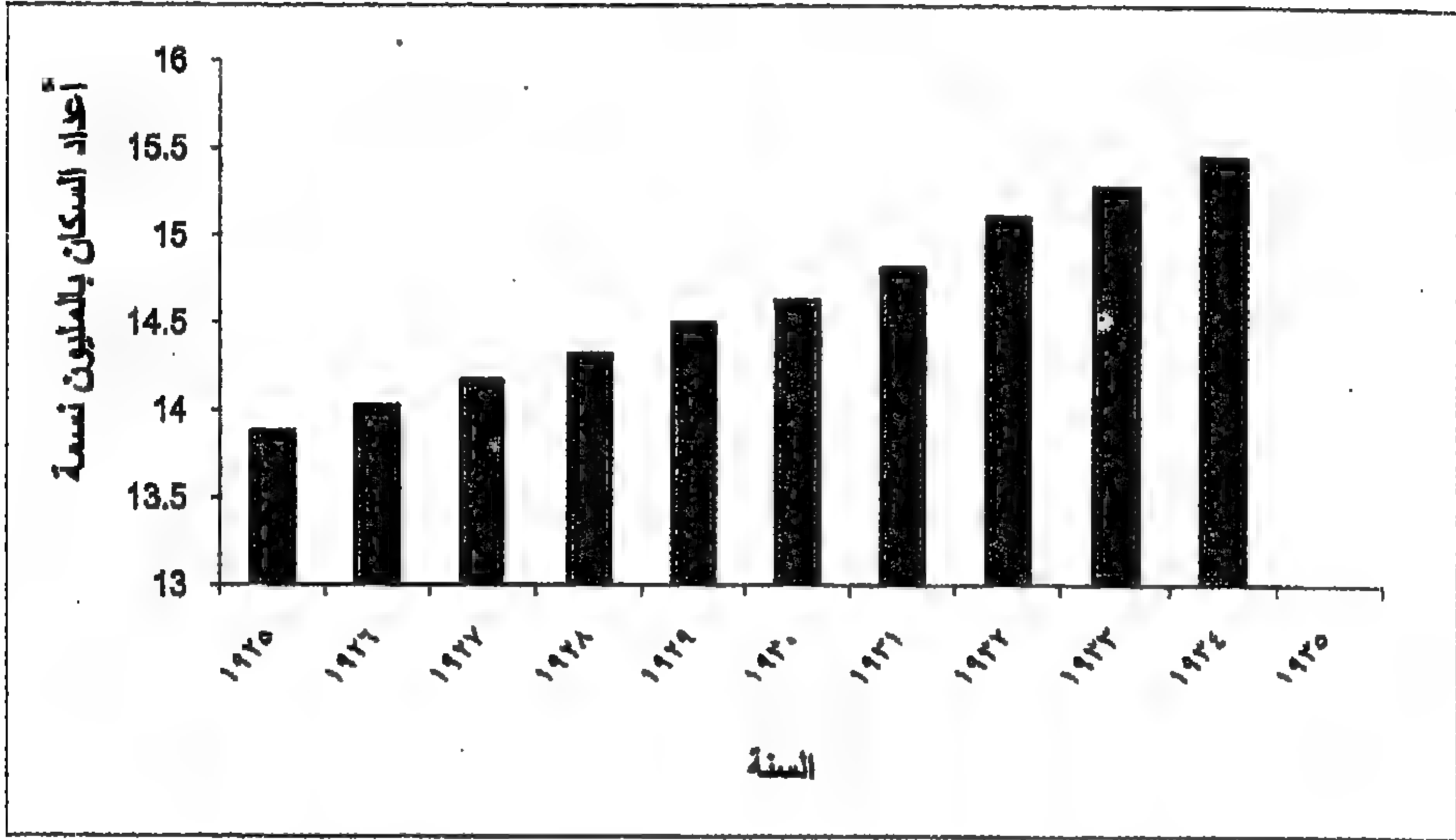
جدول رقم (٩): أعداد السكان فى مصر (١٩٢٥ - ١٩٣٥)

| السنة | تعداد السكان (مليون نسمة) |
|-------|---------------------------|
| ١٩٢٥ | ١٣,٨٧٣ |
| ١٩٢٦ | ١٤,٠٢٠ |
| ١٩٢٧ | ١٤,١٦٨ |
| ١٩٢٨ | ١٤,٣١٩ ^(٤) |
| ١٩٢٩ | ١٤,٤٩٣ |
| ١٩٣٠ | ١٤,٣١٩ ^(٥) |
| ١٩٣١ | ١٤,٨١٢ ^(٦) |
| ١٩٣٢ | ١٥,١٠٤ |
| ١٩٣٣ | ١٥,٢٧٥ |
| ١٩٣٤ | ١٥,٤٤٩ ^(٧) |

- (١) Charles Issawi, Egypt in Revoution of Economice Analysis ; 1963 ;p 33.
- (٢) وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٤١ - ١٩٤٢، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٣، ص ١٢.
- (٣) كوكب الشرق، ٣ / ٩ / ١٩٣١، عبد الحليم إلياس نصير، أسباب الأزمة العالمية.
- (٤) وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٢٧ - ١٩٢٨، ص ٢١ ، ٢٢.
- (٥) نفسه، الإحصاء السنوى العام ١٩٢٩ - ١٩٣٠، ص ٢٢.
- (٦) نفسه، الإحصاء السنوى العام، ١٩٣٠ - ١٩٣١، ص ٢٢.
- (٧) نفسه، الإحصاء السنوى العام، ١٩٤١ - ١٩٤٢، ص ١٢.

ومن خلال هذا الإحصاء الذى يوضح مدى التزايد فى أعداد السكان فى مصر نجد أن النسبة التى تزايد بها عدد السكان لا تزيد عن نسبة ١ ٪ كما يوضح الرسم البيانى التالى.

شكل رقم (٧): أعداد السكان فى مصر



مع ازدياد السكان بهذه الصورة ازداد الفقر الذى تعانيه البلاد أيضا بسبب الكساد والذى أدى إلى عجز موارد الدولة، وانخفاض مستوى المعيشة بها، وذلك لأن زيادة أعداد السكان استهلكت طاقة وموارد البلاد، كما تبع تزايد أعداد السكان أيضا توزيع الثروة توزيعا تراجعت معه حصة الفرد من الثروة، كما تبعة قلة نصيب الفرد من الاهتمام والرعاية والحياة الكريمة^(١)، ونتج عنه عاطلون كثر من العمال الزراعيين مع انخفاض معدلات الوفيات فى مصر^(٢).

(١) الأهرام، ٢٧ / ١٠ / ١٩٣٢، عباس مصطفى عامر، تزايد السكان وموقفنا منه.

(٢) على لطفى، التطور الاقتصادى، مكتبة عين شمس، للقاهرة، ١٩٨١، ص ٢٦٩.

أظهرت الأزمة الاقتصادية عيبا كبيرا من عيوب نظام الضرائب في مصر، ولأن مصر قطر زراعى يعتمد على غلة الأرض وكد الفلاح، وكل يسر فى تجارتة أو صناعته يعود ليسر الفلاح حيث إن الفلاحين والزراع يؤلفون نحو ٩٠٪ من سكان القطر المصرى، فإذا ساءت حالتهم تسوء مرافق الإنتاج الأخرى إذ تقاس مقدرة المستهلكين وقوة الشراء بقدرتهم على دفع الضرائب بالنسبة إلى ما يكسبونه من الزراعة^(١).

عندما وضعت ضرائب الأتبان روعى فى وضعها أن لا تتجاوز نسبة معينة من الإيراد فكان من السهل على الفلاح أن يدفع هذه الضريبة فى وقت اليسر، أما فى وقت الكساد مع هبوط أثمان الأقطان ونقص غلة الفدان، وبقاء الضرائب كما هى فقد أصبحت هذه الضرائب المفروضة بالنسبة إلى الإيراد كبيرة عليهم^(٢)، فأصبح من المتعسر على الفلاح أن يدفع هذه الضرائب، كما زادت الضرائب المباشرة منها وغير المباشرة، وكانت الدولة المصرية تستقطع ما بين ربع الإيراد القومى أو ثلثه، وتعتبر هذه نسبة مرتفعة جدًا^(٣).

كما أن توزيع الضرائب فى البلاد موزع بشكل غير عادل بالنسبة إلى مصادر الثروة والإيراد الحقيقى لجميع السكان، هذا إلى جانب وجود طبقة أقلية من السكان تمثل الأجانب تمتلك قدرًا كبيرًا من الثروة فى البلاد والعكس بالنسبة إلى الأهالى، وهذا يرجع إلى عيوب نظام الضرائب فى ظل ما يتمتع به الأجانب من امتيازات^(٤)، كما نجد أن نسبة الضرائب مع حدوث الأزمة كانت كبيرة على المزارع لدرجة أنه لم يستطع دفعها، فمثلاً فى عام ١٩٣٠ لم تنتج أكثر الأراضى الزراعية ربعاً من القطن ما يتجاوز ثمنه قيمة الضرائب الأميرية المستحقة عليها^(٥).

(١) البلاغ، ٣ / ١٠ / ١٩٣٣، فساد نظام الضرائب من أعظم أسباب الأزمة الحالية.

(٢) نفسه، ٣ / ١٠ / ١٩٣٣، فساد نظام الضرائب من أعظم أسباب الأزمة الحالية.

(٣) مريت غالى، الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ب ن، القاهرة، ١٩٥٢، ص ١٩.

(٤) الأهرام، ٥ / ٩ / ١٩٣١، عبد الحليم إلياس نصير، علل الأزمة ونتائجها.

(٥) الصدق، ٣٠ / ٧ / ١٩٣١، الأزمة الاقتصادية.

الإسراف والتبذير فى النفقات

نتج عن ارتفاع أسعار القطن وباقي المحاصيل فى سنة ١٩١٩ أن نسبة كبيرة من السكان كانوا يعيشون فى مستوى اقتصادى مرتفع، فاتجهوا إلى الكماليات، وكانوا يعدونها من الضروريات مثل الشاي الأسود، وترك أمهر الزراع قراهم واتجهوا للإقامة فى المدن مباحةً بالإسراف، هذا إلى جانب اتجأهم إلى الملاهى والمقاهى^(١).

كان الفلاح عندما يتوفر لديه المال لا يفكر فى تسديد ديونه ولا يفكر فى ادخار جزء منه، بل يتجه لإنفاقه على المكيفات تقليداً للأغنياء^(٢)، والتفاخر والتباهى للظهور بما يزيد من الإنفاق على الإيراد فيؤدى إلى الاستدانة والاقتراض^(٣).

كما وجدت عوامل أخرى أدت لتمكين الأزمة من مصر مثل، سوء نظام التسليف على اختلاف أنواعه، وخروج الأموال منها، وارتفاع الرواتب^(٤)، ووجود ديون عقارية بفائدة كبيرة جداً، وعجز المدينين عن الوفاء بديونهم، وعدم وجود بنك مركزى فى مصر، إذ إن أغلب البنوك كانت أجنبية، بالإضافة إلى سياسة الحكومة الاقتصادية، وعدم وجود هيئات قومية قوية تتعاون لمكافحة الأزمات، وهجرة الملاك والزراع لأراضيههم والاتجاه إلى العواصم والمدن^(٥).

نتيجة لشدة تأثير الأزمة فى العالم فقد بذلت جميع الدول العديد من الجهود فى محاولة حل الأزمة الاقتصادية التى عصفت بها، ومن هذه الجهود إقامة مؤتمر القطن الدولى، وأيضا مؤتمر القمح الدولى.

(١) كوكب الشرق، ٣ / ٩ / ١٩٣١، عبد الحليم إلياس نصير، عل الأزمة ونتائجها.

(٢) الوطنية، ١٦ / ١٠ / ١٩٣٠، محمود فوزى عبد العليم، أزمتنا السياسية.

(٣) الفلاح المصرى، ٢٨ / ١ / ١٩٣١، فى الطريق على هامش الأزمة.

(٤) الأهرام، ٥ / ٩ / ١٩٣١، عبد الحليم إلياس نصير، عل الأزمة ونتائجها.

(٥) نفسه، ١٣ / ٩ / ١٩٣٢، عبد الله حسين، الأزمة فى الريف المصرى.

فقد اقترحت لجنة القطن المصرى الدولية ومؤتمر القطن الدولى الخامس عشر الذى عقد فى مدينة باريس سنة ١٩٣١، بعض الوسائل لعلاج الأزمة والتي كان من أهمها: -

١ - تقليل الإنتاج وتنظيمه بإنقاص ساعات العمل وإلغاء المعاهدات غير الاقتصادية واتباع طريقة التخصيص فى الإنتاج بإيجاد هيئات منظمة تخضع الفرد لحكم المجموع (تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية).

٢ - هدم الحواجز الجمركية أو تخفيضها التى لجأت إليها كل بلد لحماية كيانها الاقتصادى، لهذا أصبح من الصعب هدمها، لذا يجب النظر فى تخفيضها.

٣ - إعادة النظر فى نظام التبادل الدولى المرتكز على قاعدة الذهب.

٤ - إيقاظ المقدرة الشرائية لدى جمهور المستهلكين برفع مستوى الحاصلات عن طريق حمل المنتجين على زيادة إنتاجهم منها.

٥ - إعلان الحكومة الأمريكية التدخل فى تصريف الكميات المتكدسة فى السوق.

٦ - محاولة بذل الجهود لزيادة الاستهلاك من الأقطان^(١).

كما طالب مؤتمر القمح العالمى بإنشاء هيئة زراعية دولية للسعى والعمل على إعطاء قروض زراعية قصيرة الأجل (إنشاء هيئة للتسليف الزراعى الدولى)^(٢).

(١) دار الوثائق المصرية، وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، ملف ٤ - ١٠٠ / ٧، تقرير

سعادة أحمد عبد الوهاب باشا عن أعمال لجنة القطن المصرى الدولية ١٩٣١،

(٢) نفسه، أرشيف سرى قديم، محفظة ٦٢١، ملف ٧٧ - ٢٠ / ٢٠، ١٢ و ١٣ / ٨ / ١٩٣١، بشأن إنشاء

اتحاد برلمانى دولى ببروكسيل.

وهكذا أصبحت الأزمة الاقتصادية واقعا ملموسا في العالم، فبعد سقوط الأسهم المالية ببورصة وول ستريت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان لها تأثير كبير في جميع الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في أمريكا كما أثرت على جميع فئات الشعب بها، ومع كون الأزمة عالمية، فقد انتقلت إلى جميع دول العالم وأثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعالم أجمع، إلا دولة روسيا فلم تتأثر بالأزمة لاتخاذها نهج اقتصادي مختلف عن النهج الرأسمالي الحر، وقد كانت مصر إحدى دول العالم التي أصابها الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرت بالتالي على أوضاعها الاقتصادية.

الفصل الثانى

آثار الأزمة على أوضاع مصر الاقتصادية

اهتمت بريطانيا بالاقتصاد المصرى بهدف خدمة مصالحها ولذلك عملت على ربط المصالح المصرية بالبريطانية^(١)، ومن ثم قامت بريطانيا بتدعيم احتلالها العسكرى بالتبعية الاقتصادية^(٢)، فأخذت فى توجيه البلاد نحو الاهتمام بالإنتاج الزراعى فحسب على اعتبار أن مصر بلد زراعية^(٣)، فقد عملت على تحويلها إلى مزرعة كبيرة لإنتاج القطن الذى تقوم بشرائه وبالثمن الذى تحدده، ثم تغزو السوق مرة أخرى بمنتجاتها الصناعية^(٤)، لذلك بذلت كافة مساعيها لإحباط كل اتجاه إلى إحياء النشاط الصناعى ليظل الاعتماد على ما يرد من الخارج من مصنوعات "خاصة ما تنتجه المصانع البريطانية"^(٥)، وقد كان عدد الشركات الموجودة فى مصر آنذاك ٧٨ شركة من بينها ٤٥ شركة أجنبية برأس مال ١٩,١٠٨٨٩٣ مليون جنيه، بينما الشركات الأخرى وعددها ٣٣ شركة فهى شركات صغيرة برأس مال محلى لا يزيد عن ٢,٠٥٨٦٨٢ مليون جنيه وبالرغم من هذا فإن المستغل من هذه الأموال فى مجال الصناعة كان حوالى ٦٪^(٦).

ويتبين من هذه الأرقام ضخامة رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر بالنسبة لرأس المال المحلى، وهذا يؤكد سياسة بريطانيا التى انتهجتها فى مصر واستمرت هذه السياسة حتى قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، ثم قطعت طرق المواصلات بين الدول وقلت البضائع المستوردة من الخارج، وبسبب ذلك جاء التفكير فى خلق

(١) رؤوف عباس حامد، الاقتصاد المصرى فى الوثائق البريطانية (١٩٢٠-١٩٥٢)، السياسة الدولية، إبريل ١٩٨١، أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٥١، ص ٨٩.

(٢) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العيد الماسى للبنك (١٩٢٠ - ١٩٩٥)، السنة الثامنة والثلاثون، العدد الأول ١٩٥٩، ص ١٦٩.

(٣) مصطفى الغربى محمد، نواب المنوفية فى البرلمان (١٩٢٤-١٩٥٢) دراسة فى الحياة النيابية فى مصر، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠٠٥، ص ٢٥١/ الوقت، ١٤/٢/١٩٣٢، اتجاه مصر للصناعة.

(٤) حازم سعيد عمر، القطن فى الاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية للهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ٣٩.

(٥) مصطفى الغربى، نفسه، ص ٣٥١.

(٦) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، الأجانب وآثرهم فى المجتمع المصرى من ١٨٨٢-١٩٢٢، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٦، ص ٧٣.

مشروعات صناعية لسد النقص الذى أصيب به المستهلك من جهة وكفاية جيش الإمبراطورية من جهة أخرى، ومن ثم بدأت تهض الصناعة المصرية^(١).

وعندما أنشئ بنك مصر ١٩٢٠ حاول دعم النشاط الاقتصادى الصناعى فى مصر، لهذا تحدد رأس مال البنك بمبلغ ثمانين ألف جنيه مصرى مقسمة إلى ٢٠ ألف سهم قيمة كل سهم أربعة جنيهات مصرية، وكان من ضمن شروط التأسيس أن يكون حملة هذه الأسهم مصريين^(٢)، وبهذا يعد بنك مصر أول مؤسسة مصرية مصرفية، وعمل البنك على أن يكون له دوره الفعال فى نهضة الاقتصاد المصرى^(٣)، كما عمل على تنوع هذا النشاط من خلال تنمية الصناعات^(٤)، وكان من نشاطه أيضًا أن أسس عددًا من الشركات الصناعية فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى (١٩٢٧ : ١٩٢٠) حتى حدوث الكساد ١٩٢٩.

جدول رقم (١٠): الشركات التى أسست من ١٩٢٠ : ١٩٢٧.

| الشركة | رأس مالها سنة ١٩٣٣ بالآلاف جنيه |
|-----------------------------------|---------------------------------|
| ١- مطبعة مصر ١٩٢٢ | ٥٠ |
| ٢- شركة مصر لحلج الأقطان ١٩٢٤ | ٢٥٠ |
| ٣- شركة مصر للنقل والملاحة ١٩٢٥ | ١٥٠ |
| ٤- شركة مصر للتمثيل والسينما ١٩٢٥ | ١٥٠ |
| ٥- شركة مصر للغزل والنسيج ١٩٢٧ | ٥٠٠ |
| ٦- شركة مصر لنسج الحرير ١٩٢٧ | ٧٥ (٥) |

(١) مصطفى الغريب محمد، المرجع السابق، ص ٣٥١.

(٢) دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، محفظة (١٣)، ملف ١٨٢-٧٥/٣ ط، بنك مصر القانون الأساسى للبنك.

(٣) على شلبى، مصر القناة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٤١: ١٩٣٣، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص ٢١، ٢٠.

(٤) عبد الفتاح عبد المجيد، فى التطور الاقتصادى المحلى والدولى، جامعة المنصورة ١٩٩٧، ص ٣٢.

(٥) النشرة الاقتصادية لبنك مصر، المصدر السابق، ص ٣٨.

وكان البنك يوجه هذه الشركات لاستثمار أموالها فى الصناعة والتجارة، وأسس المصريون شركات صناعية وتجارية حققت قدراً من النجاح، وبعد أن كان الاعتماد على استثمار الأموال فى الزراعة، أصبح أيضاً فى الصناعة^(١)، أما على الصعيد الرسمى فكانت الحكومة تسير الرغبة القومية فى تشجيع الصناعة، وحمايتها من المنافسة بوسائل مختلفة إذا لزم الأمر ذلك بفرض رسوم جمركية جديدة أو برفع الموجود منها^(٢)، كما أنشأت مصلحة التجارة والصناعة فى ١٩٢٢، وأقرت مبدأ التسليف الصناعى^(٣).

أما بريطانيا فقد عمدت إلى تحطيم الصناعات التى كانت قائمة، وخصوصاً صناعات الغزل والنسيج بهدف أن تبقى مصر فى تخصصها ألا وهو زراعة القطن وحتى تستطيع بريطانيا أن تحكم سيطرتها على الأسعار^(٤)، وساعد على تطور الصناعة فى مصر عدد من العوامل وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى وعلى سبيل المثال، مع حدوث تلك الحرب لم تستطع البلاد إشباع حاجياتها الحيوية، وأيضاً مع سنوات الرخاء حدث تراكم لرؤوس الأموال التى استغلوها فى الصناعة، مع زيادة أعداد السكان فى العالم وهذا دعا إلى إيجاد وسيلة أخرى لسد احتياجاتهم هذا من جانب، ومن جانب آخر لامتنعاص الأيدى العاملة، وقد كان للاعتراف باستقلال البلاد "تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢" نتائج كبيرة فى تشجيع الصناعة، كما أدى انتشار التعليم وكثرة الخريجين إلى إيجاد مصادر جديدة من النشاط الاقتصادى تتفق مع مستواهم^(٥).

(١) على محمد شلبى، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية من (١٩٢٣-١٩٤١)، ص ٢١.

(٢) راشد البراوى محمد وآخر، المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٣) على محمد شلبى، الأمن العام والريف المصرى (١٩٢٩-١٩٣٣)، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ص ٢١.

(٤) حازم سعيد عمر، المرجع السابق، ص ٤٠.

(٥) راشد البراوى آخر، المرجع السابق، ص.ص ١٩٩-٢٠١.

وتأثرت أسعار القطن بالظروف المحيطة بها، فكانت الحرب العالمية الأولى لها دورها في فرض أزمة قطنية شديدة ^(١) على البلاد نتيجة لانهايار أسعار القطن، حتى بدأت الحرب واستمرت لفترة تبين منها أهمية القطن في الصناعات الحربية فأخذت أسعاره في الارتفاع مرة أخرى والانتعاش بشكل تدريجي ^(٢) حتى عام ١٩٢٠، ثم بدأت الأسعار ينتابها الهبوط ثانية في ١٩٢١ ^(٣)، وعلى أثر هذا حدثت أزمة في ذات العام "الأزمة القطنية" حتى تعالت الأصوات على صفحات الجرائد بمطالبة الحكومة ^(٤) بالتدخل في سوق القطن حتى تنقذ الفلاح ^(٥) ^(*).

ولم تكن السنوات التالية لعام ١٩٢١ أحسن حالاً من سابقتها وإنما ظلت مشكلة القطن، وانخفاض أسعاره مستمرة بدرجة كبيرة مما أثار قلق المزارعين والحكومة ^(٦)، حيث توالى الأزمات القطنية ولهذا كانت سياسة رعاية الحكومة للأهالي منذ نشوب الحرب حتى سنة ١٩٣٠، العمل على تصريف القطن، ثم تدخلها في السوق مشترياً ومن هذه الأزمات ١٩٢١ و ١٩٢٣ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ ^(*).

(١) مجلس الوزراء، فترة قبل ١٩٢٣، محفظة ٩/ب، نظارة الخارجية، ٣ مارس ١٩١٣.

(٢) على محمد شلبي، الأزمة الاقتصادية، ص ١٣.

(٣) جمال الدين سعيد، اقتصاديات مصر، ص ٣٥.

(٤) الأهرام، ١٩٢١/٤/٢، الأزمة القطنية كيف يستحلون مال الفلاح ؟

(٥) عابدين، محفظة ٥٩٢، ملف رقم ٢١-٢٦/٢، نمرة ٥٨٧، سنة ١٩٢١. / يوسف نحاس، القطن في خمسين عاماً، دار النيل للطباعة، ١٩٥٤، ص ٤٦.

(*) قدم مستأجرو الأطنان بأماكن متعددة من مصر اثنتين وعشرين عريضة تلغرافية ناشدوا فيها الحكومة بالتدخل مشترياً في سوق القطن لشراء ٢ مليون قنطار "لمساعدة الفلاحين في هذه الأزمة. عابدين، محفظة ٥٩٢، نمرة ٥٨٧ (٢١-٢٦/٢، ١٩٢١، ٢).

(٦) على محمد شلبي، الأزمة الاقتصادية، ص ١٧.

(*) تدخلت الحكومة لشراء ٢ مليون قنطار من القطن على أثر انخفاض أسعار القطن وتدهوره في سنة ١٩٢٦، عابدين ٥٩٢، القطن، ديوان جلالة الملك، عريضة مقدمة للملك فؤاد بخصوص غلاء أسعار القطن المصري ١٩٢٦/١٠/١١، كما قدم أحد المزارعين "عبد العزيز رضوان" التماساً إلى رئيس مجلس الوزراء يطلب فيه من الحكومة التدخل في سوق القطن لحل أزمة القطن ولوقف مطامع الذين يستغلون تدهور القطن لمصالحهم الشخصية بجميع الوسائل، مجلس الوزراء، فترة بعد ١٩٢٣، محفظة ٨، عرائض وشكاوى والتماسات، مصلحة التلغرافات المصرية.

١٩٢٩^(١) ويوضح الجدول والرسم البياني التاليين أسعار القطن المصري من الحرب العالمية حتى الركود.

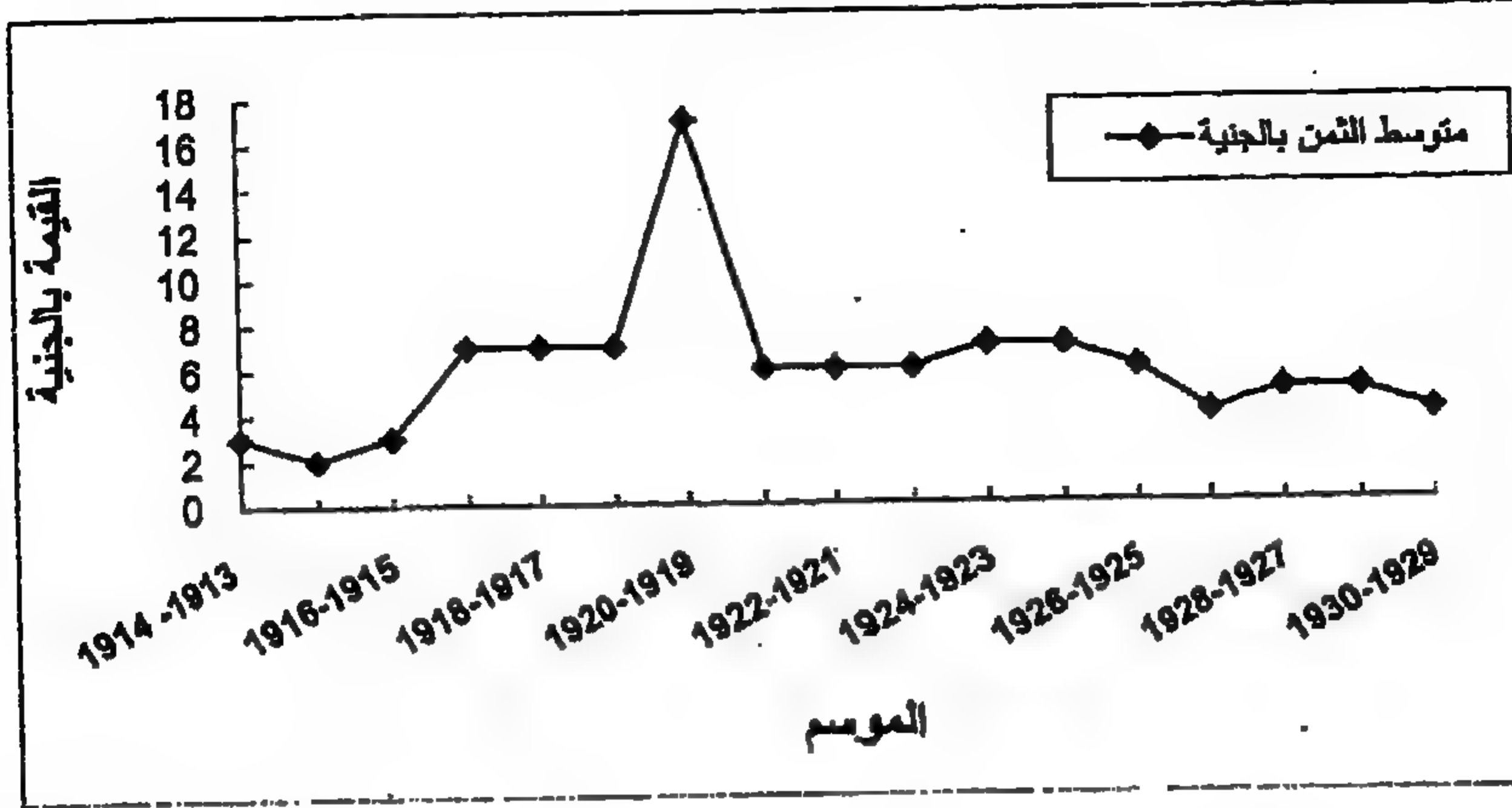
جدول رقم (١١): أسعار القطن من ١٩١٣: ١٩٣٠.

| بـالجنيه | متوسط الثمن بالريال | الموسم |
|------------------|---------------------|-------------|
| ٣ | ١٩,٠٢ | ١٩١٣ - ١٩١٤ |
| ٢ | ١٢,٠١ | ١٩١٤ - ١٩١٥ |
| ٣ | ١٩,٢٨ | ١٩١٥ - ١٩١٦ |
| ٧ | ٣٧,٣١ | ١٩١٦ - ١٩١٧ |
| ٧ | ٣٢,٥٢ | ١٩١٧ - ١٩١٨ |
| ٧ | ٣٥,٠ | ١٩١٨ - ١٩١٩ |
| ١٧ | ٨٧,٨١ | ١٩١٩ - ١٩٢٠ |
| ٦ | ٣٤,٥٠ | ١٩٢٠ - ١٩٢١ |
| ٦ | ٣٤,٣٩ | ١٩٢١ - ١٩٢٢ |
| ٦ | ٣٠,٧١ | ١٩٢٢ - ١٩٢٣ |
| ٧ | ٣٩,٨٠ | ١٩٢٣ - ١٩٢٤ |
| ٧ | ٣٩,٤٩ | ١٩٢٤ - ١٩٢٥ |
| ٦ | ٣٠,٤٦ | ١٩٢٥ - ١٩٢٦ |
| ٤ | ٢١,٥٣ | ١٩٢٦ - ١٩٢٧ |
| ٥ | ٢٩,٦٨ | ١٩٢٧ - ١٩٢٨ |
| ٥ | ٢٥,٨٨ | ١٩٢٨ - ١٩٢٩ |
| ٤ ^(٢) | ٢٠,٣٦ | ١٩٢٩ - ١٩٣٠ |

(١) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق، ص ١٩٣.

(٢) أحمد زكى موسى هيكل، إنتاج القطن فى مصر والعالم، دراسة زراعية واقتصادية لموضوع الأقطان فى مصر والعالم، بنك مصر، ط ١٩٤٩، ص. ص ٣٢ - ٣٣.

شكل بياني رقم (٨): أسعار القطن من ١٩١٣: ١٩٣٠.



ظهر جلياً من هذا الجدول والرسم البياني مدى التفاوت البين بين أسعار القطن من سنة لأخرى، ومن الواضح أن هذه الأسعار كانت تسير نحو الانحدار في فترة ما بين الحربين، ومما يؤكد ذلك أن نسبة التغير في هذه الفترة "١٩١٩:١٩٣٠" كانت (-٧٩,٦٤٪) وهي النسبة بين الموسم (١٩١٩:١٩٢٠) الذي وصل فيه سعر القنطار ٨٧,٨١ ريالاً وموسم (١٩٢٩/١٩٣٠) الذي وصل فيه السعر إلى (٢٠,٢٦) ريالاً وكانت هذه النسبة كبيرة جداً ومن هذا الجدول يتبين أيضاً وضع القطن المصري قبل الأزمة.

أما عن وضع التجارة في مصر في هذه الفترة كانت هي الأخرى مرتبطة بالمصالح الاقتصادية البريطانية^(١)، وكانت بريطانيا أثناء الحرب منشغلة بمشاكلها السياسية والاقتصادية وخاصة التي نتجت عن الحرب، ثم أخذت في تلك الظروف تضغط على الحكومة المصرية لتصفية الشركات والبنوك التجارية التابعة للدولة المعادية لها أثناء الحرب، خاصة التابعة لألمانيا والنمسا والمجر مما أدى إلى

(١) رؤوف عباس، السياسة الدولية، أبريل ١٩٨١، الاقتصاد المصري (١٩٢٠ - ١٩٤٥) في الوثائق البريطانية.

تصفية ١٧ شركة و ٦٢ بيتا ماليا، وأغلق البنك الشرقى الألمانى فى مصر فى ١٩١٥ و ١٩١٦ (١).

تمثلت حركة التجارة المصرية فى الصادرات والواردات، فقد انخفضت الواردات المصرية فى بداية الحرب من ٢١,٧٢٥ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩١٤ إلى ١٩,٣٦٥ مليون عام ١٩١٥، ويرجع ذلك إلى صعوبة عمليات النقل البحرى ومع اقتراب نهاية الحرب عادت الواردات إلى الارتفاع بصورة كبيرة حتى بلغت فى نهاية الحرب ٥١,١٥٥ مليون جنيه مصرى أى أن مقدار الزيادة ٢٩,٤٣٠ مليون جنيه من بداية الفترة (٢)، وحيث بلغ إجمالى الواردات المصرية فى فترة الحرب حوالى ١٥٦,٥٥ مليون جنيه.

وكانت لإنجلترا مكان الصدارة من الواردات المصرية التى كان يأتى فى مقدمتها الفحم والحديد والصلب والآلات والمنسوجات القطنية والصوفية والأسمدة فكانت تستأثر خلال الفترة من ١٩٢٠: ١٩٤٥ بما يتراوح نسبته بين ٢١٪: ٢٥٪ من تلك الواردات (٣)، بينما وصلت واردات مصر من بريطانيا سنة ١٩٢٨ ما يمثل نسبة ٢١,٦٧٪ من الواردات وفرنسا بنسبة ١٠,١٠٪، وألمانيا بنسبة ٦,٧٧٪ واليابان ٣,٠٤٪، والولايات المتحدة بنسبة ٥,١٢٪، وإيطاليا بنسبة ٩,٤١٪، بلجيكا ٣,٨١٪، والهند ٣,١٢٪ (٤).

(١) محمد مصطفى عبد النبى، دور اليهود الاقتصادى فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥، ص.ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) فاطمة فتح على المؤذن، تاريخ مصر الاقتصادى فى النصف الأول من القرن العشرين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإنسانية بالقاهرة، جامعة الأزهر ٢٠٠٥، ص ١٦٢.

(٣) رؤوف عباس، السياسة الدولية، أبريل ١٩٨١، الاقتصاد المصرى ١٩٢٠-١٩٤٥ فى الوثائق البريطانية.

(٤) على لطفى، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

أما عن الصادرات فقد ارتفعت من ٢٤,٠٩٢ مليون جنيه في عام ١٩١٤ إلى ٤٥,٣٧ مليون جنيه مصري عام ١٩١٨^(١)، حيث كان إجمالي الصادرات المصرية من (١٩١٤ : ١٩١٨) حوالى ١٧٥,٠٣٣ مليون جنيه، ومن هنا يتضح أن الميزان التجارى كان لصالح مصر في فترة الحرب حيث إن الواردات المصرية كانت تساوى ١٥٦,٥٥٧ مليون جنيه والصادرات تساوى ١٧٥,٠٣٣ مليون جنيه وكان حكم الفائض بين الصادرات والواردات يساوى ١٨,٤٧٥ مليون جنيه.

وفي الفترة التي تلت الحرب كان الميزان التجارى لمصر يتأرجح بين الإيجاب والسلب فكان لصالح مصر وأخرى غير صالحها، كما يتضح ذلك من أرقام الصادرات والواردات المصرية المبينة في الجدول والرسم البياني الآتي، والتي تبين انخفاض نسبة الصادرات المصرية وارتفاع نسبة الوارد إليها بشكل تدريجي.

جدول رقم (١٢): الواردات والصادرات المصرية والميزان التجارى في الفترة من ١٩١٩ : ١٩٢٩ بالمليون جنيه.

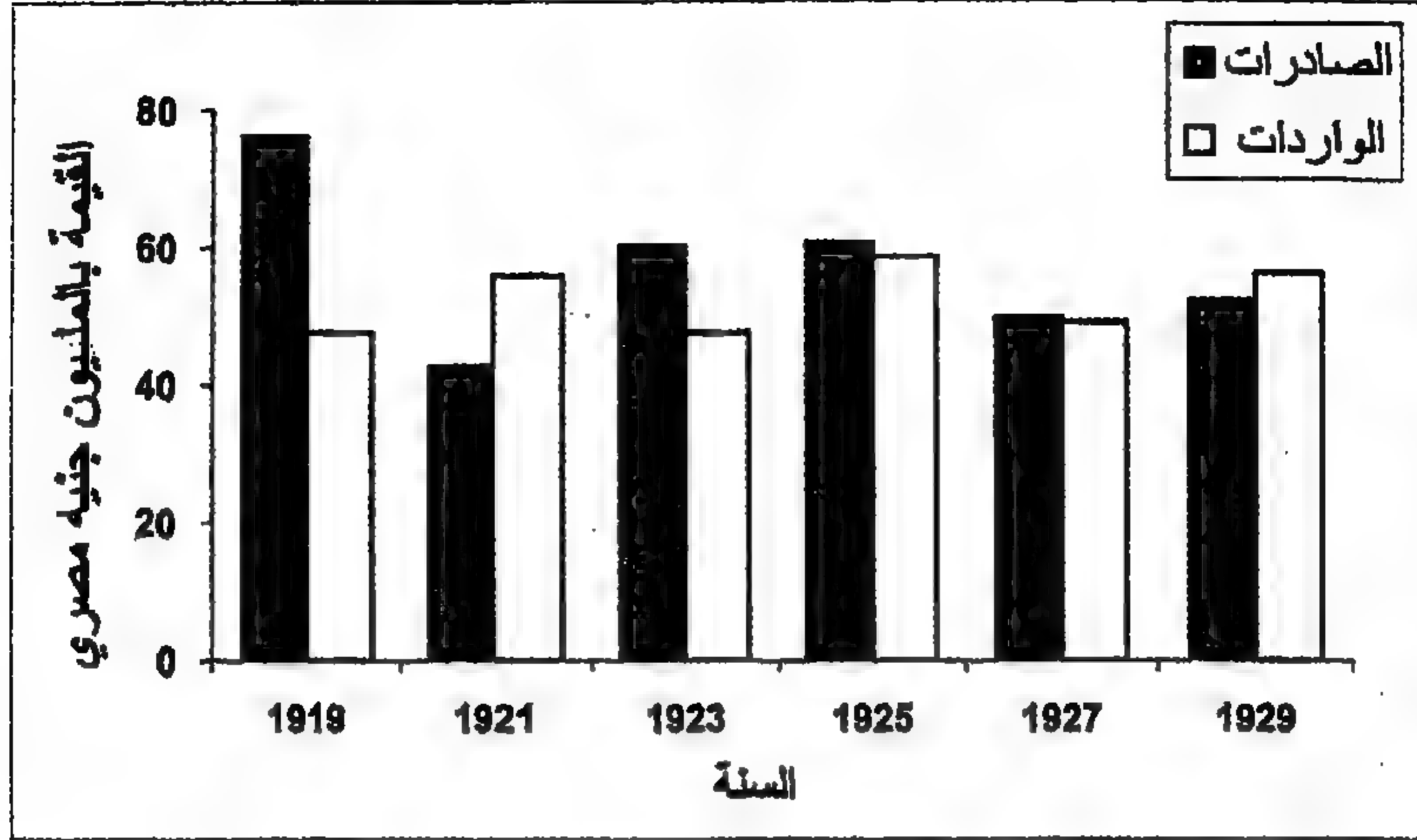
| السنة | الواردات | الصادرات | الميزان التجارى |
|-------|----------|----------|-----------------|
| ١٩١٩ | ٤٧,٥٩٣ | ٧٦,١٩٨ | ٢٨,٦٠٥+ |
| ١٩٢١ | ٥٥,٧٢٣ | ٤٢,٥٤٢ | ٣١,١٨١- |
| ١٩٢٣ | ٤٧,٥٣٧ | ٦٠,٠٨٤ | ١٢,٥٤٧+ |
| ١٩٢٥ | ٥٨,٥٤٢ | ٦٠,٥٦٢ | ١,٧٢٠+ |
| ١٩٢٧ | ٤٩,٠٣١ | ٤٩,٧١٢ | ٠,٦٨١+ (٢) |
| ١٩٢٩ | ٥٦,٢٧٦ | ٥٢,١٨٧ | ٣,٧٢٢+ (٣) |

(١) فاطمة فتح على المؤذن، المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٢) محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، ج ٢، دار المعارف، القاهرة، ص ٧٩.

(٣) رؤوف عباس، الاقتصاد المصري في الوثائق البريطانية (١٩٢٠-١٩٤٥)، السياسة الدولية، أبريل ١٩٨١.

شكل بيانى رقم (٩): الواردات والصادرات المصرية فى الفترة من ١٩١٩: ١٩٢٩.



بينت تقارير الخارجية البريطانية أن المحاصيل الزراعية وعلى رأسها القطن، كانت تحتل قائمة الصادرات المصرية ^(١)، وتغيرت الصادرات المصرية طبقاً لتغير أسعار القطن، فقد ارتفعت الصادرات وبلغت أكثر من ٨٥ مليون جنيه فى عام ١٩٢١ وذلك لارتفاع متوسط سعر القطن من القطن المصرى، وخاصة قطن السكلاريدس، وفى العام التالى هبط سعر القطن بشكل كبير مما أثر على صادرات مصر حيث بلغ ٦٩٠٠ جنيه للقطن، وقلت الصادرات عشرين مليون جنيه.

فى حين بقاء الواردات كما هى مما أدى لحدوث عجز فى الميزان التجارى، ونجد أن بريطانيا كانت تستأثر بحوالى ٣٧,٦٢٪ من صادرات مصر فى عام ١٩٢٨، ثم تلتها فرنسا حوالى ١١,٩٩٪ وألمانيا ٥,٩٠٪ واليابان ٣,١٢٪ والولايات المتحدة ١٠,٦٦٪، وإيطاليا ٦,٧٠٪ وبلجيكا ٠,٦٩٪ والهند ٢,٠٦٪ ^(٢).

(١) فاطمة فتح على المؤذن، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٢) على لطفى، المرجع السابق، ص ٢٤٤.

ومما سبق يتضح أن الاقتصاد المصرى كان دائما يمر بحركات صعود وهبوط طبقاً للأحداث الدولية التى ارتبطت مصر بها، لهذا عندما حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية كان من الطبيعى أن تؤثر فيه بشكل كبير عن الدول الأخرى، حيث اعتمدت السياسة الاقتصادية المصرية على الزراعة فى المقام الأول لهذا تميزت السياسة الزراعية فى مصر باتباعها سياسة التخصص فى زراعة محصول أساسى "القطن" وقد نتج عن هذه السياسة أن تأثر الاقتصاد المصرى بأثمان هذا المحصول سواء بالارتفاع أو بالهبوط. لذلك كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت فى ١٩٢٩ وانتقلت لمصر بعد ذلك ١٩٣٠ وكان تأثيرها على مصر أكبر من أى بلد آخر.

تأثير الأزمة على قطاع الزراعة

بدت آثار الأزمة فى شكل عدم تصريف الحاصلات الزراعية وانخفاض أسعارها بصورة كبيرة^(١) حيث تراوحت نسبة هبوط أسعار الحاصلات الزراعية فى الفترة ما بين ١٩٣٠ و ١٩٣٣ ما بين ١٠٪ : ٧٥٪ عن الفترة التى سبقت الأزمة كما تأثر سوق القطن بكثير من العوامل، وذلك للارتباط الوثيق بين أسعار السلع المختلفة وبين أسواقها وأسواق الأوراق المالية فإذا حدث خلل أو خسارة فى أحد الطرفين أثر على الآخر، فقد أثر على السوق المحلى ثم ما لبث أن امتد هذا الأثر إلى أسواق السلع الأخرى ووصل إلى جميع الأسواق العالمية،^(٢) (وكانت مصر إحدى هذه الأسواق).

(١) مختار محمد أحمد نور، الحياة النيابية فى مصر ١٩٣٠-١٩٣٤، رسالة ماجستير جامعة المنيا، كلية الآداب، ١٩٨٥، ص ٥٢.

محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ١٤٠.

(٢) محمود الدرويش، الاقتصادية القطنية، القانون والاقتصاد، مارس أبريل ١٩٤١، ص.ص ٣٦٢-٣٦٣.

وكان هناك عوامل أخرى أثرت على القطن المصري، منها أن ما يحدد أسعار القطن المصري هو اتجاهات الأسعار العالمية بسبب ارتباط تسويقه بها، لهذا هبطت أسعاره بدرجة كبيرة مع حدوث الأزمة، وكساد صناعة المنسوجات القطنية في العالم، وبخاصة في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية^(١) كما تأثر سعره أيضًا بوفرة كمياته في الأسواق، وهذا ما حدث وترجع تلك الوفرة إلى زيادة إنتاجه من جهة، وقلة استهلاكه من جهة أخرى بسبب الكساد^(٢).

جدول رقم (١٣): يوضح مساحة الأراضي المنزرعة من القطن بالنسبة للمساحة الكلية بالمليون فدان.

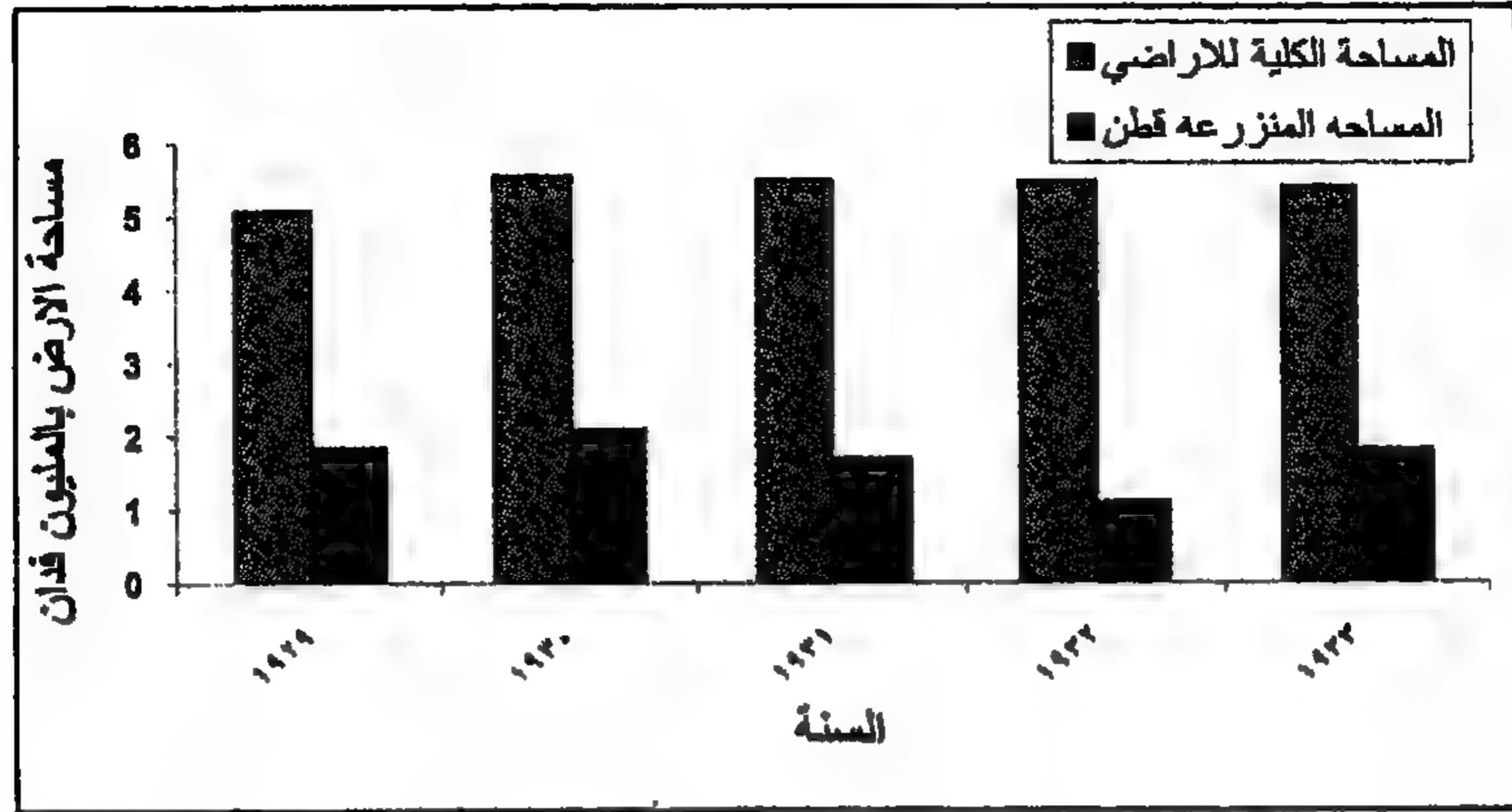
| السنة | مساحة الأراضي الزراعية | مساحة القطن | نسبة القطن بالنسبة للأراضي كلها | المحصول بالقنطار / فدان |
|-------|------------------------|-------------|---------------------------------|-------------------------|
| ١٩٢٩ | ٥,٠١٦٣٧٠ | ١,٨٤١ | %٢٤,١٢ | ٤,٦٣ |
| ١٩٣٠ | ٥,٥٤٨٦٦٢ | ٢,٠٨٢ | %١٩,٦٩ | ٣,٩٧ |
| ١٩٣١ | ٥,٤٨٥١٤٤ | ١,٦٨٣ | %١٢,٥٢ | ٣,٧٨ |
| ١٩٣٢ | ٥,٤٦٣٦٦٧ | ١,٠٩٤ | %٢١,٧٨ | ٤,٥٣ |
| ١٩٣٣ | ٥,٣٨٤١٧٤ | ١,٨٠٤ | %٢١,٤٥ | ٤,٧٥ ^(٣) |

(١) أحمد الشرييني، الكساد العالمي والريف المصري، بحث منشور في المجلة التاريخية، تصدر عن كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٠٠.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، فترة بعد ١٩٢٣، محفظة ٥/ج وزارة الزراعة، مذكرة شفوية عن القطن.

(٣) الجدول من صنع الباحثة بالاعتماد على، جاد لبيب، بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص ٣٣. / وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء العام ١٩٢٨-١٩٢٩، المطبعة الأميرية القاهرة، ١٩٣٠، ص ٣٦١، وإحصاء سنة ١٩٣٣-١٩٣٤، ص ٢٣١ و ٤٣٨.

شكل رقم (١٠): يوضح مساحة الأراضي المنزرعة قطناً بالنسبة للمساحة الكلية بالمليون فدان.



يوضح الجدول والرسم مساحة الأراضي المزروعة قطناً في مصر في فترة الأزمة وإنتاجية الفدان من سنة لأخرى، ونجد أن إنتاجية الفدان انخفضت في هذه الفترة بالمقارنة بالفترة السابقة لها، حيث كانت إنتاجية الفدان في سنة ١٩٢٨ حوالي ٦٤،٤ قنطار وانخفضت في سنة ١٩٣٠ إلى ٣،٩٧ قنطار، وبالرغم من أن إنتاجية الفدان فقد انخفضت إلا أنها كانت تمثل وفرة في السوق وتبين مدى القيود التي فرضتها الحكومة على زراعة الأراضي قطناً التي تقلصت في سنة ١٩٣٠ إلى (٢،٠٨٢) مليون فدان ووصلت في ١٩٣٢ إلى (١،٨٠٤) مليون فدان.

كان تصريف القطن المصري من المشاكل التي تهدد مستقبل الفلاح، حيث انخفض سعره بشكل لا يوازي نفقات إنتاجه الكبيرة والتي بلغت أكثر من أربعة أمثالها قبل الركود، فمثلاً كان ثمن جوال السماد ٧٠ قرشاً ثم زاد في فترة الكساد لأكثر من ثلاثة جنيهات مع صعوبة الحصول عليه، لذلك اقترح النائب قليني فهمي على الحكومة زيادة سعر القطن زيادة تتناسب مع تكاليف زراعته^(١). ويوضح الجدول التالي تكاليف إنتاج القطن.

(١) دار الوثائق القومية، عابدين محفظة ٥٩٢، القطن، رجاء إلى نواب الأمة وشيوخها الأجلاء، قليني فهمي، ١٩١٣/٢/١١: ١٩٥٢/٣. أنظر ملحق رقم (١)

جدول رقم (١٤): تكاليف إنتاج القطن في الوجهين البحري والقبلي بالجنيه.

وجه بحري:-

| المنوفية | شمال الدلتا | جنوب الدلتا | المجموع | متوسط التكلفة |
|----------|-------------|-------------|---------|---------------|
| ٥,٦١ | ٦,١٢ | ٦,٣٤ (١) | ١٨,٠٧ | ٦,٢٣ |

وجه قبلي:-

| الفيوم | المنيا | جرجا | أسيوط | المجموع | متوسط التكلفة |
|--------|--------|-------|-----------|---------|---------------|
| ٦,٦٧ | ٧,٦٠ | ١,٢٦٥ | ١,٢٢٥ (٢) | ١٦,٧٦ | ٤,١٩ |

تبين من هذا الجدول أن متوسط تكلفة زراعة القطن للفدان في الوجه البحري كانت حوالي ٦,٢٣ جنيهاً وفي الوجه القبلي حوالي ٤,١٩ جنيهاً، ووصل متوسط التكلفة في مصر كلها حوالي ٤,٨٣٢ جنيهاً وبالمقارنة بأسعار القطن في فترة الأزمة كانت التكلفة أعلى من المصاريف ومن التكلفة التي كانت تتفق على الزراعة وتسديد الديون.

حيث انخفض ثمن محصول القطن بشكل كبير، فكان متوسط سعر محصول القطن في ١٩٢٨ "٢٦" ريالاً وأصبح متوسط الثمن في ١٩٢٩ "٢٠" ريالاً ثم "١٢" ريالاً في ١٩٣٠ ثم ١٠ ريالات في ١٩٣١، وهذا يعني أن ثمن محصول القطن قد هبط إلى الثلث في الفترة من ١٩٢٨ إلى ١٩٣١ (٣) كما يوضح هذا الجدول

(١) وزارة الخارجية، أرشيف سري قديم محفوظة ٥٧٥، ملف رقم ٢٦/٧/١٣١ تكاليف إنتاج القطن في مصر، ٢٥ أبريل ١٩٣١.

(٢) نفسه

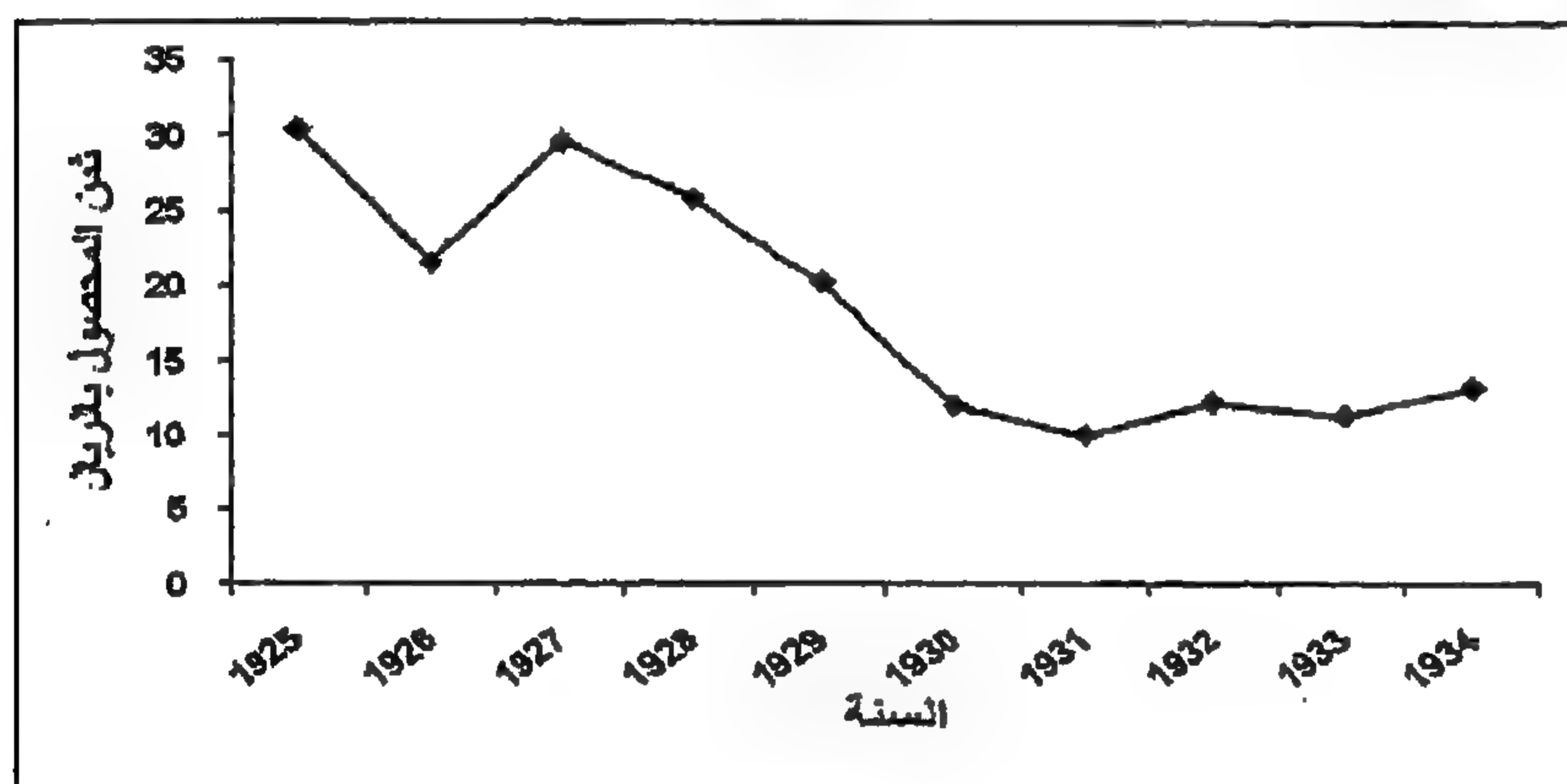
(٣) London.New, Crouchley.A.E The Economic Development of Modern Egypt 21 p, York

والرسم البياني مدى التدهور الذي حل بأثمان محصول القطن في فترة الأزمة بالمقارنة بالفترة السابقة.

جدول رقم (١٥): أثمان محصول القطن في الفترة من ١٩٢٥: ١٩٣٤ بالريال^(١)

| السنة | ثمن المحصول | السنة | ثمن المحصول |
|-------|-------------|-------|-------------|
| ١٩٢٥ | ٣٠,٤٦ | ١٩٣٠ | ١٢,٠٤ |
| ١٩٢٦ | ٢١,٥٣ | ١٩٣١ | ١٠,٠٨٠ |
| ١٩٢٧ | ٢٩,٦٨ | ١٩٣٢ | ١٢,٢٨ |
| ١٩٢٨ | ٢٥,٨٨ | ١٩٣٣ | ١١,٣٩ |
| ١٩٢٩ | (١) ٢٠,٣٦ | ١٩٣٤ | (٢) ١٣,٢٢ |

شكل رقم (١١): أثمان محصول القطن في الفترة من ١٩٢٥ : ١٩٣٤



انحدرت الأرقام القياسية لأسعار القطن انحداراً كبيراً مما سبب خسارة كبيرة فى الدخل القومى لمصر، وقد قدرت تلك الأرقام على أساس سنة ١٩١٣=١٠٠.

(*) - الريال هو الريال المصري، والجنيه يساوي خمسة ريالات.

(١) وزارة المالية، مصلحة الإحصاء، الإحصاء السنوي العام ١٩٢٨ - ١٩٢٩، ص ٣١٦.

(۲) نفسه، " " " " " ۱۹۳۳ - ۱۹۳۴ ص ۴۳۸.

جدول رقم (١٦): أثمان محصول القطن في الفترة من ١٩٢٩ : ١٩٣٣

| السنة | السعر للقنطار بالجنية | الرقم القياسي لأسعار القطن |
|-------|-----------------------|----------------------------|
| ١٩٢٩ | ٤,٠٧٢ | ١٠٧,١ |
| ١٩٣٠ | ٢,٤١٠ | ٦٣,٤ |
| ١٩٣١ | ٢,٠١٦ | ٥٣,٠ |
| ١٩٣٢ | ٢,٤٥٦ | ٦٤,٦ |
| ١٩٣٣ | ٢,٢٧٨ | ٦٩,٠ (١) |

يتبين من هذا الجدول أن متوسط سعر قنطار القطن انخفض في سنة ١٩٣٠ إلى ٤١٠,٢ جنيهاً ثم إلى ٢,٠١٦ جنيهاً في سنة ١٩٣١، ثم بدأ يزداد بعد ذلك بشكل تدريجي.

وقد كان سعر قنطار القطن لا يكفي لتغطية نفقات الإنتاج^(٢)، ولكن في أواخر ١٩٣١ ارتفعت أسعار القطن المصري قليلاً ويرجع السبب في هذا إلى قلة المعروض في السوق آنذاك نصف مليون قنطار^(٣) مع زيادة الطلب عليه^(٣)، كما يرجع هذا الارتفاع أيضاً لخروج بريطانيا عن قاعدة الذهب مما أدى إلى تدهور الجنيه الإسترليني بمقدار ٣٠٪، ومن ثم تدهور الجنيه المصري بنفس القيمة، مما ساعد ذلك على ارتفاع أسعار القطن بنسبة ٢٠٪ بالعملة المصرية^(٤).

أما عن مقدار استهلاك القطن المصري في تلك الفترة فقد انخفض بشكل تدريجي وعلى الرغم من هذا فقد زاد استهلاك البعض الآخر كما يبين الجدول التالي.

(١) وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوي العام ١٩٣٣-١٩٣٤، ص ٤٣٨، ٤٤٥.

(٢) علي محمد شلبي، الأزمة الاقتصادية والأمن العام في الريف المصري، ص ٢٥.

(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٢/٢٦، محمد نجيب ولاية، ارتفاع ثمن القطن.

(٤) علي محمد شلبي، الأزمة الاقتصادية والأمن العام في الريف المصري، ص ٢٥.

جدول رقم (١٧): استهلاك محصول القطن بالآلاف قنطار.

| الدولة | لسنة ١٩٣٠ | لسنة ١٩٣١ | لسنة ١٩٣٢ |
|----------|-----------|-----------|-----------|
| بريطانيا | ١٩١٨ | ٢٥٣٦ | ٢١٠٥ |
| الهند | ٢٢ | ٤٦٣ | ٣٤٨ |
| إسبانيا | ٣٠٠ | ٣٥٨ | ٣١٧ |
| سويسرا | ٣٠٥ | ٢٧٩ | ٢٣٧ |
| الصين | ٢٨ | ٧٢ | ٧١٠ |
| النمسا | ٥٨ | ٦٧ | ٥٥ |
| بلجيكا | ٣٢٥ | ٦٢ | ٤١ |
| روسيا | ٣٢٥ | ٥٩٠ | ٢٧ |
| كندا | ١٧ | ٢٩ | ٢٧ (١) |

ويبدو في هذا الإحصاء أن بعض الدول قد خفضت حصتها من القطن المصري في هذه الفترة بالرغم من انخفاض أثمانه انخفاضاً كبيراً مثل بريطانيا واليابان كما يتبين من الجدول وكم القطن الذي استهلكته في عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١، ويرجع ذلك إلى أن هذه الدول لجأت للبحث عن أنواع أخرى من القطن تكون أرخص من ثمن القطن المصري، وكان متوسط المستهلك من القطن المصري في الفترة من (١٩٢٦ / ١٩٢٧) إلى (١٩٣٠ / ١٩٣١) حوالي ٩٤٦ ألف بالة(*) في الموسم الواحد أما موسم (١٩٣١ / ١٩٣٢) كان حوالي ٩٨٠ ألف بالة، مما يوضح أن هناك زيادة في استهلاك القطن المصري في موسم ١٩٣١ / ١٩٣٢

(١) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد العادي الثالث الجلسة الثالثة والخمسون، ١٩٣٣/٥/٨، ص ١١٥٧. نفسه، ملحق لمحضر الجلسة السادسة والعشرين، ١٩٣٣/٢/١٥، ص ٤٢٩.
وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء العام ١٩٣١-١٩٣٢، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣٣، ص ٢٩٥.
(*) الباله من القطن المكبوس بالبخر تساوي ٧,٢٥ قنطاراً تقريباً. البنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية. م ١٢، عدد٤، القاهرة، ص ٤٦٥.

وقد أدت هذه الزيادة إلى نقص فى استهلاك القطن الأمريكى^(١) ولكن بالمقارنة بين موسمى (١٩٢٩ - ١٩٣٠) و (١٩٣٢ - ١٩٣٣) فإن مقدار المستهلك من القطن المصرى انخفض بمقدار ٢٠٧,١٠٨ مليون قنطار أى حوالى ١١٪^(٢)، واستمر مستوى استهلاك القطن المصرى رديئاً بسبب منافسة الحرير الصناعى الشديدة له وكثرة الإقبال عليه واستهلاكه كبديل للقطن لرخص أثمانه^(٣).

وإلى جانب تأثير الأزمة الاقتصادية على القطن المصرى فقد أصيب القطن بالدودة القرنفلية ودودة اللوز وانتشرت فى زراعات كثيرة بالوجه البحرى ولاسيما فى مديرية البحيرة^(٤)، بالرغم مما بذله الزراع من جهد ووقت ومال فى سبيل مكافحتها وتطهير الزراعة فكان أكثر من ٢٢ ألف فدان قطن مصابة بالدودة فى أنحاء مختلفة من الوجهين البحرى والقبلى^(٥). ونتج عن ذلك انخفاض مستوى المحصول وإضعاف الثروة القومية، وبدأت وزارة الزراعة دراسة المناطق الزراعية التى أصابتها الآفات، ومعرفة الطرق المتبعة فى زراعتها ثم القيام بعزلها عن غيرها وحرثها مرتين بطريقة عكسية وتركها مدة أقل من شهرين عرضه للشمس والهواء، وهذه المدة كافية لإبادة ما فيها من آفات، حتى تكون بعد ذلك صالحة للزراعة^(٦).

(١) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد العادى الثالث، ملحق لمحضر الجلسة السادسة والعشرين ٣٣/٢/١٥، ص ٤٢٤.

(٢) مجلة مصر المعاصرة، أبريل، ١٩٣٢، بلن تشرد، المرحلة الثانية للأزمة المصرية، ص ٢٩٨، باللغة الفرنسية.

(٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، ملف ٤ - ٧/١٠٠، تقرير أحمد عبد الوهاب باشا رئيس لجنة القطن المصرى الدولية عن أعمال اللجنة أثناء انعقادها بمدينة وندمير يوليو ١٩٣٢.

الجريدة التجارية، ١٩٣٢/١١/٢٩. /البورصة، ١٩٣٢/٩/٧، محمد دويب، ثروة مصر.

(٤) المقطم، ١٩٣٣/٧/٢٠، انتشار دودة القطن.

(٥) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/٨/١٨، ٢٢ ألف فدان قطن مصابه بالدودة.

(٦) المقطم، ١٩٣٣/٧/٢٠، الحكومة والزراعة ودودة القطن.

كما قامت الحكومة بتوعية الفلاحين في موسم الدودة حيث كانت تجمعهم في دور العمد وفي المراكز وعلى رؤوس الحقول تتحدث إليهم عن تاريخ الدودة وعن فعلها السيئ إذا أهملت مقاومتها، وهي لطع تصيب الأوراق، لذلك يسهل القضاء عليها بجمع الأوراق المصابة وإتلافها^(١).

ومع حدوث الأزمة القطنية وتحديد المساحة المزروعة قطناً تركت الحكومة المزارعين يزرعون ما يشاءون من الحبوب التي كان من بينها القمح فزادت المساحة المزروعة منه زيادة كبيرة، فزاد العرض على الطلب^(٢)، فتدهورت أثمان المحاصيل تدهوراً كبيراً مثل القطن والفلول وغيرهم^(٣)، وأيضاً تدهورت أثمان الحاصلات الزراعية وخاصة الغذائية منها، والتي هبطت في غضون ثلاث سنوات بنسبة ١٠٠٪ عنها قبل الأزمة بعد أن تراجع سعر أردب^(٤) القمح ١٦٠ قرشاً في سنة ١٩٣١ إلى ٨٠ قرشاً في ١٩٣٣، وكذلك هبوط سعر أردب الشعير ما بين ٣٥ و ٤٥ قرشاً بعد أن كان سعره يتراوح ما بين ٨٠ و ٩٠ قرشاً أما الذرة فهبطت إلى ٤٠ و ٥٠ قرشاً للأردب بعد أن كان يتراوح سعره بين ٨٠ و ١٠٠ قرش^(٥).

يعتبر القمح المحصول التالي للقطن في الأهمية حيث يزرع في مصر ويستهلك فيها، فلذلك أثرت الأزمة عليه وهبط سعره وأصبح لا يكاد يغطي نفقات إنتاجه^(٥) فكان القمح الذي يزرع في مصر أقل من الاستهلاك المحلي بنحو ثلاثة ملايين أردب، ولذلك كان يتم استيراده من الخارج، ولهذا دعا البعض إلى زيادة

(١) المقطم، ١٩٣٣/٧/٢٠، الحكومة والزراعة ودودة القطن.

(٢) الأهرام، ١٩٣٢/١٠/١٢، ١٩٣٢/١٠/٢١، الأزمة في مصر خلال بعد القمح.

(٣) النظام، ١٩٣٢/٨/٢٦، الحالة السياسية في أسبوع الغلال والقطن.

(٤) الأردن، ١٥٠ كيلو جراماً

(٥) أحمد الشربيني، الكساد العالمي والريف المصري، ص ٢٠١.

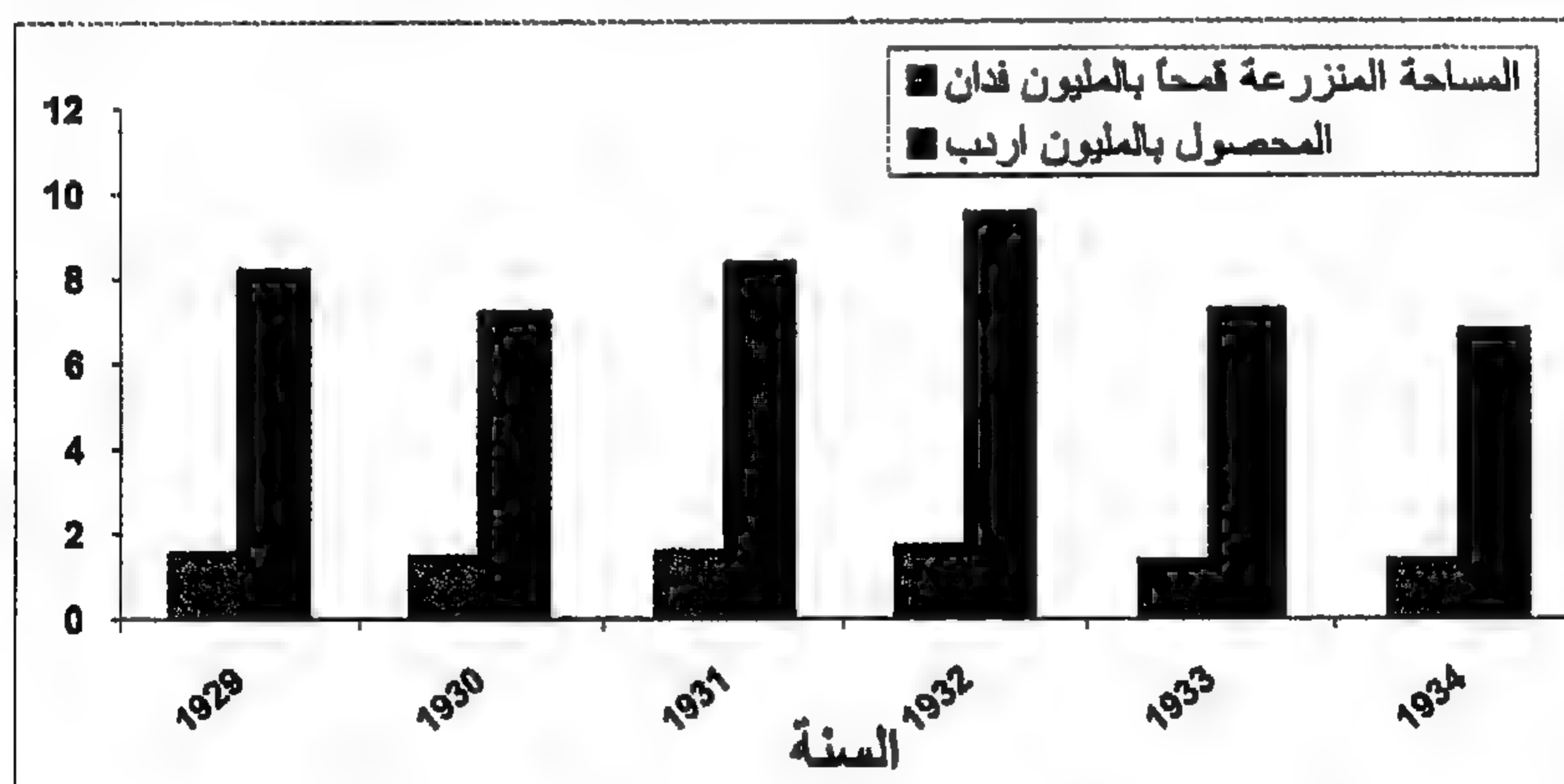
(٥) التجارة والصناعة، مايو ١٩٣١، أحمد عبد الوهاب باشا، خطبة في نادي كلية فكتوريا الأهرام، ١٩٣١/٦/٤، أحمد العمري، مشكلة القمح.

المساحة المزروعة قمحًا وخاصة مع انخفاض المساحة المزروعة قطن^(١) ويوضح الجدول والرسم البياني ارتفاع المساحة المزروعة قمحًا في السنوات التي تقلصت فيها المساحة المزروعة من القطن.

جدول رقم (١٨): مساحة الأراضي المزروعة قمحًا بالمليون فدان والمحصول بالمليون أردب ومتوسط محصول الفدان بالأردب.

| السنة | المساحة المزروعة قمحًا | المحصول | متوسط محصول |
|-------|------------------------|----------|---------------------|
| ١٩٢٩ | ١,٥٥٥٣٧٧ | ٨,٢٠٦١٦١ | ٥,٢٨ |
| ١٩٣٠ | ١,٤٦٥٨٥٧ | ٧,٢١٢٨١٤ | ٤,٩٢ |
| ١٩٣١ | ١,٥٨٨٩٨٥ | ٨,٣٥٩٣٥٥ | ٥,٢٦ |
| ١٩٣٢ | ١,٦٩٧٤١٣ | ٩,٥٤١٢١٨ | ٥,٦٢ ^(٢) |
| ١٩٣٣ | ١,٣٧٤٠٠٨ | ٧,٢٤٨٦٨٧ | ٥,٢٨ |
| ١٩٣٤ | ١,٣٨٨٦٧٣ | ٦,٧٦٣٤٠٨ | ٤,٨٧ ^(٣) |

شكل رقم (١٢): مساحة الأراضي المزروعة قمحًا والمحصول ومتوسط الفدان



(١) الفضائل، ١٩٣١/٨/٦

(٢) وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوي العام ١٩٣١ - ١٩٣٢، ص ٢٤٨.

(٣) نفسه، الإحصاء السنوي العام ١٩٣٣ - ١٩٣٤، ص ٢٥٧.

ويمكن استنتاج أن المساحة المخصصة لزراعة القمح قد وصلت أقصاها في سنة ١٩٣٢ حيث هبطت المساحة المزروعة من القطن لأننى حد ثم أخذت تتناقص المساحة المزروعة من القمح ثانية بعد هذا العام وذلك بسبب رفع القيود التى كانت مفروضة على زراعة القطن، ومما يؤكد هذا أن مساحة الأراضى المزروعة قمحا في مصر في عام ١٩٣٢ بلغت (١,٦٩٧٤١٣) مليون فدان كما بلغت مساحة الأراضى المزروعة قمحا بالنسبة للأراضى المزروعة محاصيل أخرى في نفس العام حوالى ٤٣,١٩ ٪ من الأراضى كلها، وهذه النسبة كانت أعلى نسبة وصلت إليها زراعة القمح في فترة الأزمة.

كما هبط الوارد من القمح مثلاً من ٣٨ مليون كيلوجرام فى سنة ١٩٣١ الى ٣٧ مليون كيلو فى سنة ١٩٣٢ ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٣٩ مليون كيلوجرام فى ١٩٣٣^(١)، وبالرغم من الهبوط الذى عانت منه الحاصلات الزراعية إلا أن أسعار محصول القمح ارتفعت ولم تنخفض فزادت الأسعار ووصلت إلى مستوى ما قبل الحرب فارتفعت لأكثر من ٦ ٪^(٢).

قد عرفت مصر زراعة الأرز منذ عدة قرون وترجع أهمية هذا المحصول إلى أنه ينقى التربة من الأملاح حتى يمكن إعدادها لزراعة محاصيل أخرى أكثر أهمية^(٣)، فضلاً عن أنه يعتبر الغذاء الرئيسى للفلاح، كما أنه يوفر عائداً مادياً كبيراً^(٤)، لذلك زادت مساحة الأراضى المزروعة أرزاً في فترة الكساد مما أدى هذا إلى زيادة المساحة المزروعة أرزاً.

(١) حسين على الرفاعى، الصناعة فى مصر، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٥، ص ١٣٦.

(٢) أحمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعية فى مصر بين الحربين، ص ١٧٢.

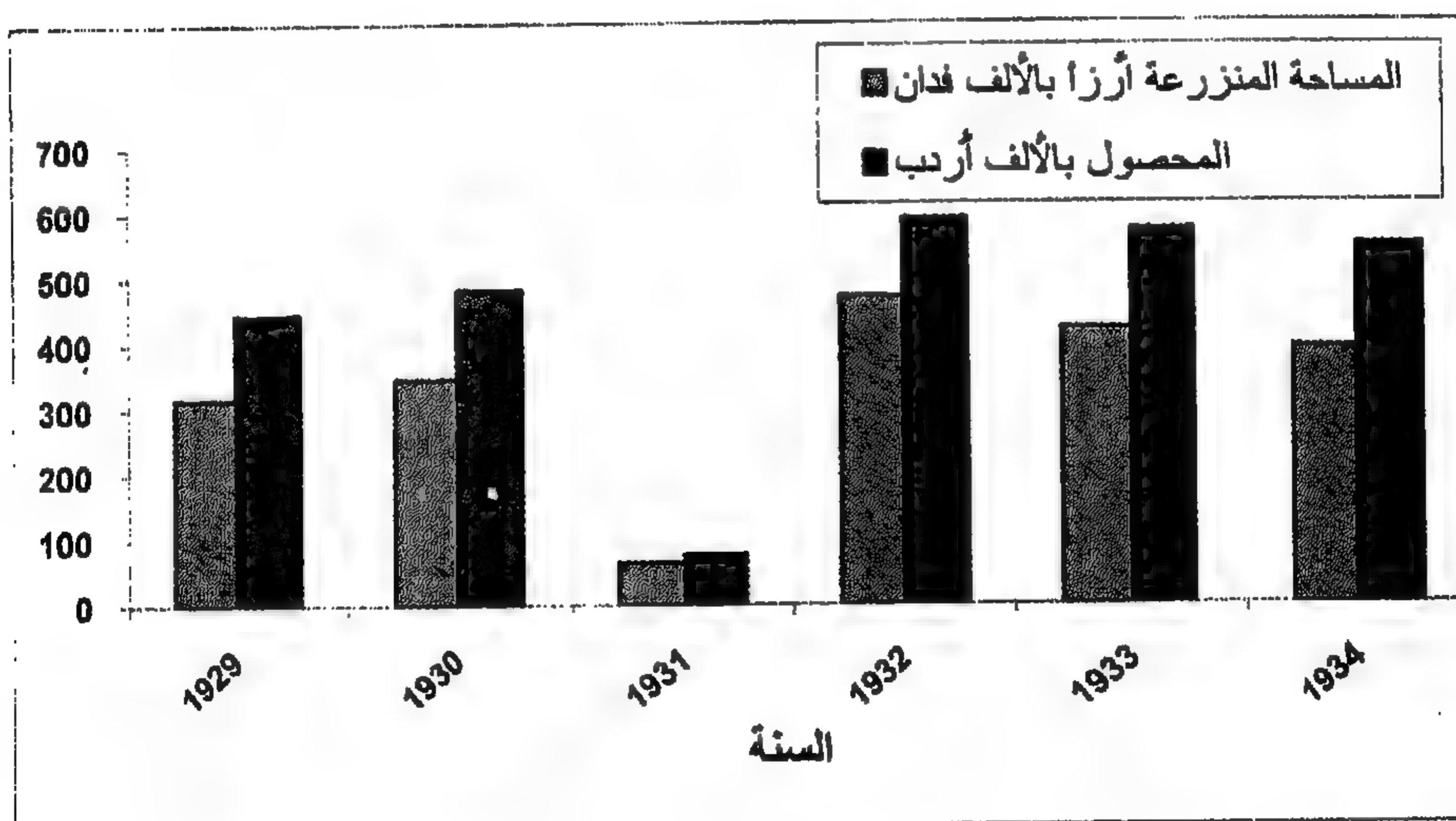
(٣) فاطمة فتح على المؤذن، المرجع السابق، ص ٦٣.

(٤) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٦/٥، أبو العزم، حول زراعة الأرز.

جدول رقم (١٩): مساحة الأراضي المنزرعة أرزاً بالآلاف فدان والمحصول بالآلاف أردب في فترة الأزمة.

| السنة | المساحة | المحصول | متوسط المحصول |
|-------|---------|----------|---------------|
| ١٩٢٩ | ٣١٥,٤٤٥ | ٤٤٥,٢٤٧٤ | ١,٤١١ |
| ١٩٣٠ | ٣٤٥,٥٤٣ | ٤٨٢,١١٤ | ١,٣٩٥ (١) |
| ١٩٣١ | ٦٤,٩٢٨ | ٩٣٦,٧٦ | ١,١٨٥ |
| ١٩٣٢ | ٤٧١,٥٠٨ | ٥٨٩,٠٦٧ | ١,٢٤٩ |
| ١٩٣٣ | ٤٢٢,٠٠٠ | ٥٧١,٥٤١ | ١,٣٥٤ |
| ١٩٣٤ | ٣٩١,٦٩٣ | ٥٤٨,٦٧٧ | ١,٤٠١ (٢) |

شكل رقم (١٣): مساحة الأراضي المنزرعة أرزاً في فترة الكساد.



(١) وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوي العام ١٩٣١-١٩٣٢، ص ٢٥٢.

(٢) نفسه، الإحصاء العام ١٩٣٣-١٩٣٤، ص ١٦١.

كما يوضح الجدول والرسم البياني أن مساحة الأراضي الزراعية المزروعة أرزاً بدأت تزداد من سنة عن الأخرى فكانت في سنة ١٩٢٨ (٢٥٤,٥٤٢) ألف فدان ارتفعت في ١٩٣٢ إلى ٤٧١,٥٠٨ ألف فدان وكانت ١٩٣٢ هي أعلى سنة زرع فيها الأرز في فترة الكساد ويوضح الجدول النسبة المئوية لزراعة الأرز بالنسبة للأراضي المزروعة التي كانت أعلى نسبة منها في موسم ١٩٣١/١٩٣٢.

جدول رقم (٢٠): النسبة المئوية لزراعة الأرز بالنسبة للأراضي المزروعة.

| الموسم | النسبة | الموسم | النسبة |
|-------------|--------|-------------|-----------------------|
| ١٩٢٩ - ١٩٣٠ | ٤ % | ١٩٣٢ - ١٩٣٣ | ١٠,٥ % |
| ١٩٣٠ - ١٩٣١ | ٧,٦ % | ١٩٣٣ - ١٩٣٤ | ٤,٨٥ % ^(١) |
| ١٩٣١ - ١٩٣٢ | ٥,٤ % | | |

وترجع زيادة مساحة الأراضي المزروعة أرزاً في سنة ١٩٣٢ إلى إباحة الحكومة زراعته في مناطق الدلتا^(٢)، ثم أصدرت الوزارة قراراً بتحديد المساحة المزروعة أرزاً في عام ١٩٣٣^(٣). لذلك كان من الطبيعي أن يأتي المحصول أعلى فيكفي الاستهلاك المحلي ويزيد فتظهر مشكلة الفائض منه^(٤) بسبب صعوبة التخزين كما أن التخزين لا يحل المشكلة لضيق السوق المحلي وعدم مرونة الطلب على الحبوب بصفة عامة فانخفضت الأسعار^(٥).

وكما أثرت الأزمة على القطن والقمح والأرز فقد أثرت على باقي المحاصيل الزراعية الأخرى، فقد هبطت أسعار الغلال هبوطاً يتراوح ما بين ٣٠

(١) وزارة المالية، مصلحة الإحصاء، الإحصاء السنوي العام ١٩٣٣ - ١٩٣٤، ص ٢٣١.

(٢) المقطم، ١٩٣٢/٥/٣٠، مسألة القمح وتوسيع مناطق الأرز.

(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/٢/٩، زراعة ٢٠٨٣٨٨ فداناً هذا العام قرار وزارى

(٤) الأهرام، ١٩٣٣/٩/٦، محمود صالح الفلكي، مشكلة الأرز في مصر.

(٥) راشد البرواي وآخر، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

و ٤٠٪، فأصبحت شبيهة بما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى^(١)، وكانت المساحة المزروعة بالغلل قليلة في بداية الأزمة ولكن مع تحديد المساحة المزروعة قطناً ارتفعت مساحة زراعة المحاصيل الزراعية مثل الذرة والأرز والفاصوليا وقصب السكر والبرسيم والبصل والخضار والفاكهة، ولكن في سنة ١٩٣٣ تقلصت القيود المفروضة على زراعة القطن فارتفعت مساحة زراعته وتقلصت مرة أخرى مساحة زراعة المحاصيل.^(٢)

جدول رقم (٢١): مساحة أهم المحاصيل الزراعية من ١٩٢٩ - ١٩٣٤ .

| السنة | الذرة (مليون فدان) | فول (الف فدان) | شعير (الف فدان) | قصب (الف فدان) |
|-----------|-----------------------|-------------------|--------------------|-----------------------|
| ١٩٢٩-١٩٣٠ | ١,٨٢٦٨٥٦ | ٤٢٣,٧٥٨ | ٣٣٢,٢٢٢ | ٥٣,٥١٩ |
| ١٩٣٠-١٩٣١ | ٢,١١٣٣٦٧ | ٤٢٣,٥٨٦ | ٤٩٤,٥٧٣ | ٦٥,٢٩٨ |
| ١٩٣١-١٩٣٢ | ١,٩٦٨٣٥١ | ٥٩٢,٢٣٢ | ٣٥٢,٣٥٥ | ٧٠,٠٥٥ |
| ١٩٣٢-١٩٣٣ | ١,٥٧٨٢١٤ | ٤٦٩,٠٦٧ | ٢٨١,٦٥٧ | ٧٠,٧٩٩ |
| ١٩٣٣-١٩٣٤ | ١,٥٧٢١٦٨ | ٤٣١,٥٩٠ | ٢٧٤,٠٦١ | ٦٠,٢٣٨ ^(٣) |

وفيما يبدو جلياً من هذه الإحصائيات أن مساحة هذه المحاصيل الزراعية قد زادت في فترة الكساد، وصلت أقصاها في موسم ١٩٣١/ ١٩٣٢ ثم انخفضت المساحة المزروعة بعد ذلك نتيجة رفع القيود على زراعة القطن.

إلى جانب انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية، فقد تأثر أيضاً محصول البصل في مصر وانخفض سعره فهناك ألوف الجوالاات كانت تنقل من الصعيد إلى الإسكندرية ومنها إلى الخارج وتباع بأسعار هي دون نفقات النقل والتعبئة^(٤)، حيث أضرب التجار عن شرائه، ولذلك أعلنت شركة المحاصيل الحكومية التدخل

(١) البلاغ، هبوط أسعار الغلال وسوء سياسة الحكومة.

(٢) Crouchley. A.E. op. cit. p 222.

(٣) وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٣٣ - ١٩٣٤، ص ص ٢٣٠، ٢٣١

(٤) الأهرام، ١٩٣٣/٣/٢٣، فخرى عبد النور، الحكومة والبصل.

فى السوق مشترىة المحصول لتعید إلیه التوازن، وتقف حائلا أمام جشع العملاء والمصدرین الذین دفعوا أسعار السوق إلی الهبوط الذی یتناسب مع أسعار السوق الخارجی^(١)، كما رأی وزارة المالية منع تصدیر الأنواع الردیئة من البصل وتصدیر أجود الأنواع حتى یتسنى له منافسة غیره فى الأسواق الخارجیة^(٢).

كما هبط سعر الكتان الخام هبوطاً كبيراً أكبر من هبوط سعر القطن والحریر، ونتیجة لهذا الهبوط دعا بنك مصر المزارعین المهتمین بزراعة الكتان إلی الاجتماع للبحث مع رجال شركة مصر للكتان التابعة له فیما یعود على زراعة الكتان بالفائدة فى حل مسألة هبوط سعره، وكان هناك رأى یقول إن هبوط سعر الكتان هبوط مصطنع عندما علم التجار باتجاه الزراع لزراعته كحل بديل عن زراعة القطن لأن صناعة المنسوجات البريطانیة تحتاج إلیه^(٣).

ویمكن أن نستنتج من التحلیلات السابقة أن هناك علاقة عكسیة بین المساحة المزروعة قطناً والمساحات المزروعة محاصيل أخرى، وارتفاع إنتاجیة الفدان فضلاً عن أن الإنتاج أصبح یكفى احتياجات السكان الغذائیة.

أما عن زراعة الفاكهة فقد لقیة إقبالاً كبيراً من جانب الزراع بسبب الأرباح التى تدرها هذه الزراعة، ولم یقتصر الأمر على كبار الملاك لأن هذه الزراعة تحتاج إلی رؤوس أموال كبیرة بل كان صغار الملاك یتجهون إلیها، كما لقیة هذه الزراعة تشجیعاً كبيراً من وزارة الزراعة ویوضح الجدول تزايد مساحة زراعة الفاكهة فى تلك الفترة^(٤).

(١) الأهرام، ١٩٣٣/٣/٢٦، محمد مصطفى أبو رجب، كارثة مصر فى محصوله الثانى البصل .
(٢) دار الوثائق القومیة، محاضر جلسات مجلس الوزراء، مذكرة إلی مجلس الوزراء محمد شفیق وزیر المالية بالنیابة وثیقة بتاريخ ١٩٣٣/٦/٣١.
(٣) الریاض المصریة، ١٩٣٠/٩/٢٩، الأزمة الاقتصادیة ایضا الكتان بعد القطن.
(٤) راشد البروائى وآخر، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

جدول رقم (٢٢): المساحة المنزرعة فاكهة.

| الموسم | المساحة بالأقدنة |
|-------------|------------------|
| ١٩٢٩ - ١٩٣٠ | ٣٣٠٤٧ |
| ١٩٣٣ - ١٩٣٤ | ٥١٠٥٣ |
| ١٩٣٦ - ١٩٣٧ | ٧٦٤٧٠ (١) |

يتبين من الجدول مدى إقبال الزراع على زراعة الفاكهة من ارتفاع مساحة الأراضي المزروعة في موسم ٢٩ / ١٩٣٠ فقد كانت ٣٣٠٤٧ وارتفعت إلى ٥١٠٥٣ فدانا ومن الواضح أن هذه المساحة لم تنخفض بعد انتهاء الأزمة بدليل إنها ارتفعت في موسم ١٩٣٦ / ١٩٣٧ إلى ٧٦٤٧٠ فدانا.

أثر الأزمة على قطاع الصناعة

كان لسيطرة الاستعمار وكبار رجال المال أثره في عدم تقدم الصناعة المصرية، التقدم المنشود لها في ظل استقلال حقيقى^(٢) ولكن الصناعة المصرية استطاعت خلال الفترة من ١٩١٨: ١٩٣٧ أن تحقق إنجازا، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى^(٣)، ففي الحرب كانت القوى الاقتصادية موجهة لخدمة الأغراض العسكرية للحلفاء،^(٤) وزاد اعتماد مصر على الموارد المحلية لتعذر الاستيراد من الخارج ووصول أسعار السلع لأثمان باهظة^(٥).

(١) راشد البرواي وآخر، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٢) شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٦، ط١، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٦٨.

(٣) محمد رشدى، المرجع السابق، ص ١٠١.

(٤) Issawi Charles، Egyte in Revouliuone of Econice Analysis، 1963، p 43.

(٥) نوال محمد قاسم، تطور الصناعة المصرية خلال الفترة من ١٨٠٠ - ١٩٥٢، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٣٢.

لهذا فقد أوجدت الحرب نوعا من القلق الاقتصادى بمصر مما جعل الحكومة تصر على إنتاج حاجاتها الأساسية^(١)، وقد استلزم هذا الاتجاه للاهتمام بالصناعة منذ سنة ١٩٣٠^(٢)، إذ أن الأزمة قد ساعدت على توجيه الرأسمالية المصرية للتصنيع وجعلت الرأسمالية الزراعية تهتز^(٣)، بعدما اكتشفت خطورة الاعتماد على الزراعة واتجهت هذه الأموال إلى إيجاد صناعات بديله تحل محل الواردات^(٤).

قد لقيت الصناعة فى مصر بعض الصعوبات وذلك لعدم وجود حماية جمركية للصناعات، فقد كانت مصر مقيدة فى إصدار أى قوانين جمركية، فمصر سوق مفتوحة وهناك عيوب أخذت على المشروعات الصناعية، فالصناعة قامت بشكل غير منظم كما إنها لا تعتمد على المقاييس الاقتصادية من حيث: الحصول على المواد الخام، والتعرف على مميزاتها الصناعية^(٥) كما شكلت المنافسة الأجنبية إحدى الصعوبات التى قابلت المصنوعات المصرية^(٦) وخاصة منافسة البضائع البريطانية واليابانية للمصنوعات المصرية وغمر الأسواق المصرية منها^(٧) وخاصة المنسوجات اليابانية التى تنافس الصناعة الرئيسة بمصر والتى يؤدى انتشارها للقضاء على الصناعة المصرية^(٨) ولم تلق البضائع المصرية منافسة من إنجلترا واليابان فقط بل كانت أوروبا كلها تضع الخطط لتغمر الشرق

(١) على محمد شلبي، مصر الفتاة دورها فى السياسة المصرية، ص ٢٠.

(٢) جمال الدين سعيد، المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٣) محمد متولى، تطور الرأسمالية المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين الهيئة المصرية للكتاب، مركز وثائق تاريخ مصر ١٩٧٣، ص ٢٢.

(٤) صفاء محمد شاكر، صدقى باشا ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٤ - ١٩٥٠، رسالة ماجستير كلية البنات جامعة عين شمس، ١٩٩١، ص ٢٠٥.

(٥) فاطمة فتح على المؤذن، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٦) الدفاع الوطنى، ١٩٣١/٣/١٠، تشجيع الصناعة الوطنية أو مقاطعة الصناعة الأجنبية.

(٧) البلاغ، ١٩٣٢/٤/٢٨، البضائع اليابانية /البورصة، ١٩٣١/١٢/٢٢، مظلوم هاشم، خطر جديد يهدد المصنوعات الوطنية / الجريدة التجارية، ١٩٣١/٥/١٣، كيف تصبح مصر قطرا صناعيا.

(٨) المقطم، ١٩٣١/٧/١٢، المنسوجات اليابانية. وفعل انتشارها

كله بالبضائع^(١)، وخاصة روسيا التي كانت تغمر الأسواق بسلع ذات ثمن بخس ليستدرجوا الناس إليهم ويحملوهم على ترك مصنوعات بلادهم، الى جانب نشر أفكارهم الشيوعية^(٢).

وقد دخل نمط الاحتكار على المشروعات الصناعية في تلك الفترة^(٣) وكانت أكثر الصناعات التي تميزت بهذا النمط صناعة المنسوجات والسكر والمواصلات على اختلاف أنواعها، ولكن هذا النمط كان له مساوئ منها، تفضيل الآلات على العامل هذا من جانب ومن جانب آخر إن احتكار الصناعات يعنى تركيز رأس المال في أيدي قلة ومن ثم كان التفكير في إقامة صناعات يلزمه توافر رأس مال^(٤).

كما كان عدم تعديل نفقات النقل بالسكك الحديدية له أثره السيئ على الصناعة المحلية، حيث كانت تلك النفقات في صالح السلع المستوردة، فقد كانت تكلفة النقل من القاهرة ومصر العليا تساوى تماما نفس القيمة بين الميناء فى الإسكندرية، كما كانت نفقة النقل من القاهرة إلى الإسكندرية، والسويس، ووادي حلفا أكثر ارتفاعًا من قيمة النقل من ليفربول، ومرسيليا إلى السويس وبور سودان^(٥).

ومن الصعوبات التي واجهت الصناعة المصرية أيضا نقص الآلات الحديثة اللازمة للصناعة والوسائل الفنية بالإضافة إلى قصور العقلية الصناعية المصرية،

(١) الدليل، ١٩٣١/٨/٢١، غمر الشرق ببضائع أوروبا.

(٢) التاج المصرى، ١٩٣١/٩/١٧، السلع الروسية وفكرة غمر الأسواق بها.

(٣) عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٤) البلاغ، ١٩٣٣/٩/٤، إبراهيم عبد القادر المازنى، احتكار الصناعة بعض ما يجره من مساوئ .

الأهرام، ١٩٣١/١٠/١٧، عبد الله حسين، بحث فى شئوننا الاقتصادية.

(٥) نوال محمد قاسم، المرجع السابق، ص ٢٦٢.

مع عدم اهتمام القائمين على الصناعة بدراسة السوق وإمكانية رسم سياسة إنتاجية كالتى تسير عليها الصناعات الأجنبية^(١).

ونتيجة لهذه الصعوبات التى واجهت الصناعة من ركود وبوار والتى أدت إلى حدوث الأزمة اضطرت الحكومة لتعديل التعريفات الجمركية ١٩٣٠ فاعتبرت هذه نقطة تحول فى الصناعة المصرية، ومن ثم كان هناك العديد من العوامل التى دفعت مصر الى تنمية الصناعة .

(١) خطر الاعتماد على الزراعة لتقلب الدخل الناتج عنها^(٢)، وخاصة أنه مع حدوث الأزمة انخفضت أسعار الحاصلات الزراعية نتيجة اضطراب أسعار القطن^(٣).

(٢) ثبت أثناء الحرب العالمية الأولى إمكان قيام صناعة وطنية بعكس ما يدعى الاستعمار، وإن كل المعوقات التى وضعها الاستعمار فى سبيل التصنيع إنما هى جزء من خطة وضعها للمحافظة على أرباحه^(٤) التى يجنيها من شراء المواد الخام وإعادة تصديرها إلى مصر بضائع تامة الصنع .

(٣) ارتفاع نسبة العاملين فى مجال الزراعة بسبب الزيادة الكبيرة فى عدد السكان بصفة عامة^(٥)، وبسبب هجرتهم من الريف إلى المدينة بصفة خاصة مما تسبب بالتالى إلى ضغط العمالة الزائدة على المدينة، فأصبح الاهتمام بالتصنيع هو الحل الأمثل لامتناس هذا الفائض والقضاء على البطالة^(٦).

(١) فاطمة فتح على المؤذن، المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/١٠/٧، مصطفى حمدي، حاجة مصر إلى الصناعة.

(٣) فاطمة فتح على المؤذن، المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٤) الوقت، ١٩٣٢/٢/١ الصناعة فى مصر .

(٥) البورصة، ١٩٣١/١٢/١٦، مظلوم هاشم، حديث رجل الاقتصاد والمال

(٦) العشرى حسين درويش، المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٤) توافر المواد الخام سواء زراعية أو معدنية مع توافر الأيدي العاملة الرخيصة^(١).

(٥) سهولة المواصلات الداخلية برية ونيلية مما يعتبر من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح الإنتاج ورواجه.^(٢)

(٦) ازدياد الوعي الوطنى الذى أدى إلى الشعور بحق المصريين فى أرباح التصنيع والتي تسربت إلى الخارج نتيجة تأخر اقتصاديات مصر الصناعية^(٣).

(٧) تقدم التعليم الفنى الصناعى كان له أكبر قسط فى تقدم الصناعة.^(٤)

وفى ظل ظروف الأزمة التى كان وقعها على الصناعة المصرية شديداً، حاولت الحكومة تصحيح الأوضاع، فطبقت قانون التعريفات الجمركية فى ١٧ فبراير ١٩٣٠ لحماية الأسواق المصرية من المصنوعات الأجنبية^(٥). خاصة أن عام ١٩٣٠ هو العام الذى انتهت فيه مصر من سياسة الحرية التجارية^(٦)، حيث كان آخر الاتفاقات الدولية التجارية، هو الاتفاق الإيطالى فى فبراير ١٩٣٠ وطبقا لهذه الاتفاقات كانت مصر تتبع تعريف جمركية قيمية تقدر بنسبة ١% على الصادرات و ٨% على الواردات، وبانتهاء هذه الاتفاقات عدلت مصر التعريفات

(١) الأهرام، ١٩٣١/١٠/٢٤، حافظ زهران، الثروة والإنتاج الصناعى فى مصر.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٩/٥، ميزات مصر الصناعية تقرير الغرفة التجارية (الإسكندرية) نفسه، ١٩٣٣/١١/١، سر تقدم الصناعة.

(٣) محمد رشدى، لمرجع السابق، ص ١٠٢

(٤) التجارة والصناعة، فبراير ١٩٣٣، حسين على الرفاعى، الصناعات فى مصر تاريخ نشأتها

(٥) الأهرام، ١٩٣٢/٥/٣١، أحمد طعمارة، مصر الصناعية على لطفى، المرجع السابق، ص ٢٧٠ طلعت حرب ضمير وطنى، الهيئة العامة رشاد كامل للكتاب، ١٩٩٣، ص ١٠٨.

(٦) فاطمة فتح على المؤذن، المرجع السابق ن ص ١١٢.

الجمركية وبدأ العمل بها ١٧ فبراير ١٩٣٠^(١) كما عمدت الحكومة على تشجيع الصناعة المصرية وذلك عن طريق^(٢).

(١) أصدرت قرارًا بإلزام المصالح الحكومية بتفضيل المصنوعات المصرية في مشترياتها متى ثبت لها جودتها حتى ولو زادت أسعارها ١٠% عن غيرها^(٣).

(٢) قامت الحكومة بإنشاء مصلحة التجارة والصناعة في إبريل ١٩٢٠ لإرشاد الصناع وتنشيط الصناعة، ولكن في ١٩٢٩ وضع أحمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية) نظامًا جديد لها يسير في سبيل الرقي والتقدم في أعمال التجارة والصناعة،^(٤) فقسمها إلى قسمين اقتصادي وتجاري وقسم صناعي استعان بعدد كبير من الشباب الذين درسوا الحقوق الاقتصادية في مصر وأوروبا كما استعان بالخبراء لدراسة حالة الأرز وصناعة الجلود والصباغة وأيضا استعان بخبير فرنسي لصناعة الأثاث وآخر ألماني وثالث بلجيكي لصناعة الزجاج^(٥).

(٣) عيّنت الحكومة بالتعليم الصناعي والفني في مصر والعمل على التوسع في هذا التعليم بكافة فروعه ليعود بالنفع على شباب مصر في تلك الفترة،^(٦) كما قام مجلس الوزراء في ٢٥ نوفمبر ١٩٣١ باعتماد مبلغ ثلاثين ألف

(١) مرفت صبحي غالي، العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥ - ١٩٤٥)، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠١ ص ٣٢.

(٢) نوال قاسم، المرجع السابق، ص ٢٧٣. محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية، ص ١٥٨.

(٣) التجارة والصناعة، فبراير ١٩٣٣، حسين على الرفاعي، الصناعات في مصر محاضر جلسات الوزراء، جلسة ١٩٣٠/٧/٣٠.

(٤) حسين على الرفاعي، الصناعة في مصر، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٣٥، ص ٩.

(٥) محاضر جلسات مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، الانعقاد العادي الأول، الجلسة الثانية والعشرين، ٣-٤-١٩٣٠، ص ٤٣٢.

(٦) مجلس النواب الهيئة الرابعة، الانعقاد العادي الأول، الجلسة الثانية والعشرين، ٣/٤/١٩٣٠، ص ٤٣٣. البلاغ الأسبوعي، ١٩٣٠/٥/٢١، إسماعيل النجدي، الصناعة الوطنية وتشجيعها.

جنيه لوضع مشروع لإنشاء مصانع لخريجي المدارس الصناعية الذين لا يجدون عملاً^(١).

(٤) عهدت وزارة المالية لبنك مصر بالقيام بعمليات السلف الصناعية فوضعت ١٥٠ ألف جنيه لتسليف أصحاب المصانع^(٢)، على أن يراعى فى توزيع السلف على الصناع اشتراط أن يكون الضمان الذى يطلبه البنك ضماناً عقارياً^(٣) كما أن الحكومة تقوم بتسهيل هذه السلف عن طريق إنقاص الفائدة التى تؤخذ عليها من ٩% إلى ٦% على أن يتقاضى البنك منها ٢%^(٤) كما قام البنك بدور آخر فى أزمة الصناعة وهو جمع المال اللازم للصناعة لها فبدونه لن تقوم الصناعة فقام بالدعاية للصناعة المصرية، ومن ثم أقبل الناس على أسهم الشركات الصناعية التابعة للبنك،^(٥) وقد دعا البنك لإقامة بنك صناعى مصرى للقيام بالتسليف ومد الصناعات مما تحتاج إليه من المساعدات، ولأنه يعد ضرورة قومية^(٦) ولكن لم يتم ذلك إلا بعد الحرب العالمية الثانية عندما أنشئ بنك التنمية الصناعى بمساهمة كبرى من الحكومة^(٦).

(١) حسين على الرفاعى، المرجع السابق، ص ١١ / الأهرام ١٩٣٢/٥/٢١، مصر الصناعية.

(٢) الأهرام، ١٩٣٢/٥/٢١، مصر الصناعية الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٧/١٤ تمويل الصناعات فى مصر.

(*) الإجراءات التى يستلزمها الرهن العقارى فى حالة ما يكون الضمان عقارياً طويلة تستدعى نفقات تجعل فى بعض الأحيان فائدة الإقراض باهظة / البورصة، ١٩٣٢/٨/٥ - الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٧/١٥

كما أن من يملك رهناً عقارياً من الميسور أن يتصرف فيه بالبيع مثلاً لحل أزمته دون اللجوء إلى سلفه. تجعله تحت رحمة الرقابة من قبل مصلحة التجارة والصناعة، البورصة، ١٩٣١/١٢/٢٢، محمد

متولى سويلم تشجيع الصناعات الوطنية / الوفاق، ١٩٣٢/٨/١٥، الصناعات المصرية.

(٣) جلسات مجلس النواب الهيئة النيابية الرابعة، الانتقال العادى الأول، جلسة ١٩٣٠/٤/٣ ص ٤٣٣.

(٤) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/٩/٢، نهضة الصناعة فى مصر وخطر المنافسة الأجنبية.

(٥) الجريدة التجارية ١٩٣٣/٧/٢٠، تمويل الصناعات المصرية.

(٦) بنك مصر، النشرة الاقتصادية، ص ٥٠.

(٥) قررت الحكومة منح إعانات مالية لبعض الصناعات التي تجد صعوبة في استهلاكها بسبب غزو بعض الصناعات الأجنبية للسوق المصرية بأسعار أقل من أسعار مثيلتها المصرية مثل الصناعات اليابانية^(١)، كما قررت أيضا منح إعانة لشركتى الغزل والنسيج قدرها مائتى مليم لكل منهما عن كل قنطار يستخدم فيهما^(٢) ومنح إعانات مالية لشركات الملاحة على أن تقوم الأخيرة بتخصيص أجرة نقل القطن الخام والصوف لشركات غزل ونسيج القطن والصوف، مع اعتبار هذه الإعانات التي تمنحها الحكومة لشركات الملاحة إعادة غير مباشرة للصناعات التي تستفيد منها التخفيضات المذكورة في أجور النقل^(٣).

(٦) إقامة المعارض الصناعية سواء داخل مصر أو خارجها للدعاية للمصنوعات المصرية بعرض الآلات الزراعية في المعرض الذى أقيم خارج مصر عام ١٩٣٠^(٤)، فى المعرض الصناعى الزراعى الذى أقيم فى القاهرة ١٩٣١، وكذلك المعارض الدولية التى أقيمت خلال هذا العام^(٥)، كما قامت الحكومة المصرية بالدعاية للمصنوعات المصرية فى سوق بروكسل^(٦)، وفى ديسمبر ١٩٣٢ أقيم معرض للصناعات والمنتجات المصرية بهدف تشجيع وترويج الصناعات المصرية التى تصنع بأيدي عمال مصريين^(٧)، ولقد أثبتت الصفقات العديدة التى عقدها عدد كبير من المعارضين فى الأسواق الخارجية الأثر الطيب الذى تركته سوق مرسيليا الدولية فى نفوس الجمهور^(٨) وإلى جانب الدعاية

(١) محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣١/٥/٦.

(٢) نفسه، جلسة ١٩٣١/٥/٢٧.

(٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٤٠٣، ملف رقم ٢٠-٢٢/٦ الإعانات المالية، ١٩٣٤/٢/٢.

(٤) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٤٢، ملف ٢٠-١٩٣١/٨، تقرير عن معرض الآلات الزراعية مقدم من محمد طاهر العمرى.

(٥) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٨/٣١، حركة الصناعة فى مصر.

(٦) التجارة، ١٩٣٢/٤/١٠، الدعاية للصناعات الوطنية.

(٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٨٩٤، ملف ٢٠-١٦/٢٠ نمرة القيد ٥٥٠، معرض الصناعات والمنتجات الصناعية المصرية لسنة ١٩٣٢ بأرض لونا برك، ١٩٣٢/١٠/٢٤.

(٨) الأهرام، ١٩٣٢/٩/١١، المعارض والأسواق الدولية.

للمصنوعات المصرية فقد قامت المعارض بالدعاية أيضاً للمحصولات الزراعية وخصوصاً القطن^(١)، حيث كانت وزارة الخارجية المصرية تقوم بعرض عينات من القطن المصرى فى دور المفاوضات والقنصليات المصرية فى الخارج، لكى يكون هذا العرض بمثابة دعاية ناطقة للقطن المصرى، كما قامت المفاوضات والقنصليات المصرية بالخارج بتوزيع عينات من القطن على المصانع المشتغلة بغزل القطن ونسجه والمتاحف التجارية، وأيضاً المعارض الدائمة^(٢).

وقد أعدت مصلحة التجارة والصناعة نشرة مكتوبة باللغتين الفرنسية والإيطالية متضمنة صوراً عن المحاصيل المصرية وقامت بتوزيعها فى معرض باريس وفى سوق مرسيليا، وانتهزت فرصة إقامة هذين المعرضين للسعى فى إيجاد أسواق جديدة لتلك المحاصيل، ومن الوسائل التى لجأت إليها فى سبيل هذا، إنها استأجرت رجلاً فى مرسيليا أعطته عينات من المحاصيل المصرية، وأخذ يطوف بها على أسواق تلك المدينة التجارية الهامة، وقد نجحت هذه الوسيلة، وأقبل التجار على أخذ عينات من الليمون المالح والمانجو والقلقاس والحناء والفول السودانى والبطاطس... إلخ كما بعث عدد من تجار الخضر والفاكهة فى مرسيليا إلى عملائهم بمصر يطلبون إرسال كميات من المانجو والليمون والخضر ليرسلوها إليهم وتم بالفعل إرسال تلك الكميات لمرسيليا وباريس^(٣) وقدمت القنصلية المصرية بإنجلترا اقتراحاً بشأن إنشاء معرض مصرى دائم فى لندرة فى صيف ١٩٣١، لكن مصلحة التجارة والصناعة رفضت إنشاء معارض دائمة فى القنصليات المصرية، وذلك لأن الصناعة المصرية مازال يقف أمامها العديد من الصعوبات كما يجب

(١) الدليل، ١٩٣٢/٢/٥، المعارض والأسواق الدولية واشترك مصر فيها.

(٢) خالد عيد الناعية، دور وزارة الخارجية فى تسويق القطن المصرى ١٩٣٠-١٩٥٢، مجلة مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة ٢٠٠٣، ص ٢٨٥.

(٣) الدليل، ١٩٣٢/٢/٥.

تنظيم المعدات اللازمة لتحقيق هذه الفكرة، واعتبر هذا الرفض مؤقتاً حتى تستطيع تنفيذ الاقتراح^(١).

كما اقترحت مصلحة التجارة والصناعة على وزارة المالية تخصيص مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لاشتراك مصر في الأسواق الدولية الصناعية والتجارية التي تقام خلال عام ١٩٣٢ في ليون واتراخت وميلانو وباريس، وندب الموظفين اللزمين لتمثيل مصر فيها^(٢).

وظهر رد فعل الجماهير لمؤازرة الحكومة في تشجيع المصنوعات المصرية، من خلال فكرة مقاطعة البضائع البريطانية، وقامت على حركة تشجيع الصناعات الوطنية هيئتان إحداهما "الوفد المصري" والثانية "جمعية المصري للمصري"^(*) فألفت كتابهما لجائناً وفروعاً لها في المدن والأقاليم، فلم يكن ثمة عائق دون انتشار الدعوة، ونجد أن جمعية المصري للمصري اتخذت طريقاً مختلفاً عن الوفد في تشجيع الصناعة الوطنية، وهو تشجيع المصري في المعاملة سواء كانت بضاعة مصرية أو أجنبية^(٣).

أما (الوفد) فرأى في مقاطعة البضائع البريطانية محاربة للإنجليز في مجال التجارة والصناعة ضربة قاسية^(٤) فلهذا اجتمعت لجنة الشبان الوفديين في الإسكندرية لتشجيع الصناعات المحلية وقررت تنظيم لجان فرعية لتعميم نشر

(١) وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محفظة ١٠٢٤، ملف ٢٠-١٧/٢، بشأن الاقتراح الخاص بإقامة معرض مصري دائم في لندن في صيف ١٩٣١، الوثيقة بتاريخ ١٤ يناير ١٩٣٠ ت.م.

(٢) البورصة، ١٩٣٢/١/١٨، مظلوم هاشم، الأسواق الدولية الصناعية والتجارية واشتراك مصر فيها.

(*) جمعية المصري للمصري: تألفت من مجموعة من الشباب الحاصل على شهادة جامعية، وكان رئيس الجمعية هو الأديب سلامة موسى كما كان أهم بنودها البعد عن الشؤون السياسية. الجريدة التجارية، ١٩٣١/٩/١٦، تشجيع الصناعات الوطنية.

(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٩/١٦، تشجيع الصناعات الوطنية.

(٤) الوقت، ١٩٣١/٣/٩، تشجيع المصنوعات المصرية.

المصنوعات المصرية فى كل أنحاء الإسكندرية. وقد ألفت الكثير من اللجان فى العديد من مديريات مصر مثل لجنة الوفد بالحجارة ولجنة ببا ولجنة قنا... الخ بهدف المقاطعة وتشجيع الصناعة المحلية^(١) وقد أجهضت المحاولة فى عام ١٩٣١ لذلك استأنف الوفد محاولاته مرة أخرى ١٩٣٢^(٢).

وعلى صعيد آخر فقد نظم مجموعة من الشبان جمعية كبيرة فى أسيوط غرضها الأساسى هو مقاطعة البضائع الأجنبية وتشجيع المصنوعات المصرية، ومعاملة التجار المصريين بدل الأجانب^(٣) كما تشكلت لجنة من السيدات المصريات طالبت أيضا بالمقاطعة^(٤)، ولم يقتصر الأمر على اللجان التى تشكلت والجمعيات بل أن بعض الطلبة كانوا ينادون بتشجيع الصناعة الوطنية^(٥).

لم تكن فكرة المقاطعة مكسبًا وطنيًا فقط بل كانت مكسبًا فرديًا لأن المصنوعات المصرية بالنسبة للمصنوعات الأجنبية رخيصة الثمن وجيدة،^(٦) كما تبنت بعض الصحف أيضا هذه الفكرة مثل جريدة كوكب الشرق التى نشرت الخطاب الذى وجه إلى مصطفى النحاس باشا، والذى يدعو فيه لانتشار فكرة المقاطعة بين الجمهور^(٧).

ويبدو أن كلا الهيئتين قد فشلتا فى دعواهم هذه، فمثلما فشل الوفد لأنه اكتفى بالكلام دون أن يفعل شيئًا، فقد فشلت أيضًا دعوة المصرى للمصرى لأنها

(١) الفلاح المصرى، ١٩٣١/٣/١٢ فاطمة الجنائنى وسعاد نصار، حركة مقاطعة البضائع الإنجليزية وتشجيع الصناعات الوطنية.

(٢) 1932، March 1، p.loraine to Símon، No.28، F.o. 407/215

(٣) الفلاح المصرى، ١٩٣١/٣/٢، روبرت بولس، لتشجيع الصناعات المصرية.

(٤) نفسه، ١٩٣٢/٣/١٢.

(٥) نفسه، ١٩٣١/٣/٢، تشجيع الطلبة للصناعة .

(٦) كوكب الشرق، ١٩٣٢/٣/٩، عباس محمود العقاد، المقاطعة واجب ومكسب.

(٧) نفسه، ١٩٣٢/٣/٣. انظر ملحق رقم (٢).

اتجهت إلى تشجيع الصناعة دون أن يحرص على الهدف الأساسى الذى قامت من أجله^(١).

وكانت أهم الصناعات فى تلك الفترة صناعة القطن وهى الصناعة الأولى من سلسلة الصناعات القائمة على محصول البلاد الرئيسى، وقد أنشئت المحالج لذلك الغرض ومنها محالج ق.م سلفاجو وشركاه وهى شركة تضامن أنشئت فى طنطا فى عام ١٩٣١، وواصلت مقاومة المنافسة الأجنبية حتى احتلت مكانتها،^(٢) وذلك لأن الشركات الأجنبية عجزت عن إجادة الحليج^(٣) واستمر رجال الصناعة فى إنشاء المحالج الآلية حتى بلغ عددها ٢٣٦ محلياً فى سنة ١٩٣٣ موزعة على جميع أنحاء البلاد، ثم هبطت عددها تدريجياً إلى ١١٨، وقد قامت الطاقة الإنتاجية للمحالج فى خدمة الاستهلاك الداخلى حيث حدثت منافسة شديدة بين أصحاب المحالج مما دعا أصحاب المحالج فى الوجه القبلى لوضع حد أدنى لأسعار الحليج^(٤).

على الرغم من وجود هذه الشركات والمغازل إلا أن هذه الصناعة قد عانت من الأزمة العالمية وكاد المصنعان الكبيران الغزل الأهلية والمحلة الكبرى يشرفا على الإفلاس لولا أن تداركتهما الحكومة فى مايو ١٩٣١ بإعانة قدرها ريالاً عن كل قنطار يستخدم من القطن على أن تتوقف دفع الإعانة فى المستقبل عندما تبلغ الأرباح ٥% على رأس المال المدفوع، ثم التعريفية الجمركية ١٩٣٠^(٥).

وحيث إن هذه الصناعة من أهم الصناعات فى مصر فقد ظهرت الدعوة إلى توجيه الاهتمام بها، أولاً: لوجود عدد من المصانع الآلية الحديثة بمصر، ثانياً: توافر المواد الخام اللازمة للصناعة، ثالثاً: حاجة البلاد لزيادة الاستهلاك المحلى من القطن

(١) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٩/١٦.

(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر صبيح، المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٩/٢٨، حليج الأقطان فى مصر.

(٤) فاطمة فتح على المؤذن، لمصدر السابق، ص ١١٥.

(٥) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

بدلاً من عرضه في الأسواق الخارجية بثمن بخس^(١). رابعاً: لأن الحكومة تدفع سنوياً ملايين الجنيهات لما تستورده من المنسوجات فمثلاً في ١٩٢٩ استوردت الحكومة بمبلغ ١٠,٠٧٧١٧٠ مليون جنيه أى ما يقارب ثمن ثلثي القطن^(٢).

وإذا بحثنا في كمية محصول القطن التي صنعت في شركتي الغزل والنسيج سنجد أن كمية الإنتاج قد زادت وهذا ما يوضحه الجدول الآتي.

جدول رقم (٢٣): نسبة القطن المستهلك في شركات الغزل والنسيج سنة الأساس ١٩٣٠ = ١٠٠.

| السنة | المستهلك في الشركتين (قنطار) | نسبة المستهلك للمحصول الكلي | نسبة المستهلك بالسنة ١٩٣٠ | نسبة المستهلك من سنة لأخرى |
|-------|------------------------------------|--------------------------------|------------------------------|----------------------------------|
| ١٩٣٠ | ٥٣٠٠٠ | ٠,٦ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ١٩٣١ | ١١٩٠٠٠ | ١,٤ | ٢٣٤ | ٢٢٤ |
| ١٩٣٢ | ١٥٦٠٠٠ | ٢,٤ | ٢٩٤ | ١٣١ |
| ١٩٣٣ | ٢٢١٠٠٠ | ٤,٤ | ٤١٧ | ١٤٢ |
| ١٩٣٤ | ٢١٨٠٠٠ | ٤,٣ | ٥٣٠ | ١٢٧ |
| ١٩٣٥ | ٣١٦٠٠٠ | ٤,٢ | ٥٩٦ | ١١٢ ^(٣) |

(١) الأهرام، ١٣/١٠/١٩٣١.

(٢) الفؤاد، ١/١١/١٩٣١، ملابسنا المصرية يجب أن تكون مصرية النسيج.

(٣) راشد البراوي وآخر، المرجع السابق ن ص ٢٢٧.

كما لاقت صناعة القطن منافسة عنيدة فى هذه الفترة من المنسوجات اليابانية^(١)، ووصلت هذه المنافسة أشدها فى عام ١٩٣٥، ١٩٣٧ وذلك لأنهم قاموا بإغراق الأسواق المصرية بالمنسوجات اليابانية رخيصة الثمن^(٢).

أثر الأزمة على قطاع التجارة

لقيت التجارة الداخلية خلال هذه الفترة العديد من التقلبات وذلك نتيجة للتغيرات النقدية والمالية التى طرأت على الاقتصاد القومى، وفى فترة الرواج التى أعقبت الحرب العالمية الأولى انتعشت التجارة الداخلية بدرجة كبيرة^(٣)، سواء احتياج الجنود البريطانيين إلى الغذاء والملابس فابتاعوا من مصر ما يحتاجون إليه بأسعار مرتفعة^(٤)، وهكذا استفادت تجارة مصر الداخلية من الحرب العالمية الأولى وفترة الرواج التى تلتها.

أما فى فترة الكساد التى أعقبت سنة ١٩٢٩، فقد انكمشت المبادلات التجارية إلى حد ما نتيجة هبوط كمية النقد المتداول، وانكماش حجم الائتمان الذى تمنحه البنوك التجارية^(٥). وقد امتدت آثار الأزمة إلى أسواق السلع الداخلية، ثم إلى الأسواق الخارجية، ومن المعلوم أن القطن هو أساس الدخل القومى لمصر فلذلك كان السوق الداخلى يتأثر بكثير من الظروف المحيطة به^(٦).

فنجد المزارع بعد جنى القطن وعرضه للبيع تداوله التجار الذين يشترونه ليبيعه زهراً ويحلجوه ويصدروه إلى الإسكندرية ليبيع فى سوق البضائع

(١) المقطم، ١٢/٧/١٩٣١، البلاغ، ٢٨/٤/١٩٣٢.

(٢) فاطمة على المؤذن، المرجع السابق، ص ١١٦.

(٣) محمد رشدى، المرجع السابق، ص ٨٨.

(٤) فاطمة فتح المؤذن، المرجع السابق، ص ص ١٧٣، ١٧٤.

(٥) محمد رشدى، المرجع السابق، ص ٨٨.

(٦) محمود الدرويش، المصدر السابق، القانون والاقتصاد.

الحاضرة، وكان هناك فريقان أحدهما يقوم بتجارة القطن الزهر^(١) فالتاجر يشتري الأقطان في حقولها ثم يبيعها على حالتها في المراكز التجارية دون التبين من رتبته ووزن القنطار بعد حله^(٢). أما الفريق الآخر ويعرف بتجار القطن الشعير فيشتري الأقطان حيث وجدت ثم يحلجها ويصدرها إلى الإسكندرية لتودع في مخازن البائعين من تجار مينا البصل لبيعها لحسابهم في بورصة البضاعة الحاضرة^(٣) ومنهم من يبيع هذا القطن في عربات السكة الحديدية "تسليم المحطة Franco" ولكنه يباع طبقا لقواعد بورصة مينا البصل.

وقام إلى جانب هذا النظام نظام آخر مكمل له في بورصة البضائع المنسأة أو ما يعرف ببورصة "الكنتراتات" وقد خضعت قواعد هذه البورصة للإشراف الحكومي، ومع هذا فقد أظهر ممثلو البورصتين تأييدهم للحكومة في مسيرة الإصلاح، التي كانت تراها لازمة لحسن سير العمل ولكن رغبتهم في الاحتفاظ بحقوقهم المكتسبة وقفت عقبة في سبيل الإصلاح^(٤).

ولارتفاع المضاربة في بورصة القطن انخفضت أسعار القطن نتيجة إلى المضاربة المغرضة^(٥)، وتحت ضغط وإلحاح المنتجين قررت الحكومة التدخل في سوق القطن وأعلنت استعدادها لشراء القطن الراكد في السوق نظرا لصعوبة تصريفه^(٦)، وكانت تهدف من هذا التدخل تثبيت الأسعار والقضاء على تقلبات السوق^(٧).

(١) أحمد إبراهيم ومحمد عبد الرحمن، أسواق القطن وتجارته في مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ١٩.

(٢) محمود الدرويش، المصدر السابق، القانون والاقتصاد.

(٣) أحمد إبراهيم وآخر، نفسه، ص ١٩.

(٤) محمود الدرويش، المصدر السابق، القانون والاقتصاد.

(٥) جمال الدين سعيد، اقتصاديات مصر، ص ٧٨.

(٦) محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص ١٤١.

(٧) على شلبي، الأزمة الاقتصادية والأمن العام في الريف المصري ص ٢٣.

وامتدت آثار الأزمة إلى المدن الكبرى أيضا فمثلا فى القاهرة أغلقت العديد من المحال التجارية أبوابها نتيجة الكساد الذى عم المرافق بأجمعها أو بسبب الإفلاس الذى وقع فيه التاجر،^(١) ربما يعطى هذا الجدول صورة عن حالة السوق من خلال الأرقام القياسية لأسعار الجملة بين القاهرة والإسكندرية عن شهرى يناير وفبراير مع مقارنته بالنسبة لأسعار ما قبل الحرب عليها برقم ١٠، وهذا الرقم القياسى هو رقم اقتصادى عام ليست له علاقة بنفقات المعيشة ولكنه يظهر الحالة العامة للسوق^(٢).

جدول رقم (٢٤): الأرقام القياسية لأسعار الجملة عن شهرى يناير وفبراير لمدينتى القاهرة والإسكندرية فى هذه السنوات (١٩٣٠-١٩٣٢).

| السنة | القاهرة | | الإسكندرية | |
|-------|---------|--------|------------|--------|
| | يناير | فبراير | يناير | فبراير |
| ١٩٣٠ | ١٠٩ | ١٠٥ | ١٠٨ | ١٠٦ |
| ١٩٣١ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٩٧ | ٩٨ |
| ١٩٣٢ | ٨٩ | ٩١ | ٨٩ | ٩٠ (٣) |

توضح الأرقام القياسية لأسعار الجملة فى هذه السنوات (١٩٣٠-١٩٣٢)، إنها قد زادت بنسبة ٩% و ٥% لشهرى يناير وفبراير فى القاهرة وزادت ٨% و ٦% فى الإسكندرية ومع انخفاض الكميات المطلوبة من السلع بالجملة نتيجة ركود هذه السلع لدى تجار التجزئة انخفضت الأسعار فى ١٩٣١ لشهرى يناير وفبراير بنسبة ٩% و ٥% على التوالى فيتساوى ذلك مع أسعار ما قبل الحرب.

(١) البلاغ، ١٩٣٢/٦/٢٠، الأزمة تشدد والحكومة تعجز عن معالجتها.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٢/٢٣.

(٣) نفسه.

مما يتفق مع النظرية الاقتصادية كلما زاد السعر انخفضت الكمية المطلوبة فقام التجار بتخفيض الأسعار لزيادة الكميات المطلوبة وتسويق ما لديهم من مخزون.

أما مصلحة السكك الحديدية "باعتبارها هيئة تجارية" فقد نادى بعض نواب البرلمان بتقليل أجور النقل فيها حيث كانت تتعرض إيراداتها للنقص بين حين وآخر،^(١) ومع حدوث الأزمة الاقتصادية وانخفاض ثمن القطن وركود الأسواق ومزاحمة وسائل النقل المائي ونقل السيارات لها، فكان من الضروري تخفيض أجور نقل السكك الحديدية أو على الأقل أن تكون بدرجة تستطيع معها مزاحمة وسائل النقل الأخرى، لهذا طالب مدير المصلحة بتخفيض أجور نقل القطن فوافق مجلس الوزراء على هذا التخفيض،^(٢) ولم يقتصر التخفيض على القطن فقط بل خفضت على العديد من السلع والبضائع الأخرى، فوافق مجلس الوزراء على تخفيض أجرة نقل البلح بكافة أنواعه والقلقاس أيضاً^(٣) وتم تخفيض أجرة نقل الليمون والزيتون والدخان وبذور جوز الهند وعباد الشمس والأسمت. والجبس،^(٤) كما خفضت أيضاً أجرة نقل الصفيح والورق بكافة أنواعه، والدقيق والبرتقال^(٥) والسماذ والفحم بكل أنواعه^(٦).

(١) مجلس النواب، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة الحادية والخمسون، ١٩٢٧/٥/٢، ص ٨١٧.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظ جلسات مجلس الوزراء، ملف ٩٦-٢/٤٤، جلسة ١٩٣١/٨/١٥.

(*) يعد تخفيض أجور نقل القطن من أوجه العلاج التى اتبعتها الحكومة لتخفيف الضائقة المالية ومعالجة أزمة القطن الدفاع الوطنى، ١٩٣١/٨/١٣.

(٣) محافظ محاضر جلسات مجلس الوزراء، ملف رقم ٩٦-٢٣٣، جلسة ١٩٣١/١١/٢.

(٤) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/٨/١١، تخفيض أجور نقل البضائع بالسكك الحديدية.

(٥) نفسه، ١٩٣٣/٩/٩.

(٦) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/١/٣٠.

وقد رأت الحكومة تخفيض أجور السفر للركاب جميعاً في سكة السفر بين القاهرة والإسكندرية^(١)، كما قررت لجنة التعريفات تخفيض أجور السفر على خطوط الضواحي^(٢). حيث إن تخفيض أجور السكك الحديدية بنسبة ٣٠% يهدف إلى تسهيل السفر والنقل، وهذا يسمح للتاجر بأن يسافر كثيراً لخدمة مصالحه ويوسع تجارته ويبدل بضائعه ببضائع أخرى، وبالتالي يمكنه من تخفيض أسعاره، كما أنه يساعد الماليين والتجاربيين والمزارعين وموظفي الحكومة على الانتقال من مكان الآخر لمزاولة أعمالهم^(٣).

وقد مرت تجارة مصر الخارجية في تلك الفترة بعدة تطورات كان لها أثر كبير في تكوينها من حيث الحجم والقيمة منها ما طرأ على النظام الجمركي من تعديلات جوهرية، وأيضاً التطور الصناعي الذي حدث في مصر، ولكن هذه التغيرات لم تستطع أن تخفي وراءها العنصر الأساسي الذي تتميز به التجارة الخارجية^(٤). وكان أول أثر للأزمة تدهور قيمة الصادرات والواردات^(٥)، كما يتضح من الإحصاء التالي:-

(١) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/١/٣١.

(٢) نفسه، ٩ / ٤ / ١٩٣٠.

(٣) الأهرام، ١٩٣١/١/٢٨ في الحالة الاقتصادية العامة.

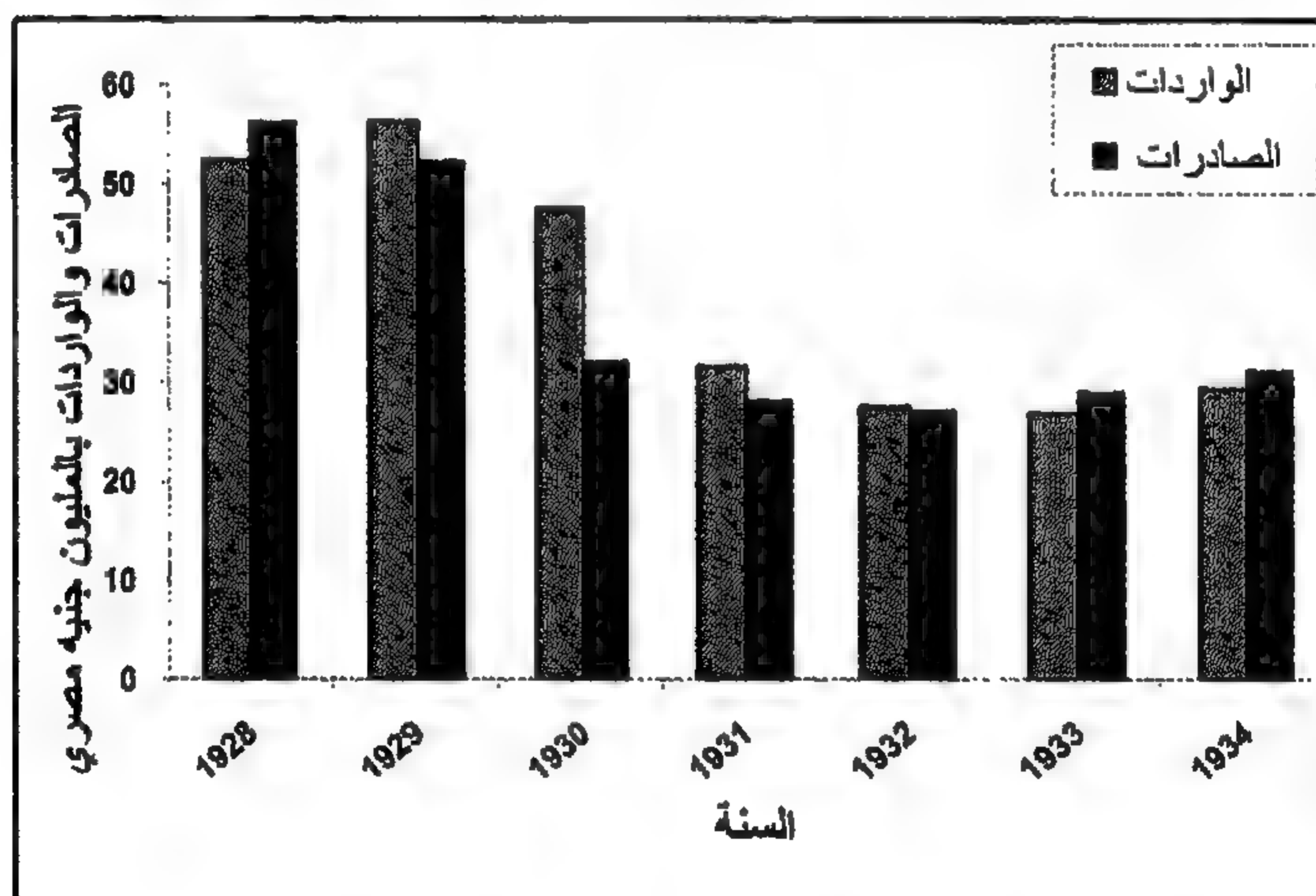
(٤) محمد رشدي، المرجع السابق، ص ٧٨.

(٥) راشد البراوي و آخر، المرجع السابق، ص ٢٣٦.

جدول رقم (٢٥): الواردات والصادرات المصرية والميزان التجاري بالمليون جنيه مصرى.

| السنوات | الواردات | الصادرات | الميزان التجاري |
|---------|----------|-----------------------|-----------------|
| ١٩٢٨ | ٥٢,٤٥٩ | ٥٦,١٨٧ | ٣,٧٢٢ + |
| ١٩٢٩ | ٥٦,٢٧٦ | ٥٢,١٨٧ ^(١) | ٤,٠٨٩ - |
| ١٩٣٠ | ٤٧,٤٨٨ | ٣١,٩٤٢ | ١٥,٥٤٦ - |
| ١٩٣١ | ٣١,٥٢٩ | ٢٨,٠٧٣ ^(٢) | ٣,٤٥٦ - |
| ١٩٣٢ | ٢٧,٤٢٥ | ٢٦,٩٨٢ | ٠,٤٣٣ - |
| ١٩٣٣ | ٢٦,٧٦٧ | ٢٨,٨٤٢ | ٢,٠٧٥ + |
| ١٩٣٤ | ٢٩,٢٩٧ | ٣١,٠٥٦ ^(٣) | ٢,٢٦٣ + |

رسم رقم (١٤): الواردات والصادرات المصرية بالمليون جنيه مصرى.



(١) وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام ١٩٣٠-١٩٣١، ص ٤٣٧.

(٢) نفسه، ص ٤١٠.

(٣) Economic.H.G.Selous . p 1.London 1935.Report, July 1935,condition in Egypt

تبين من هذا الإحصاء زيادة نسبة الواردات على الصادرات مما أدى إلى وجود خلل في الميزان التجارى لمصر، ففي سنة ١٩٢٩ كانت الزيادة فى الواردات على الصادرات حوالى (٤,٠٨٩) مليون جنيه وهى أيضاً قيمة الخلل فى الميزان التجارى، والواضح من هذه الإحصائية أن أكثر عام تأثرت فيه تجارة مصر الخارجية سنة ١٩٣٠ حيث كانت قيمة الخلل فى ميزانها التجارى أعلى قيمة فى فترة الأزمة حيث بلغت (-١٥,٥٤٦) مليون جنيه ويعود هذا الخلل لاعتماد التجارة فى مصر على مادة أولية هبط سعرها كثيراً ولم تعد الأمور إلى مجراها الطبيعى إلا فى عام ١٩٣٣.

أما عن الصادرات فلا يزال القطن هو أهم المحاصيل التى تقاس بها ثروة البلاد، وبالرغم من هذا فقد أصيبت تجارة القطن بخسارة كبيرة، حيث هبطت أسعاره ووصلت إلى مستوى لم يسبق له مثيل، وقد ساعد على هبوط أسعاره وفرة محصول القطن الأمريكى، وما تبقى من الأقطان المصرية ظل مخزوناً^(١)، ويوضح الجدول التالى قيمة صادرات القطن مقدرة بالجنيه بالنسبة للصادرات عامة^(٢).

جدول رقم (٢٦): قيمة صادرات القطن مقدرة بالجنيه بالنسبة للصادرات.

| السنة | قيمة الصادرات من القطن | الصادرات عامة | النسبة المئوية |
|-------|------------------------|---------------|----------------|
| ١٩٢٩ | ٤١٣٦١ | ٥٢١٨٧ | ٧٩,٢٦ % |
| ١٩٣٠ | ٢٣٧٨٩ | ٣١٩٤٢ | ٧٤,٤٨ % |
| ١٩٣١ | ١٩٦٨٨ | ٣٨٠٧٤ | ٧٠,١٣ % (*) |
| ١٩٣٢ | ١٧٨٦٧ | ٢٦٩٨١ (٢) | ٦٦,٢٢ % |
| ١٩٣٣ | ٢١٣٨٠ | ٢٨٨٤١ | ٧٤,١١ % |
| ١٩٣٤ | ٢٤٧٨٨ | ٣١٠٥٦ (٤) | ٧٩,٨٢ % |

(١) التجارة و الصناعة، يونيو ١٩٣٢، تقرير مصلحة الجمارك

(٢) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١٤٣٩، ملف ٤-١٠٠/١٠ القطن

(٣) التجارة و الصناعة، يوليو ١٩٣٣، نظرة عامة إلى حركة التجارة الخارجية فى سنة ١٩٣٢.

(٤) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١٤٣٩، نفسه.

(*) من الواضح أن نسبة صادرات القطن فى سنة ١٩٣١ بالنسبة للصادرات عامة انخفضت إلى ٥١,٧٠ % وهذه النسبة الموجودة بالجدول بها أخطاء.

ومما سبق يتضح أن نسبة صادرات القطن المصرى انخفضت بشكل تدريجى، وتعد سنة ١٩٣١ من أكثر سنوات الأزمة حدة حيث انخفض فيها الاستهلاك بنسبة ١٨,٣٨٩ %، والتصدير بنسبة ٥٠,٨ % ثم أخذت الصادرات تزداد بشكل تدريجى فقد ارتفعت الصادرات عامة فى ١٩٣٣ إلى ٢٨٨٤١ جنيه وارتفعت صادرات القطن ٢١٣٨٠ جنيه، وفى ١٩٣٤ ارتفعت إلى ٢٤٧٨٨ جنيه بالنسبة للصادرات مصر كلها التى ارتفعت أيضا إلى ٣١٠٥٦ جنيه كما أن نسبة صادرات القطن للصادرات كلها تبين مقدار اعتماد الدخل القومى على صادرات القطن التى تمثل نسبة كبيرة جدا من الصادرات.

وكان إنتاج محصول القطن يمثل حوالى ٦% من الإنتاج العالمى^(١) حيث كانت بريطانيا هى العميل الأول لمصر فى مسألة شراء القطن الخام بسبب حاجة مصانعها فى لانكشير ومانشستر إليه^(٢)، فكان مقدار القطن المصرى المخزون بالموانى المصرية المعد للتصدير لمصانع لانكشير ومانشستر فى سنة ١٩٣٠ حوالى ١٦٣٧٠ بالة.

Blanchard; G L'; La Seconde Phase De La Crise Egyptienne Egypt Contemporaine: (١) D'Economie Politique De Statistique Et De L'Egislion Le Caire; Avril 1932; no 135; P.P 295.

(٢) أحمد زكى موسى هيكل، المرجع السابق، ص ص ٣٥، ٣٦.

جدول رقم (٢٧): صادرات القطن المصري لدول العالم مقدرة بآلاف القناطير.

| السنة | ١٩٣٠ | ١٩٣١ | ١٩٣٢ |
|------------------|------|-------|-------|
| بريطانيا | ١٩١٨ | ٢٥٣٦ | ٢١٠٥ |
| ألمانيا | ٥٧٧ | ٧٢٢ | ٨٥٥ |
| فرنسا | ٨٦٥ | ٧٧٧ | ٨٠٠ |
| إيطاليا | ٤١٩ | ٥٠٨ | ٥٧٨ |
| الولايات المتحدة | ٣٧٢ | ١٦٨ | ٤٠٥ |
| اليابان | ٢٢٤ | ٤٦٤ | ٤٠٣ |
| الهند | ٢٥٢ | ٤٦٣ | ٣٤٨ |
| أسبانيا | ٣٠٠ | ٣٥٨ | ٣١٧ |
| سويسرا | ٣٠٥ | ٢٧٩ | ٢٣٧ |
| تشكيو سلوفاكيا | ١٢٣ | ١٥٨ | ١٧٨ |
| المجر | ٧ | ١٣ | ١١٥ |
| بولندا | ٥٨ | ٧١ | ٨٧ |
| الصين | ٢٨ | ٧٢ | ٧١ |
| النمسا | ٤٠ | ٦٧ | ٥٥ |
| بلجيكا | ٥٨ | ٦٢ | ٤١ |
| روسيا | ٣٢٥ | ٥٩٠ | ٢٧ |
| كندا | ١٧ | ٢٩ | ٢٧ |
| البرتغال | ١٢ | ٧ | ١٥ |
| اليونان | ٤ | ٧ | ١٣ |
| السويد | ٥ | ٩ | ١١ |
| هولندا | ٤ | ٧ | ٧ |
| بلاد أخرى | ١ | ٢ | ٣ (١) |
| المجموع | ٩٩١٠ | ١٣٣٦٣ | ١٠٤٨٤ |

(١) مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، ملحق الانعقاد الثالث، ملحق لمحضر الجلسة السادسة والعشرين، ١٥/٢/١٩٣٣ ص ٤٢٩ ٤٣٠.

يتبين من هذا الجدول:-

أولاً:- المكانة التي تحتلها بريطانيا في صادرات القطن المصري بالمقارنة بالدول الأخرى، فقد كانت بريطانيا تحتل المكانة الأولى وإن تناقصت الصادرات البريطانية في سنة ١٩٣٠ عن سنة ١٩٣١ إلا أن نسبة الصادرات في سنة ١٩٣٠ كانت ١٩,٣٥ % أعلى من سنة ١٩٣١ التي مثلت فيها نسبة صادرات القطن لبريطانيا ١٨,٩٧ % من مجموع ما صدرته مصر كله من القطن وارتفعت هذه النسبة في سنة ١٩٣٢ إلى ٢٠ % من مجموع ما صدر من القطن وهذا يعود إلى أن مصانع لانكشير بدأت تستعيد نشاطها ثانية.

ثانياً:- هذا الجدول يبين أن هناك عددًا من الدول انخفضت مشترياتها من القطن، وأيضاً هناك دول ارتفعت مشترياتها من القطن المصري.

يرجع النقص في البلاد التي خفضت مشترياتها إلى ما عانتها الصناعة في تلك البلاد مثل بريطانيا والهند وأسبانيا وسويسرا والصين والنمسا وبلجيكا وروسيا وكندا، لذلك اتجهوا للبحث عن أصناف أرخص من القطن المصري، أما الدول التي زاد استهلاكها أرجعت الحكومة ذلك إلى نجاح الدعاية المصرية له في تلك البلاد.^(١)

أما عن الصادرات إلى بلغاريا فيعزى عدم استقرارها إليها لعدم ثبات بعض الأصناف المصدرة على حال واحد، ويرجع هذا إلى القيود المفروضة على المنتجات المصرية المصدرة، فمثلاً كان يصدر لبلغاريا من الجلود ما تبلغ قيمته ١٦ ألف جنيه في سنة ١٩٢٥ ثم توقف بعد عام ١٩٣٠، وفي عام ١٩٣٣ صدرت مصر الملح ثم توقف بعد ذلك. ولهذا كان الميزان التجاري لصالح بلغاريا بوجه الاستمرار ففي سنة ١٩٣٣ كانت نسبة الزيادة في الميزان حوالي ١١ %.^(٢) وإلى جانب تصدير القطن صدرت بعض الحاصلات الزراعية كما بين الجدول التالي:-

(١) مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، ملحق الانعقاد الثالث، ملحق لمحضر الجلسة السادسة والعشرين، ١٩٣٣/٢/١٥ ص ٤٢٩ ٤٣٠.

(٢) دار الوثائق، وزارة الخارجية، أرشيف سري جديد، محظظة ١١٠٤، ملف ٦٤-٤٤/٠١.

جدول رقم (٢٨): قيمة ما يصدر من هذه المحاصيل فى عامى ١٩٣٢/١٩٣١
بالألف جنيه.

| نوع المحصول | ١٩٣١ | ١٩٣٢ |
|-------------|------|--------|
| بصل | ٧١٧ | ١٢٦١ |
| أرز | ٣٥٠ | ٤٦٨ |
| فول | ٨ | ٢٠٤ |
| الذرة | ٥٠١ | ٢٥ (١) |

ويتبين من هذه الأرقام زيادة نسبة الصادرات من هذه المحاصيل فى عام ١٩٣٢ عن عام ١٩٣١ والتي يرجع السبب فى هذه الزيادة إلى تناقص مساحة الأراضى المزروعة قطنًا وزيادة مساحة المحاصيل الأخرى فأصبح الإنتاج فائضًا عن الاستهلاك المحلى فارتفعت كمية الصادر منه، وكان لتعديل التعريفة الجمركية أثر كبير فى الصادرات المصرية حيث انتعشت الصناعات الوطنية لتغطية أكبر قدر من حاجة السوق المحلى ومن هنا استطاعت البلاد أن تغطى حاجتها بالكامل من السكر والكحول والسجائر والملح، بل قامت بتصدير الفائض منها إلى الخارج. (٢) كما يبين الجدول التالى تقسيم الصادرات المصرية (النسبة المئوية):

(١) التجارة والصناعة، يوليو ١٩٣٣.

(٢) محمد محمود الديب، العوامل المؤثرة على التطور الصناعى فى مصر خلال القرن العشرين، دورية مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦، ص ٢٢٧.

جدول رقم (٢٩): النسبة المئوية لتقسيم الصادرات المصرية.

| الأصناف | ١٩٣١ | ١٩٣٢ | ١٩٣٣ |
|--------------------|-------|-------|----------|
| حيوانات حية | ١,٠٤ | ١,٠٤ | ١,٠٥ |
| مواد غذائية أولية | ٤,٦٦ | ٨,٦٤ | ٧,٠٧ |
| مواد غذائية مصنوعة | ٤,٣٣ | ٥,٢٥ | ٥,٩٢ |
| مواد أولية | ٧٧,٦١ | ٧٤,٣٢ | ٨٠,٦٥ |
| مواد نصف مصنوعة | ١,٦١ | ١,٧٦ | ١,٥٤ |
| مواد تامة الصنع | ٣,١٦ | ٣,٥٧ | ٢,٨١ |
| سبائك نقود | ٨,٥٩ | ٦,٣٢ | ٢,٥١ (١) |

أما الواردات فكانت سياسة الحكومة في فرض تعريفية جمركية جديدة (١٩٣٠) ترمى إلى خفض الواردات وحماية المنتج المحلي وتثبيت أسعاره، (٢) وبالرغم من هذه القيود التي فرضتها الحكومة لتقليل الواردات إلا أن هناك بعض المنتجات التي زاد فيها الوارد مثل البترول والمنسوجات الصوفية والغزل وخيط الحرير وذلك لاعتماد المصانع الحديثة على الميكنة، وكذلك استخدم كثيرون من أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة الآلات ويوضح الجدول التالي أهم الواردات إلى مصر.

(١) راشد البراوي وآخر، المرجع السابق، ص ٢٤٠.

(٢) على محمد شلبي، الأزمة الاقتصادية والأمن العام في الريف المصري ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ص ٢٦.

جدول رقم (٣٠): أهم الواردات إلى مصر.

| السنف | ١٩٣١ | ١٩٣٢ | ١٩٣٣ |
|----------------|------|------|--------------------|
| أرز | ٢٥٨ | ٢٤٥ | ٣٥٦ |
| دقيق | ١١٦٧ | ٥١٦ | ١٣٦ |
| أسمنت | ١٦٥ | ٢٠٣ | ١١١ |
| صابون | ٢١١ | ١٥٣ | ٧٥٧ |
| بنزين وبترول | ٨٢٦ | ٩١١ | ٧٩٧ |
| منسوجات صوفية | ٥٥٩ | ٥٨٧ | ١٥٦ |
| غزل خيط حرير | ١,٥ | ١٣٦ | ١٩١ |
| جبين | ٣٠٥ | ٢٠٧ | ٣٦٧ |
| شاي | ٥١٩ | ٤٠٨ | ٣٦٩٦ |
| منسوجات قطنية | ٣٦٠٧ | ٣٦٠٥ | ٧٩٧ |
| منسوجات حريرية | ٨٠٩ | ٨٢٢ | ٤٣١ ^(١) |
| ورق التبغ | ٧٩٩ | ٦٩٧ | |

يبين الجدول أن بعض هذه المنتجات قل الوارد منها وخاصة المواد الغذائية مثل الأرز والدقيق ويرجع ذلك للتعريف الجمركية كما ظل الوارد من بعض السلع كما هي لم يتغير ويرجع ذلك لعدم تقدم الصناعة في إنتاج هذه السلع مثل المنسوجات. كما يبين الجدول التالي النسبة المئوية للواردات إلى مصر في سنتي (١٩٢٨: ١٩٣٢).

(١) راشد البروائى وعبد المجيد نغنى، المرجع السابق، ص ٢٤١.

جدول رقم (٣١): النسب المئوية للواردات المصرية من (١٩٢٨ : ١٩٣٢).

| النوع | ١٩٢٨ | ١٩٣٢ |
|-------------|------|---------|
| حيوانات حية | ١,٢ | ١,٤ |
| مواد غذائية | ١٨,١ | ١٥,٢ |
| مواد أولية | ٢٢,٣ | ٢٦,٨ |
| مواد مصنوعة | ٥٨,٤ | ٥٧,٦ |
| الجملة | ١٠٠ | ١٠٠ (١) |

يوضح الإحصاء أن هناك بعض الأقسام قلت فيها الواردات إلى مصر بين عامي (١٩٢٨ - ١٩٣٢) سواء من الحيوانات الحية أو من المواد الغذائية والمواد المصنوعة ولكن زادت المواد الأولية بنسبة ٤,٥% بين هذين العامين.

جدول رقم (٣٢): النسبة المئوية للصادرات المصرية للدول الأجنبية.

| الدولة | ١٩٣٠ | ١٩٣١ | ١٩٣٢ | ١٩٣٣ |
|------------------|-------|----------|-------|----------|
| بريطانيا | ٣٤,٤٧ | ٣٥,٨٩ | ٣٧,٧٨ | ٤٢,٣٧ |
| فرنسا | ١٤,٤٠ | ١٢,٨٠ | ١٠,٢٦ | ١٢,٤٠ |
| ألمانيا | ٧,٨٥ | ٩,١٢ | ٩,٦٠ | ٨,١٢ |
| اليابان | ٢,٩٥ | ٤,٧٥ | ٤,٦٤ | ٤,٩٥ |
| الولايات المتحدة | ٦,١٤ | ٢,٤٧ | ٤,٨١ | ٣,٤٣ |
| إيطاليا | ٦,١٥ | ٥,٩٩ | ٨,٠٠ | ٧,٦٦ |
| بلجيكا | ٠,٨٠ | ٠,٧٥ (٢) | ٠,٨٣ | ٠,٨٦ (٣) |
| الهند | ٣,٤٣ | ٤,٥٤ | ٣,٤٥ | ١,٥٨ (٤) |

(١) التجارة والصناعة، يوليو ١٩٣٣.

(٢) نفسه، مايو ١٩٣٢.

(٣) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(٤) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١٤٨٩، ملف ٤٢-١٤/٥ / حسب النسبة بناء على

إحصائية بها فيها الواردات والصادرات بين مصر والهند.

جدول رقم (٣٣): الواردات المصرية نسبة مئوية (%).

| الدولة | ١٩٣٠ | ١٩٣١ | ١٩٣٢ | ١٩٣٣ |
|------------------|-------|---------------------|-------|---------------------|
| بريطانيا | ٢٣,٧٨ | ٢٢,٦٣ | ٢٤,٠٠ | ٢٣,١٢ |
| فرنسا | ٩,٤٣ | ٩,٨٣ | ٧,١٩ | ٧,٠٩ |
| ألمانيا | ٧,٨٨ | ٨,٠٥ | ٦,٩٨ | ٧,٦٩ |
| اليابان | ٣,٦٥ | ٤,٨٧ | ٧,٨٤ | ١٠,٧٣ |
| الولايات المتحدة | ٤,٦٥ | ٤,٣٤ | ٣,١٨ | ٣,٢٠ |
| إيطاليا | ٩,٠٩ | ٩,١٧ | ٨,٨٩ | ٧,٨٢ |
| بلجيكا | ٣,٩٠ | ٣,٨٧ ^(١) | ٤,٦٣ | ٤,٨٨ ^(٢) |
| الهند | ٢,٨٩ | ٣,٤٩ | ٣,٢٥ | ٢,٦٧ ^(٣) |

يتبين من نسب الصادرات والواردات بين مصر وبعض هذه البلدان أن الميزان التجاري كان مع بعضها في صالح مصر ومع البعض الآخر كان في غير صالح مصر، بالنسبة للحالة الأولى فمثلاً كانت الصادرات المصرية لبريطانيا في تزايد والواردات القادمة من بريطانيا لمصر في تناقص وهذا يعنى أن ميزان التجارة كان لصالح مصر، وفي الحالة الثانية نجد مثلاً إيطاليا التي كان ميزان التجارة فيها لصالحها وذلك لزيادة الواردات الإيطالية على صادراتها إلى مصر.

ونتيجة لهذه الأزمة انخفضت كمية الصادرات البريطانية لمصر بنسبة ٢٢% والأمريكية ٢٦% والأسبانية ٣٨% والفرنسية ٤٥% وكانت أسباب نقص الصادرات الفرنسية للسوق المصري ترجع إلى أن البضاعة الفرنسية المباعة في

(١) الجدول من صنع الباحثة بالاعتماد على التجارة والصناعة، مايو ١٩٣٢.

(٢) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق، ص ٢٤٦

(٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١٤٨٩، ملف ٤٢-١٤/٥ / حسبت النسبة بناء على إحصائية بها فيها الواردات والصادرات بين مصر والهند.

مصر تمثل أفخر المنتجات الصناعية بالإضافة إلى أن أسعارها لم تكن في متناول يد الجميع بالإضافة إلى تطبيق التعريف الجمركية^(١).

جهود الدولة لمواجهة الأزمة في مصر

قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة هذه الكارثة والحد من أثارها وعلاجها وإعادة الثقة مرة أخرى في البلاد.

١- تخفيض إيجار الأقطان الزراعية ومنح مهلة لدفع الإيجار

عندما عقدت عقود الإيجارات في سنة ١٩٢٩ كان في وقت من أوقات الرخاء فلما حدثت أزمة الكساد سنة ١٩٣٠، وهبطت أسعار الحاصلات استصدرت الحكومة عدة تشريعات^(٢) خفضت بمقتضاها الخمس ٢٠% من قيمة إيجارات الأقطان^(٣)، على أن يبقى هذا الخمس مطلوباً للمالك حتى تتحسن الأحوال ويستطيع المستأجرون الذين دفعوا أو يدفعون ٥/٤ الإيجارات المطلوبة منهم ذلك العام لمطالبتهم بباقي الإيجار أو بالتأخر من إيجارات السنين الماضية وذلك لمدة سنة تنتهي في أول سبتمبر ١٩٣١، كما وافق المجلس على تخفيض إيجارات الأقطان

(١) علاء الدين عرفات عبد الغفار، العلاقات المصرية الفرنسية ١٩٢٣-١٩٥٦ رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة طنطا، ٢٠٠٠، ص ٢٤٠.

(٢) مجلس الوزراء، الأمانة العامة، مكتب الأمن العام، تاريخ وأعمال الوزارات المصرية بمناسبة العيد المئوي بمجلس الوزراء ١٩٢٢-١٩٣٦ ج٤، ص ١٨٦٥.

(٣) فاطمة علم الدين عبد الواحد، تاريخ العمال الزراعيين في مصر ١٩١٤ - ١٩٥٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٤.

الزراعية لسنة ١٩٣٠/١٩٣١^(١)، على أن تنخفض قيمة الإيجارات والأموال ٣٠% على الأقل لسنة ١٩٣١/١٩٣٢^(٢).

وقدمت اللجنة المالية اقتراحًا بتخفيض الإيجارات بناءً على عدد من الشكاوى قدمت إليها من مستأجرى أطيان الحكومة يلتمسون فيها تخفيض جزء من قيمة الإيجارات مراعاة للحالة الاقتصادية العامة وهبوط أثمان الحاصلات الزراعية وخصوصًا البصل لأن هذه الأراضي لم يشملها تخفيض لأنها ليست من الأراضي التي تزرع قطنًا، كما اقترحت المصلحة بالنسبة لهؤلاء أن تنخفض ٢٠% من إيجار سنة ١٩٣٣ الزراعية من الأطيان المؤجرة بعقود لمن يسدد لغاية ديسمبر ١٩٣٣ ٨٠% من قيمة الإيجار^(٣) وعندما اطلع المجلس على هذه المذكرة رفضها لما سترتب على هذا التخفيض من نقص في الإيجار السنوي قدره ١٧٦٠٠ جنيه^(٤).

كما قامت الحكومة بمنح مهلة لدفع الإيجارات الزراعية^(٥) فقدمت اقتراحًا لمنح مهلة لدفع الإيجارات وأيضًا مشروع مرسوم بقانون لهذا الهدف في جلسة ١٩٣٠/١١/٢٦، وبعد بحث ودراسة الموضوع^(٦)، أعلن المجلس موافقته عليه، فإذا كان المستأجر للأرض أو المستأجر من الباطن عن سنة ١٩٢٩/١٩٣٠ الزراعية زرعها قطنًا وكان قد دفع ٥/٤ إيجار السنة المذكورة فلا يجوز فسخ عقد الإيجار بسبب عدم دفع المتبقي ويشترط أن يظل المستأجر المذكور مستأجرًا للأرض عينها للسنة الزراعية المعنية^(٧).

(١) محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/٨/٢٨

(٢) المقطم، ١٩٣١/١٠/٢، عزيز بك خاتكي، الأزمة وتدخل الحكومة / فاطمة علم الدين، نفسه ص ١٥.

(٣) محافظ جلسات مجلس الوزراء، قبل جلسة ١٩٣٣/١١/١٩، وزارة المالية، رقم ١٠٩/٧ مالية، نمرة ١٩٣٣/٧/١٧، ١/٣-٦/٤.

(٤) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/٧/٢٦.

(٥) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٥٦.

(٦) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/١١/٢٦.

(٧) الوقائع المصرية ٤ ديسمبر ١٩٣٠.

وقد صدر مرسوم بقانون آخر فى سنة ١٩٣١ بمنح مهلة لدفع الإيجارات عن سنة ١٩٣٠ / ١٩٣١ الزراعية فإذا كان المستأجر قد دفع سبعة أعشار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبته قبل أول سبتمبر ١٩٣٢ بالثلاثة أعشار الباقية ولا بالمتأخر من الإيجار المستحق عن السنة السابقة ١٩٢٩ / ١٩٣٠ الزراعية^(١). كما استصدر مرسومًا بتأجيل المطالبة بقيمة ٤٠% من إيجار الأقطان الزراعية عن سنة ١٩٣١ إلى أن يعقد البرلمان^(٢)، وقانونًا لتأجيل الإيجارات عن سنة ١٩٣٢^(٣).

وقد اتفقت وزارة المالية مع وزارة الأوقاف على تقسيط المتأخرات من إيجارات الأراضى الزراعية المضمونة برهن عقارى على أن يكون تقسيط دين المستأجرين على عشرين سنة، ووافق مجلس الوزراء على ذلك على أن يكون تقسيط الدين على خمسة عشر سنة بدلاً من عشرين، وهذا الاتفاق يعد محاولة لتخفيف أثر الأزمة عن الملاك الزراعين^(٤).

٢- تأجيل تحصيل السلف الزراعية

وكان من ضمن الإجراءات التى قامت بها الحكومة، تأجيل تحصيل النصف من قيمة السلف الزراعية وتأجيل ثمن الأسمدة المباعة لحاجات الزراعة^(٥)، وقامت بعد ذلك بتقسيط جميع المستحق من السلف الزراعية وأثمان البذور على خمس سنوات بدون فوائد^(٦) وكان مقدار هذه السلف وأثمان البذور ١٩٩٣٣٢٤ جنيهاً مصرياً على أن يكون المبلغ المستحق سنوياً ٣٩٨٩٦٢ جنيهاً مصرياً يجب سداؤه فى شهر أكتوبر ١٩٣١^(٧). كما قامت الحكومة بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٧٢

(١) الوقائع المصرية، ١٠ سبتمبر ١٩٣١.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٨/٢٨، اللجنة الاقتصادية البرلمانية.

(٣) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/١٢/٨.

(٤) نفسه، جلسة ١٩٣٣/٣/٢٣.

(٥) نفسه، جلسة ١٩٣٠/٨/٢٨ / الوادى، ١٩٣٠/١/٥ خطاب رئيس الوزراء.

(٦) الاهرام، ١٩٣١/٨/١٣، إجراءات هامة لمعالجة منع البيوع الجبرية وتقسيط الديون الزراعية.

(٧) الفؤاد، ١٩٣١/٨/١٦، إسماعيل صدقى يعمل على تفريغ الأزمة.

ألف جنيه تحت بند تسوية مصاريف عمليات التسليف الزراعى فى سنوات (١٩٢٨ : ١٩٣٠)، على أن يؤخذ هذا الاعتماد من المال العام^(١). وقد قامت وزارة المالية بإلغاء الحجوزات الإدارية الموقعة على المتأخرين فى تسديد ما عليهم من الأموال الأميرية ومن أثمان البذور فى ١٩٣٠ وإعادة المطالبة من جديد عند حلول أجل استحقاق الأقساط الجديدة^(٢). وإذا قورنت نسبة الحجوزات الإدارية فى الفترة التى سبقت الأزمة فى شهر يناير ١٩٢٨ فقد كانت حوالى ٢٤٦ حجزاً إدارياً خلال^(٣) هذا الشهر، أما فى يناير ١٩٣١ كانت حوالى ١٩٧٤^(٤). كما قررت تأجيل تحصيل مبلغ ٨٥٠ ألف جنيه من السلف التى سبق أن أقرضتها الحكومة لصغار المزارعين، وتأجيل تحصيل مبالغ أخرى ثمن أسمدة بيعت إليهم.

٣- إنشاء بنك التسليف الزراعى والبنك العقارى

يرجع الفضل فى التفكير فى إنشاء بنك زراعى إلى وزارة محمد محمود باشا ولكنه تم إنشاؤه فى عهد وزارة صدقى باشا^(٥)، وعندما عرض المجلس الاقتصادى تقريراً فى ١٦ و ٣٠ يونيه ١٩٣٠ لبحث مشروع مرسوم بقانون للسماح للحكومة للاشتراك فى إنشاء البنك الزراعى^(٦)، فصدر القانون رقم ٥٠ لعام ١٩٣٠ بالموافقة على ذلك^(٧).

(١) الجريدة التجارية، ٢٤/٤/١٩٣١، حول التسليف الزراعى.

(٢) الجريدة التجارية، ١١/٦/١٩٣١، إلغاء الحجوزات الإدارية.

(٣) الوقائع المصرية، يناير ١٩٢٨.

(٤) نفسه، يناير ١٩٣١.

(٥) محمد حسين هيكل وآخرون، السياسة المصرية والانتقال الدستورى، ط ١، ١٩٣١، مطبعة السياسة، القاهرة، ص ٦٨.

(٦) مجلس الوزراء، جلسة ١٥/١١/١٩٣٠.

(٧) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد السابع جلسة ٢١/٧/١٩٣١، ص ٩٦ / عبد الكريم السيد عبد القوى، دراسة تحليلية لتاريخ الحركة التعاونية فى جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، ص ١٤٨.

وفى ٢٣ يوليو ١٩٣١ وافق أعضاء مجلس الوزراء على إصدار مرسوم بتأسيس بنك التسليف الزراعى^(١) وصدر المرسوم فى ٢٥ يوليو ١٩٣١ بتأسيس البنك كشركة مساهمة مصرية^(٢) ساهمت الحكومة بمبلغ نصف مليون جنيه من مال الاحتياطى العام وتخصيصه للاكتتاب فى أسهم البنك^(٣)، وفى العام التالى أضافت الحكومة مبلغ ٢ مليون جنيه^(٤) مع تعهد الحكومة بأن تقرض البنك قروضا لا تتجاوز ستة ملايين من الجنيهات على ألا يحصل البنك أكثر من ثلاثة ملايين فى السنة الأولى، فيكون المبلغ المطلوب إقراره للسلفيات هو الثلاثة ملايين^(٥). هذا من جانب ومن جانب آخر فكانت أهم شروط عقد الشركة هى:-

أولا :- عمليات قصيرة الأجل لا تتجاوز أربعة عشر شهرا بضمان حق الامتياز

(أ) تقديم سلفيات للجمعيات التجارية الخاضعة لصغار الملاك من أجل نفقات الزراعة والحصاد^(٦).

(ب) تقديم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية الخاضعة للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ لصغار المزارعين ومتوسطيهم لنفقات الزراعة والحصاد^(٧).

(ج) بيع الأسمدة والبذور لجميع المزارعين على السواء^(٨).

(١) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٦٧.

(٢) مصلحة الشركات، محفظة رقم ١١، ملف رقم ١٨-٣/١٧ ط، وثيقة رقم ١٨، بنك التسليف الزراعى.

(٣) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد العادى الثانى، محضر الجلسة التاسعة والخمسين،

١٥/٦/١٩٣٢ / مجلس الشيوخ، دور الانعقاد الثامن، محضر الجلسة الرابعة والثلاثين، ٢٠/٦/١٩٣٢.

(٤) صفاء شاكر، المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٥) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد الأول، محضر الجلسة السابعة، ٧/٧/١٩٣١، ص

٧٠ الوقائع المصرية، ٣٠/٧/١٩٣١، المقطم، ٨/٨/١٩٣١.

(٦) صفاء شاكر، نفسه.

(٧) مصلحة الشركات، محفظة رقم ١١، ملف رقم ١٨٢-٣/١٧ ط وثيقة رقم ٤٦، أغراض بنك التسليف الزراعى.

(٨) الجريدة التجارية، ١٧/٦/١٩٣١، البنك الزراعى.

ثانياً: - عمليات لمدة لا تتجاوز عشرة أعوام

(أ) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية.

(ب) تقديم سلفيات لإصلاح الأراضي الزراعية^(١).

ثالثاً: - عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين عاماً

مع تقديم سلفيات لاستغلال وإصلاح الأراضي التي يمكن أن تفيد في أعمال الري والصرف العام، وتمويل المنشآت التي تعمل على منفعة الزراعة والعمل على إيجاد هذه المنشآت وانتشاره^(٢).

وقد تعاونت الحكومة مع البنك لتخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية على الفلاح بالآتي.

أولاً: - تقسيط مجموع المستحق من السلف الزراعية وأثمان البذور والأسمدة^(٣) التي اقترضها المزارعون قبل الأزمة ومع حدوث الأزمة أثقلت كاهلهم لأن فوائدها كانت مرتفعة^(٤).

ثانياً: جرت محادثات بين الحكومة والبنك بشأن مساعدة ملاك الأراضي الزراعية للوقوف دون البيوع الجبرية والحفاظ على الثروة العقارية بأثمان قد تؤثر في القيمة الحقيقية للأطيان^(٥)، لذلك قررت الحكومة وضع مبلغ مليون جنيه بالبنك^(٦) على أن يخصص هذا لمساعدة صغار الملاك ومتوسطى الحال منهم من أثرت فيهم الأزمة.

القائمة في البلاد بناء على طلب الدائنين^(٧) وتنفيذاً لذلك صدر مرسوم بقانون رقم (١٠٧) في ٢٠ أغسطس ١٩٣١ بأخذ المبلغ من الاحتياطي العام وتخصيصه

(١) وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوي العام ١٩٣٣ - ١٩٣٤، ص ٥٣٦.

(٢) يونان لبيب رزق، فؤاد الأول المعلوم والمجهول، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٤، ١٤٢.

(٣) مجلس الوزراء، العيد المئوي لمجلس الوزراء، ص ١٨٦٧.

(٤) صفاء شاكر، المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٥) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٦٧.

(٦) كوكب الشرق، ١٤/٨/١٩٣١.

(٧) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣١/٨/١١ محاضر جلسات مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور

الانعقاد الثالث، محضر الجلسة الثانية عشرة، ٩/١/١٩٣٣.

لمساعدة الفلاح^(١) ولتحقيق هذا الغرض اتفقت الحكومة مع الشركة العقارية المصرية على أن تتولى عملية شراء الأقطان التي تعرض للبيع الجبرى بثمن بخس وإدارتها بالنيابة^(٢) إلى حين وجود مشتري لها مع إعطاء المدين الأصلي وعائلته ثم أهل منطقته حق الأولوية فى الشراء^(٣) بشرط أن يكون المشتري فى كل الأحوال مصرياً^(٤). ثم صدر قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢ بالترخيص للحكومة فى أخذ مبلغ مليون من الجنيهاً من الاحتياطي العام لعقد سلف مضمونة برهن عقارى لملاك الأراضى الزراعية^(٥) وذلك طبقاً للشروط التى تحدد فى اتفاق يبرم بين الحكومة وبنك التسليف^(٦) وربما يزيد هذا المبلغ لمليونين أو أكثر، ومن المقرر أن يخصص هذا المبلغ لمساعدة صغار الملاك ومتوسطى الحال منهم ممن أثرت فيهم الأزمة القائمة فى البلاد^(٧).

فإذا كان فى مقدور المدين أن يقدم ضماناً إضافياً فسوف يعمل البنك بقدر المستطاع على إيجاد اتفاق بين الدائن والمدين وإذا ثبت أن سبب توقف المدينين عن السداد يرجع إلى الأزمة القائمة فسوف يتدخل البنك ويدفع لحساب الحكومة ويتعهد باسم الحكومة بضمان مبلغ يسمح بعدم نزع الملكية لأجل متفق عليه ومما

(١) الوقائع المصرية، ١٩٣١/٨/٢٤.

(٢) وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام، لسنة ٤٧-١٩٤٩، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٤٩، ص ٦٠٥.

(٣) صفاء شاكر، المرجع السابق ص ٢١٣.

(٤) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٧٠.

(٥) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، دور الانعقاد الثالث، محضر الجلسة الثانية عشرة، جلسة

١٩٣٣/١/٩ مجلس الشيوخ، دور الانعقاد الثامن، محضر الجلسة السادسة والثلاثين، جلسة ١٩٣٢/٦/٢٧

(٦) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٦٨.

(٧) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣١/٨/١١.

لا شك فيه أن كل مبلغ يدفعه البنك لحساب الحكومة يجب أن يكون عن طريق إحلالها محل الدائن^(١).

أقر مجلس الوزراء إنشاء قسم خاص للتسليف العقاري ببنك التسليف الزراعي^(٢)، وكان الغرض الأساسي من إنشاء هذا القسم هو تقديم سلف عقارية لذوى الملكيات الصغيرة من الزراع للمحافظة على ملكيتهم الزراعية من براثن المرابين أو لمساعدتهم على إصلاح أراضيهم^(٣).

لذا يكون مقدار السلفة متناسبا مع قيمة الضمان المقدم حسب نتيجة عملية التثمين بحيث لا تزيد السلفة عن ٦٠ % من القيمة المقدرة ولا عن مقدار الضريبة المقررة على الأرض ٣٠ مرة ولا تزيد على ٥٠ جنيها مصريا على الفدان^(٤)، وأن يكون الحد الأعلى للسلفيات التى تقدم لصغار الملاك ١٢٠٠ ج.م على أن يكون الحد الأدنى لها ١٠٠ ج.م، وذلك بالنظر إلى كثرة النفقات والأعمال التى تستلزمها السلفيات الصغيرة بالنسبة إلى ما سيحصل عليها من الفوائد^(٥)، ولقد تبين أن مجموع الملاك فى القطر المصرى يبلغ ٢,٢٧٠,١٨٠ مليون نسمة يملكون مساحة قدرها ٥,٨١٦,٣٤٣ مليون فدان، وتمثل نسبة صغار الملاك السواد الأعظم فيهم حوالى ٩٩ % يملكون حوالى ٦٠ % من الأراضى وهذه النسبة تعد كبيرة^(٦)، وقد أنشئ هذا القسم للمحافظة وحماية هذه الملكيات الصغيرة بناء على إحصاء

(١) مجلس الوزراء، جلسة ١٦/٨/١٩٣١.

(٢) نفسه، جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٣١.

(٣) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادى الثانى، ملحق لمحضر الجلسة الثالثة والسنتين، ٢٢ / ٦ / ١٩٣٢، ص ١١٧٣.

(٤) مجلس الوزراء، جلسة ٢ / ١٩٥٢.

(٥) مجلس النواب، نفسه، ص ١١٦٥.

(٦) دار الوثائق، أرشيف عابدين، محفظة ٥٩٢، القطن، وثيقة برقم ١٣٨-١٥٠، ١١/٢/١٩١٣ إلى ١٩٥٢/٢/٣.

لوزارة المالية وجد أن الملكيات الصغيرة زادت ما بين سنة ١٩٠٣ و ١٩١٢ بنسبة ٤٨%، وزادت بعد صدور قانون الخمسة أفدنة بنسبة ١٧%^(١)، ويعد هذا القانون حماية للملكيات الصغيرة حيث ينص على " عدم رهن الأراضي الزراعية التي تقل عن خمس أفدنة لعدم قدرة الحجز عليها عند عدم الدفع"^(٢) فوافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في أول مايو ١٩٣٢ على نظام التسليف العقاري الذي أقره المجلس الاقتصادي^(٣).

ثم قامت الحكومة بعقد اتفاقية في ١١ مارس ١٩٣٣ بينها وبين البنوك العقارية الثلاثة^(*)(٤) بهدف مساعدة أصحاب الأملاك المرهونة أطيانهم لدى هذه البنوك، نظراً لاستمرار الضائقة رأت الحكومة أنه يتعذر على أصحاب الأملاك المرهونة وفاء ما عليهم من أقساط فعملت على مساعدتهم وتخفيف الأعباء الملقاة على عاتقهم^(٥).

نصت الاتفاقية على تجميد ومد آجال السلف المستحقة للمدينين لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٣٢، وتحويلها هي ورأس المال والأقساط المتأخرة والفوائد، وفوائد التأخر حتى هذا التاريخ إلى سلفتين إحداهما لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٣٢^(٦)، وتسدد على ثلاثين قسطاً بالنسبة للبنك العقاري وشركة الرهن العقاري وخمسة وثلاثين قسطاً بالنسبة لبنك الأراضي وجميع المتأخرات من سنة ١٩٢٩، ودفعت الحكومة ثلثها لتلك البنوك، وقسطت المبلغ للأهالي على ثلاثين عاماً^(٧) على أن تتولى

(١) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٦٩.

(٢) F.o. 407/215. No. 49. P.Lorraine to Johan simon, 2 Aug 1931, p62

(٣) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٧٩.

(*) البنك العقاري المصري، وبنك الأراضي المصري، وشركة الرهن العقاري المصري .

(٤) مجلة غرفة التجارة بالإسكندرية، ديسمبر ١٩٣٦، مشكلة الديون العقارية.

(٥) وزارة المالية، الإحصاء السنوي العام ٤٧-١٩٤٩، ص ٦٠٥.

(٦) مجلس الوزراء. المصدر السابق، ص ١٩١٤.

(٧) مجلة غرفة التجارة بالإسكندرية، نفسه.

البنوك تحصيل الأقساط السنوية بما فيها نصيب الحكومة، ووافق مجلس الوزراء على هذا الاتفاق وأقر المجلس لوزارة المالية إصدار أذونات على الخزانة بمقدار نصيب الحكومة في المتأخرات^(١) والسلفة الثانية تشتمل على الأقساط المتأخرة وفوائد التأخير مضافا إليها الرصيد المستحق في ٣١ ديسمبر ١٩٣٢ لبنك التسليف الزراعى عن المبالغ المدفوعة منه للبنوك العقارية الثلاثة، وهذه السلفة تجزأ قسمين، قسم منها يعادل الثلث يدفع على أقساط سنوية والقسم الثانى يعادل الثلثين تقوم الحكومة بسداده للبنوك مضافا إليه فوائد سنوية، وبذلك حلت الحكومة محل البنوك فى هذا الجزء وبهذا تضمن الحكومة وقف إجراءات نزع ملكية الأراضى المرهونة لتلك البنوك لمدة ثمانية عشر شهرا ابتداء من ٣ مايو ١٩٣٣^(٢).

وكانت قيمة الأذونات ٣,٥ مليون ج.م يستهلك مليون منها فى مدة خمس سنوات، ومليونان ونصف تستهلك فى مدة عشر سنوات، ومع هذا لم يستطع المدينون الوفاء بالتزاماتهم مما جعل الحكومة تخفض الفائدة عن دينها وتأجل الأقساط المستحقة لها فى الفترة من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٥^(٣).

وقد صدر قانون رقم (٢٦) فى ٢٧ مايو ١٩٣٣ بأخذ مبلغ مليون جنيه من مال الاحتياطى العام لمساعدة ملاك الأراضى الزراعية المعرضين لحظية نزع الملكية بناء على طلب الدائنين^(٤)، كما قامت الحكومة بأخذ مبلغ نصف مليون جنيه واعطائه لبنك التسليف الزراعى العقارى المصرى لعقد سلف لملاك الأراضى الزراعية تضمن برهن عقارى^(٥).

(١) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/١٢/٨.

(٢) وزارة المالية، الإحصاء السنوى العام ٤٧ - ١٩٤٩، ص ٦٠٥.

(٣) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٩١٤.

(٤) نفسه، ص ١٩١٥.

(٥) نفسه، ص ١٩٤٢.

وبالفعل قام البنك بمنح سلفيات على المحصول فتمكن المزارعون من عدم بيع محصولهم إلا فى الأوقات الملائمة بالإضافة إلى أنه قام بتوزيع البذور والأسمدة الكيماوية الجيدة وخصم ثمنها من أثمان المحاصيل^(١)، ومما يبدو أن هذه السلف لم تكن فى صالح الفلاح، حيث كان الفلاح يحصل عليها كاملة على المحاصيل الزراعية أو على القطن، ثم يقوم بإنفاقها، وسرعان ما يتحول السوق فى غير صالحه نتيجة لانخفاض الأسعار، فيصبح الفلاح متقلا بالديون عاجزا عن السداد، وقد أدى ذلك لزيادة متاعب الفلاح، لدرجة أن بنك التسليف الزراعى كان متهاونا فى تحصيل الديون فى عامى ١٩٣١، ١٩٣٢ ولكنه تشدد فى تحصيلها فى عام ١٩٣٣، فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة تقوم بتحصيل الأموال الأميرية تسببت الصرامة والشدة التى اتبعتها أجهزة الدولة عند تحصيل الديون والضرائب فى مزيد من مشاعر الألم لدى الفلاحين تجاه حكومة صدقى فقد كانت الحكومة تقوم بتعيين حارس مسلح على القطن عند إتمام جنيه حتى تحول دون التصرف فيه بأى شكل من الأشكال قبل أن يقوم المزارع بسداد ضريبة الأرض وأقساط بنك التسليف الزراعى^(٢).

وبالرغم من اشتداد الضائقة اشتدت الحكومة فى استعمال القسوة فى تحصيل الضرائب واستخدمت أساليب عنيفة لجبايتها من الفلاحين حتى اضطروا إلى بيع ما يملكون حتى يستطيعوا أن يسددوا ديونهم^(٣)، إلى جانب هذا فقد صدر قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢^(٤) وقانون ٤٧ لسنة ١٩٣٢ بجواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة التى يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى^(٥).

(١) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٢) على شلبي، الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى، ص ٢٦، ٢٧.

(٣) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٤) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٦/٢٢. / وزارة الحقائبة، المراسم والأوامر الملكية، ١٩٣٢، ص ٢٠٤، ٢٠٥. / الوقائع المصرية، ١٩٣٢/٧/٢٥.

(٥) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٧/٢١. / وزارة الحقائبة، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٢، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢، ص ٢٠٧. / الوقائع المصرية، ١٩٣٢/٧/٢٥.

٤ - السياسة القطنية

اتخذت الحكومة عدة إجراءات فى سبيل الحد من هبوط أسعار القطن عماد الثروة المصرية، فقد حاول صدقى باشا إخراج البلاد من تلك الأزمة وكانت هذه الإجراءات لصالح القطن المصرى بعد أن بلغ المخزون منه أكثر من ثلاثة ملايين قنطار، نتيجة لتدخل الحكومة السابقة فى سوق القطن بشرائها له^(١).

قامت الحكومة المصرية بإنشاء احتياطى زراعى للقيام بعملية التسليف الزراعى على القطن، لذلك طالبت لجنة المالية بأخذ مبلغ أربعة ملايين جنيه من الاحتياطى العام وتخصيصه للاحتياطى الزراعى لمنح السلف الزراعية، وبالفعل قد صدر مرسوم بقانون رقم ٥٣ بإنشاء احتياطى زراعى فى ٣ ديسمبر ١٩٢٩، ثم صدر قانون رقم ٣٠ فى ٢٦ يونيو ١٩٣٠ بأخذ مبلغ إضافى قدره أربعة ملايين أخرى وضمها للاحتياطى الزراعى للقيام بنفس الغرض على أن تسدد السلف من المبالغ التى تنتج من بيع القطن الذى فى حيازة الحكومة ومن ضريبة القطن^(٢)، كما طالبت لجنة المالية بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهاً من الاحتياطى العام وضمه للاحتياطى الزراعى للإنفاق منه فى إقراض الزراع على محصول القطن^(٣)، ووافق مجلس الوزراء على هذا المطلب فصدر مرسوم بقانون رقم ٥١ فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٠ بأخذ المبلغ على أن يسدد من المبالغ التى تنتج عن بيع القطن فى سنة ١٩٣١^(٤)، ومع إنشاء بنك التسليف الزراعى الذى كان نشاطه الأساسى هو تقديم السلف الزراعية على الحاصلات ومساعدة الفلاح المصرى^(٥).

(١) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٢) محافظ محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣١/٧/٨، وزارة المالية، رقم ٤٩٣/١ مالية.

(٣) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/١١/٢٤.

(٤) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٧١.

(٥) محمد حسن أحمد، إدارة صناديق التمويل بالجمعيات التعاونية الزراعية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٥، ص ٩٨.

ألغت الحكومة الاحتياطي الزراعي^(١)، وبناء على ذلك ألغى العمل بقوانين ٥٣ لسنة ١٩٢٩، و ٣٠ لسنة ١٩٣٠، و ٥١ لسنة ١٩٣٠^(٢).

وكانت ثانى الوسائل التى اتبعتها الحكومة فى السياسة القطنية هو التدخل فى سوق القطن عن طريق:-

أولاً:- تحديد المساحة المزروعة قطناً .

ثانياً:- بيع المحصول المخزون لديها^(٣).

تمثلت إحدى وسائل التدخل فى تحديد المساحة المزروعة وذلك لإيجاد نوع من الرقابة على الكمية المنتجة، وللمحد من انخفاض الأسعار، ورفع متوسط إنتاج الفدان وزيادة مساحة الحاصلات الزراعية الأخرى^(٤)، وكان هذا مطلب للصحف المصرية التى طالبت بإلحاح بالحد من زراعة القطن المصرى^(٥).

وتطبيقاً لهذا صدر قانون رقم ٢٠ فى سنة ١٩٣٠ بتحديد مساحة الأراضى التى تزرع قطن سكلاريدس فى مساحات محددة من الدلتا ونسبة لا تتجاوز ٤٠% من الأراضى المزروعة^(٦) وصدر قانون آخر فى أواخر سنة ١٩٣١ بتحديد مساحات زراعة الأصناف الأخرى من القطن بنسبة ٢٥% من مجموع الأراضى المزروعة^(٧) بتخفيض السكلاريدس فى هذا العام بنسبة ٤٠%^(٨)، وفى عام ١٩٣٢ أيضاً حاولت الحكومة الحد من المساحة بإصدار قانون رقم ٥٣،٥٤ لسنة

(١) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادى الأول، محضر الجلسة الثامنة، ١٩٣١/٧/١٣، ص ٩٠

(٢) جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣١/٧/٨، وزارة المالية، رقم ٤٩٣/١ مالية.

(٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، ملف ٤-١٠٠/٧، أعمال لجنة القطن المصرى الدولية

(٤) جمال الدين سعيد، المرجع السابق، ص. ص ٦٢، ٦١.

(٥) September 28, Mr Heare to The Marquess of Reading, No.30, F.o. 407/214, p.44, 1931

(٦) الدفاع الوطنى، ١٩٣١/٩/٢٨، تحديد زراعة القطن الجريدة التجارية، ١٩٣٢/١١/١٦.

(٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، نفسه.

(٨) الوقائع المصرية، ٩ فبراير ١٩٣١ / مجلس النواب، جلسة ١٩٣٢/١١/١٣.

١٩٣٢^(١) وقد رأت الحكومة بعد ذلك (١٩٣٣/١٩٣٢) عدم التشدد فى تحديد المساحة والتزام حد وسط فى زراعته، ولهذا قرر مجلس الوزراء إصدار قانون يسمح بزراعة ما لا يزيد عن ٥٠% من حيازة الأراضى لدى المزارعين وعلى ألا تزيد أيضا المساحة الزراعية لزراعة السكلاريدس عن ٤٠% فى مناطق الدلتا^(٢). وقد سنت الحكومة هذه القوانين كإجراءات وقائية نظراً لكثرة المخزون من القطن، كما كان من جراء الهبوط الشديد فى أسعار القطن مع ارتفاع نفقات الإنتاج أن اضطر الزراع إلى زراعة محاصيل أخرى فإذا قورنت أسعار إنتاج القطن بأسعار بيعه، يتبين أن أسعار بيعه تقل عما كانت فى سنة ١٩٢٩ بنسبة ٤٠%، وأن نفقات الإنتاج لم تنقص أكثر من ٢٥% إلى ٣٠%^(٣) ومن هذا الفرق تبين مدى ارتفاع تكلفة إنتاج القطن بالنسبة لثمن بيعه، لذلك لجأت لتخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي^(٤).

كما قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة من مندوبى الحكومة والشركات لدرس تكاليف القطن من وقت جنيهه إلى تصديره^(٥)، كما لجأت لاتخاذ إجراء آخر ألا وهو التدخل فى سوق القطن مشترية^(٦)، وهذا إجراء قديم كانت قد لجأت إليه من قبل منذ عام ١٩٢١، لهذا رأت الحكومة المصرية أن تتدخل فى نوفمبر (١٩٣٠/١٩٢٩) فى سوق القطن وأعلنت استعدادها لشراؤه بواقع ٥٤٠٠ جنيهه للقطن السكلاريدس و ٣٨٠٠ جنيهه للأشمونى، ونظراً لأن السعر الذى كانت تشتري به الحكومة أعلى من سعر السوق، فقد أدت هذه السياسة إلى تراكم

(١) وزارة الحقانية، مجموعة القوانين والأوامر والمراسيم الملكية لسنة ١٩٣٢، ص. ٢٩١:٢٩٤.

(٢) مجلس الوزراء جلسة ١٠/٦/١٩٣٢، جلسة ١١/١٣/١٩٣٢.

(٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٩٢٣، المصدر السابق.

(٤) الفلاح المصرى، ١١/١٠/١٩٣٣، تخفيض التكاليف الزراعية.

(٥) الفؤاد، ١٦/٨/١٩٣١ إسماعيل صدقى يعمل على تفريج الأزمة / كوكب الشرق، ١٤/٨/١٩٣١، ماذا يفيد قرار الوزارة فى تفريج الأزمة.

(٦) الدفاع الوطنى، ٢٢/٨/١٩٣١، مصرفى خطر اقتصادى.

المخزون لدى الحكومة فوصل في ١٩٣١ إلى ٣,٥ مليون قنطار دفعت فيها الحكومة ١٤ مليون جنيه^(١).

وإلى جانب هذا فقد رأت الحكومة تخفيض الضريبة المفروضة على القطن المصرى من ٣٠ قرشاً إلى ١٠ قروش وذلك بسبب الضائقة المالية وهبوط أسعار القطن، وكانت سياسة الحكومة فى إنتاج محصول القطن وتحديد مساحته والتدخل فى سوقه بالشراء كان لها أثرها فى الاقتصاد^(٢)، وبرغم سياسة تحديد المساحة الزراعية التى لجأت إليها الحكومة فقد زادت غلة الفدان الواحد وارتفع المحصول الكلى للبلاد^(٣)، لذلك كان هناك رأى يدعو لمنع زراعة القطن لمدة عام ومما يؤدى إلى جعل المستهلكين يقبلون على تمويل أنفسهم بالكميات التى يحتاجونها فى حال إعلان هذا النبأ، وسيؤدى هذا أيضاً لارتفاع الأسعار المنخفضة^(٤). كما أن انصراف عدد كبير من الزراع عن زراعة القطن إلى زراعات أخرى، أدى لزيادة مساحة الأراضى المزروعة غللاً - بصفة خاصة^(٥).

وقد سبب تدخل الحكومة فى سوق القطن إلى تعريض مبلغ ١٤ مليوناً من الجنيهات إلى المخاطر التى تتجم عن العمليات التجارية وبدلاً من أن تجنى الحكومة الفوائد أصبحت تدفع تكاليف التخزين والتأمين^(٦)، ولذلك قامت الحكومة ببيع القطن المخزون لديها والتى خسرت فى هذه العملية الكثير^(٧)، إلى جانب هذا

(١) جمال الدين سعيد، المرجع السابق، ص ٧٩ ، ٨٠.

(٢) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٣/٧/١٩.

(٣) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق، ص ٢١٩.

(٤) مجلس الوزراء، فترة بعد ١٩٢٣، محفظة ٥/ج، ملف ٢-٢.

(٥) محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٦/٢.

(٦) جمال الدين سعيد، المرجع السابق، ص ٨٢.

(٧) محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٣/٣/١، المقطم، ١٩٣٣/٢/٢٥ سوق القطن.

فقد استغل التجار عملية تدخل الحكومة في سوق القطن، وأجمعوا أمرهم على التلاعب في سوق القطن لتحقيق أغراضهم ومصالحهم الشخصية^(١).

وإلى جانب هذه الإجراءات التي اتخذتها حكومة صدقي لصالح القطن المصرى بعد شرائها له، وحتى بعد أن قررت الولايات المتحدة الأمريكية رفع الرسوم الجمركية على الوارد من مصر من القطن المصرى وبضائع أخرى مما ترتب عليه عرقلة التبادل التجارى بين البلدين، ومع كل هذه الظروف الحائلة بين القطن وأسواقه، وانتظار المحصول الجديد، فقد اتجهت الحكومة لعقد اتفاق بين مصر وروسيا حتى تستطيع تصريف القطن الراكد في المخازن في مقابل حصول مصر على مليون فلنكة لمصلحة السكك الحديدية المصرية بسعر ١٥ قرشاً للفلنكة، هذا على الرغم من أن العلاقات بين كلتا الدولتين مشوبة بالحذر خوفاً من انتشار الأفكار الشيوعية في مصر، إلا أن رئيس الوزراء المصرى عرف كيف يستفيد من العلاقات التجارية بينهم والتفريق بين المذهب التجارى والسياسى، وعلى نفس النهج فقد عقدت الحكومة مع ألمانيا اتفاقاً على أن تقوم بمقايضة القطن بالسجاد الألمانى بما يتراوح بين ١٥ ألف بالة و ٢٠ ألف مقابل ٥٠ ألف طن سجاد^(٢). وهكذا حاولت الحكومة جهد طاقتها إيجاد حل لمنع تراكم القطن وتصريفه.

(٥) التعريف الجمركية

من بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتخفيف حدة الأزمة هي محاولة وضع سياسة جمركية جديدة لحماية المحصولات الزراعية والمصنوعات^(٣). فأعلنت في ١٩٣٠ أول تعريف جمركية، وقد صرحت أن هذا الإصلاح مؤقت

(١) الدفاع الوطنى، ١٩٣١/٨/٢٢، مصرفى خطر اقتصادى.

(٢) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق. ص ٢١٠، ٢١١.

(٣) مجلس الوزراء، المصدر السابق ص ١٨٧٥، على شلبى، الأزمة الاقتصادية، ص ٢٦.

وقابل للتعديل حسبما تقتضيه نتائج تطبيق هذه التعريفة وحاجة الإنتاج الأهلى^(١)، حيث كانت ترمى السياسة الجمركية الجديدة إلى إنماء إنتاج البلاد الزراعى والصناعى لسد حاجات الحياة التى تزداد يوما بعد الآخر^(٢).

كان الغرض من تلك التعريفة زيادة موارد الدولة، وحماية الصناعات المحلية ومساعدة الزراعة، والاعتدال فى تقدير الرسوم على الأصناف التى يستهلكها السواد الأعظم من السكان، ورفع الرسوم على مستلزمات الترف، ومساعدة التصدير بإعفاء كافة المنتجات المحلية ماعدا أصناف محدودة، وتشجيع الحركة العلمية فى البلاد وإفساح المجال للصحافة والمؤلفين والناشرين بتخفيض الرسم على آلات الطباعة وعلى ورق الصحف والمجلات^(٣).

من المعلوم أن الاتفاقات التجارية الدولية سوف ينتهى العمل بها فى ١٦ فبراير ١٩٣٠، وبذلك تسترد الحكومة المصرية حريتها الكاملة فى تقدير الرسوم الجمركية وتنفيذها^(٤)، وجاءت التعريفة أيضا بناء على توصيات المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى جنيف ١٩٢٧، وقد بدأت مصر تعد تعريفاتها الجمركية^(٥) لهذا استعانت بثلاثة من الخبراء لوضع نظام جديد للتعريفة للسير عليه تراعى فيه صالح التجارة والصناعة ورفعوا تقريرهم إلى الوزارة، ووضعت قواعد هذه التعريفة على أساس جعل التعريفة نوعية، ما عدا بعض الأصناف التى رأت جعل

(١) مصر الصناعية، يوليو ١٩٣١، التعريفة الجمركية وعقد المعاهدات التجارية.

(٢) النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٣٣، لمحة تاريخية عن النظام الجمركى فى مصر، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٣٥، ص ١٠.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، الانعقاد العادى الأول، محضر الجلسة الحادية عشرة، ١٩٣٠/٢/١٢، ص ١٣٥.

(٤) كوكب الشرق، ١٩٣٠/٢/١٣، بيان وزير المالية عن التعريفة الجمركية.

(٥) نجيب قلادة، التعريفة الجمركية كأداة للسياسة الاقتصادية فى الجمهورية المتحدة، رسالة الدكتوراة، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٩٦٥، ص ١٧.

ضريبته قيمة^(١) وطبقا لذلك صدر قانون رقم (٢) لسنة ١٩٣٠ على أن يبدأ تطبيق هذه الرسوم من ١٧ فبراير ١٩٣٠^(٢)، وقد فرضت التعريفة الجمركية الصادرة في ١٤ فبراير ١٩٣٠ على أساس الأسعار العادية التي كانت سائدة في سنتي ١٩٢٨ و١٩٢٩^(٣)، ومع هبوط الأسعار بعد ذلك أصبحت الرسوم المفروضة أعلى من الحدود المرسومة، حيث زاد معدل تلك الرسوم عندما انخفضت الأسعار في الأزمة الاقتصادية، فمثلا وصل معدل الرسم على البن ٤٦%، وعلى الشاي ٤٥%، وعلى الأرز ٣٨%^(٤).

وقد فرضت التعريفة على المواد الأولية رسوم تتراوح بين ٤% على المواد التي لا يوجد مثل لها في البلاد، و ١٢% ما يوجد مثل له ويسد إنتاجه حاجة البلاد، كما فرضت رسوم على المواد نصف المصنعة تتراوح بين ٦% و ١٢%، على الأصناف تامة الصنع والمواد الغذائية رسوم تتراوح بين ٨% و ١٥%^(٥).

وعندما أدرك صدقي باشا أن هذه التعريفة لم تصل بمصر إلى حالة اقتصادية أفضل^(٦) من خلال الدراسات التي قامت بها مصلحة الجمارك ومن الشكاوى التي تلقتها وزارة المالية من أصحاب المصانع ورجال الأعمال^(٧) لذلك

(١) محاضر جلسات مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، الانعقاد العادي الأول، محضر الجلسة الثانية والعشرين، ١٩٣٠/٤/٣، ص ٤٣٠.

(٢) وزارة الحفائية، مجموعة القوانين والأوامر والمراسيم، لسنة ١٩٣٠، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣١، ص ٦.

(٣) نجيب قلادة، المرجع السابق، ص ١٧.

(٤) محمد أحمد إبراهيم، التجارة والتجارة في مصر في الفترة من ١٩١٨/١٩٣٠، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٧، ص ٤٢٧.

(٥) نفسه، ٤٢٩.

(٦) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(٧) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٤٦١، ملف رقم ٦٧-١٥/٣ تعديل التعريفة الجمركية.

فقد عدلت التعريفة بعد ذلك أكثر من مرة طبقاً لحاجة الإنتاج المحلى وحمايته،^(١) فعدلت فى ١٩٣٠/٧/٢٤، وفى ١٩٣٠/١٢/٢، وفى ١٩٣٠/١٢/١٤،^(٢) وفى سنة ١٩٣١ بمرسوم قانون رقم (١٨)^(٣).

وجاء رد فعل الشركات الأجنبية فى مصر كرد فعل لحكوماتها بالاعتراض على هذه التعريفة، لأنها أضرت بصادات هذه الدول القادمة إلى مصر لهذا قاموا بإفراغ تلك التعريفة من محتواها، وقد عمل صدقى على إغراء بعض هذه الدول بفتح الأسواق المصرية أمام بضائعها وصناعاتها على أن يكون هذا بصورة تبادلية ولذلك صدر مرسوما ١٩٣٠/١١/١٢ جاء فيه "للحكومة المصرية أن تبرم اتفاقات تجارية مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الأمة الأكثر رعاية على ألا تتجاوز مدة العمل بها سنتين من تاريخ العمل بهذا الاتفاق"^(٤) وقد عقدت مصر مع العديد من الدول اتفاقات تجارية لتتمتع هذه الدول بمعاملة الدولة الأكثر رعاية منها، الاتفاق التجارى الذى تم بين مصر وتركيا فى ١٩٣٠^(٥) كما تم الاتفاق التجارى بين مصر وروسيا فى نفس العام وخاصة أن مصر كانت تستورد من روسيا منتجات البترول الروسية حيث لم تكن من مصلحة موسكو وضع التعريفة لهذا اتجه الدب الروسى لعقد هذا الاتفاق^(٦).

(١) وزارة المالية، مصلحة الجمارك، تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٣٣، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٤، ص ١٧٥.

(٢) نجيب قلادة، نفسه، ص ٧٦.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادى الثانى، ملحق لمحضر الجلسة الرابعة عشرة، ١٩٣٢/٢/١٧، ص ١٨٩.

(٤) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(٥) وزارة الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظة ٣٩١، ملف ٤٢-٢١/١١، المملكة المصرية وزارة الخارجية إدارة الشئون التجارية والسياسة.

(٦) 28 March 1930، Mr Hare to Mr A.Henderson، No33، F.o. 407/210

وتم عقد الاتفاق بين مصر وبعض الدول الأخرى مثل اليونان وألبانيا^(١) وبريطانيا وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة وبلجيكا والسويد والصين والبرازيل والدنمارك^(٢).

وكان من نتائج التعريفة الجمركية زيادة إيرادات الخزانة المصرية من ٧٨٨،٣ مليون جنيه في ١٩٢٧ إلى ٥٧٨،٥ مليون جنيه في ١٩٣٤، إلى ٦٧٥،٦ مليون جنيه في ١٩٣٦،^(٣) وتدعيم الصناعات المحلية بسبب القيود التي وضعتها تلك السياسة على التجارة الخارجية،^(٤) حيث أخذت الصناعات المحلية في الانتعاش وتراجعت واردات مصر من المصنوعات التي لها مثل بها^(٥) والحد من استيراد السلع الاستهلاكية برفع الرسوم عليها وتشجيع استيراد الآلات، والمواد الأولية اللازمة للإنتاج سواء كان زراعياً أم صناعياً، وتشجيع الصادرات بخفض الرسوم عليها^(٦)، فقد كانت ترمى سياسة التعريفة الجمركية وسياسة عقد الاتفاقات التجارية بين مصر والعديد من الدول إلى فتح أسواق خارجية جديدة أمام المصنوعات والمنتجات المصرية.

(٦) علاقة الجنيه الإسترليني بالجنيه المصري

عمل البنك الأهلي منذ إنشائه في سنة ١٨٩٨ على توثيق ارتباط الاقتصاد المصري بالاقتصاد البريطاني عن طريق ربط العملاتين وذلك لأن معظم رأس مال هذا البنك بريطاني، حيث تيسر ذلك من خلال خروج الجنيه عن قاعدة الذهب

(١) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/٣/٥.

(٢) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٠/٦/١٦. انظر ملحق رقم (٣).

(٣) عابدين، محفظة ٢٥٤، مالية جمارك، مذكرة عن التعريفة الجمركية.

(٤) نجيب قلادة، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٥) وهبي غبريال، الاقتصاد المصري في فترة ما بين الحربين (١٩١٩-١٩٣٩)، دورية التاريخ والمستقبل، كلية الآداب جامعة المنيا ١٩٨٩، ص ١١٥.

(٦) أحمد الشربيني، تجارة مصر ١٩١٤-١٩٣٩، رسالة دكتوراة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٦.

في ١٩١٦ وجعل أساس الإصدار هو الجنيه الإسترليني وبذلك فقد الجنيه المصري استقلاله وارتبط بالجنيه الإسترليني^(١).

ومن هنا أصبح الجنيه المصري يتأثر بالجنيه الإسترليني في ثباته وتقلباته،^(٢) فانتقلت هذه التقلبات بشكل سريع إلى الأسواق المالية المصرية^(٣)، ونتج عن هذا الارتباط عودة مصر لقاعدة الذهب ١٩٢٥ التي خرجت عنها في ظل ظروف الحرب العالمية الأولى^(٤)، ثم خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب مرة أخرى بسبب الأزمة الاقتصادية في ٢١ سبتمبر ١٩٣١، وتبعها مصر في الخروج أيضاً^(٥)، ونتيجة لذلك تدهورت قيمة الجنيه الإسترليني بمقدار ٣٠%^(٦) وتبع ذلك انخفاض قيمة الجنيه المصري مما أثر بالتالي على أسعار القطن المصري الذي ارتفع سعره بمقدار ٢٠%^(٧)، ولهذا زادت الكميات المصدرة من القطن في هذا العام ١٩٣٢ عما صدرته مصر في الأعوام السابقة من الأزمة^(٨).

وأمام هبوط قيمة الجنيه المصري قامت الحكومة المصرية في سنة ١٩٣١ بدراسة العلاقة بين الجنيه المصري والجنيه الإسترليني وإمكانية الانفصال بين العملتين^(٩)، واستعانت بخبير النقد البلجيكي "فازن زيلند" مدير البنك المركزي البلجيكي للاستفادة من آرائه في مسألة العملة^(١٠) فأشار على الحكومة المصرية

(١) مرفت صبحي غالي، غالي المرجع السابق، ص ٢٧.

(٢) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، المرجع السابق، ص ٣٢٢.

(٣) مرفت صبحي غالي، المرجع السابق، ص ٢٧.

(٤) على محمد علوبة، المصدر السابق، ص ٤.

(٥) التجارة، ١٢/٤/١٩٣٢، استقلال الجنيه المصري / الجريدة التجارية، ٣٠/٣/١٩٣٢، نظام العملة المصرية.

(٦) راشد البراوي وآخر، المرجع السابق، ص ٢١٥.

(٧) على محمد شلبي، مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية (١٩٣٣ - ١٩٤١)، ص ٢٤.

كوكب الشرق، ١/١٠/١٩٣١، هبوط الجنيه الإنجليزي وأثره في الأحوال الاقتصادية.

(٨) الدليل، ٣/٣/١٩٣٢، ١٢/٣/١٩٣٢ هبوط الجنيه الإنجليزي من "تجارة مصر".

(٩) F.O.407/214، No29 30، Mr Heare to The Marquess of Reading، 26 Sep1931، P٤

(١٠) الأهرام، ٧/٣/١٩٣٢، نظام العملة المصرية آراء الخبير البلجيكي.

بفصل الجنيه المصرى عن الجنيه الإسترلينى^(١)، وتثبيت سعر النقد المصرى على أساس قاعدة الذهب^(٢). كما قامت الحكومة المصرية باستدعاء خبير إنجليزى لدرس هذه الحالة^(٣)، لكن إنجلترا تمسكت بعدم فصل الجنيه المصرى عن الإسترلينى فرأى أن تسرع الحكومة فى تكوين لجنة صغيرة لإعادة النظر فى نظام النقد القائم بما يكفل مصلحة البلاد من الناحية الاقتصادية، وجاء رأى اللجنة بأن الوقت غير مناسب لانفصال العملتين كما أنه على الحكومة أن تتريث فى اتخاذ القرار حتى تتبين اتجاهات أسعار الذهب^(٤)، وجاء رأى محافظ البنك الأهلى سير إدوارد كوك مماثل لرأى الخبير بعدم الانفصال الحالى والتريث فى وقت الأزمة^(٥).

وقد أشار الخبير البلجيكي أيضاً بإيجاد احتياطي ذهبى ليتخذ قاعدة للجنيه المصرى، حتى تستطيع الحكومة فصل العملتين^(٦) ورأى مدير بنك مصر "طلعت حرب باشا" أنه من الأفضل أن يكون لمصر عملتها المستقلة ولن يتحقق هذا إلا من خلال تكوين رصيد ذهبى، ولهذا يجب على الحكومة أن تشتري مقادير من الذهب المطروحة فى السوق^(٧)، واقترح أيضاً أن تقوم الحكومة بمنع تصدير الذهب إلى الخارج وألا يصدر إلا بتصديق من وزارة المالية^(٨)، وقد عملت الحكومة على

(١) الجهاد، ١٩٣٢/١/١٨، النظام النقدى المصرى.

(٢) المقطم، ١٩٣٢/٢/٧، رأى الخبير المالى فى حالة مصر.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العادى الثالث، ملحق لمحضر الجلسة العاشرة، ١٩٣٣/١/٤، ص ١٥٩.

(٤) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق، ص ٢٥٨.

(٥) 26، Mr Heare to The Marquess of Reading، No29 30، F.O.407/214 P 43، 1931، 26
Septembre

(٦) الجهاد، ١٩٣٢/١/١٨.

(٧) الأهرام، ١٩٣١/١٢/١٤، مصير النقد المصرى.

(٨) مجلس الوزراء، المصدر السابق، ص ١٨٨٩.

شراء الذهب المطروح في الأسواق وإصدار أوراق مالية بقيمته^(١). فنتج عن قرار الحكومة هذا انخفاض أسعار الذهب في السوق المصري عن الأسواق الخارجية^(٢) وكان السعر الذي تشتري به الحكومة يقل بمقدار ٧,٥% عن السوق الخارجي^(٣)، وكان نتيجة انخفاض أسعار الذهب أن نشطت البيوت المالية، والتجار في شرائه من الأسواق بأسعاره المنخفضة وإيداعه في خزائن البنوك الأجنبية^(٤) كما نتج عن قرار منع تصدير الذهب كثرة حوادث تهريبه من مصر^(٥) وبعد أن ازداد مقدار الذهب عما يحتاجه البنك الأهلي كغطاء نقدي للعملة المصرية لهذا اتجهت الحكومة بعد ذلك لبيع الذهب الزائد في الأسواق الخارجية^(٦).

وقد أدى انخفاض الجنيه إلى تخفيف العبء الحقيقي للدين الخارجي^(٧) ولكن يجب الإشارة إلى كون هذه الديون ترجع جذورها إلى عهد سعيد باشا عندما عقد أول قرض خارجي باسم الدولة المصرية بمبلغ ٢,٥ مليون جنيه إسترليني ثم زاد من حدة الوضع كثرة الديون التي لجأ إليها إسماعيل باشا^(٨) حتى وصلت في عهده إلى أكثر من ٩١ مليون جنيه.

-
- (١) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثامن العادي، محضر الجلسة الثانية عشرة، ١٩٣٢/٢/٢٢، ص ٣٩ المقطم، ١٩٣٢/١/٨، تهريب الذهب من مصر .
- (٢) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٢/١٧.
- (٣) البلاغ، ١٩٣٢/٦/٢٨، الحكومة تتاجر في الذهب.
- (٤) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثامن العادي، محضر الجلسة السادسة، ١٩٣٢/١/٥، ص ٤٢.
- (٥) مجلس الوزراء، ١٩٣٢/٢/١٧ / الجهاد، ١٩٣٢/٢/٢٠.
- (٦) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي الثامن العادي، محضر الجلسة السابعة والثلاثين، ١٩٣٢/٦/٢٨، ص ٤٧٦.
- (٧) علي شلبي، مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية (١٩٣٣ - ١٩٤١)، ص ٢٤.
- (٨) محمد أحمد سالم، إدارة الديون الخارجية من أجل التنمية في مصر، رسالة لدرجة الزمالة في العلوم الإدارية، أكاديمية السادات، ١٩٩٣، ص ١٥٤.

أما في ظل الأزمة الاقتصادية فقد عازمت الحكومة على دفع سندات الدين العام بالجنيه الإسترليني أى بالعملة الورقية^(١)، بذلك طالبت الحكومة الفرنسية والإيطالية حملة سندات الدين برفع الدعاوى إلى المحاكم المختلطة^(٢). فأصدرت المحكمة المختلطة حكمًا مؤيدًا للطرف الفرنسي والإيطالي وملزمًا للحكومة المصرية بدفع فوائد دينها العام ذهبًا، فرفضت الحكومة المصرية هذا القرار واستأنفت الحكم، بل ووصل الأمر بها إلى الدعوة لحل تلك المحاكم وإلغاء صندوق الدين^(٣)، حيث إن الدفع بالذهب سيكلف الخزانة المصرية فوق ما رصد لميزانية الدين السنوى حوالى ٢,١١٨ مليون جنيه^(٤) وقد قامت الحكومة بالمحادثات مع حكومات هذه الدول حول ضرورة الدفع بالعملة الورقية وليس بالذهب، وأخذت تضغط عليهم إما بإلغاء الامتيازات الأجنبية أو بالدفع بالعملة الورقية^(٥) حيث إن الدفع بالعملة الورقية سيخفف من عبء الدين على مصر.

وقد استأنفت مصر الحكم أمام محكمة الإسكندرية المختلطة، وصرحت أكثر من مرة بأنها مصرة على الدفع بالعملة الورقية لأن انخفاض العملة يرجع لأسباب خارجة عن إرادتها^(٦)، وأثناء نظر القضية أمام المحكمة أصدرت الحكومة مرسوم ملكى فى ٢ مايو ١٩٣٥ بوقف الدفع بالذهب نهائيا فى كل العقود المالية فى مصر^(٧). ومن ثم استطاعت مصر أن تدفع بالعملة الورقية.

(١) F.O. 407/214, No 54, Sir P. Loraine to Sir Tohnsimon November 18, 1931, p 73

أحمد صادق موسى، تاريخ الدين المصرى العام المالى والسياسى، القاهرة ١٩٤٤، ص ١٧٨

(٢) The Mar quess of Reading to Mr. R.t. comp betty octber, No 36, F.O. 407/214

P 34. , 14/1931

(٣) يحيى محمد محمود، الدين العام وأثره فى تطور الاقتصاد المصرى ١٨٧٦ - ١٩٤٣، لبيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٥٩.

(٤) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٣/١/٢٣.

(٥) 1931 P45, Mr Hoare to The Mar que 25 Oct 8, No32, F.o. 407/214

(٦) أحمد صادق موسى، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٧) يحيى محمد محمود، المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٧) المشروعات الإنشائية

اهتمت الحكومة بإنشاء العديد من المشروعات الإنشائية فى فترة الكساد وكان أهم هذه المشروعات، إنشاء خزان جبل الأولياء وكورنيش الإسكندرية.

ترجع فكرة إنشاء خزان جبل الأولياء إلى عام ١٩١٤ عندما قدم وزير الأشغال فكرة المشروع وعرضه على مجلس الوزراء^(١)، ولكن قيام الحرب العالمية الأولى حالت دون المضى فى تنفيذ المشروع ثم اعتمد بعد الحرب، ولكن نظراً لما قوبل به من نقد شديد أوقف العمل فى بناء الخزان، ثم استؤنف العمل فيه فى ١٩٢٠ وما لبث أن توقف ثانية فى مايو ١٩٢١ لأسباب مالية^(٢)، وأعيد اعتماد المشروع فى يونيو ١٩٢٥، وفى سنتى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ حاولت الحكومة المفاضلة بين مشروع خزان جبل الأولياء وتعليه خزان أسوان للأخذ بأصلحهما وأكثرهما فائدة، ثم رأت الحكومة بعد ذلك أنه لا محل للمفاضلة وأقرت الحكومة تعليه خزان أسوان وأعلنت فى ١٩٢٩ برنامج الأعمال اللازمة للسنوات العشر التالية ومنها خزان جبل الأولياء مضافاً إلى تعليه خزان أسوان^(٣).

وقد أرجع صدقى موافقته على مشروع خزان جبل الأولياء إلى اتفاق النيل المبرم فى مايو ١٩٢٩، الذى جاء فيه أن إنشاء أعمال الري فى السودان وصيانتها وإدارتها هو من حق الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأساً^(٤).

(١) الجريدة التجارية، ١٩٣١/١/١٦، مشروع جبل الأولياء مذكرة وزير الأشغال.

البورصة، ١٩٣٢/٥/٢٨، المعارضه ومشروع جبل الأولياء.

(٢) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١٥٠٩، ملف رقم ٣٤-٢ / ٢، وزارة الأشغال العمومية، مصلحة الري.

(٣) وزارة الخارجية، نفسه.

(٤) صفاء محمد شاكر، المرجع السابق، ص ٢٢٣، الأهرام، ١٩٣١/٨/٦، حول خزان جبل الأولياء.

وتمثلت أغراض المشروع فى:

- ١ - حماية البلاد من عوامل الفيضان وتخفيف أثره^(١).
 - ٢ - تخزين المياه. لحاجة مصر لمليارين ونصف من المياه سنوياً،^(٢) مع زيادة الإيراد الصيفى من المياه التى تشح فى مثل هذا الوقت.
 - ٣ - زيادة عدد السكان (جعل الفدان (إحصائياً) من نصيب ثلاثة أو أربعة أفراد من السكان) لكن مع إنشاء هذا الخزان سيزيد نصيب الفرد من الأراضى الزراعية^(٣).
- وعندما أراد صدقى باشا أن يقوم بتنفيذ المشروع واجه بمعارضة شديدة، وخاض فى سبيله معارك كثيرة مع خصوم الحكومة^(٤)، وكان أهم ما قاله معارضوه إن هذا المشروع سيكلف الخزانة المصرية نفقات كبيرة جداً، ولن تستفيد منه مصر قبل ١٠ أو ٢٠ عاماً^(٥)، وقيل إن تكلفة إنشاء الخزان تصل إلى أربعة ملايين ونصف بما فيها مبلغ التعويضات^(٦) وكان مقدراً أن تدفع مصر تعويضات للحكومة السودانية حوالى ٧٥٠ ألف جنيه مقابل الضرر الناشئ عن إنشاء السد^(٧)، كما قيل إن تنفيذه يعد ضياعاً لأموال الأمة بدون مبرر خصوصاً فى ظل هذه الأزمة الطاحنة^(٨).

(١) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١٥٠٩. المقطم، ١٠/٩/١٩٣١، خزان جبل الأولياء.

(٢) البلاغ، ١٩٣١/٨/٦، صدقى باشا وخزان جبل الأولياء، وزارة الأشغال العمومية، مصلحة الري، خزان جبل الأولياء، ص ٢٨.

(٣) محمد محمد الجوادى، إسماعيل باشا صدقى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩٩/سنية قراعة، نمر السياسة المصرية مكتب الصحافة الدولية، ص ٣٥٣.

(٤) محمد محمد الجوادى، المرجع السابق، ص ٩٨.

(٥) النظام، ١٩٣٢/٢٧١، خزان جبل الأولياء.

(٦) الدليل، ١٩٣٢/١/١٩، مشروع خزان جبل الأولياء.

(٧) F.o. 407/216، No 67، la November 19 de 1932 approuvant Construction du، Burragecelal Arlia.

محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٣/٦/٢٥

(٨) الجهاد، ١٩٣٢/١/٢٣، قرارات لجان الوفد احتجاجاً على مشروع جبل الأولياء.

كما زعموا أن وجود الخزان فى السودان يمكن الإنجليز من التحكم فى مصر عن طريق حبس المياه عنها لمضايقتها عند كل خلاف^(١) وعندما لم تأت هذه المعارضة بالنتيجة المرجوة اتجهوا لمعارضته على صفحات الجرائد حيث بدأت الصحف تعيد نشر موقف صدقى من إنشاء خزان جبل الأولياء فى سنة ١٩١٩، إذ كان رافضاً له^(٢).

ونشرت الجرائد احتجاجات الوفد المصرى على هذا مشروع بالاحتجاج على قرار مجلس الوزراء القاضى بتنفيذه والذى اتضح بإجماع المهندسين والفنيين المصريين والأجانب أن مصر ليست فى حاجة إليه الآن.^(٣)

وعلى الرغم من هذه المعارضة التى وقفت عقبة فى سبيل تنفيذ المشروع، إلا أن صدقى باشا استطاع أن يجابهها وقد صدق مجلس النواب عليه بعد أن تمكن صدقى باشا من إقناعهم فأقر المشروع ١١٣ صوتاً ضد ١٦ صوتاً من المعارضين وامتنع عضو واحد عن التصويت^(٤)، كما اعتمد مجلس الوزراء إنشاء خزان جبل الأولياء، فى ١٨ يونيه ١٩٣٢^(٥) وصدر القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٣٢ باعتماد إنشاء الخزان^(٦).

وقد بدأ التنفيذ الفعلى للخزان وطرحت عطاءاته، وتم قبول عطاء شركة جبسون ليمتد لإنشاء الخزان مع استعمال الأسمنت المصرى بمبلغ ٢,٠٨٩١١٦١٦٥

(١) الأهرام، ١٩٣٢/١/١٧، خطبة دولة رئيس الوزراء فى مشروع جبل الأولياء.

(٢) صفاء شاكر، المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٣) الجهاد، ١٩٣٢/١/٢٣.

(٤) الإنذار، ١٩٣٢/٥/٢٩، جبل الأولياء.

(٥) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٦/٢٢.

(٦) وزارة الحقانية، القوانين والأوامر والمراسيم سنة ١٩٣٢ ص ١١٨.

مليون جنيه^(١)، وتم التعاقد معها على إنشاء الخزان على أن تنشأ شركة مساهمة باسم^(٢) Messers Gibson & Pauling (Foreign) Ltd.

يعد مشروع خزان جبل الأولياء من أحد الإجراءات التي قامت بها الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة وإن كان يبدو أن إقامة المشروع في هذا التوقيت غير مناسب بسبب الأزمة الاقتصادية الطاحنة.

ولكن من المرجح أن هذا المشروع سوف يزيد من مساحة الأراضي الزراعية في مصر بالتالي سيزداد نصيب الفرد منها بسبب زيادة نصيب مصر من المياه التي بطبيعة الحال تحول أراضي الري الحياض إلى ري دائم، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن هذا المشروع سوف يساعد على حل مشكلة البطالة، التي زادت حدتها بسبب الأزمة حيث قامت بتشغيل العمالة والتي تتقاضى أجوراً نظير عملها، وهذه الأجور حتى ولو كانت قليلة فإنها سيعاد ضخها مرة أخرى في الأسواق.

ويرجع هذا إلى الميل الحدى للاستهلاك لذوى الدخل القليلة يكون قريباً من الواحد الصحيح، وهذا يعنى أن كل دخل هذه الفئة من المجتمع ينفق على احتياجاتها الأساسية، مما يؤدي إلى انتقال هذه الدخل إلى فئة أخرى الذين يبيعون هذه السلع والخدمات، وهذا بدوره يؤدي إلى تنشيط الحركة الاقتصادية .

كما ينطبق هذا أيضاً على مشروع كورنيش الإسكندرية الذى أنشئ في فترة الأزمة، ولقى إسماعيل صدقى معارضة شديدة، لكن هذا المشروع كان له أكثر من وجهة اقتصادية.

أولاً:- إيجاد عمل لعدد يقرب من ثلاثة آلاف عامل من العمال، وهذه أعداد لا يستهان بها في مدينة كبيرة كالإسكندرية^(٣).

(١) مجلس الوزراء، جلسة ١١/٥/١٩٣٣.

(٢) وزارة الحقانية، القوانين والأوامر والمراسيم سنة ١٩٣٢ ص ١١٨.

(٣) محمد محمد الجوادى، المرجع السابق، ص ٩٣.

ثانياً:- التوازن التجارى للقطر المصرى حيث إيجاد المصايف يدعو الناس لإنفاق أموالهم فى داخل البلاد بدلاً من أن يذهبوا إلى بلاد أخرى ينفقون فيها تلك الأموال وليس أكثر جذبا للمصيف من مشروع يسهل الاتصال بالبحر^(١).

ثالثاً:- زيادة موارد البلدية سواء من جهة عوائد الأملاك المبنية الكثيرة التى تقام على الرصيف الجديد كما كان الحال بالنسبة لرصيف المدينة، أو من جهة تأجير الحمامات وهذه وحدها عادت على البلدية فى خلال سنة بربح قدرة ٢٠ ألف جنيه^(٢).

وإلى جانب هذين العاملين وفائدتهما الاقتصادية فقد أقامت الحكومة العديد من المشروعات الإنشائية الأخرى وخاصة التى تتعلق بإنشاء الطرق والتى تساعد على تفريج الأزمة الاقتصادية^(٣) فقامت الحكومة بأعمال هامة فى الإصلاح العام فى البلاد كمشروعات الصرف والرى وتعلية خزان أسوان وأقامت العديد من الجسور، كما قامت بتجميل المدن^(٤) وأيضاً تجديد كوبرى قصر النيل، إنشاء كوبرى بينها^(٥)، وإنشاء مستشفى فؤاد الأول^(٦)، وهكذا فقد تم إنشاء العديد من المشروعات فى ظل الأزمة.

ومن خلال الدراسة يتبين أن الأوضاع الاقتصادية فى مصر كانت معتدلة قبل حدوث الأزمة الاقتصادية، ولكن أثباتها تبين مدى الأثر البالغ الذى أحدثته فى مصر مما جعل السياسة الاقتصادية لمصر تتجه إلى التغيير والتحديث حيث كانا السياسة الاقتصادية والدخل القومى لمصر يعتمدان كلياً على محصول وحيد "القطن" فإذا تأثر بالصعود أو الهبوط تأثر الاقتصاد المصرى كله لذا عندما حدثت

(١) سنية قراعة، المرجع السابق، ص ٣٧٣.

(٢) الدفاع الوطنى، ١٥/٦/١٩٣٠، الأزمة المالية.

(٣) محمد محمد الجوادى، المرجع السابق، ص ٩٣.

(٤) إسماعيل صدقى، مذكراتى، تحقيق سلمي أبو النور، ط٢، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٩٦.

(٥) محافظ جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٨/٣/١٩٣٠/البلاغ، ٢/٢/١٩٣٢.

(٦) محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة ٩/٧/١٩٣٠، ٣٠/١١/١٩٣٠.

الأزمة اتجهت السياسة الاقتصادية لتنمية باقى فروع الاقتصاد الأخرى، مثل الصناعة وهذا يوضح دورها الفعال فى لفت نظر مصر إلى خطورة الاعتماد على محصول واحد.

وتبين أيضا دور الحكومة المصرية فى مواجهة الأزمة بكافة الطرق المتاحة لحماية الاقتصاد وحماية السكان لذلك اتجهت إلى اتخاذ التدابير اللازمة سواء بتحديد المساحة المزروعة قطناً أو بالتدخل فى سوقه مشترية، مع التوسع فى كثير من الزراعات الأخرى، كما قامت بتخفيض قيمة الإيجارات الزراعية وتقسيتها وإنشاء بنك التسليف الزراعى الذى قام بدور فعال لمساعدة الفلاح المصرى وإنقاذه من براثن المرابين وقام بإعطاء السلف الزراعية والسلف الصناعية، وقامت بالدعاية للقطن المصرى بالخارج والدعاية للمصنوعات المصرية، وإقامة المعارض والمؤتمرات الاقتصادية لبحث حل الأزمة، كما شاركت دول العالم فى إنشاء هيئة دولية للتسليف الزراعى الدولى، وعملت على إقامة المنشآت الجديدة التى تساعد على تخفيف آثار الأزمة التى أصابت مصر. كما ساعدت على إعادة تنشيط الاقتصاد المصرى مرة أخرى حيث كانت إعادة ضخ النقود فى الأسواق لتدور الحركة الاقتصادية، كما كان للأزمة أثر فى تخفيف العبء الحقيقى للدين المصرى، والذى استطاعت مصر بسببها أن تقوم بدفع قيمة الدين بالعملة الورقية وبذلك قلت قيمة الدين المصرى.

هكذا أثرت الأزمة الاقتصادية على الأوضاع فى مصر، ولما كان المجتمع هو مرآة ذلك الحدث الجلل فسوف نتناوله فى الفصل التالى.

الفصل الثالث

آثار الأزمة على أوضاع مصر الاجتماعية

أثرت الأزمة الاقتصادية على أوضاع مصر الاجتماعية، حيث كانت الأوضاع الاقتصادية مرتبطة بالاجتماعية فإذا تدهورت الأولى أثرت على الثانية، ولهذا عدت انعكاسًا للأزمة، حيث أثرت على مستوى المعيشة، وساد الغلاء كل مناحي الحياة كما أثر على الدخل الفردي لجميع الفئات وأيضًا على الصحة والتعليم وكان سببًا في زيادة نسبة الجرائم، وأثر على تجارة المخدرات، ثم عكست الأزمة الوضع الاجتماعي للمجتمع المدني والمجتمع الريفي وكانت أهم مشكلات مصر الاجتماعية في هذه الفترة.

المستوى المعيشي

إن ارتفاع الأسعار في تلك الفترة كان من أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض مستوى المعيشة، والذي أثر بدوره في حياة جميع فئات الشعب فمن المسلم به أن تتجه الأسعار في وقت الأزمات الاقتصادية إلى الهبوط وأحيانًا إلى الانهيار التام، ولكن في فترة الكساد ارتفعت الأسعار بشكل كبير، وربما كان يعود هذا الغلاء إلى جشع التجار وإلى زيادة الرسوم الجمركية .

مع حدوث الأزمة الاقتصادية انخفضت الأسعار في جميع الأسواق العالمية، أما في مصر انخفض سعر القطن في تلك الفترة أما باقي الأسعار الأخرى اتخذت صورة مختلفة كما يبين الجدول التالي^(١).

(١) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية في الثلاثينيات (١٩٢٩-١٩٣٩)، مطبعة الشعب، القاهرة، ص ١٥ .

جدول رقم (٣٤): الأرقام القياسية لأسعار الجملة والتجزئة فى شهر مايو والرقم القياسى على أساس ١٩١٣=١٠٠.

| السنة | أسعار الجملة | أسعار التجزئة |
|-------|--------------|--------------------|
| ١٩٢٩ | ١١٤ | ١٤٨ |
| ١٩٣٠ | ١٠٠ | ١٤٣ |
| ١٩٣١ | ٩٠ | ١٢١ |
| ١٩٣٢ | ٧٦ | ١١١ ^(١) |

يبين هذا الجدول أن أسعار الجملة اتجهت إلى الهبوط التدرجى المستمر، ولكن هذا لا يعنى أن الغلاء لم يكن له أثر بل ظل أثره منتشرًا نتيجة فرق الأسعار الموجود بين أسعار الجملة والتجزئة كما يبدو فى الجدول فى سنة ١٩٣٠ تساوت أسعار الجملة فيها مع سنة الأساس (١٩١٣=١٠٠) بينما زادت أسعار التجزئة عنها بحوالى (٤٣) %، وهذا الفرق بين تلك الأسعار جعل الإحساس بالغلاء كبيرًا جدًا فى سنوات الكساد كما كانت مؤشرًا لغلاء نفقات المعيشة، وقد سحب كساد الحالة التجارية وغلاء المعيشة الذى انتاب العديد من السلع، مثل المواد الغذائية وسائر الحاجيات الضرورية ارتفاع أجور المساكن.^(٢) وترجع أسباب الغلاء إلى:

أولاً: انعدام الرقابة على أسعار التجزئة، لقد سادت موجة غلاء كبرى مع نهاية الحرب العالمية، ولم يتقلص ظلها حتى بعد مرور وقت كبير بينها وبين الكساد على الرغم من هبوط أسعار الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية والمعدنية،^(٣) وتلاءم تجار الجملة مع هذه الحالة أما تجار التجزئة فلم يبالوا بها، حيث انقسموا إلى فريقين، الأول تمسك بأسعار عالية لأنهم اعتادوا الاستفادة مما يحدث ولم يهتموا بتقهم ما يستجد من أوضاع، والآخر لا يتعقب تطورات الأسواق

(١) أحمد الشربيني، الغلاء وآثاره الاجتماعية فى مصر بين الحربين، ص ١٦٩، ١٧١.

(٢) مصباح النيل، ١٢/٦/١٩٣٠، الأزمة المالية.

(٣) محمد أمين يوسف، الغلاء وأسبابه وعلاجه، مجلس الشيوخ، المطبعة الأميرية، بالقاهرة، ١٩٥٠، ص ١٧.

لجهله وحرمانه من الوسائل التى تسهل له ذلك، كما أن الحكومة لم تفكر فى وضع حد لهذه الحالة التى يشكو منها الجميع^(١).

ثانياً: عدم عناية الشركات الكبرى برقابة أسعار عملاتها فى الجهات المختلفة، كشركة السكر التى كان يجب عليها فرض تسعيرة جبرية على إنتاجها^(٢). فكانت هذه الشركات تباع لتجار الجملة وهؤلاء يقومون بالبيع لتجار التجزئة فى الأحياء المختلفة وهؤلاء هم الوسطاء بين المنتج والمستهلك الذين يحددون الأسعار حسبما تشاء لهم مطاعمهم^(٣)، حيث لا يكتفون بالقليل من الأرباح بل لا يزالوا يقتنون المركبات الغالية، ويسكنون الدور العالية، مما يخالف قوانين الأعمال التجارية التى تتطلب القناعة والاكتفاء بطيف الربح ولكن جشع هؤلاء أدى إلى نفشى الغلاء^(٤).

أما شركات البترول فكان يرجع سبب غلاء أسعارها إلى عوامل خارجة عن إرادة الدولة، ولذلك ظلت أسعارها مرتفعة رغم جهود الحكومة للحد من هذا الارتفاع^(٥). كما اختلفت أسعار تلك السلع من مدينه إلى أخرى، وذلك لاختلاف أجور النقل من مدينه إلى أخرى، ففي سنة ١٩٣١ كان السكر يباع فى القاهرة بمبلغ (١٥ مليماً للأوقية) وفى جهة أخرى بمبلغ (٢٥ مليماً للأوقية)^(٦)، وكانت صفيحه البترول فى الإسكندرية بـ (٨٥ مليماً) ، وفى القاهرة بمبلغ (٩٠ مليماً) وفى بعض الجهات الأخرى مثل ملوى فى أسبوط بمبلغ (١٣٠ مليماً)، وهذا الفرق

(١) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١، أحمد عبد الوهاب باشا، بحث فى وسائل تخفيف أسعار حاجيات المعيشة

(٢) الجريدة التجارة، ١٩٣١/٢/٢، أحمد عبد الوهاب باشا، تقرير عن غلاء المعيشة.

(٣) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٤) الأخبار، ١٩٣٢/٨/١٣، نفقات للمعيشة وتخفيضها .

(٥) البلاغ، ١٩٣٢/١٠/٤، مشكله كبيرة تضعف نفقات الإنتاج والمعيشة. للمقطم، ١٩٣٢/١٠/١١، شبح الغلاء.

(٦) محمد أمين يوسف، المصدر السابق، ص ١٨ .

لا يرجع فقط لفرق أجره النقل، بل يرجع إلى أن كل مدينة لها ظروفها المحلية الخاصة بها سواء وفرة الطلب أو قلته أو غلاء الإيجارات أو رخصتها^(١).

وعدت هجرة الفلاحين من القرى والنزوح إلى المدن عاملاً أساسياً في ارتفاع الإيجارات الزراعية^(٢)، كما كانت عاملاً في ارتفاع الإيجارات التجارية والتي أدت بشكل مباشر إلى ارتفاع أثمان السلع، فالتاجر الذي يستأجر منزلاً يسكن فيه وحانوتاً ومخزناً لتجارته يحمل في كليهما ما يرهقه من ارتفاع الأجر ويتقل عاتقه في هذا الركود، فيجد نفسه مضطراً إلى دفع ثمن ما يبيعه حتى يستطيع أن يفي بحاجياته المادية ومن هنا تقل قدرة المستهلك على الشراء فيقع الاضطراب ويتضاعف الكساد^(٣). وعلى الرغم من هذا الحال فإن الإيجارات لم تهبط بعد إلى الحد الذي يتناسب مع هبوط قيم العقارات، ذلك الهبوط الذي يعد من أهم ظواهر الأزمة^(٤)، وعلى أثر قرار الحكومة القاضي بتخفيض ٢٥% من قيم إيجارات الأماكن التي تشغلها المصالح الحكومية تم تخفيض إيجارات بعض المساكن والأماكن التجارية^(٥).

ثالثاً: عدم تغير أسعار شركات الاحتكار، فلم تفلح هذه الشركات في تخفيض أسعار السلع الخاصة بها مما ساعد على الإحساس بالغلاء بصورة أكبر، فكانت شركة النور تتقاضى عن الكيلووات (٢٥ مليماً) في سنة ١٩٣١^(٦)، وشركة المياه وصل سعر المتر المكعب من المياه (٢٨ مليماً)^(٧).

(١) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٢) الصدق، ١٩٣٢/٤/٢٨، المهاجرة إلى المدن خطر يهدد البلاد.

(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣١/١١/٣، محي الدين اللبان، غلاء أجور الأماكن عامل من عوامل مضاعفة الأزمة.

(٤) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٥) محمد أمين يوسف، المصدر السابق، ص ١٩.

(٦) الجريدة التجارية، ١٩٣١/١٢/٢٣، سعر النور الكهربى.

(٧) المقطم، ١٩٣٢/١١/١٥، الحكومة ورغبات الناس.

رابعاً: بقاء أجور الخدمات التي تؤديها بعض الشركات والهيئات الحكومية وغير الحكومية على ما كانت عليه يوم أن كانت أسعار المحاصيل الزراعية في أوجها فلا تزال أجور السفر والشحن مرتفعة^(١)، وأيضاً أجور السفر في قطارات السكك الحديدية، كما لا تزال الأسعار التي تفرضها المجالس البلدية والمحلية على الأهالي في نظير بعض خدماتها كما هي منذ زمن ولا تزال أسعار الفنادق وأجور المركبات بأنواعها خصوصاً في القاهرة غير متناسبة مع دخول الأفراد التي إنخفضت في ظل الركود^(٢).

خامساً: تطبيق الرسوم الجمركية ١٩٣٠ وقد ساهم تطبيقها منذ فبراير ١٩٣٠ في رفع أسعار السلع خاصة التي يستهلكها محدودى الدخل والفقراء، لأن الرسوم المفروضة على أى سلعة تعد ضريبة غير مباشرة يتحملها المستهلك^(٣)، وكانت الرسوم التي طبقت قد فرضت بشكل أولى على الموارد الغذائية الأساسية مثل القمح والدقيق الواردين من الخارج^(٤)، هذا إلى جانب استغلال التجار لها واتخاذها ستاراً، فعندما علموا بأن الحكومة ستفرض رسوماً على سلعة ما يتجهون إليها ويخزنون أكبر كم منها قبل فرض الرسوم عليها، ثم يبيعونها بأسعار أعلى بعد فرض الضريبة^(٥) وهذا بالطبع ساهم في الإحساس بالغلاء كما أن تطبيق فرض الضريبة الجمركية على الأدوية أدى إلى غلاء الأدوية المجهزة، وغلاء العديد من السلع الأخرى^(٦).

(١) المقطم، ٢٤/١٠/١٩٣١، أجور السفر البحرى.

(٢) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٣) احمد الشربيني، الغلاء وآثاره الاجتماعية بين الحربين العالميتين، ص ص ١٧٣، ١٧٤.

(٤) البورصة، ١٩٣٢/٣/٥، غلاء أسعار الدقيق.

(٥) محمد حسين هيكى وآخرون، المرجع السابق ص ص ٧٠-٧١.

(٦) البلاغ، ١٨/١٠/١٩٣٢، غلاء الأدوية. المقطم، ١٠، ٢٣، ١٧، ١٩٣١/١٠، ١٧/٢٣، الأدوية الجاهزة.

سادسا: زاد هبوط قيمة العملة المصرية (الجنيه المصري) من الإحساس بالغلاء^(١)، وذلك بعد خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب في ٢١ / ٩ / ١٩٣١، وخروج مصر في إثرها عن ذات القاعدة لما بين العملتين من ارتباط وثيق، ولم يؤد الخروج عن قاعدة الذهب إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الدول التي تأثرت قيمة عملتها بخروج مصر وإنجلترا عن تلك القاعدة وهبوط قيمة العملة في كليهما، بل إمتد إلى كل ما هو مستورد عن قصد من جانب التجار كما إمتد إلى السلع المحلية، وبهذا إمتد ارتفاع الأسعار إلى الخبز واللحم واللبن والصابون التي بلغت أسعارها حدًا من الارتفاع في بعض المناطق تراوح بين ٣٠% و ٤٠%^(٢) كما يوضح الجدول.

جدول رقم (٣٥): أسعار بعض السلع بالجملة والتجزئة (بالقرش) في ٢٠ / ٩ / ١٩٣١

| الصنف | الوحدة | التمن جملة | الوحدة | التمن تجزئة |
|----------------|---------|------------|--------|-------------|
| الخبز | آلافه | ----- | آلافه | ٤ |
| المسلى | القنطار | ٤٢٥-٣٥٠ | الرطل | ٣,٥ |
| البيض | الآلف | ١٨٠-١٣٠ | العشرة | ٤-٣ |
| السك | ----- | ----- | الأقيه | ١ |
| البن | ----- | ----- | الرطل | ١٢ |
| الدقيق | شوال | ٩٣-٨٩ | ألافه | ١٥ |
| الفول المجروش | ----- | ----- | القدح | ٢ |
| العدس المجروش | ----- | ----- | القدح | ١-٦,٠٠ |
| اللحم الضان | القنطار | ٤٥٠-٣٥٠ | الرطل | ٣,٥ |
| اللحم البقرى | القنطار | ٢٣٠-٢٢٠ | آلافه | ١١-٧ |
| اللحم الجاموسى | القنطار | ٢٤٠-٢٢٠ | الرطل | ٢ |
| اللحم العجالي | القنطار | ١٦٠-١٥٠ | الرطل | ٢,٥ |
| البصل | القنطار | ٢٠-١٤ | الرطل | ٠,٢ |
| البطاطس | القنطار | ٥٩-٤٦ | الأقيه | ١,٥ |

(١) البلاغ ، ١٩٣١/١٠/٧، الشكاوى العامة .

(٢) أحمد الشربيني، الغلاء وأثره الاجتماعى فى مصر بين الحربين العالميتين ص ص ١٧٤-١٧٥.

| | | | | |
|---------|---------|--------|-------|---------|
| الصابون | القنطار | ٩٠-١١٠ | الرطل | ١,٣ |
| الأرز | الإرباب | ٢١٠ | القدح | ٥,٢ |
| الطماطم | القنطار | ٢٥ | الرطل | ١,٣ (١) |

قد كانت هناك شكاوى عامة من غلاء الموارد الغذائية وضروريات الحياة فى أنحاء البلاد مما لا يتناسب مطلقاً مع هبوط أسعار القطن وأسعار أكثر المحاصيل التى تباع بالجملة^(٢)، فكان يوجد العديد من التماسات الإحسان بسبب الضائقة المالية وغلاء المعيشة فى الكثير من المناطق فى مصر، فى الإسكندرية والزقازيق والفيوم والسويس والمنصورة والجيزة وأسيوط والمنيا والمنوفية والإسماعيلية^(٣).

ولهذا بذلت الحكومة جهود عديدة لمحاولة حل هذه الأزمة وتخفيض نفقات المعيشة وتمثل ذلك فى عدد من الوسائل العاجلة والآجلة.

أولاً: تحديد الأسعار، فقد طالب أحد نواب مجلس الشيوخ الحكومة بمراقبة الأسعار خصوصاً أسعار الأصناف الأساسية للسكان التى كثرت شكاوى الجمهور من غلائها على أن تقوم الحكومة بتحديد أسعارها^(٤)، ولهذا قامت الحكومة بإنشاء قسمًا فى وزارة المالية لمكافحة الغلاء على أن يقوم ببحث وسائل تخفيض الأسعار عن طريق تشكيل لجنة وأرسال مجموعة من مندوبيها إلى الأقاليم لدراسة ظروفها ومراقبة الأسعار بها، وتلقى شكاوى الجمهور، مع عقد اجتماعات محلية يشارك فيها التجار والمستهلكين، من أجل الوصول إلى تسعيره معتدلة مع تجار بعض السلع^(٥)، وقد نجح فى خفض أثمان السلع فى جميع أنحاء مصر بنسبة تراوحت بين ٢٠% : ٤٠%^(٦) وعلى الأخص فى أسعار اللحوم والدقيق واللبن. كما يبين الجدول التالى.

(١) المقطم، ٢٨/١٠/١٩٣١، نفقات المعيشة فى مصر وتأثرها بهبوط سعر النقد.

(٢) الفلاح المصرى، ٣/٢/١٩٣١، مقاومة الغلاء الحاضر.

(٣) عابدين، محفظة ٣٩٥، التماسات إحسان، ٣١/١٢/١٩٣٠. انظر ملحق رقم (٤)

(٤) محاضر جلسات مجلس الشيوخ، الاتعقاد العادى السادس، مضبطه الجلسة ٤، ٢٣/٦/١٩٣٠، ص ٣٦٥

(٥) وزاره الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظة ١١٢٢، ملف ٥١-١٦/٤، ١، الأهرام، ٢٤/٧/١٩٣١، مكافحة الغلاء.

(٦) أحمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعية فى مصر بين الحربين، ص ١٨٩، المقطم، ١/١٠/١٩٣١.

جدول رقم (٣٦): سعر اللحوم والدقيق واللبن قبل تشكيل اللجنة وبعدها (بالقرش).

| ضان | | بتلوا | | عجالي | | جاموسي | |
|---------------|-------|--------------|-------|----------------|-------|--------|-------|
| قبل | بعد | قبل | بعد | قبل | بعد | قبل | بعد |
| ٦٠ | ٤٠-٣٥ | ٤٥ | ٣٥-٣٠ | ٤٠ | ٣٠-٢٥ | ٣٠ | ١٥ |
| دقيق (الأقيه) | | مسلى (الرطل) | | الغاز (الصفحة) | | اللبن | |
| ٢٠ | ١٨-١٦ | ٧٠-٦٥ | ٥٥ | ١٠٠ | ٩٠-٨٠ | ١٥ | ١٠-٨ |
| | | | | | | ٤ | ٦ (١) |

ومن هذا الجدول يتبين أن هذا القسم كان له دور فعال في خفض أسعار اللحوم والدقيق واللبن حيث تعد تلك السلع من الحاجات الأساسية اللازمة لغذاء الإنسان.

وعلى الرغم من نجاح الجهد الذي بذله هذا القسم إلا أن الحكومة قررت إلغاءه على أن يكون في كل مدينة أو بندر هيئة (المجلس البلدى أو المحلى) تتولى تحديد الأسعار مع الاستعانة بالتجار والمستهلكين، وذلك لاختلاف كل بلد عن الأخرى سواء في إنتاج سلع معينة أو في اختلاف حالة الأهالى ومقدرتهم على الشراء، هذا إلى جانب ضرورة وجود هيئة رئيسية يكون مركزها القاهرة وتكون مهمتها وضع أسس تحديد الأسعار، والفصل فى الشكاوى التى تقدم بخصوص تحديد الأسعار على العموم، واقتراح الوسائل التى تكفل تنظيم الأسعار وبقائها منخفضة^(٢).

على أن تقوم اللجان بعقد اجتماعات تدعو إليها تجار الأصناف المختلفة، وتناقشهم فى الأسعار التى يجب أن تتم المعاملات على أساسها وتتفق مع من يشاء الاتفاق منهم على أن يبيعوا الأصناف بالأسعار التى تحددها تلك اللجان،^(٣) وعلى

(١) يوسف أمين، المصدر السابق، ص ٢٠.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٢/٣، تقرير أحمد عبد الوهاب عن غلاء المعيشة.

(٣) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

أن تقوم بطبع هذه الأسعار وطبع أسماء التجار الذين قبلوا البيع بها على أن تعلق في أوضح مكان بالمديرية أو المحافظة وأقسام البوليس وفي أكثر الجهات ازدحامًا بالسكان، وأن يعلق كل تاجر من الذين اتفقوا على البيع بهذه الأسعار قائمة بها على باب متجره، وأن يعقد المحافظ أو المدير اجتماعات دورية كل أسبوعين أو شهر لتبين ما إذا كان هناك ما يقتضى إدخال تعديل فى الأسعار^(١)، وتتشتر التعديلات بنفس الطريقة التى تنشر بها الأسعار الأصلية، على أن تقوم كل مديرية بمراقبة التجار فى الأسعار الذين يبيعون بها مطابقة لاتفاقاتهم عليها ومراقبة النشرة المعلقة بالأسعار، وأن يشطب اسم كل تاجر لا يبيع وفق الاتفاق من كشف التجار المتفق معهم ويعلن عن شطب اسمه فى الجهات التى نشر فيها.^(٢) وقد أدى هذا النظام إلى عدم إمكانية التلاعب بالأسعار.

ثانيًا: إعلان أسعار السلع حيث يجب على الجمهور معرفة أسعار التجزئة التى يبيع بها التجار، كما يجب على أولئك التجار أن يُيسروا ذلك بوضع بطاقات تبين أسعار الأصناف أو الحاجيات الأولية اللازمة للمعيشة، ويقضى تنفيذ هذا الاقتراح إصدار تشريع يلزم التجار بذلك، مع تحديد العقوبات التى توقع على المخالفين وتحديد الأصناف التى تعتبر من السلع الأولية اللازمة للمعيشة هذا إلى جانب تحديد أسعارها^(٣).

وبالفعل تم وضع تشريع يلزم التجار بإعلان الأسعار التى تباع بها الحاجيات الضرورية للمعيشة^(٤)، وقد أصدرت وزارة الداخلية مرسومًا للمدريات والمحافظات بأن يلتزموا بتنفيذ قانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٣١ القاضى بإعلان أسعار البيع بالتجزئة للأصناف والحاجيات الأولية^(٥).

(١) الجريدة التجارية ، ١٩٣١/٢/٤، تقرير أحمد عبد الوهاب عن غلام المعيشة.

(٢) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٣) الأخبار، ١٩٣١/٢/٢، مكافحه غلاء المعيشة.

(٤) مجلس الوزراء، جلسة ٢١ مارس ١٩٣١.

(٥) الجريدة التجارية، ١٩٣١/١/٢٣، تحديد الأسعار.

وبهذا الإجراء يستطيع المستهلك الذى يعلم الأسعار أن يقارن بين المتاجر، وأن يختار المتجر الذى يبيع بأقل سعر ممكن، وهذا يجعله يبعد جهد المستطاع عن حدود المغالاة، مما أدى إلى تخفيف الأزمة.

ثالثاً: إنشاء مطاعم للفقراء، من بين الإجراءات التى قامت بها الحكومة إنشاء مطاعم للفقراء فى معظم أنحاء البلاد، وقد عملت وزارة المالية على نشر هذه المطاعم، على أن تعاونها فى ذلك المجالس البلدية والمحلية^(١)، وكان الالتجاء إلى هذا الإجراء له مزايا عديدة فإن إيجاد مطاعم فى الأحياء التى يقطنها الفقراء تباع بأسعار رخيصة قد يكون من شأنه أن يخفض تجار تلك الأحياء أسعارهم بسبب مزاحمة تلك المطاعم لهم^(٢)، وقد كانت هناك أسس يجب أن تتبعها هذه المطاعم وقد تمثلت فى:

(أ) أن ينشأ فى كل حى من الأحياء الفقيرة مطعم يبيع فيه الخبز والخضر المطبوخة واللحم العجالي^(٣).

(ب) أن يوكل إنشاء المطاعم إلى متعهد أو متعهدين تحت إشراف الحكومة ومراقبتها من الوجهة الصحية^(٤).

(ج) إنشاء مكتب صغير فى وزارة الداخلية أو فى مصلحة التجارة والصناعة يراجع حسابات المتعهدين ومستنداتهم يومياً ويفتش بين آن وآخر على تلك المطاعم بالاشتراك مع طبيب من تفتيش صحة القسم أو البندر بحسب الظروف^(٥).

(١) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣١/٢/٤، البلاغ، ١٩٣٢/٣/١٢، الأزمة والوزراء.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٢/٤، مكافحه غلاء المعيشة مذكرو وزارة المالية.

(٣) الأخبار، ١٩٣١/٢/٢، مكافحه غلاء المعيشة.

(٤) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٥) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٢/٤، تقرير أحمد عبد الوهاب عن غلاء المعيشة.

وذكرت جريده "المقطم" أن السبيل لإنجاح هذه المطاعم وتدعيمها في كافة أنحاء البلاد أن توحد قيادتها العامة وتشكيل لجنة رئيسية في القاهرة، وقد تم تشكيل لجان فرعية في كل مدينة أو قرية لجمع التبرعات حتى تنشأ هذه المطاعم وتشرف عليها وأن توحد ميزانيتها^(١). على أن تقام في بداية الأمر عدد محدود على سبيل التجربة، واقترح أن تنشأ ثلاثة مطاعم في مدينة القاهرة، واثنان في الإسكندرية، وثلاثة في بعض بنادر الوجه البحرى، ومثلهم في بعض بنادر الوجه القبلى، فإذا نجحت التجربة يمكن بعدها زيادة عدد المطاعم تدريجياً إلى الحد المتناسب^(٢).

وبالفعل افتتحت الكثير من المطاعم في العديد من الأماكن، ففي القاهرة مثلاً افتتحت ثلاثة مطاعم في بولاق والخضرى وزينهم بالسيدة زينب^(٣)، وقد لقيت هذه المطاعم إقبالاً كبيراً من الفقراء والعمال ومن متوسطى الحال، ويعد إنشاء هذه المطاعم من المشروعات الخيرية ذات الآثار الحميدة ولهذا أقبل الكثيرون من أهل الإحسان على التبرع لها وعلى شراء التذاكر المخولة لحاملها والحصول على الطعام لتوزيعها على الفقراء والمعوزين، كما اتجه مديرو المديرىات للاستفسار عن كيفية إنشاء مثل هذه المطاعم في دائرة نفوذهم^(٤).

رابعاً: تنظيم أسواق الأصناف الغذائية في مصر التى كانت تحتاج إلى نوع من التنظيم حيث كان يسودها الفوضى، ولم يكن عليها رقابة صحية من حيث الوجهة الصحية أو الوزن، وخاصة أسواق الخضروات والفاكهة^(٥)، وكان يتصرف في مصالح الإنتاج والاستهلاك مجموعة من الوسطاء لا يراعون مصلحة المستهلكين، فالمنتج تحت رحمة الوسطاء وذلك لأن المنتج يعلم أنه إذا لم يرضخ

(١) المقطم، ١٩٣١/٢/٢٤، محمد نجيب ولاية، مطاعم الفقراء.

(٢) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣١/١/١٥، مطاعم الفقراء.

(٤) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٢/٧، محمد نجيب ولاية، مطاعم الفقراء.

(٥) الأخبار، ١٩٣١/٢/٢، مكافحة غلاء المعيشة.

له سوف يركد محصوله، والمستهلك يلجأ إلى تاجر التجزئة وهو يقاسى من ذلك الوسيط مر المعاملة فيخفف عن نفسه بما يتقاضاه من الجمهور من أسعار باهظة^(١)، وإذا ما قورنت الأسعار التى يبيع بها المنتج والأسعار التى يشتري بها المستهلك لوجد أن الفرق يتجاوز عمولة أو سمسة معقولة إذ لا يوجد نسبة بين الاثنين وكما كانت أسواق التجزئة هى الأخرى بعيدة عن الرقابة.

ولهذا بدأت مصلحة التجارة والصناعة بالاهتمام بأسواق الخضر والفاكهة وعملت على فتح سوق لتجارة الجملة فى القاهرة، وعلى أن تقوم مصلحة الصحة بمراقبة تلك الأسواق، وأن تقوم مصلحة الطبيعيات بمراقبة الأوزان، وأن تتبع البوليس المخلفات التى تقع وتضر بمصالح الجماهير، وبهذا يصل بالجمهور إلى شراء ما يحتاج من سلع بأسعار معتدلة بعيدة عن التعسف الذى سيطر عليها^(٢).

خامسًا: مخاطبة الشركات التى تسيطر على أسواق سلع معينة لتراقب الأسعار التى يبيع بها وكلاؤها، كشركة السكر وشركة البترول^(٣)، وقد اتفقت الحكومة مع شركة السكر على أن تقوم الأولى بمراقبة التوزيع والأسعار التى يبيعون بها للجمهور، وأن من يحاول المخالفة أو العبث بمصالح الجمهور يلغى ويحرم من الوساطة أو الوكالة^(٤)، أما شركة البترول فقد دارت مفاوضات بينها وبين الحكومة واستمرت لمدة شهرين على ضرورة مراقبة أسعارها وعلى أن تخفض أسعارها، وبالفعل تم الاتفاق بين الطرفين وأعلنت الشركة تخفيض أسعارها^(٥).

(١) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٢) الجريدة التجارية ، ١٩٣١/٢/٤، تقرير أحمد عبد الوهاب عن غلاء المعيشة.

(٣) الإنذار، ١٩٣١/٦/١٤، مكافحه الغلاء.

(٤) الأخبار، ١٩٣١/٢/٧، مكافحة غلاء المعيشة.

(٥) أمين يوسف، المصدر السابق، ص ٢٢.

سادسًا: النظر فى الأسعار التى تقدمها شركات الاحتكار والهيئات الأخرى مثل شركات المياه والنور حتى تستطيع تخفيضها، لذلك بادرت الحكومة بالنظر فى الأسعار التى تورد بها شركات الاحتكار والهيئات الأخرى للجمهور لكى تواكب ما أصاب إيراد الأهالى من انخفاض هذا من جهة ومن جهة أخرى ما أصاب أسعار سلع تلك الشركات والهيئات من رخص الوقود والآلات^(١).

سابعًا: تخفيض أجور المساكن، كان أحد أسباب مشكلة الغلاء التى نشأت عن الأزمة الاقتصادية هو بقاء أجور المساكن والأماكن التجارية كما هى، لهذا حاولت الدولة علاج هذه المشكلة وكانت محاولة تخفيض أجور المساكن والمحال التجارية أحد حلول الحكومة لهذه الأزمة.

حيث كانت أجور المساكن والمحال التجارية غير مرتفعة عندما كانت الحالة الاقتصادية رائجة، ولكن مع الحالة الاقتصادية السيئة أرغمت المستهلكين على أن يقتصروا على الضرورى من احتياجاتهم إلا بشق الأنفس وبعد تعب وجهد شديدين^(٢).

ورأت "الجريدة التجارية" إن مسألة الإيجارات من أهم المسائل، وتساوى فى الأهمية كلاً من إيجارات الأطنان والمحلات التجارية والمساكن، وجميعاً أثر تأثيراً واحداً تقريباً فى الحالة الاقتصادية، وقد اهتمت الحكومة بتحديد أجور الأطنان^(٣)، أما عن إيجارات المساكن والمحال التجارية فقد رفع مئات بل آلاف الشكاوى تطالب بضرورة تخفيض أجور المساكن والمحال التجارية^(٤) حيث إن نسبة كبيرة جداً من التجار والصناع والأطباء لا يحصلوا من عملهم على نصف قيمة إيجاراتهم فكيف يستطيعون دفعها ؟ وكيف يسدون احتياجاتهم الضرورية فى ظل الكساد الكبير؟^(٥) كما أن التاجر الذى يرهق بدفع أجر باهظ لمتجر يستحيل عليه أن

(١) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١.

(٢) الأخبار، ١٩٣١/١/١٧ تخفيض إيجارات المساكن.

(٣) الجريدة التجارية ، ١٩٣١/١٢/٥، معالجه الأسباب المحلية لأزمه مشكله أجور الأماكن التجارية والمساكن.

(٤) البورصة، ١٩٣٢/٤/٢١، بن الخطاب، متى تخفيض أجور المساكن.

(٥) الروضة، ١٩٣٠/١١/٢٥، محمد لطفى، غلاء المعيشة وأجور المساكن.

يبيع السلع بربح معتدل وإلا عرض نفسه لخسارة محققة وعرض نفسه للإفلاس^(١)، ولهذا كان بقاء أجور المساكن والمحال التجارية أحد عوامل الغلاء.

وقد سبق للحكومة أن أشارت على المصالح الأميرية المختلفة بأن لا تجدد إيجار مكان من الأماكن التي تستأجرها إلا إذا قبل المالك تخفيض ٢٥% من قيمة الإيجار، وقد نفذت معظم المصالح هذا القرار، وقبل معظم الملاك تخفيض فئات الإيجار حتى للأماكن التي تزال عقودها قائمة وقليل من الأماكن جددت عقودها بفئاته السابقة الأمر الذي يجب اجتنابه جهد الطاقة على أنه حتى في هذه الحالات كان التجديد لمدة قصيرة، حتى تتاح للمصالح فرصة إيجاد الأمكنة التي يسرى عليها القرار طبقا لما أقره مجلس الوزراء^(٢). وكان لهذا القرار أثره في كثير من الجهات إلى حد ما فقد هبطت فئات الإيجار هبوطاً يتراوح بين ١٠ و ٢٠% إلا أنه في البعض الآخر لا تزال فئات الإيجار عالية بسبب العقود القائمة ورفض الملاك التخفيض مادامت العقود قائمة^(٣).

واقترح أحمد عبد الوهاب وكيل وزارة المالية في تقريره عن غلاء المعيشة، علاج لهذه المشكلة على أساس يكفل حرية التعامل، وعلى أن تصدر الحكومة تشريعاً يؤدي إلى تحقيق ما ترمى إليه، حيث إنها لن تنتظر في الشكاوى ضد أي مستأجر يخلى متجره أو مسكنه بعد صدور هذا القانون، ما دام يعلن المالك قبل الإخلاء بثلاثة شهور بشرط أن يقدم دليل على أنه طالب بتخفيض الإيجار بما لا يقل عن ١٠% فلم ينجح بصرف النظر عن مدة العقد ومن يجدد عقده بعد ذلك لا تسرى عليه أحكام القانون، كما لا يسرى هذا القانون على العقود التي تبرم بعد صدوره ولا شك أن إجراء كهذا مع كثير من المساكن الخالية خصوصاً في المدن

(١) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٦/١٠، أجور المساكن والمحال التجارية.

(٢) مجلس النواب، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد العاشر الأول، محضر الجلسة العاشرة، ١٩٣١/٧/١٥،

ص ١٢٣. / الجريدة التجارية، ١٩٣١/٢/٥، تقرير أحمد عبد الوهاب عن غلاء المعيشة.

(٣) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١، مذكرة إلى مجلس الوزراء.

الكبرى، ومع الصرامة فى تنفيذ قرار مجلس الوزراء بخصوص الأماكن التى تشغلها مصالح الحكومة والتى أدت إلى هبوط محسوس فى فئات الإيجار للمستأجر الذى لا يتيسر له الاتفاق مع المالك على التخفيض فىكون الحل ترك المسكن أو المتجر إلى آخر تتفق أجرته مع إيراده وتتماشى مع حالته التى نشأت عن الكساد العام^(١).

وكان هناك اعتراض على هذا الاقتراح من بعض المستأجرين الذين صرفوا على مساكنهم مبالغ كبيرة، وتعذر عليهم تركها، كما كان لا يستطيع التاجر ترك متجره الذى نشأت فيه علاقاته مع عملائه مع التسليم بأن أصحاب المتاجر الكبرى التى أصبحت شهرتهم مرتبطة بالأماكن التى يشغلونها والتى يتعذر عليهم تركها، كما أن جو التخفيض الذى لا بد أن ينشأ كنتيجة للإجراء المقترح والذى كان من شأنه حمل صاحب العقار على مجاراة السنن الشائعة، وتقترح وزارة المالية الترخيص لها بإعداد هذا التشريع بالاتفاق مع وزارة الحفائية^(٢).

ثامنا: أجور الموظفين، كانت رواتب الموظفين قبل حدوث الأزمة مرتفعة، لهذا كان لابد من اتخاذ إجراء يتناول ما يتقاضاه الموظفون من رواتب، ولكنها أصبحت ثقيلة على الميزانية فى ظل الركود، وكانت هذه الرواتب تكاد تصل إلى نصف ميزانية الدولة، ولهذا رأت لجنة مكافحة الغلاء تخفيضها، على أن يسرى هذا التخفيض على ذوى الرواتب الكبيرة التى تزيد مرتباتهم عن ١٥ جنيه^(٣). كما أوصى أحمد عبد الوهاب وكيل وزارة المالية فى تقريره بضرورة تخفيض الرواتب الكبيرة على اعتبار أن هذا الإجراء سيحد من الغلاء^(٤).

(١) الأخبار، ١٩٣١/٢/٢، مكافحة غلاء المعيشة، مذكره وزير المالية.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٢/٥. الأخبار، ١٩٣١/٢/٧، غلاء المعيشة.

(٣) المنبة، ١٩٣٠/١٠/١٦، الغلاء.

(٤) مصر الصناعية، يناير ١٩٣١، نسأله غلاء المعيشة.

إما عن أهم الوسائل الآجلة فيمكن أن نجعلها فيما يلي:

- ١- الركون إلى سياسة الاقتصاد بين الأفراد والإقلاع عن حياء البذخ والترف التي لا تتفق مع موارد الأفراد^(١).
 - ٢- تخفيض إنتاج السلع الضرورية.
 - ٣- الإكثار من جمعيات التعاون المنزلى.
 - ٤- محاولة سد حاجة البلاد محليا مما تحتاج إليه من الموارد الغذائية المتيسر إنتاجها محليا^(٢).
- ومن خلال الإجراءات التي حاولت الحكومة اتخاذها فى سبيل حل هذه الأزمة يمكن القول إن هذه الإجراءات العاجلة أو الآجلة ساعدت على التخفيف من حدة الأزمة وتلطيفها.

نفقات المعيشة

على الرغم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة فى فترة الأزمة للحد من ارتفاع الأسعار، إلا أن الفجوة بين أسعار الجملة وأسعار التجزئة كانت كبيرة، مما أدى ذلك لارتفاع نفقات المعيشة كما بين الجدول التالى فى الرقم القياسى لها على أساس ١٩١٣/١٩١٤ = ١٠٠.

(١) الدفاع الوطنى، ١٩٣١/٢/٤ مكافحه غلاء المعيشة./الأحد المصورة، ١٩٣١/٧/٥، مكافحه غلاء المعيشة.

(٢) التجارة والصناعة، يناير ١٩٣١، بحث عن مسائل تخفيض أسعار حاجيات المعيشة.

الجريدة التجارية، ١٩٣١/٢/٦، تقرير أحمد عبد الوهاب.

جدول رقم (٣٧): الرقم القياسى لنفقات المعيشة على أساس ١٩١٣/١٩١٤.

| السنة | الرقم القياسى لنفقات المعيشة | السنة | الرقم القياسى لنفقات المعيشة |
|-------|------------------------------|-------|------------------------------|
| ١٩٢٨ | ١٥٢ | ١٩٣٢ | ١٣٢ |
| ١٩٢٩ | ١٥١ (١) | ١٩٣٣ | ١٢٥ |
| ١٩٣٠ | ١٤٨ | ١٩٣٤ | ١٢٧ (٢) |
| ١٩٣١ | ١٣٨ | | |

يبين الجدول ارتفاع نفقات المعيشة بالرغم من هبوط أسعار الجملة والتجزئة فى مصر أثناء الركود، إلا أن أسعار الجملة فاقت أسعار ما قبل الحرب فى حين أن أسعار التجزئة بالرغم من هبوطها فاقت مثيلاتها قبل الحرب بحوالى ٢٠% فى سنة ١٩٣١، و ١٠% فى سنة ١٩٣٢، وهذا ما جعل الأرقام القياسية لنفقات المعيشة مرتفعة عن مثيلاتها قبل الحرب بنسبة ٣٦% فى نوفمبر ١٩٣١، و ٣١% فى نوفمبر ١٩٣٢ (٣).

ويرجع الفرق الواضح بين الأرقام القياسية لنفقات المعيشة وأسعار التجزئة فى ذلك الوقت إلى تباين أسعار السلع بشكل واضح، فبينما ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية التى تقيم أود معظم المصريين، على حين أن بعض السلع الأخرى انخفضت ولهذا عندما نستخرج متوسط أسعار التجزئة سنجدتها منخفضة، وهذا على العكس عند تحديد الأرقام القياسية لنفقات المعيشة، والتى تقوم على السلع الضرورية كالموارد الغذائية والملبس والسكن، وهذا فضلاً عن بعض النفقات الضرورية الأخرى (٤).

(١) وزارة المالية، مصلحه عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى لعام (١٩٣١-١٩٣٢)، ص ٤٣٩.

(٢) نفسه، الإحصاء السنوى لعام (١٩٣٣-١٩٣٤)، ص ٤٤٥.

(٣) أحمد الشربينى، الغلاء وآثاره الاجتماعية بين الحربين العالميتين، ص ١٩٩ - ٢٠١.

(٤) Bonne.Alfred، The Economic Development Of The Middle East، London، p29-30.

وقد حاول بعض الباحثين تقدير نفقات المعيشة السنوية للأسرة المصرية المكونة من خمسة أفراد، الزوج والزوجة مع ثلاثة من الأبناء، فإن مثل هذه الأسرة تحتاج لنفقات معيشة سنوية في الأوقات العادية تتراوح بين ثلاثين وأربعين جنيهاً، وبالتحديد في فترة الكساد في سنة ١٩٣١ كان دخل الأسرة التي يتراوح عددها بين خمسة أو ستة أفراد في مصر السفلى ٢٦,٠٣٣ جنيهاً سنوياً، وفي مصر الوسطى ٢٣,٣٣٠ جنيهاً، في مصر العليا ٥٢,٩٤٠ جنيهاً سنوياً أي أن دخل هذه الأسرة يتراوح بين عشرين وثلاثين جنيهاً سنوياً^(١).

الدخول الفردية

إن ارتفاع الأسعار وخاصة أسعار السلع الضرورية منها وضالة الدخل كان سبباً في الإحساس بشكل كبير بارتفاع نفقات المعيشة وغلائها في تلك الفترة، ومن ثم لنا أن نتساءل هل كانت دخول معظم الطبقات في مصر تفي باحتياجاتهم الضرورية أم لا ؟ فقد بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي في مصر في الفترة من ١٩٢١: ١٩٢٨ إلى ١٢,٢ جنيهاً مصرياً، على حين أن الدخل انخفض بشكل كبير في فترة الأزمة إلى ٢,٨ جنيهاً وظل هذا الانخفاض مستمراً حتى وصل إلى ٦,٩ جنيهاً في الفترة من ١٩٣٥: ١٩٣٩^(٢). ومن خلال هذه الإحصاءات التي تبين نصيب الفرد من الدخل وتبين الهبوط المتوالى لمستوى الدخل فكان من المرجح أن هذا الانخفاض يرجع إلى تزايد أعداد السكان التي كانت تزداد ١% سنوياً تقريباً^(٣).

وعن دخول معظم فئات المجتمع، فكانت يومية الفلاح في سنة ١٩٣٠ حوالي ٦ قروش وانخفضت في ١٩٣٢ إلى ٢,٥ : ٣ قروش يومياً^(٤)، كما ذكر

(١) BONNE.ALFRED، op،cit، p29-30

(٢) Isswi Charles: Egypt In Revolution An Economic Analysis، p 34

(٣) الدليل، ١٩٣٢/٤/٦، الحالة الاقتصادية في مصر.

(٤) نفسه.

مصدر آخر فى تقرير لوزارة المالية فى ١٩٣٠ أن عمال اليومية فى وجه بحرى كانوا يتقاضون يوميا من ١٥:١١ قرشاً، وفى مصر الوسطى كان يتروح بين ٨: ١٠ قروش، وفى وجه قبلى بين ١٤:١٠ قرش، وكان أقصى حد يحصل عليه أى عامل شهرياً ١٥ جنيهاً^(١)، وذكر آخر أن العمال الزراعيين فى القرى سواء كثر عددهم أو قل قلما زادت أجرة الواحد منهم فى اليوم عن ثلاثة قروش.^(٢) أما العامل الزراعى الذى كان يتقاضى فى اليوم ما بين ٤٠ و ٤٥ مليماً فى عام ١٩٢٨، ثم انخفضت لتبلغ ٢٠:٢٥ مليماً يومياً فى ١٩٣٣، واستمرت الأجور على هذا المستوى المنخفض حتى قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩.^(٣) وربما يرجع انخفاض قيمة الأجرة التى يتقاضاها هؤلاء إلى زيادة أعدادهم بشكل كبير فى تلك الفترة، كما يعود أيضاً لمحاولة الملاك تقليل نفقات الإنتاج الزراعية.

كما ترتب على الأزمة الاقتصادية انخفاض معدلات الأجور، وقد ذكر تقرير "بتلر" رئيس بعثة مكتب العمل الدولى بمصر أن أجور العمال فى المدينه تتراوح بين ٦ و ٣٠ قرشاً يومياً، وكان أجر العامل الفنى يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ قرشاً بينما كان أجر العامل الحرفى بين ٦ و ٨ قروش يومياً، وبلغ أجر الحدث ٥ قروش فى الأسبوع^(٤).

الصحة

عندما حدثت الأزمة الاقتصادية وانخفض مستوى المعيشة حدث اضطراب فى الحالة الصحية العامة وانتشرت الأمراض العديدة، وكان المرضى فى هذه

(١) هنرى عيروط، المرجع السابق، ص ١٣٨

(٢) يوسف نحاس، الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة المقطم، القاهرة، ١٩٢٦. ص ١٠٦.

(٣) فاطمه علم الدين عبد الواحد، المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٤) رءوف عباس، المرجع السابق، ص ١٠٤.

الضائقة لا يستطيعون الذهاب إلى عيادات الأطباء لما تتطلبه هذه من أجور كبيرة، وكانت أكثر الأمراض انتشاراً هو التدرن الرئوى حيث ارتفعت نسبة هذا المرض، ولم يكن بمصر كلها سوى دار واحدة "مصلحة فؤاد" لمعالجة هذا المرض^(١).

أما مرض البلاجرا الذى انتشر بشكل كبير فى تلك الفترة والذى ينشأ عن سوء التغذية وقتلتها^(٢)، فكان منتشرًا بصورة كبيرة، وقد كان لهذا المرض أثر سيئ فى الحالة الصحية والبدنية والعقلية، فذلك وجهت الحكومة عنايتها لعلاجها، وأوكلت إلى مصلحة الصحة بحث المشكلة للوصول إلى معرفة الحالة الصحية وكذلك الأمراض الناتجة عنه^(٣)، ولذلك اقترحت المصلحة اتباع بعض الطرق لمعالجة هذا المرض، فعملت على نشر الدعايات بضرورة تناول الأغذية الصحية، والإكثار من المواد الغذائية الأساسية الجيدة فى نوعها والزهيدة فى ثمنها كالسمك، وعملت على تخفيض ثمنائها كما عملت على إيجاد ملاجئ لتغذية الأطفال وتوزيع الغذاء على الصغار، وأيضاً نشر التربية والتعليم بين مختلف طبقات الشعب ونشر أساليب الحضارة والمدنية^(٤).

هذا الى جانب انتشار الأمراض الناتجة عن شرب أهالى القرى المياه من الترع المليئة بالعديد من الميكروبات، والملينة بالطمى، لأنهم لا يتورعون فى إلقاء الجيف والقاذورات مما أدى إلى انتشار البلهارسيا والإنكلستوما، والعديد من الأمراض الأخرى، كما كان لتلك الضائقة أثر واضح على المشروعات الصحية، حيث كانت هناك حركة دعاية كبيرة لتدعيم الماء الصحى فى القرى^(٥)، ففي عام ١٩٢٨ كانت مشاريع تنقية مياه القرى قائمة، هذا العام الذى ألفت فيه لجنة للنظر

(١) الجريدة التجارية، ١٩١٣/١/٣٠، أثر الأزمة الاقتصادية فى الصحة.

(٢) الأسبوع، ١٩٣٤/١/٣١، سلامة موسى، ستا فكس والكورنيش.

(٣) محافظه محاضر جلسات مجلس الوزراء، ملف م ٦٦ - ٣٠/ (٦) جلسة ٢٥ / ١٩٣١/٢.

(٤) الجريدة التجارية، ١٩١٣/١١/١٤، التغذية فى مصر.

(٥) الأهرام، ١٩٣٣/٩/٢٢، عبد الله حسين، الأزمة فى الريف (٥) الصحة وماء الشرب.

فى مشاريع مد المياه النقية الصالحة للشرب فى القرى والمدن، وقد انتدبت وزارة محمد محمود سنة (١٩٢٩) خبيراً بريطانياً لمعاونتها فى ذلك الأمر وفى النهاية انتهى الأمر بتقديم ميزانية مشروع مد مياه الشرب فى الوجه القبلى والبحرى والتي قدرت بحوالى ١٢ مليون جنيه^(١). وكان هذا المبلغ فوق طاقة الحكومة المحمودية الأمر الذى أدى إلى تأجيل المشروع لبعض الوقت وعندما حدثت الأزمة أصبح التأجيل إلى أجل غير مسمى^(٢).

كما أدى غياب الرعاية الصحية بالريف إلى حد كبير من التدهور فى نفس الوقت الذى عجزت فيه دخول ساكنيه عن تمكينهم من الانتقال إلى المدن، لعلاج الأمراض المترتبة على سوء أحوال الريف فى ظل الكساد، وأدى أيضاً إلى انتشار بعض الأمراض بصورة كبيرة بين أبناء الريف، كالمalaria والسل والبلاجا فضلاً عن الإصابة المزمنة لحوالى ٧٥% من أبناء الريف بمرض أو أكثر من الأمراض المستوطنة، كالبلهارسيا والإنكلستوما التى أصابت ما لا يقل عن ٣٣% من الفلاحين المصريين، وبلغت خطورة هذه الأمراض حداً كبيراً خاصة وأنها أودت بحياة ٨٠% من سكان بعض النواحي فى كثير من السنوات^(٣).

التعليم

أدى الاختلال بين غلاء نفقات المعيشة وانخفاض الدخل إلى مزيد من سوء أحوال أبناء المجتمع، فكما أثر الكساد فى أحوالهم الصحية أثر على سير تعليم أبنائهم حيث عجز الكثير عن الاستمرار فى تعليم أبنائهم، وعجز العديد من الطلاب عن دفع القسط المدرسى، لأن أولياء أمورهم لا يكادون يجدون ما يكفى من المال للقوت اليومي^(٤)، كما أن البعض منهم كانوا يرهنون بعض الأشياء التى يملكونها

(١) الأهرام، ١٩٣٣/٩/٢٢، عبد الله حسين، الأزمة فى الريف (٥) الصحة وماء الشرب

(٢) نفسه، ٢٠٠٣/٨/٧، ديون الحياة المعاصرة، يونان لبيب رزق.

(٣) احمد الشربيني، الغلاء وآثاره الاجتماعية فى مصر، ص ٢٢٠.

(٤) البلاغ، ١٩٣٢/٢/١٧، أموال تتفق طرفاً وطلبة يطردون من مدارسهم.

ليحصلوا على المصاريف المدرسية^(١)، وذلك لأن الكساد زادها ثقلًا وأعجز الناس حتى من كان قادرًا على أدائها^(٢)، مما دفع الأهالي بالمطالبة بمجانبة التعليم فى عام ١٩٣٠ سواء فى المدارس الابتدائية أو الثانوية نظرًا للظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد، وقد استمرت هذه الالتماسات طوال فترة الكساد من ١٩٣١: ١٩٣٣^(٣).

وهذا إلى جانب العديد من الشكاوى التى نشرت على صفحات الجرائد^(٤) للمطالبة بالمجانبة وتقسيت المصروفات الدراسية حيث أصبحت الأزمة شديدة التأثير إلى درجة أن أولياء الأمور باتوا عاجزين عن دفع القسط التالى من مصروفات التعليم ١٩٣١^(٥).

ونتيجة لتضخم المشكلة اقترحت وزارة المعارف العمومية على مجلس الوزراء فى جلسة ١٩٣٢/٩/١١ تقسيت المصروفات المدرسية على أربعة أقساط على أن يشمل ذلك المبالغ التى تتجاوز تسعة جنيهات، مع بقاء الحال على ما هو عليه بالنسبة للأقساط التى يبلغ مجموعها ٩ جنيهات فأقل، فوافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح^(٥) وفى ١٩٣٢/٩/١٩ تم تطبيق قرار وزارة المعارف العمومية لتيسير دفع الأقساط المدرسية فى سنة ١٩٣٠/ ١٩٣١ فقد سمحوا لأولياء الأمور دفع أقساط أكثر عددًا مما كانت تجرى عليه فى تحصيل الأقساط المدرسية على أن تدفع على ثلاث دفع، فى سنة ١٩٣١/١٩٣٢ الدراسية، ورأت الوزارة أن بقاء الأزمة واشتدادها يدعو إلى استمرار تيسير دفع المصروفات حيث قررت أن يكون دفع المصروفات على أربعة أقساط إذا كانت فى مجموعها تتجاوز سبعة جنيهات ونصف فإذا بلغت هذا القدر

(١) المقطم، ١٩٣٣/٩/٢٢، وزير المعارف وتخفيض المصروفات.

(٢) البلاغ، ١٩٣٢/٩/١٠، مصروفات التعليم ووجوب تخفيضها فى المدارس الحكومية.

(٣) عابدين، محفظه ٤٩٧، التماسات مقدمه للحكومة بخصوص مجانبة التعليم.

(*) الأهرام، ١٩٣١/٩/١٣، ١٩٣٣/٩/١٧، ١٩٣١/٦/١٢، المقطم، ١٩٣١/٨/١٣، ١٩٣١/٩/١٣، ١٩٣١/٩/١٩، ١٩٣٢/٩/١٩٣٣، ٢٩/٧/٤.

(٤) الفلاح المصرى، ١٩٣١/٢/١٥، عبد الفتاح صبرى، آثار الأزمة الحاضرة فى مصروفات المدارس.

(٥) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٩/١١

أونقصت عنه تدفع على ثلاثة أقساط كما كانت، وقد راعت الوزارة في مواعيد الدفع أن يدفع القسط الأخير في موعد يمكن معه تحصيله قبل اقتراب نهاية العام الدراسي، وذلك لتفادي إحجام طلبة الفرقة النهائية عن دفعه^(١).

وتم تخفيض المصروفات الدراسية في بعض المدارس، ومن بين تلك المدارس مدرسة كلية البنات ومدرستي الناصرية ومحرم بك الابتدائية للبنين، وخاصة أن هذه المدارس تخص أبناء الطبقة الراقية، والتي تأثرت أكثر من غيرها بالأزمة المالية مما أدى إلى قلة الإقبال على المدارس الثلاث السابقة بسبب ارتفاع الأجور، وقد خفضت كلية البنات المصروفات للقسم الثانوي من ٤٠ : ٢٥ جنيهاً، ومن ٢٥ : ٢٠ جنيهاً، ومن ١٨ : ٢٠ جنيهاً، وفي قسم الأطفال خفضت المصروفات من ١٥ : ١٢ جنيهاً. أما مدرستا الناصرية ومحرم بك فقد خفضت مصروفات القسم الداخلي من ٤٠ : ٣٠ جنيهاً، والقسم الخارجي من ١٥ : ١٢ جنيهاً^(٢). كما زادت نسبة المجانية في المدارس^(٣)، وخاصة المدارس الأهلية التي وصلت نسبة المجانية في بعضها (المدارس المحدودة الموارد) إلى ١٠%، وقد زيدت في البعض الآخر إلى ١٥%، وكانت تلك المدارس تمنحها الوزارة إعانات سنوية، هذا إلى جانب بعض تبرعات الأهالي^(٤).

الجرائم

تعد سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة تربة صالحة لانتشار الجرائم بين المجتمعات ومع كثرة عدد العاطلين في البلد فأصبح ذلك من عوامل القلق واتجه بعضهم لارتكاب الجرائم مثل القتل والسرقة وتزيف العملة والتسول وتهريب المخدرات وغير ذلك من الجرائم الأخرى.

(١) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٢/٩/١٩

(٢) محافظ مجلس الوزراء، ملف رقم ٣٥١/١ معارف جلسة، ١٩٣٣/٩/٤.

(٣) الأهرام، ١٩٣١/٩/١٣، محمد خالد، شؤون التعليم.

(٤) كوكب الشرق، ١٩٣١/٨/٢٧، المجانية في المدارس.

وهنا يجب الإشارة إلى النظرية التي قال بها أحد علماء الاجتماع وهي "الوتيرة الاقتصادية"، والتي تشير إلى أن الإجرام لا يرجع إلى البؤس والفقر أو إلى الثراء بقدر ما يرجع إلى الهبوط المفاجئ نحو البؤس أو إلى الصعود المفاجئ نحو الثراء، وإن الحياة الاقتصادية للأفراد تمر بثلاث مراحل، الأولى تقليد وتكرار والثانية تمرد وخروج والثالثة مجانسة، ولا يكون هناك ثمة باعث لانحراف السلوك إذا عاش الإنسان في هذه المراحل دون أن يطرأ حدث مفاجئ لهذه المراحل^(١)، وهذه النظرية تتفق مع حدوث الأزمة الاقتصادية بشكل مفاجئ. وحيث إن الأزمة أوجدت نوعاً من الخلل الاقتصادي في المجتمع، فكان من الطبيعي أن تزداد نسبة الحوادث في فترات الأزمات، ولكن أثناء أزمة ١٩٢٩ لم ترتفع نسبة الجريمة إلا بشكل طفيف وذلك بالمقارنة بالفترة السابقة لها كما يبين الجدول التالي.

جدول (٣٨): جملة الجنايات والزيادة والنقص فيها (١٩٢٥ : ١٩٣٤).

| السنة | جملة الجنايات | الزيادة | النقص | النسبة المئوية للزيادة أو النقص |
|-------|---------------------|---------|-------|---------------------------------|
| ١٩٢٥ | ٦٨٩٠ | — | ١١١ | ٢% |
| ١٩٢٦ | ٧٠٦٢ | ١٧٢ | — | ٢,٤٣% |
| ١٩٢٧ | ٧٩٥٠ | ٨٨٨ | — | ٨,٩% |
| ١٩٢٨ | ٧٥٦٩ ^(٢) | — | ٣٨١ | ٥% |
| ١٩٢٩ | ٦٧١٤ | — | ٨٥٥ | ١١% |
| ١٩٣٠ | ٧١٢٦ | ٤١٢ | — | ٦% |
| ١٩٣١ | ٧٩٩٨ | ٨٧٢ | — | ١٢% |
| ١٩٣٢ | ٦٧٢٥ | — | ١٢٧٣ | ١٦% |
| ١٩٣٣ | ٦٩٧١ | ٢٤٦ | — | ٤% |
| ١٩٣٤ | ٦٨٦٠ | — | ١١١ | ٢% ^(٣) |

(١) رمسيس بهنام، الأجرام والعقاب علم الجريمة، منشأة المعرفة، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص ١٩٢.

(٢) وزارة الداخلية، إداره عموم الأمن العام، تقرير عن حالة الأمن العام في القطر المصري لعام ١٩٢٨، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٢٩.

(٣) نفسه، تقارير الأمن العام، تقرير ١٩٣٠-١٩٣٧، المطبعة الأميرية، ١٩٣٩.

يلاحظ من هذه الأرقام أنها لم تزد أو تقل معدلاتها إلا بشكل طفيف وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الأرقام والنسب لا تعطى دلالة مؤكدة وذلك لأن تلك الحوادث هي المسجلة رسميًا ومن المرجح أن هناك بعض الحوادث التي لم تسجل، وقد بين الجدول أن عام ١٩٣١ قد سجل أقصى ما وصل إليه مقياس الجرائم فى فترة الكساد.

ويرجع ذلك إلى أن هذا العام مثل ذروة الأزمة، كما أن مقياس التراوح بين الزيادة والنقص تعد نسب لا تحمل دلالات لها قيمة فى مجال قياس الجريمة^(١) ونتيجة لزيادة نسبة الجرائم قامت الحكومة بمقاومة هذا بجمع السلاح من الأشقياء^(٢).

مما سبق يتبين أن زيادة نسبة الجرائم فى فترة الأزمة ربما كان للأوضاع الاقتصادية صلة بها أو كانت الأوضاع الاقتصادية عاملاً مساعد لزيادتها وهذا يتبين من زيادة النسبة خلال عام ١٩٣١ التى تعد أكثر سنوات الأزمة تأثيراً حيث ارتفعت فيها نسبة الحوادث ثم بدأت تقل فى ١٩٣٢ و ١٩٣٣ عن سنة ١٩٣١، ولكن هناك بعض الحوادث التى زادت فيها النسبة مثل الجنايات التهديد والاختلاس وتعطيل القطارات، وقلت حوادث جنايات القتل والشروع فيه والضرب الذى يؤدى للموت والسرقات وتزييف أوراق العملة وخطف الأطفال^(٣).

ولم يقف أثر الأزمات الاقتصادية على وقف حركة البيع والشراء وشكوى الناس ولكنها انصرفت إلى أبعد من ذلك بكثير إلى حوادث الانتحار، فمثلاً رب البيت الذى لا يجد ما يكفيه هو وعائلته، ولم يستطع فعل شيء فيستسلم للموت أو يلقي بنفسه فى الماء، أو ينال جرعات من السم أو ينتحر بأى صورة أخرى، أو يتجه إلى

(١) عبد الوهاب بكر، الجريمة فى مصر فى النصف الأول فى القرن العشرين، دار الكتب والوثائق المكتبية مركز تاريخ مصر، ٢٠٠٥، ص ٦٨.

(٢) المقطم، ١٦/٨/١٩٣١، الأمن العام وجمع السلاح.

(٣) وزارة الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظه ١٤٨٣، ملف ١٢ - ٤/٢ أقوال بعض الصحف عن الحالة فى مصر.

مال الغير فيسرقه، أو يتسول، ولا يبالي بالعقاب^(١)، لهذا فإن نسبة الجرائم تزداد مع الأزمات المالية^(٢).

ولهذا ارتفعت نسبة حوادث الانتحار وعلى الأخص بين الطبقة الفقيرة الأكثر تعرضا من غيرها لآثار الأزمة حيث انتحر أحد تجار الأقطان ملقيا بنفسه في النيل قاصدا التخلص من الحياة لشدة ما أصابه من الخسائر الفادحة، وما صار إليه مركزه المالي من التدهور، والذي لم يستطع التغلب عليه^(٣)، وبلغت أعداد حوادث الانتحار لأسباب مالية في سنة (١٩٣١/ ١٩٣٢) حوالي ١٩٦ حادثة وفي (١٩٣٢/ ١٩٣٣) حوالي ١٣٦ حادثة^(٤)، وفي (١٩٣٣/ ١٩٣٤) حوالي ٧٨ حادثة^(٥)، ومن هذه الأرقام تبين أن حدة الأزمة كانت في عام (١٩٣١/ ١٩٣٢) التي وصلت فيه حوادث الانتحار لأعلى نسبة في هذه الفترة بالمقارنة بإجمالي حوادث الإنتحار لنفس الأعوام. ويبين الجدول التالي جملة حوادث الانتحار من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٤.

جدول رقم (٣٩): جملة حوادث الانتحار.

| السنة | العدد | السنة | العدد |
|-------------|--------------------|-------------|--------------------|
| ١٩٣٠/ ١٩٢٩ | ٥٠٣ ^(٦) | ١٩٣٣ / ١٩٣٢ | ٧٤١ ^(٧) |
| ١٩٣٢ / ١٩٣١ | ٨٦٥ | ١٩٣٤ / ١٩٣٣ | ٥٦١ ^(٨) |

(١) الأخبار، ١٩٣٠/١٢/٢٠، أثرت الأزمة في زيادة الجرائم، الرخاء أحد وسائل الأمن العام.

(٢) عبد الوهاب بكر، أحوال الأمن في مصر المعاصرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص ٢٠.

(٣) الصدق، ١٩٣١/١/٨، نتائج الضائقة المالية.

(٤) وزاره المالية، مصلحه عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام (١٩٣١ - ١٩٣٢)، ص ١٤٣.

(٥) نفسه، الإحصاء السنوى العام (١٩٣٣ - ١٩٣٤)، ص ١٢٥.

(٦) نفسه، الإحصاء السنوى العام (١٩٢٩ - ١٩٣٠)، ص ١٤١.

(٧) نفسه، الإحصاء السنوى العام (١٩٣١ - ١٩٣٢)، ص ١٤٣.

(٨) نفسه، الإحصاء السنوى العام (١٩٣٣ - ١٩٣٤)، ص ١٢٥.

وقد كثرت حوادث السرقة نتيجة لتعسر الحصول على لقمة العيش وتفشى الفقر والبطالة، فكانت حوادث السرقة في أعوام ١٩٣٠ و ١٩٣١ كثيرة، فكثرت حوادث سرقة السيارات والدرجات وحوادث النشل قفى مدينة القاهرة وضواحيها تعرض محام لنشل حافظته^(١)، وفى دمنهور قام سبعة أفراد بسرقة مبلغ ٢٣ جنيهاً من شخص بعدما أحدثوا به حوادث ضرب^(٢)، وهذا إلى جانب وجود حوادث شروع فى سرقة^(٣)، ومن الحوادث الذى حدثت أيضاً بسبب الأزمة وقلّة الحيلة تسلل رجل إلى منزل أحد الأهالى لعله يظفر بسرقة طعام يقدمه إلى أولاده الجياع^(٤)، ويبين الجدول التالى بيان جنح السرقات والشروع فيها من (١٩٣٠:١٩٣٤).

جدول رقم (٤٠): بيان جنح السرقات والشروع فى السرقة.

| السنة | العدد | السنة | العدد |
|-------|-------|-------|-------|
| ١٩٣٠ | ٤٩٨٠٥ | ١٩٣٣ | ٥٣٠٣١ |
| ١٩٣١ | ٥٥٩٢٣ | ١٩٣٤ | ٦٠٠٥٨ |
| ١٩٣٢ | ٥٥٢٨٠ | | (٥) |

ويتبين من الجدول أن زيادة معدل جرائم السرقات فى سنوات ١٩٣٠ و ١٩٣١ عن ١٩٣٢ و ١٩٣٣ وعلى الرغم من هذا الفارق فى هذه السنوات فى معدل الجريمة قليل وهذا يؤكد أن حدة ارتفاع نسبة جرائم السرقة فى سنتى (١٩٣٠ و ١٩٣١) التى تعد ذروة الأزمة.

(١) الأهرام، ١٩٣١/٩/٥، حوادث متنوعة فى القاهرة وضواحيها.

(٢) الوقائع المصرية، أول يناير ١٩٣١.

(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣١/١٢/٢٩، أين البوليس. عبد المجيد محمد.

(٤) الوفاق، ١٩٣٢/٧/١١، صرعى القوت.

(٥) عبد الوهاب بكر، الجريمة فى مصر فى النصف الأول فى القرن العشرين، ص ٧٠.

كما كانت هناك جرائم أخرى "الجرائم المالية" وهى على قدر كبير من الأهمية مثل الاختلاس، فقد اختلس باش كاتب تفتيش شركة البحيرة مبلغ ألفين وثلاثمائة جنيه مصرى من أموال المصلحة^(١)، وأيضا حوادث التزييف التى كانت بهدف الحصول على الأموال^(٢) مثل تزييف العملة وتقليدها^(٣) وترويجها داخل البلاد أو خارجها مثل النقود الفضية التى وردت من جدة إلى ميناء السويس في ١٤ و ١٥ أكتوبر ١٩٣١ من "عبد الله وعبد الرازق حبيب الله" شركاء شركة جيلاتلى هانكى بجدة وضبطهم فى الميناء^(٤). ويبين الجدول التالى أعداد تلك الحوادث التى تعد من الحوادث الاقتصادية.

جدول رقم (٤١): أعداد حوادث الاختلاس والرشاوى وتزييف العملة من ١٩٣٠ : ١٩٣٣.

| السنة | الاختلاس | الرشاوى | تزييف العملة |
|-------|----------|---------|-------------------|
| ١٩٣٠ | ٢٤ | ٨ | ٤٣ |
| ١٩٣١ | ٣٩ | ١١ | ٤٨ |
| ١٩٣٢ | ١٧ | ٤ | ٢٠ |
| ١٩٣٣ | ٢٤ | ٧ | ٢٦ ^(٥) |

يوضح الجدول السابق ارتفاع تلك الحوادث فى فترة الركود وخاصة فى سنتى ١٩٣٠ و ١٩٣١ على اعتبار أنهما يمثلان حدة الكساد، ففي سنة ١٩٣١ وصلت حوادث الاختلاس والرشاوى وتزييف العملة إلى أعلى معدل.

(١) الدفاع الوطنى، ١٠/١١/١٩٣١، اختلاس ٢٣٠٠ جنيه.

(٢) الأهرام، ٢٧/٩/١٩٣١، حوادث ممنوعة.

(٣) البلاغ، ٢٧/٧/١٩٣٢،

(٤) وزاره الخارجية، أرشيف سرى قديم، محفظه ٥٤٩، ملف ٢٧ - ٦ - ٤٨/ مطبوعات مختلفة، النقود المزيفة التى ترد من جده.

(٥) وزارة الداخلية، إدارة عموم الأمن العام، تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عن المدة من (١٩٣٠-١٩٣٧)، المطبعة الأميرية، ١٩٣٩، ص ١٠.

أما بالنسبة لما شاع وانتشر في الريف المصري فيمكن وصفه بأنها جرائم فردية، وعلى سبيل المثال يشير تقرير عن أحوال الأمن العام في الوجه القبلي بأن السرقة المسلحة لم تعد قاصرة في ممارستها على المجرمين فقط ويذكر في تقرير آخر أن الناس يلجأون إلى ارتكاب الجريمة من أجل الحصول على لقمة العيش ويلقى اللوم على الحكومة المصرية التي تستخدم طرق قاهرة عنيفة في جمع الضرائب^(١).

وفي تلك الفترة كثرت حوادث القتل الفردي، ومحاولات الشروع فيه في مختلف المديریات، ومن حوادث القتل في القاهرة بهدف السرقة محاولة قتل أحد العمال وهو يسير ليلاً في الشارع^(٢)، كما قتل تاجر بشبرا بنفس الطريقة^(٣)، وفي الإسكندرية قام فرد من أسرة بقتل أولاد أخيه بسبب المال^(٤). وفي وجه قبلي قام خمسة أفراد بقتل تاجر عسل بهدف سرقة نقوده^(٥) كما يبين الجدول التالي جرائم القتل بسبب السرقات والضيق المالي.

جدول رقم (٤٢): عدد جرائم القتل بسبب السرقات والضيق المالي (١٩٣٠: ١٩٣٣).

| السنة | بسبب السرقات | بسبب الضيق المالي | الجملة |
|-------|--------------|-------------------|--------|
| ١٩٣٠ | ١٨٧ | ١١ | ١٩٨ |
| ١٩٣١ | ٢٤٠ | ٣٩ | ٢٧٩ |
| ١٩٣٢ | ٢٤٥ | ٢٨ | ٢٧٣ |
| ١٩٣٣ | ٢٥٦ | ١٩ ^(٦) | ٢٧٥ |

(١) على شلبي، الأزمة الاقتصادية والأمن العام في الريف المصري ١٩٢٩-١٩٣٣، ص ٦٩.

(٢) الأهرام، ١٩٣٣/٥/٥، من حوادث القاهرة.

(٣) نفسه، ١٩٣٣/٣/١٤، من حوادث القاهرة.

(٤) الدليل، ١٩٣٢/١/١٢، أهوال الإنسانية أبرياء في الحياة يذهبون ضحايا المال.

(٥) الأهرام، ١٩٣١/٩/٢، جناية قتل.

(٦) وزارة الداخلية، إدارة عموم الأمن العام، تقرير عن حالة الأمن العام في القطر المصري عن المدة من (١٩٣٠-١٩٣٧)، ص ١٤.

ويوضح الجدول أن حوادث القتل بسبب السرقات كانت فى تزايد مستمر فى تلك الفترة، وأخذت فى الانخفاض بين عامى ١٩٣٤ و١٩٣٥، كما يبين أن جملة حوادث القتل بسبب ضيق مالى وصلت إلى أعلى معدلاتها فى ١٩٣١ ثم ما لبثت أن انخفضت بشكل تدريجى بعد ذلك.

وقد ساءت حالة الأمن العام بمديرية أسيوط فارتفعت الحوادث الجنائية والاعتداءات على الأنفس والأموال، هذا مع عدم مراعاة القائمين على الأمن لتلك الحالة، وهم منصرفون للتعذيب والتكيل بالأبرياء، الذين لا حول لهم ولا قوة، وربما يرجع سوء الحال هذا إلى حد كبير لفعل الأزمة وآثارها على سوء حال الطبقات الفقيرة فى الريف من عمال الزراعة والفلاحين، حتى أن ظاهرة التسول والسرقة انتشرت فى كثير من قرى مصر، كما انتشرت هذه الظاهرة فى المدن كمدينة القاهرة التى كانت تعج بعشرات الألوف من ساكنى الأحياء الفقيرة التى امتلأت بأعداد غفيرة من العاطلين وغير اللاتقين للعمل والمدمنين والمتسولين^(١).

وذكرت جريدة البورصة "إن هؤلاء كالنمل والذباب لا يكاد الإنسان يمشى فى جهة أو يجلس فى مقهى حتى يتكأكون عليه (كالعسل)"^(٢).

ومع كثرة عدد الأطفال المتسولين فى الشوارع والذين يبيتون فى الليل بجوار الجدران وفى النهار يعترضون الناس فى الطريق^(٣)، حيث إن الأزمة منعت الكثير من الآباء عن إرسال أولادهم إلى المدارس والمكتبات وتركوهم فى الشوارع^(٤).

(١) على شلبى الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى ١٩٢٩ - ١٩٣٣، ص ٦٤.

(٢) البورصة، ١٩٣٢/٣/٢٩، مظلوم هاشم، أين النخوة والشهامة والكرم.

(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٣/٢٨، أحمد منصور مطاوع، المتسولون وأطفال الشوارع.

(٤) الأخبار، ١٩٣١/٧/٤، أطفال الشوارع.

ولذلك تعالت الشكاوى وطالب الكثيرون بوضع تشريع يكفل حماية البلاد من شرور هؤلاء، وقد شكلت لجنة برئاسة أحمد كامل بك مدير إدارة الأمن العام لوضع التشريع^(١)، وصدر مرسوم قانون بتحريم التسول نص على معاقبة كل شخص صحيح البنية ذكرا كان أو أنثى يبلغ عمره ١٥ سنة ووجد متسولا في الطريق العام أو في المحلات أو الأماكن العمومية، ولو ادعى أو تظاهر أنه يؤدي خدمة للغير أو بيع أدوات أو عرض ألعاب، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز الشهرين، يعاقب كل شخص صحيح البنية ووجد متسولا في مدينه أو قرية بها ملاجئ للمتسولين وكان التحاقه بها ممكن، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا ويعاقب كل من يدعى التسول ويدعى الإصابة بجروح أو عاهات بمدة لا تتجاوز ٣ شهور.....الخ^(٢).

المخدرات

اهتمت الحكومة القائمة بضرورة مكافحة المخدرات لما ينشأ عنها من خطر يهدد أمن البلاد، ومن المواد المخدرة التي انتشرت الحشيش والأفيون^(*) وكانت تزرع في الصعيد، ثم أدخل الكوكايين^(*) إلى مصر^(٣).

(١) البورصة، ١٩٣٢/٣/٢٩.

(٢) عابدين، محظه ٥٣٨، الإصلاح الاجتماعي (١٩١٣ - ١٩٤٧).

(*) الحشيش: هو نبات القنب الهندي يؤخذ لحاؤه ثم يفتل حبالا وله حب يسمى "الشهدانج" من ورق القنب ومن شهدانجه يستخرج الحشيش. أمنة ججازى، أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على اتجاهات الجريمة في المجتمع المصري فيما بين الحربين العالميتين ١٩١٨-١٩٣٨، رسالة دكتوراه، كلية البنات جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص ١١٢، أما الأفيون: يشتق من الخشخاش وهو نبات موسمي ينمو في فصل الشتاء ويثمر في الربيع. أشرف توفيق، بنات الأصول والمخدرات، الشرق الأوسط للإعلام العربى، ١٩٩٢، ص ٨.

(*) الكوكايين: هو من المخدرات باهظة الثمن ويستخرج من نبات الكوكا، وهو عبارة عن مسحوق أبيض بلورى. أشرف توفيق، المرجع السابق، ص ٨.

(٣) الأهرام، ٢٠٠٣/٧/٣١، يونان لبيب رزق، حرب المخدرات، ديوان الحياة المعاصرة، حلقه ٥٠٤.

وانتشر الهرويين فى سنة ١٩٢٠^(*) وقد ساعد على انتشار هذه المواد بين طبقات الشعب وجود نسبة كبيرة منهم على درجة عالية من الأمية، وذلك لأنهم يجهلون الآثار الضارة الناشئة عنها، والتي تؤدى بطبيعة الحال فى نهاية الأمر إما إلى الجنون أو ارتكاب العديد من الجرائم، وقد تعددت المصادر التى تأتى منها تلك المواد والتي كان أشهرها تركيا وفلسطين وسوريا والصين^(٢).

انتشرت عادة الإدمان فى الأحياء الوضيعة من المدن فى الفيوم وفى جرجا والمنيا والشرقية وفى القاهرة (كبولاق) بين العديدين من البائسين وسائقى العربات وماسحى الأحذية والباعة السريحة والإسكافيين والنجارين والبقالين والجزارين والمزارعين، وكان المدمن ينفق معظم دخله على المخدرات، فإذا كان الفرد دخله اليومى ١٤ قرشاً فإنه يشتري بعشرة منها مخدر، ويتبقى أربعة قروش لباقي نفقاته^(٣).

وعن آثار انتشار المواد المخدرة فكان لها آثار اقتصادية وصحية وأمنية، وتمثلت الآثار الاقتصادية فى تناقص القدرة على العمل، حيث إن ساعات العمل المفقودة كان يمكن تحويلها إلى الأقدنة التى أهملت ولم تزرع، وهذه الخسارة قد تصل إلى ١٣ مليون جنيه سنوياً^(٤). أما الآثار الصحية فتمثلت فى انتشار مرض الملاريا الخبيثة بين متعاطى الهرويين، وهو مرض نادر الحدوث فى مصر معدوم

(*) الهرويين: اكتشفه عالم ألماني فى ١٨٦٨ أثناء تحضيره فى معمله واستخدم فى البداية فى الأغراض الطبية ولكن سرعان ما ظهرت خطورته. أشرف توفيق، المرجع السابق، ص ٨.

(١) عصام إبراهيم الترساوى، مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص ٦٧. فكرى عطا الله المهدي، المخدرات، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، دن، ١٩٩٤، ص ٦٤.

(٢) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة، التقرير السنوى ١٩٣٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٥، ص ٦٩، ٩٧.

(٣) نفسه، التقرير السنوى ١٩٢٩،، المطبعة الأميرية، ١٩٣٠، القاهرة، ص ٣٩: ٨٣.

(٤) الأهرام، ٢١ / ٧ / ٢٠٠٣.

فى القاهرة؁ لأنه ینشاء بطریقة واحدة هى الحقن؁ فكان المدمنون جمیعًا یتعاطون الهروبین بحقنة واحدة یتنقل من شخص لآخر فینتقل المرض معها؁ كما كان التعاطى یسبب العقم؁ حیث كان الاعتقاد بأنه یزید من القدرة الجنسية وهو اعتقاد خاطئ والواقع أنه لا ینبه إلا بشكل وقتى ثم ینقلب التنبیه لنقص فى الشهوة والقدرة معًا^(١).

وكان تجار هذه المواد أحد أسباب اختلال الأمن العام؁ حیث كانت هناك العید من هذه القضايا بالمحاكم والى كان من أشهرها قضية المخدرات الكبرى الذى تزعمها أحد كبار موظفى السكك الحديدية (محمد نافع) حیث حکم علیه بأقصى عقوبة یرسم بها القانون فى ذلك الوقت؁ وهى السجن لمدة خمس سنوات وغرامة ألف جنيه^(٢).

وقد قامت الحكومة بمكافحتها؁ فكان صدور أول أمر فى عام ١٨٠٠ بتحريم الحشيش^(٣) وصدور بعد ذلك أمر بتحريم زراعته فى ١٨٧٩ مع دفع غرامة لا تزيد عن مائتى قرش؁ ثم تعددت القرارات التى صدرت إلى أن جاء أول تشريع لمكافحة زراعة خشخاش الأفيون وهو القانون (١٨) لسنة ١٩١٨؁ وأبيحت زراعته بعد ذلك فى ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٥؁ حیث صدر مرسوم قانون (١١) لنفس العام والذى اعتبر حيازة الأفيون جنحة^(٤).

وفى ذلك الوقت كانت أقصى عقوبة للإتجار فى المخدرات بصفة غیر مشروعة هى جنيه مصرى غرامة وسبعة أيام حبس؁ ثم صدر فى مارس ١٩٢٥ قانون یعاقب المتاجر أو المحرز للكوكايين بدون رخصة بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبغرامة عشرة جنيهات إلى ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتین العقوبتین

(١) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة؁ نفسه؁ ض ٦٣؁ ٦٦؁ ٧٤ .

(٢) الاهرام؁ ٣١ / ٧ / ٢٠٠٣ .

(٣) فكرى عطاالله؁ المرجع السابق؁ ص ٦٨ .

(٤) عصام إبراهيم الترمساوى؁ المرجع السابق؁ ص ص ١٠٩؁ ١١٠ .

بشرط ألا تقل عقوبة الحبس عن ستة شهور أو عن غرامة قدرها خمسون جنيهًا في حالة العودة^(١).

كما صدر في عام ١٩٢٨ قانون آخر كان يقضى بكون الإتجار أو التعاطى جنحة وجواز إرسال المدمنين إلى المصحة للعلاج وعقوبة الإتجار بالحبس مع الشغل من سنة الى خمس سنوات والغرامة من ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه، وعقوبة التعاطى الحبس مع الشغل من سنة أشهر إلى ثلاث سنين والغرامة من ٣٠ إلى ٣٠٠ جنيه^(٢).

ومن ثم قلت كميات المواد المخدرة المضبوطة في تلك الفترة كما يتبين من الجدول التالي من عام ١٩٢٧: ١٩٣٤.

جدول رقم (٤٣): كميات المواد المخدرة المضبوطة بالكيلوجرام من عام ١٩٢٧: ١٩٣٤.

| السنة | الكمية المضبوطة | السنة | الكمية المضبوطة |
|-------|-----------------|-------|--------------------|
| ١٩٢٧ | ١٢٧٢٦ | ١٩٣١ | ٦٣٩٨ |
| ١٩٢٨ | ١٩٣٤٠ | ١٩٣٢ | ٣٠٤٩ |
| ١٩٢٩ | ١٦٠٠٠ | ١٩٣٣ | ٢٩١٠ |
| ١٩٣٠ | ١٠٤٥٦ | ١٩٣٤ | ٧٩٦ ^(٣) |

وباستقراء تحليلي لتلك الإحصاءات يتبين أن كمية المخدرات المضبوطة في الفترة من ١٩٢٧: ١٩٢٩ كانت تزداد عامًا بعد الآخر على الرغم من جهود الحكومة في مكافحة المخدرات، وهذا على عكس الفترة من ١٩٣١: ١٩٣٤ التي تقلصت فيها كمية المخدرات بشكل كبير.

(١) عبد الوهاب بكر، البوليس المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢، ص ١٣٦.

(٢) عصام إبراهيم الترساوى، المرجع السابق، ص ١١٠، ١١١.

(٣) عبد الوهاب بكر، البوليس المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢، ص ١٣٨.

ونتيجة لزيادة تجارة المخدرات في الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩ أنشئ مكتب مكافحة المخدرات في ١٩٢٩^(١)، ومع تغليظ العقوبة في قانون ١٩٢٨^(٢) وارتفاع أسعار المخدرات نتيجة الأزمة، مما كان هذا له أثره في زوال خطرهما بشكل مؤقت^(٣)، فنتج عن كل هذا تناقص كميات المواد المخدرة وتناقص أعداد المتاجرين وأعداد المتعاطين.

فقد تناقص تعاطى المواد البيضاء (الهرويين والكوكايين) بين الطبقة العاملة المشتغلة بالفلاحة وكذلك العمال وأصبح مقصور على الطبقات الميسرة في المدن^(٤). فمثلاً في مدينة القاهرة تناقصت كميات تلك المواد بشكل كبير كما يبين الجدول التالي.

جدول رقم (٤٤): كمية المواد المخدرة المضبوطة في مدينة القاهرة (١٩٢٨: ١٩٣٣).

| السنة | حشيش (كيلو) | الهرويين (كيلو) | الكوكايين (جرام) |
|-------|-------------|-----------------|------------------|
| ١٩٢٨ | ٦٣ | ١٤ | ٨١٦ |
| ١٩٢٩ | ١٤٣ | ٢٤ | ٦٧٢ |
| ١٩٣٠ | ٢٥ | ٢٦ | ١٧٢ |
| ١٩٣١ | ٥٩ | ٢٠ | ٢٨ |
| ١٩٣٢ | ٦٩ | ٧ | ١٢ |
| ١٩٣٣ | ٥٧ | ٧ | ٣(٥) |

(١) عبد الوهاب بكر، البوليس المصري ١٩٢٢ - ١٩٥٢، ص ١٣٦.

(٢) عصام إبراهيم الترساوى، المرجع السابق، ص ص ١١٠، ١١١.

(٣) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة، التقرير السنوى ١٩٣٤، ص ١٩٦.

(٤) نفسه، التقرير السنوي ١٩٣٥، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٦، ص ١٨٢.

(٥) وزارة الداخلية، بوليس مدينة القاهرة، التقرير السنوى لعام ١٩٣٤، المطبعة الأميرية، ١٩٣٥، القاهرة، ص ٧٨، ٧٩.

ومن خلال الجدول السابق يتبين

أولاً: سجل عام ١٩٢٩ أعلى ضبطية لتلك المواد، ثم بدأت تنخفض كمية المواد المخدرة البيضاء، فانخفضت كمية الهيرويين التي ضبطت في تلك الفترة باستثناء عام ١٩٣٠ ارتفعت فيها بشكل طفيف، أما باقي سنوات الكساد فقد قلت فيها بكم كبير، وعن كمية الكوكايين المضبوطة فانخفضت بشكل كبير ووصلت إلى حد التلاشى.

ثانياً: ارتفاع كمية المواد المخدرة (الحشيش) الأخرى في فترة الركود وخاصة في سنوات ١٩٣١ و ١٩٣٢. بسبب إحجام بعض الفئات عن تعاطي المواد الغالية الثمن.

كما أدى غلاء أسعار المخدرات إلى لجوء الفلاحين الذين اعتادوا الإدمان إلى تعاطي بعض المواد التي تعطي نفس مفعول المخدر وتكون بأسعار منخفضة، مثلاً لجأ أهالي شبين الكوم إلى تدخين عشب برى يعرف "بالسكران" وتبين أن هذا العشب له آثار المخدر^(١) كما لجأ بعض المدمنين في القرى إلى شرب الشاي الأسود^(٢) لعجزهم عن الحصول على المخدرات^(٣)، وكان شرب الشاي منتشراً

(١) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة، تقرير ١٩٣٣، ص ٥١.

(٢) الشاي الأسود: هو شراب أسود كريه الطعم والرائحة، ويغلى الشاي ثلاث مرات وفي كل مرة يكون لونه أشد سواداً من سابقتها، ثم يضاف له عصير الجمار أو مسحوق جوز الطيب حتى يعطي مفعول المخدر أو المنبه، وقد كان الفلاح لا يبالي بشيء من الأضرار الناتجة عن شرب الشاي مثل اضطرابات المعدة وضعف الأعصاب والهزيان مادام يرى في تناوله متعة وراحة لأعصابه مهما نشأ عنه من ضرر على صحته.

المقطم، ٢٤/ ٧/ ١٩٣١، جلال حسين، مشاهدات في الريف المصري. الأهرام، ١٥/ ٥/ ١٩٣٥، رسل، الطاعون الجديد أو الشاي الأسود.

هنري حبيب عيروط، الفلاحون، ترجمة محي الدين اللبان ووليم داود، ط ٨، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٨١.

(٢) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة، التقرير السنوي، ١٩٣٤، ص ٥٧.

بين البدو والنوبيين حيث كان ذلك يعود إلى اتصالهم بالإنجليز. فنقلوا عنهم هذه العادة ثم ما لبثت أن انتشرت في قرى الريف، ومن أكثر المديریات إقبالاً كانت الجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وبعض نواحي الدلتا.

أما عن مقدار ما ينفقه الفلاح على شرب الشاي فذكر أحد الملاك في مركز "ببا" ببنى سويف أنه منذ سنتين (١٩٣٢)، كان متوسط ما ينفقه الفلاح في اليوم على الشاي حوالي ثلثي أجره اليومي أي قرشين من ثلاثة قروش والقرش الثالث ينفق على غذائه وغذاء عائلته فيضعف بذلك ولا يحتمل تعب العمل ولهذا فكثير منهم لا يشتغلون إلا بمقدار ما يكتسبون لشراء الشاي دون الاهتمام بأمر الغذاء والكساء، كما أن البعض امتنع عن العمل مما أسفر عن زيادة في حوادث السرقات^(١).

وذكر هنري عيروط في كتابه "الفلاحون" أن الفلاح قد يبيع ماشيته، وهي عدة عمله وأداة كفاحه لكسب رزقه، كي يحصل على ثمن الشاي البذي يشربه. حتى ذكر أن إحدى القرى كانت خالية تماماً من المواشي وكان السبب في ذلك أنها بيعت للحصول على ثمن الشاي^(٢).

وقد انتهز بعض الفلاحين هذه الفرصة وفتحوا قهاوى صغيرة لبيع الشاي بواقع مليمين للفنجان الصغير وخمسة مليمات للكوب الكبير، وكانوا يجتمعون فيها كل ليلة لإنفاق أجورهم، واضطرت الحكومة لاتخاذ إجراءات مشددة فقامت بإغلاق هذه المقاهى وتحطيم أدوات صنع الشاي وطردت المدمنين منها وأعطت العمال بعض الأرض على أن تخصص مرتباتهم من أصل ثمنها، وبذلك لم تتح لهم فرصة الحصول على أموال في أيديهم لإنفاقها على هذا المشروب، وبذلك حاولت الحكومة إعادة الحال إلى ما كانت عليه ولو بشكل نسبي^(٣).

(١) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة، التقرير السنوى لعام ١٩٣٤، ص ٥٦، ٥٧. المقطم، ١٩٣١/٧/٢٤.

(٢) هنري حبيب عيروط، المرجع السابق، ص ١٨١.

(٣) الأهرام، ١٩٣٥/٥/١٥.

كما انتهز بعض التجار الفرصة فقاموا بغش الشاى الذى يبيعونه فى القرى حيث كانوا يصنعونه من نشارة الخشب وقشر الفول وأوراق الملوخية، ومن الشاى الذى استعمل فى الفنادق والقهاوى يمزجون كل ذلك ويلون هذا الخليط ثم يبيعونه، هذا إلى جانب استيراد الأنواع الرديئة من الشاى وتوزيعه فى الريف مما كان له تأثير على الحالة الصحية للفلاحين مما هددهم بالإصابة بالجنون^(١).

ومما سبق يمكن القول بأن المخدرات كان لها دور فى زيادة معدل الجريمة كما أدت الأزمة الاقتصادية الى تقلص تجارة المخدرات فى الفترة محل الدراسة.

تأثير الأزمة فى المجتمع الريفى:

أثرت الأزمة على معظم فئات المجتمع المصرى ملاك وفلاحين وعمال، فقد تركزت ثروات البلاد فى يد قلة من أصحاب الثروات غير أن هؤلاء الملاك هم المسيطرون على الحياة الاقتصادية، كما كانوا يمثلون كبار ملاك الأراضى الزراعية، وكانوا هم أيضا أصحاب المصانع والشركات، وهم محتكرو التجارة الداخلية والخارجية، فكانوا يمارسون سيطرة كاملة على الاقتصاد المصرى مما كان من نتائجه سوء توزيع الدخل القومى وانخفاض أجور العمال الزراعيين والصناعيين وانخفاض مستوى المعيشة^(٢)، بما أن هذا المجتمع شهد تباينا صارخا فى توزيع الثروات بين قلة سيطرت على معظم مصادر الثروة ونسبة عظمى لا تملك إلا قوة عملها، وبالتالي لا تتخطى هذه النسبة إلا بقدر يسير من الدخل لا يصل بمعظم أبنائها إلى حد الكفاف من المعيشة كما يبين الجدول التالى.

(١) زكريا سليمان بيومى، قضايا الفلاح فى الريف المصرى ١٩٢٤-١٩٣٦، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص ١٠٣

(٢) على شبلى مصر الفتاه ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٤-١٩٤١، ص ١٨.

جدول رقم (٤٥) : حالة الملكية الزراعية في عام ١٩٣٢.

| حاله الملكية | الملاك | | المساحة المملوكة | | متوسط ما يملكه | |
|-----------------|---------|---------------|------------------|----------------|----------------|------------|
| | العند | % جملة الملاك | المساحة بالفدان | % جملة المساحة | ط | ف |
| اقل من ٥ فدان | ٢١١١٣١٦ | %٩٣ | ١٧٦٤٤٣٤ | %٣٠,٣ | ١١ | — |
| أكثر من ٥ : ٥٠ | ١٤٦٣٧٢ | %٦,٤ | ١٧٦١٢٩٢ | %٣٠,٣ | — | — |
| أكثر من ٥٠ فدان | ١٢٤٩٢ | %٠,٦ | ٢٢٩٠٦٧١ | %٣٩,٤ | — | (١) (٢) |

ومن خلال توزيع الملكية الزراعية تبين أن ٩٣% من جملة الملاك يملكون نفس المساحة التي يملكها ٤,٦% من جملة الملاك (٣,٣٠) % من جملة المساحة أي أن ٢١١١٣١٦ نسمة يملكون ١٧٦٤٤٣٤ فداناً وأن ١٤٦٣٧٢ نسمة يملكون بالتقريب نفس المساحة على حين أن ٠,٦% من ملاك الأراضي يملكون أكثر من ٥٠ فداناً بنسبة ٣٩,٤% من جملة الأراضي وهذا يوضح مدى تتركز الثروة في أيدي هؤلاء الملاك، كما يبين هذا مدى سوء توزيع الدخل القومي على هؤلاء الأفراد ومما يؤكد سوء توزيع الدخل أن ٩٣% من الملاك يملكون نفس المقدار الذي يملكه ٦,٤% من جملة الملاك (٣٠,٣) % من جملة الأراضي، وأن حوالي ٠,٦% من الملاك يملكون أكثر مما تملكه تلك الشريحتين السابقتين ٣٩,٤% من جملة الأراضي.

وتشير البيانات إلى زيادة أعداد الملاك الزراعيين إلى جملة الملاك عامة في هذه الفترة، فإذا كان في عام ١٩١٨ جملة عدد الملاك الذين يملكون أقل من

(١) محافظ عابدين، محفظة ٥٩٢، القطن ١٩١٣/٢/١١، ١٩٥٢/٢/٣.

(٢) هذا الإحصاء بها خطأ: حيث ذكرت الوثيقة أن متوسط ما يملكه الفرد هو ١١ قيراطاً، والصحيح أن الفرد يملك ٢٠ قيراطاً، كما لم تذكر الوثيقة متوسط ما يملكه الفرد في الفئة الثانية (من ٥ إلى ٥٠ فداناً) والذي بلغ ١٢ فداناً، أما الفئة الثالثة فيملك الفرد فيها ١٨٣ فداناً.

فدان إلى خمسة هم ٦٣,٦ % حوالى ١٥٨٨٦,٦ نسمة يملكون ٢٧,٤ % من الأراضى حوالى ١٥٠٢٦١٣ فداناً، ثم ارتفعوا فى عام ١٩٣٠ إلى ٩٢,٩ % من جملة الملاك^(١)، ثم ارتفعت هذه النسبة فى عام ١٩٣٢، التى وصلت نسبتها إلى ٩٣ % من جملة الملاك^(٢).

وهذا لا يعنى أن الطبقة العليا " كبار الملاك " لم تعان فى ظل الأزمة بل عانت أشد المعاناة، حتى أنه لم يفلت من الأزمة من أفرادها إلا من درج منهم على الإقامة بقراه واستغلال أملاكه بنفسه ولحسابه الخاص، أما من قام على استغلالها بالتأجير عن طريق وكلاء الدوائر ونظار الزراعة ولم يباشروها، فقد أثرت الأزمة فيهم بشكل كبير، وكانوا غالباً يفقدون أطيانهم بسبب عدم الذهاب إليها لمراعتها فيدعى بعض الزراع ملكيتهم لها بمضى المدة، ولم يستطع المالك إثبات ملكيته لاستمرار وضع أيديهم عليها، بالإضافة الى عدم استطاعة المؤجر أن يدفع الإيجار لأن الإيجار يحتاج إلى مال كثير للإنفاق على الزراعة، فأصبحت أرضه عرضة للمصادرة والبيع الجبرى بأسعار زهيدة، بعد أن وجدوا صعوبة مع الأزمة فى تحصيل الإيجارات التى امتنع المستأجرون عن سدادها، وبخاصة ما عقد منها قبيل الأزمة، ولمدة ثلاث سنوات بأسعار مرتفعة وذلك لأن الوكلاء ابتلعوا معظم الإيرادات أثناء إدارة الأراضى، حتى لم يتبق له من الإيراد ما يغطى نفقات زراعتها^(٣).

وكان المالك الذى يملك أى مقدار من الأطيان يسهل عليه تأجير الأطيان إلى الزراع بإيجار يتفق مع أسعار الحاصلات، وكان الزراع يهتم ويجتهد فى تسديد الإيجار المطلوب منه، وكان المالك يعتمد فى جميع تصرفاته وأعماله على إيراده الناتج من إيجار أطيانه، ولكن من ظل الظروف الاقتصادية العسيرة فقد تأثر كل من المالك والزراع بها^(٤) وقد تزامن هذا مع تراجع البنوك عن الإقراض إلا بفوائد عالية، حيث تعذر كبار الملاك فى تسديد مستحقات الحكومة من ضرائب وأقساط

(١) أحمد الشربيني، الغلاء وآثاره الاجتماعية بين الحربين العالميتين، ص ٢٠٤.

(٢) عابدين، محفظة ٥٩٢.

(٣) أحمد الشربيني، الكساد العالمى والريف المصرى، ص ٢٢٤.

(٤) عابدين، محفظة ٤٩٧، موقف الفلاح الآن، قلبنى فهمى، ١٩٣٠/٩/٣٠.

عقارية وثمان التقاوى والسماذ، مما نتج عنه تراكم الديون وعدم استطاعة المالك دفعها لذلك كان يفقد ما يملك من أطيان^(١).

وأدى تراكم الديون بدرجة كبيرة رهنت في مقابلها حوالى ٨٩% من جملة الأراضى الزراعية فى أوائل سنوات الأزمة فى الوقت الذى فشلت فيه كل محاولات الحكومة لتثبيت أسعار القطن والدخول الزراعية، إلى انتشار حركة مصادرة الملكيات وبيعها بصورة مرتفعة^(٢).

وقد تضافرت عوامل مختلفة ساعدت على تفاقم المشكلة والتى كان من أبرزها الاقتراض فى فترات الرخاء دون وضع النتائج السلبية لهذا الاقتراض فى الحسبان، وتأثير العوامل الاقتصادية العالمية، وهبوط أسعار الحاصلات الزراعية مع انخفاض إنتاجية الفدان، وتعدد الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد المصرى^(٣)، ووصلت الأزمة إلى ذروتها فى منتصف عام ١٩٣١ وزادت نسبة البيوع الجبرية زيادة كبيرة، فقد نظرت محكمة مصر المختطة خلال هذا العام وحده ١١٠٠ قضية نزع ملكية بلغ مقدار الأراضى المعروضة للبيع ٣٢٠٦١ فدانا وقد رسا المزاد على ٢٩٥٤ فدانا منها يضاف إليها القضايا المؤجلة، وقدر مجموع الأراضى المهددة بالبيع الجبرى فى نهاية ١٩٣١ بحوالى خمسين ألف فدان^(٤).

كما ذكرت جريدة البورصة أن أعداد قضايا البيوع الجبرية فى ١٩٣٢ للبنك الزراعى حوالى ٢١٦ قضية والأطيان التى طلبت بيعها تقدر بنحو ٤٢٥٠ فدانا، ولبنك الرهانات ٥١ قضية، والأطيان التى طلبت بيعها ٣١٧٩ فدانا، والبنك

(١) الأهرام، ١٩٣٣/١١/٢٩، الياس عوض بك، الأزمة وكيف تعالج.

(٢) أحمد الشربيني، الغلاء وآثاره الاجتماعية فى مصر بين الحربين، ص ٢١٢.

(٣) عفاف محمد بدر على يوسف، الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها فى الريف المصرى فى فترة ١٩٣٠-

١٩٥٢، رسالة ماجستير كلية للدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٨٩ م، ص ٨١.

(٤) عصام الدسوقي، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢، ط ١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٧٤.

العقارى ٩ قضايا والأطيان التى طلبت بيعها ١٠٩ فدانا^(١)، وفى سنة ١٩٣٣ نظرت المحاكم المختلطة حوالى ٧٩٦ قضية بيع جبرى^(٢).

ومن الواضح أن طبقة ملاك الأراضى كانت أكثر تأثرا بالأزمة من الطبقات التى تلتها، ولهذا نجد أن عددا من الملاك والمزارعين الذين قاموا بتقديم العديد من الالتماسات والشكاوى للحكومة للنظر فى هذه المشكلة فى كثير من الجهات المصرية مثل الدقهلية، والغربية^(٣)، كما كانت هناك جهات أخرى عديدة قامت بالشكوى^(٤)، ولذلك اهتمت الحكومة بأمر المدينين ومحاولة حل هذه المشكلة^(٥)، وقد مرت مسألة الديون العقارية بعدة مراحل جرت خلالها التسويات العقارية منذ سنة ١٩٣٠.

ولهذا حاول الملاك ترتيب أمورهم عندما بلغت الأزمة درجة من الحدة تهدد مصالحهم، حيث أعاد كبار الملاك النظر فى أسلوب حياتهم، حتى اتجهوا لضغط نفقاتهم، والعودة إلى قراهم والتفرغ لإدارة مزارعهم، والتوقف عن البذخ والسفه، وإلى جانب محاولتهم هذه حاولت الحكومة إيجاد حل حاسم لأزمته^(٥) وقد نتج عن كثرة ديون الملاك، ورهن أراضيهم انخفاض قيمة الأراضى^(٦)، فكان الفدان فى سنة ١٩٢٧ يساوى ١٥٠ جنيها أصبح لا يزيد عن ٤٠ جنيها فى ١٩٣٣^(٧).

(١) البورصة، ١٩٣٢/٢/٢٠، مظلوم هاشم، حماية الأراضى الزراعية فى مصر من البيوع الجبرية.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣٣/١٠/١٩، قضايا البيوع الجبرية أمام المحاكم المختلطة.

(٣) عابدين، محفظه ٤٩٤، التماسات مستأجر بين مزارعين، ١٩٣٠/١٠/١١.

(٤) المزيد من التفاصيل انظر محافظ عابدين رقم ٤٤٩ - ٤٩٣، ٤٩٤ - ٥٣٦، ٥٥٤ - ٥٩٢.

(٥) مجلس النواب، دور الانعقاد العادى الرابع، الجلسة الحادية والأربعين، ١٩٣٢/٥/٢١، ص ١٠٠٤.

(٦) أحمد الشربيني، الكساد العالمى والريف المصرى، ص ٢١٣.

(٧) عاصم الدسوقي، المرجع السابق، ص ١٨١.

(٨) الأهرام، ١٩٣٣/٨/٩، الحالة الاقتصادية العامة.

لم تكن الحلول التي اتخذتها الحكومة إلا حلولاً وقتية فلم تحقق نجاحاً يذكر، حيث إن الخطوات التي اتخذت من أجل حلها بوضع قانون يمنح مهلة لتسديد الديون العقارية أو بمنح تيسيرات للمدينين للوفاء بها من جانب، ومن جانب آخر وضع عدة تشريعات تنظم عملية نزاع الملكية والبيع الجبرية، وبالرغم من هذا أخفقت حلول الحكومة، لأنها كالإنفاق في الهواء ما تلبث أن تظهر فتختفى، ولم تأخذ هذه المشكلة طريقها إلى الحل طوال تلك الفترة^(١).

كما ارتبط المزارعون بالملك الزراعيين حيث كان المحور الأساسي في العلاقة بين الطرفين (الملك والفلاحين) هو مسألة الإيجار^(٢)، وكانت تلك المسألة هي أحد المحاور الرئيسية في استغلال الملك للفلاحين، كما تعد أحد أسباب كثير من النزاعات في الصراع الاجتماعي بين كلتا الشريحتين، لأن كل انتفاضات الفلاحين قد حدثت في المناطق المؤجرة لهم بواسطة كبار الملك^(٣)، وكان من الطبيعي أن تحدث نزاعات كثيرة بينهم، وإذا كانت الإيجارات عقدت قبل حدوث الأزمة الاقتصادية أي في وقت الرخاء كانت تؤجر بإيجارات تتناسب مع الحالة، ولكن في ظل الأزمة بقيت هذه الإيجارات كما هي، ومن هنا أصبح المزارع عاجزاً عن دفع الإيجار، لأن ثمن إنتاجية الفدان لا يفي بتكاليف زراعته، وخاصة مع انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية^(٤) وخاصة "القطن" ومما يزيد الغبن إذا تعرضت أسعار القطن للهبوط على التو من التعاقد وهذا ما حدث في معظم سنوات الدراسة، ودفع المستأجرين إلى مطالبة الحكومة بالتدخل ورفع الغبن عنهم^(٥) حيث

(١) عفاف محمد بدر، المرجع السابق، ص ٩١.

(٢) زكريا سليمان بيومي، المرجع السابق، ص ٢٧.

(٣) على بركات، الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ - ١٩٥٢، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٨٠.

(٤) المقطم، ١٩٣١/٧/٣، عبد الحليم إلياس نصير، أجور الأفيان.

(٥) أحمد الشربيني، الغلاء وآثاره الاجتماعية بين الحربين العالميتين، ص ٢١٥.

كان المستأجرون ملزمين بدفع إيجار يتراوح بين ٦ جنيهات إلى ٢٢ جنيهًا بالنسبة للفدان الواحد^(١).

ومما ساهم في نكبة الفلاحين كثرة الضرائب التي كانت تفرض عليهم، وكان يعاني الفلاح أشد المعاناة في تسديد تلك الضرائب، لهذا كان يتم الحجز على ممتلكاته، ويتم بيعها بأبخس الأثمان، من عقارات ومواشى وقاء للضرائب الأميرية^(٢)، فمثلا نجد أحد المزارعين في الزقازيق ينزع سقف منزله ويبيعه لكى يسدد الضرائب^(٣) وقال مزارع آخر "إنه لو فقد أحد أولاده أهون عليه من تلك الكارثة" وذلك لأنه زرع ثلاثة عشر فداناً قبلى فى نجع حمادى وأنفق عليهم فوق المائة جنيه ولم يجد ما يعوضه نصف ما أنفقه^(٤).

واتجهت هذه الشريحة من أبناء المجتمع إلى تقليل نفقاتهم المتواضعة لأبعد الحدود، حتى أن أكثرهم حدوا من تردهم على المدن، وسربوا أبناءهم من المدارس، وامتنعوا عن استهلاك بعض السلع الكمالية، على الرغم من انخفاض أسعارها بدرجة كبيرة عن المدن، وكذلك اقتصدوا فى استهلاك الوقود باستخدام مخلفات الحقول وروث المواشى والملابس حتى قيل إن نفقاتهم أصبحت لا تتكلف شيئاً تقريباً، بعد أن ابتعدوا عن ارتداء النوعيات الغالية من المنسوجات، وهذا ما جعل الطبقة الدنيا الريفية تحقق قدر من متطلبات الحياة جنب معظم أبنائها الجوع المطلق وجعلهم يعيشون عند خط الفقر أو عند حافة الحاجة والاحتياج^(٥).

Bonne, Alfred, op, cit, p 27

(١)

(٢) الوقت، ١٩٣١/٢/٣، أحاديث رئيس الوزراء ومدير البنوك فى الشؤون الاقتصادية، البلاغ،

١٩٣٢/٢/٦ إرهاب الفلاح ببيع أقواته ومواشيه جبرياً ، الأهرام، ١٩٣٢/٩/٨، مشاهدات وملاحظات

فى القرية المصرية، عبد الحليم إلياس نصر.

(٣) البلاغ، ١٩٣١/١٠/٢١، الخطر يزداد.

(٤) الصدق ، ١٩٣١/١/٢٢، الأزمة الاقتصادية فى العالم ومركز مصر الاجتماعى.

(٥) أحمد الشربيني، الكساد العالمى والريف المصرى، ص ٢٢٢، ٢٢٣ .

كما أدت الأزمة إلى هجرة بعض الفلاحين من الريف إلى المدن بدرجة كبيرة فاقت قدرتها الاستيعابية^(١)، وذلك لانخفاض مستوى المعيشة في القرية^(٢) حيث كانوا يعيشون في دور متداعية ذات غرف لا يوافيها النور، وكانت تعد قبور للأحياء^(٣) ولا تزيد عدد هذه الغرف في أكثر الأحوال عن ثلاث غرف إذا كان عدد أفراد العائلة كبيراً وفي أغلب الأحيان تكون مكونة من غرفة واحدة، يبيت فيها جميع أفراد الأسرة، أما الماء الذي يشربه الفلاح وأسرته فهو الماء الراكد في الترع الذي يؤدي لانتقال العديد من الأمراض^(٤).

وقد سكن هؤلاء النازحين الأحياء الفقيرة في المدن وعجزوا عن إيجاد فرصة عمل فاتجهوا إلى ارتكاب العديد من الجرائم وإلى أعمال السرقة والمشاجرات^(٥)، لأنهم لا يجدون قوت يومهم وكانوا يعملوا في أتفه المهن، وخدمون في البيوت، ويدلون الأطفال ويبيعون أوراق البانصيب ويقوموا بأعمال الباعة الجائلين^(٦).

وهذا ما دفع السلطات إلى تعقب هؤلاء النازحين من قراهم لما أثاروا من شغب وعنف وترحيلهم إلى قراهم، ولكن عمليات الترحيل لم تضع حداً لمعاودة النزوح من الريف إلى المدينة^(٧)، لهذا ظهر اتجاه لوضع حد لتدفق الريفيين إلى المدن يقضى بالاهتمام بالقرية وإصلاحها، وكذلك إنشاء مناطق زراعية جديدة ينقل إليها الفلاحون الذين تضيق بهم قراهم، مع دعوة الريفيين إلى عدم ترك قراهم^(٨).

(١) المقطم، ١٩٣١/٨/٢٩، ملاك الأراضي الزراعية وفلاحوهم.

(٢) الأهرام، ١٩٣٠/١١/٨، إصلاح القرية المصرية أساس كل إصلاح اقتصادي واجتماعي

الصدق، ١٩٣٢/٤/٢٨، الهجرة إلى المدينة خطر يهدد البلاد.

(٣) الأهرام، ٢٠٠٣/٨/٧، ديوان لبيب رزق، ديوان الحياة المعاصرة، مجلها عيشه الفلاح.

(٤) مصطفى على الهلباوي، في الريف المصري ص ٦٩ - ٧٠.

(٥) المقطم، ١٩٣١/٧/٢٣، مشاهد في الريف.

(٦) عائشة عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٢.

(٧) أحمد الشربيني، الكساد العالمي و الريف المصري، ص ٢٢١.

(٨) نفسه، ص ٢٢١. الإخلاص، ١٩٣٣/٩/٢١، الفلاح وعلاج الأزمة .

الروضة، ١٩٣١/٢/١٠، في الاقتصاد. الأسبوع، ١٩٣٣/١٢/٦، سلامة موسى، خراب الفلاح.

ولكن بالرغم من تأثير الأزمة في هؤلاء الريفيين، إلا أنهم كانوا يتمسكون بالعادات والمعتقدات حتى لو كلفهم هذا فوق طاقتهم المادية، فوجد في صندوق النذور الذى كان بجوار قبر السيد البدوى مائة وخمسون ألف جنيهًا، وما يقدر قيمته بثلاثمائة جنيه من الحلى والذهب، ووجد فيه أيضا التماسات يرغب أصحابها من السيد البدوى أن ينظر إلى ميسرة فيما له عليهم من دين^(١).

وكان من الغريب أن يوجد مبلغ كهذا في وقت تمر فيه البلاد بأزمة اقتصادية في صندوق النذور ومع التماسات من هؤلاء رغبة منهم أن ينظر إليهم السيد بعين الرأفة لتسديد دينهم، أليس من الأفضل لهم أن يسددون ديونهم بدلاً من أن يلقوا بأموالهم هكذا ويظلوا مدينين؟، ولكن من الواضح أن المعتقدات كانت تلعب دورًا هامًا في حياة الريفيين بشكل كبير، وأمام هذه الكارثة يمكن القول بأنها أصابت مصالح معظم شرائح المجتمع من المصريين في الريف والمدينة من ملاك ومستأجرين ومزارعين وعمال ومرتزة وتجار^(٢).

تأثير الأزمة في مجتمع المدينة:

لم يكن التجار أفضل حالاً من الفلاحين في ظل تأثير الأزمة في البلاد، وفي ظل غلاء المعيشة، كما كان من الطبيعي أن تؤثر الأزمة على التجارة، فإذا كان أكبر عميل للتاجر هو الفلاح، وكما أوضحت الدراسات سوء حال الفلاح وضعف القوة الشرائية والقوة الاستهلاكية له إلى أدنى حد ممكن، حتى صار يستغنى عما اعتاده من السلع الثانوية واكتفى بالضرورى اللازم له، فإذا كان حال أكبر عميل هكذا فكيف يكون حال التجار^(٣).

(١) محمود أبو ريه، حياة القرى، المكتبة الثقافية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦، ص ٥١.

(٢) الجريدة التجارية، ١٩٣٢/٦/١٧، جهود الحكومة لتخفيف ضائقة الزارع. الأهرام، ١٩٣٣/٩/١، جلفدان صالح على، أغيثوا الفلاح.

(٣) الجريدة التجارية، ١٩٣١/٩/١٥، ما يعانيه التجار في الأزمة.

ويرجع تأثير التجار إلى ما أصاب البلاد من غلاء، لارتباط حركة الأسواق بالقوة الشرائية للفلاحين الذين ارتبط معظمهم بعلاقات مالية مع التجار الذين استدانوا منهم إما بالاقتراض المباشر أو الشراء العاجل بالأجل، مما أدت هذه العلاقات إلى تزايد قضايا الحجز التي أقامها التجار على ممتلكات الفلاحين الذين عجزوا عن تسديد ما عليهم من مستحقات لهؤلاء التجار، بعد أن ضاقت بهم الحال في ظل هذه الظروف^(١).

ولكن الحكومة حاولت أن تساعد الفلاحين عن طريق إجراءات عديدة اتخذتها، أما التجار فلم تستطع الحكومة مد يد العون لهم بطريقة مباشرة^(٢) وفي مقدمة تلك الوسائل التي اتخذتها الحكومة هي تخفيض أجور المحال التجارية التي أصبحت غير متناسبة مع الحالة الاقتصادية السيئة، والتي كانت قد قدرت في وقت الرخاء واليسر، وقد أصبحت في فترة الكساد كبيرة غير ميسر دفعها، لأن التجار لا يستطيعون أن يوازنوا بين دخلهم وبين قيمة بضائعهم^(٣).

وأدى الكساد الذي عم التجارة في مصر بشكل كبير إبان الكساد العالمي، وعدم ثبات حركة البيع والشراء وكثرة الإنتاج وقلة الاستهلاك إلى كثرة حالات إفلاس التجار^(٤). على الرغم من أن التاجر حاول أن يتفادى الأزمة بتخفيض نفقاته العمومية والشخصية، والاستغناء عن فريق من موظفيه^(٥).

(١) أحمد الشربيني، الغلاء وآثاره الاجتماعية بين الحربين العالميتين، ص ٢٢١.

(٢) الأهرام، ١٢/٩/١٩٣٣، التليف التجاري للتجارة ومساعدة الطلبة العاطلين وواجب الحكومة نحو الطبقات المازومة.

(٣) الجريدة التجارية، ٢١/٧/١٩٣١، محمد نجيب ولاية، حول تخفيض أجور المساكن والمحال التجارية.

(٤) البلاغ، ٢٣/٤/١٩٣٢، إفلاس تجارنا وعواقبه في الحالة الاقتصادية في البلاد.

(٥) الجريدة التجارية، ١٧/٧/١٩٣١ محمد نجيب ولاية، حول تخفيض أجور المساكن والمحال التجارية والإسراع في حلها .

وإزاء ما تعرض له الوضع الاجتماعي للتاجر من اهتزاز وربما إفلاس وانتقاله من مستوى إلى مستوى أقل فكانت هناك شكوى عامة من هؤلاء التجار للنظر في ما وصل إليه حالهم وخاصة في عامي ١٩٣١ / ١٩٣٢ ^(١)، وكان خير دليل على ما آل إليه حال التجار من معاناة هو إفلاس شارع المغاربة بدمنهوور الذي كان يعرف عنه أنه أحد الشوارع التجارية الخاصة بتجار الأقمشة والأصواف، فكان به ١٨ محلاً مقفلاً لإفلاس بعضها في ١٩٣١ والبعض الآخر انتقل أصحابها إلى محال أجرتها أقل بعد ما اكتسبوا في محالهم الأولى الشهرة والثقة المالية ^(٢). كما يبين الجدول التالي عدد التفاليس التي اشهرت على أساس أن ١٩١٣/١٩١٤ = ١٠٠.

جدول رقم (٤٦): عدد التفاليس التي اشهرت من ١٩٢٩ : ١٩٣٤.

| السنة | عدد التفاليس التي اشهرت | السنة | عدد التفاليس التي اشهرت |
|-------|-------------------------|-------|-------------------------|
| ١٩٢٩ | ٢٣٧,٥ | ١٩٣٢ | ٣,٢,٨ |
| ١٩٣٠ | ٢٣٠,٧ | ١٩٣٣ | ١٥٥,١ |
| ١٩٣١ | ٣٠٠,٦ | ١٩٣٤ | ١٢٢,٢ ^(٣) |

ومن خلال الإحصاء تبين مدى ارتفاع حالات إشهار التفاليس بالمقارنة بأعدادها قبل الحرب العالمية ومعدل الارتفاع هذا يبين مدى تأثير الأزمة على أوضاع التجار مما جعلت هؤلاء ينتقلون من مستوى إلى مستوى أقل فإذا قورن بين سنوات الكساد وسنوات ما قبل الحرب نجد أن أكثر سنوات الأزمة تأثيراً في التجار هي سنتي ١٩٣١ / ١٩٣٢، والتي ارتفعت فيهما معدل حالات الإفلاس لأكثر من ثلاثة أضعاف قبل الحرب.

(١) المقطم، ١٣/٨/١٩٣١، ١٦/٨/١٩٣١، ٢٠/١٠/١٩٣١، ٧/٦/١٩٣٢، ١٨/١٠/١٩٣٢، ١٩/١١/١٩٣٢.

(٢) البلاغ، ٢٧/١٠/١٩٣١، تحقيق البلاغ (٩)، في مدرية البحيرة لمنسوب البلاغ.

(٣) أحمد الشرييني، الغلاء وآثاره الاجتماعية بين الحربين العالميتين، ص ٢٢٣.

وقد أدى سوء أوضاع التجار وتعرضهم لإشهار إفلاسهم إلى محاولتهم الضغط على الفلاحين لاستيفاء ديونهم التي قدرت بآلاف الجنيهات عن طريق التقاضى والحجز على ممتلكاتهم ومواشيهم وما يحتفظون به من غلال لاستهلاكهم الخاص، وكذا منقولاتهم المنزلية، والإعلان عن بيعها فى مزادات بأقرب أسواق الناحية التى يقيم بها المدين، ولما فشل التجار فى استخلاص ديونهم من الفلاحين بما يجنبهم خطر الإفلاس^(١).

ولهذا قدم العديد من التجار طلبات للحكومة المصرية يلتمسون فيها الإحسان لأن معظم التجار فى فترة الكساد خسروا تجارتهم، واضطروا لإشهار إفلاسهم ومن ثم تقدم بعض من الذين لا يجدون ما يدفعهم للعيش وقضاء احتياجاتهم الضرورية^(٢)، وعلى سبيل المثال خسر أحد تجار القطن سبعة عشر ألف جنيه وأصبح لا يملك شئ ولا حتى ما ينفقه فى يومه، وآخر استبدل معاشه بمكافأة فى ١٩٠٦ بقصد التجارة ولكنه خسر تجارته أيضا بسبب الأزمة المالية، وآخر يقول إنه تاجر بالمنيا ولم يبق لديه شئ بعد سداد دين كان عليه بسبب الكساد^(٣). وهناك آخرون طالبوا الحكومة بالتدخل لحمايتهم من الإفلاس كما فعلت لمساعدة الفئات الأخرى، على أن يكون هذا بتعديل القوانين التجارية وبالسعى لدى البنوك بتأجيل دفع الكمبيالات المستحقة عن موعدها أو تقسيط الديون على سنوات عدة مع خفض سعر الفائدة^(٤). كما طالبوا بتسليف التجار وتوفير مصدر تمويل لهم بعد أن توقفت البنوك التجارية عن إقراضهم كما فعلوا للزراع والملاك عن طريق إنشاء بنك التسليف الزراعى^(٥).

(١) احمد الشربيني، الخلاء وآثاره الاجتماعية بين الحريين العالميتين، ص ٢٢٤.

(٢) عابدين، محفظه ٣٩٦، التماسات بطلب الإحسان بسبب الأزمة، ١٩٣١/٤/١٤.

(٣) نفسه، محفظه ٣٩٥، التماسات ومساعدات مالية مقدمة للتجار نظر للكساد الذى أثر عليهم، ١٩٣٠.

(٤) الأهرام، ١٩٣٢/١٠/٢٠، مواعيد استحقاق الديون.

(٥) نفسه، ١٩٣٣/٩/١٣، عيد الله حسين، التسليف التجارى للتجار.

وهكذا أثرت الأزمة فى شريحة التجار تأثيرا بالغاً لدرجة أنها جعلت البعض منهم يفقدوا كل ما يملكون ويتراجعوا عن شريحتهم إلى شريحة أقل منها. تلى شريحة التجار شريحة الموظفين الذين تأثروا بالأزمة وإن كانت هناك بعض المصادر تشير إلى عدم تأثرهم بالآثار الناتجة عنها، حتى ولو لم تخفض الحكومة رواتبهم.

ومع حدوث الأزمة الاقتصادية طالب البعض بضرورة اتخاذ الإجراءات لوقف ارتفاع مرتبات الموظفين، حيث أنها تشكل عبء على ميزانية الدولة^(١)، وقد تم تأليف لجنة الموظفين العليا ١٩٣١ التى أوكل إليها البحث والاستقصاء فى شؤون الموظفين من جميع جهاتها، وتألقت من هذه اللجنة لجان فرعية فى كل وزارة أو مصلحة^(٢). للوصول إلى نتيجة عاجلة لتخفيف هذا العبء الشديد الواقع على ميزانية الدولة^(٣) كما تقدم العديد من الاقتراحات فى إجتماع مجلس الوزراء بخصوص تخفيض مرتبات الموظفين^(٤) وكان من أهمها أولاً: تخفيض مرتبات الموظفين والمستخدمين، ثانياً: إلغاء العلاوات الدورية فى السنة المقبلة (١٩٣٢) التى تستحق لأربابها فى إبريل وأكتوبر (١٩٣١)، ثالثاً: الاكتفاء بالعلاوات الخصوصية وإلغاء العلاوات الدورية^(٥).

وقد رفضت حكومة صدقى باشا هذه الاقتراحات وقال صدقى "إن هذه المرتبات هى أموال باقية فى الدولة تتداولها الأيدى دون أن تخرج من مصر

(١) المقطم، ١٩٣١/٨/٢٠، أسعد لطفى، الأزمة والموظفين، / البلاغ، ١٩٣١/١٠/١٧ تفريغ الأزمة.

(٢) الوقت، ١٩٣١/١/٢٠، بين السياسة المصرية والأزمة الاقتصادية، علاوات الموظفين.

(٣) محمد عبد الله العربى بك، سياسة الإنفاق الحكومى فى مصر، فى الفترة من ١٨٨٢ - ١٩٤٨، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٤٤٢.

(٤) محمد حسن هيكل وآخرون، المرجع السابق، ص ٧١.

(٥) الفلاح المصرى ١٩٣١/١/٢، إبراهيم عبد القادر المازنى، الوزارة والموظفين.

الأهرام، ١٩٣١/١٢/٣١، هل تخفض المرتبات وتلغى العلاوات.

فتساعد على حركة البيع والشراء ومادامت في استطاعة الميزانية أن تقوم بنفقات الأعمال الكبرى التى تدر الخير على البلاد فليس هناك ما يقضى لإنقاص مرتبات الموظفين، والميزانية قائمة بغرضين متقدمين والله الحمد^(١) كما ذكر أن مرتبات الموظفين التى يتقاضونها الآن لن يمسه أى تقليل^(٢)، وعلى الرغم من ذلك فقد تم تخفيض المرتبات الشهرية التى تمنح لبعض فئات الموظفين^(٣).

وأصدرت وزاره المالية منشورًا رقم "٤٥" لسنة ١٩٣٠ أجازت فيه تعديل الدرجات الوظيفية التى تمنح للموظفين الفنيين، والتى وضعت قبل ذلك العهد وفقًا لظروف وقتية واستمر العمل بها دون أن يطرأ عليها أى تغير وعلى سبيل المثال تعيين الكيميائيين والبكتريولوجيين فى مصلحة الصحة والكيمياء فى الدرجة الخامسة برواتب ٣٦٠ جنيهًا للأولين و ٣٨٤ جنيهًا للآخرين، حيث كان المتقدمون لتلك الوظائف قليلين العدد، ومع زوال هذه الظروف لم يبق مبررًا لبقاء هذه الماهيات المرتفعة، لذلك ألغت وزارة المالية هذه القاعدة وما يماثلها، على أن يمنح المرشحون للوظائف هذه أو المماثلة فى الماهيا الجائز منحها لأمثالهم الحاصلين على نفس المؤهلات فى فروع أخرى^(٤).

كما أصدرت الوزارة منشورًا رقم (٢٩) لسنة ١٩٣٢ يقضى بوجوب الامتناع التام فى وزارات الحكومة ومصالحها عن شغل الوظائف الشاغرة أو التى ستخلو حتى نهاية السنة المالية ١٩٣٢/١٩٣٣، نظرا لأن الحالة المالية لا تزال تدعوا إلى اقتصاد أكبر فى أبواب المصروفات كافة وخاصة فى باب الماهيات والأجور والمرتبات، وحيث إن التعيين والترقية تترتب عليها زيادة محسوسة فى

(١) كوكب الشرق، ١٩/٨/١٩٣١، محمد صلاح الدين، الأمة أم الحكومة.

(٢) الوقت ١٩٣١/١/٢٠، بين السياسة المصرية والأزمة الاقتصادية علاوات الموظفين ولجنة الموظفين العليا.

(٣) البلاغ، ١٩٣٢/٥/١٧، مرتبات الموظفين وموقف الوزارة فيها.

(٤) الوقائع المصرية، ١٩٣١/١/١٥، ص ١٧/عابدين، محفظه ٢٦٢، منشور الوزارة المالية، ملف ف

هذا الباب، وقصر الانتقالات على أعمال التفتيش مع العمل على أن تكون المدة التي تستغرقها المهمة أدنى مدة ممكنة^(١)، كما عملت الحكومة على وقف العلاوات والترقيات لمدة سنة (١٩٣٢)^(٢)، ثم تم وقفها لمدة سنة أخرى ١٩٣٣^(٣).

بيد أن هذه الإجراءات التي مست بعض فئات الموظفين لم ينتج عنها الإقتصاد المنشود في ميزانية الدولة، وبعد طول تردد بين التعرض للمرتبات أو تحاشي ذلك انتهى الأمر بتعديل الكادر الخاص بالموظفين^(٤)، ويقتضى هذا التعديل بأن تربط ميزانية السنة المالية (١٩٣٢/١٩٣١) على متوسط الدرجات وأن تلغى العلاوات الاستثنائية مع وقف العلاوات العادية، ولا تعطى بعد السنة المالية التالية (١٩٣٣/١٩٣٢) علاوة إلا من الوفورات، ولم يؤد هذا التعديل إلا إلى إقتصاد مبلغ ضئيل إذا قيس بجملة مرتبات الموظفين^(٥).

وهكذا ظلت الدرجات التي تخلص من الموظفين كما هي ولم تخفض مرتباتها، وعلى الرغم من بقائها وعدم المساس بها إلا أن هذه الشريحة قد تأثرت في ظل الأزمة حيث ساد الغلاء وارتفعت الأسعار، وقد جاء هذا التأثير عند انخفاض قيمة العملة المصرية بنسبه ٢٠%، ومن هنا نستطيع القول بأن قيمة المرتبات قلت بنفس قيمة العملة، وإن لم يكن تأثير الأزمة في هذه الشريحة قدر تأثيرها في باقى شرائح المجتمع وخاصة الفلاح والمزارع والملاك، وعلى الرغم من ذلك فقد قدم عدد من الموظفين العديد من الشكاوى بسبب الاستغناء عن بعضهم عن العمل أو التماسات لصرف الرواتب المتأخرة أو بقلة الرواتب^(٦).

(١) وزاره الخارجية، أرشيف سرى جديد، محفظه ١٤٣٠، ملف ١٠٧ / ٣.

(٢) الوقت، ١٩٣١/١/٢٠، علاوات الموظفين.

(٣) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٣/٧/٢٦.

(٤) الدفاع الوطنى، ١٩٣٢/٢/٢٦، كادر الموظفين نظام العلاوات والترقيات.

(٥) هيكل وآخرون، المرجع السابق، ص ٨٢.

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر محافظ عابدين ٣٩٥، ٤٩١، ٥٠٠، ٥٠٤.

وعن العمال فكانوا يعيشون حياة بالغة السوء بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لانتشار البطالة بينهم وخاصة بعد أن سرحت القوات العسكرية ممن كانوا يعملون في خدمتها منهم، كما أغلقت بعض الورش الصناعية أبوابها، أما العمال الذين لم تصبح البطالة فقد قبلوا العمل بأجور زهيدة لا تفي بسد احتياجاتهم الضرورية في ظل ارتفاع نفقات المعيشة ثم جاء الكساد ليزيد أوضاعهم سوءًا نتيجة لانخفاض أجورهم بنسبة تراوحت بين ١٥% إلى ٢٠% عن ذي قبل، وارتفاع نسبة البطالة بينهم لاستغناء العديد من الشركات التي كسدت منتجاتها عن أعداد كبيرة منهم^(١).

ولذا كان العمال المصريون من أشد الفئات الاجتماعية معاناة من الكساد، حيث أدت سياسة الدولة لمواجهة الركود إلى وقوع موجة من الغلاء التي أثقلت كاهل المستهلكين وخاصة الطبقات الفقيرة، والتي يعد العامل إحدى شرائحها^(٢) إذ أدت السياسة الجمركية إلى رفع أسعار الكثير من السلع الضرورية وحرمان المستهلك من الحصول على هذه السلع من الأسواق الخارجية بالأسعار الهابطة التي خلقتها الأزمة، كما أتاحت الفرصة للتجار لفرض الأسعار المرتفعة واللعب بها، وفي نفس الوقت ترتب على الأزمة الاقتصادية انخفاض في معدلات الأجور^(٣)، التي أوضحها تقرير بتلر رئيس بعثة مكتب العمل الدولي في مصر، حيث قدم دراسة عن أجور العمال في عام ١٩٣٢^(٤). نظرًا لسياسة الحكومة للاقتصاد في الميزانية عن طريق تخفيف نفقاتها فقد قامت بالاستغناء عن عدد كبير من عمال وزاراتها وهيئتها^(٥) وعلى سبيل المثال فقد فصلت إدارة السكة الحديد

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر محافظ عابدين ٣٩٥، ٤٩١، ٥٠٠، ٥٠٤.

(١) أحمد الشربيني، الغلاء وآثاره الاجتماعية، ص ٢٢٦-٢٢٨.

(٢) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العامة في الثلاثينيات (١٩٢٩-١٩٣٩)، مكتبة الشعب.

(٣) رءوف عباس، الحركة العمالية المصرية في الوثائق البريطانية، عالم الكتب، القاهرة ص ٢٥، ٢٦.

(٤) الأهرام، ١٩٣٢/٦/١٥، تقرير بتلر عن حالة العمل و العمال .

(٥) الوادى، ١٩٣٠/١٠/٣، محمد على رفاعى، مشكلة البطالة.

٧٠٠ عامل من عمالها هذا إلى جانب أنهم إستغنوا عن ١٥٠ موظفًا من ذوى العقود^(١) كما فصلت شركة قناة السويس ٦٠٠ عامل^(٢) ثم قامت بفصل ١٣٠٠ عامل آخرين^(٣) وقد وصل التوفير إلى ورش مصلحة الموانئ إذ كان يعمل بها أكثر من ٨٠٠ عامل أصبح لا يعمل بها أكثر من ٥٠ عاملاً^(٤)

فإذا كانت الحكومة تقوم بالاستغناء عن عدد كبير من عمالها بهدف الإقتصاد فى نفقاتها لتخفيف حدة الأزمة فإنها بذلك ساعدت على ازدياد مشكلة البطالة وتفاقمها وكانت هذه المشكلة خاصة بالعمال فقط.

ونتيجة لكل هذه الآثار التى ألمت بالعامل كان من الطبيعى أن يتحرك لمواجهتها، ولذلك اتجهوا إلى ممارسة العمل الجماعى وبدأت النقابات العمالية فى تنظيم الإضرابات فى القاهرة والإسكندرية ومدن القناة للمطالبة بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل ومقاومة عمليات تسريح العمال^(٥) والاهتمام بالصحة والتعليم والاهتمام بمساكن العمال وقد نشطت هذه الطبقة فى ظل حكومة الوفد التى تشكلت فى يناير ١٩٣٠ برئاسة مصطفى النحاس^(٦).

وقد استمر النضال الجماعى اليومى للعمال من أجل تحقيق مطالبهم المباشرة والتى تفاقمت فى ظل الأزمة، ولكن الحكومة قابلت هذا بالبطش والقمع، ولكنها عجزت عن وضع حد له، كما حاولت فى الوقت نفسه التماس بعض الحلول

(١) البلاغ، ١١/١٠/١٩٣١، ازدياد العاطلين.

(٢) الوفاق، ٥/١٠/١٩٣١، فصل ٦٠٠ عامل .

(٣) كوكب الشرق، ٧/١٠/١٩٣١، لنقل لنا الوزارة ماذا فعلت فى مشكلة العمال العاطلين.

(٤) التجارة، ٤/٧/١٩٣١، كامل محمد جابر، حول أزمة البطالة.

(٥) الأخبار، ١٩/١/١٩٣٠، محمد متولى سويلم، نظام العمل والعمال فى مصر .

(٦) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص ٢١.

لمشاكل العمل المتفاقمة^(١)، فقد قامت بإنشاء مكتب العمل من أجل العمال في سنة ١٩٣٠، وعلى الرغم من هذا فلم تحل مشاكل العمال^(٢).

فظهر الارتفاع في تكلفة المعيشة، لم يتقبل العمال هذه الظروف بهدوء، بل اهتم اتحادهم بتنظيم الإضرابات المتفرقة والتي جاء مطلب تحسين الأجور في مقدمة مطالبهم، ومع ذلك لم يستجب أصحاب رأس المال لهذه المطالب، بشكل أدى إلى استمرار سوء حال العمال بعد أن أصبح الانخفاض الطابع المميز لأجور العمال واستمر هذا الحال حتى منتصف الثلاثينيات ليشهد مزيداً من التردى في أحوال العمال^(٣).

وقد نتج عن السياسة التي اتبعتها الحكومة تجاه المجتمع المدني، ازدياد نسبة البطال في المجتمع لدرجة كبيرة التي انتشرت بين المتعلمين وبين العمال، هذا من جانب، ومن جانب آخر ساهم أصحاب رأس المال في تفاقم هذه المشكلة، وقد أثرت الأزمة في جميع فئات الشعب المصري ولكن هناك فئة قد استفادت من هذا الركود وهم أصحاب البيوت المالية الذين حاولوا الاستفادة من تردى أوضاع جميع الطبقات وخاصة الفلاحين وصغار الملاك الذين كانوا يعرضون لبيع ممتلكاتهم في المزاد العلني مقابل الديون التي كانت لهؤلاء ولم يستطع الفلاح سدادها.

(١) رؤوف عباس، الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤، ١٩٢٧، ص ٢٨.

(٢) سليمان النخيلي، الحركة العالمية، الاتحاد العام لنقابات مصر ١٩٦١ و ص ١٣٩.

(٣) أحمد الشرييني، الغلاء وآثاره الاجتماعية، ص ٢٢٨ .

الفصل الرابع

المردود الثقافي للأزمة الاقتصادية العالمية

مثل المردود الثقافى للأزمة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى مصر فى ظل الركود، وذلك من خلال محاور عدة كان أهمها الرواية، والتى عكست وضع المجتمع الريفى من خلال "يوميات نائب فى الأرياف" والمجتمع المدنى فى "القاهرة الجديدة"، ومثلت الصحافة بكل فروعها من شعر وكاريكاتير وإعلان أحد المحاور التى قدمت الركود، وكان هناك محور أخير عكسه المردود الثقافى، ألا وهو المسرح الذى قدم مسرحية "الجنية المصرى".

أولاً: الرواية

كان هناك العديد من الروايات التى تناولت فترة الثلاثينيات والتى كانت تصف أوضاع تلك الفترة سواء كانت أوضاعاً اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مثل "الوسية"، و"الأرض"، و"الشمندوره"، و"القاهرة الجديدة"، و"العزيمة"، و"يوميات نائب فى الأرياف"، وغير ذلك من الروايات. كل هذه الروايات قدمت صورة واضحة عن تلك الفترة، كما أن بعضها منها قدمها الإعلام المصرى فى صورة أفلام ومسلسلات اعتبرت فيما بعد مصدراً وثائقياً لتلك الفترة، ومن ثم لنا أن نتساءل هل يعد الأدب مصدراً تاريخياً ؟ وإلى أى مدى يمكن الاستفادة منه فى صياغة تاريخ تلك الفترة ؟

* يوميات نائب فى الأرياف:

تعتبر رواية "يوميات نائب فى الأرياف" مثالاً واضحاً يعبر عن فترة الأزمة الاقتصادية، وما تركته من آثار خصوصاً فى الريف المصرى، كما أنها تمثل وضع الفلاح وما عاناه من فقر وجهل ومرض، وهذا الثلاث الذى يعانى منه الفلاح يمثل مثلث تخلف الأمم.

جسد توفيق الحكيم (*) فى يومياته مشاعر بعض موظفى الريف تجاه الحياة والإقامة فيه وما يلاقىه أهله من الآم بسبب ذلك فيقول:

"هذا الشاب الذى جاء من العاصمة منذ أيام، حيث الأنوار والملاهى والضجيج، إنه لا يكاد يرى غير مبان قليلة أكثرها متهدم، وغير هذه الجحور المسقفة بحطب القطن والذرة يأوى إليها الفلاحون... إنها فى لونها الأغبر الأسمر لون الطين والسماء..... إلى أن يقول هذه القطعان من البيوت التى تعيش فى بطونها ديدان من الفلاحين المساكين" (١).

ومن هنا يتضح مدى البؤس والشقاء الذى يعانى به الفلاح فى حياته، والذى بالغ الحكيم فى تصويرها وبالغ فى تصوير مدى تخلفه.

وإذا أمعنا النظر فى هذه الرواية نجد تأثير الأزمة يبدو واضحاً، حيث إن بعض الفلاحين لا يستطيعون الحصول على الطعام الضرورى لحياتهم، ونجد البعض منهم يلجأ للسرقة، وحيث إن توفيق الحكيم كان يعمل وكيل نيابة فى هذه الفترة فهو يقدم حقائق مر بها أثناء إقامته فى الريف، قضية سرقة كوز ذرة، فهذا الرجل الذى قام بسرقة كوز ذرة ذلك لأنه لم يجد ما يساعده على إيجاد الطعام، مما يعد دليلاً قوياً على مدى تأثير الأزمة.

(*) توفيق الحكيم: ولد فى حى محرم بك بالإسكندرية فى ٩/١٠/١٨٩٨ وكان والده يعمل وكيل نيابة مركز السنطة، وقد حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٢٥م، من أعماله أوبريت على بابا وعودة الروح، كما عمل وكيل نيابة مثل والده فى أقاليم مصر، ومن خلال تجربته الوظيفية هذه أنتج يوميات نائب فى الأرياف، وكتب أهل الكهف والملك أوديب وشهرزاد وغيرها الكثير، كما قدم بعض الكتب مثل فن الأدب بين الفكر والفن وأدب الحياة، ووضعت وزارة الثقافة اسمه سنة ١٩٦٤م على مسرح محمد فريد فأصبح اسمه مسرح الحكيم، ورشح لأكثر من مرة لجائزة نوبل العالمية. وتوفى فى يوم ٢٨/٧/١٩٨٧م.

نبيل فرج، توفيق الحكيم ١٨٩٨-١٩٨٧، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص ٣: ١٢

(١) توفيق الحكيم. يوميات نائب فى الأرياف، دار الكتاب اللبنانى، المكتبة الشعبية، ١٩٨٣، ص ٦٠

ويقول الحكيم لمساعد:

سرقة كوز ذرة لن يعثر على أسهل من مثل هذه السرقة سل هذا المخلوق.
فستجده معترف. فستجده معترف في أمان الله... إلى أن يقول: (١)

وظهر الحاجب بالباب فأمرته بإحضار المتهم الأول، فدخل كيّل قد برز من صدره شعر أزرق أشيب وقلت للمساعد أن يوجه ما يحضره من أسئلة ولا يخاف

- أنت سرقت كوز ذرة ؟

- فأجاب الشيخ لغوره من جوف مقروح (من جوعى).

- فنظر المساعد إلى وقال في لهجة الانتظار.

- اعترف المتهم بالسرقة.

- فقال الرجل في بساطة.

- ومن قال إنى ناكِر ؟ أنا صحيح من جوعى نزلت لى فى غيظ من
الغيطان سحبت كوز (٢).

صدم مساعد النائب من كلام هذا الشيخ حيث إنه لم ينكر هذه السرقة،
واتضح ذلك من الحوار الذى تم بينهم وبين الشيخ، وقد حكم على المتهم بغرامة
مالية، ولم يستطع المتهم دفعها فحكم عليه بالحبس فحمد المتهم ربه، لأنه سيظل فى
الحبس، وهذا يوضح مدى قسوة الأزمة التى جعلت هذا الرجل يفضل السجن على
الحرية، حيث إنه فى السجن سيجد ما يقتات به مما لم يستطع أن يحصل عليه وهو
حر طليق فى ظل ظروف الأزمة.

(١) الحكيم. نفس الرواية، ص ٦٣

(٢) الحكيم. نفس الرواية، ص ٦٤:٦٥

"ووقف القلم فى يد المساعد، ولم يعرف ماذا يسأل بعد ذلك. والتفت إلى
يستجد بى، فنظرت إلى الرجل سائلاً.

- سين، يا رجل لماذا لا تشتغل ؟

- جيم، يا حضرة البك هات لى الشغل وعيب على إن كنت أتأخر. لكن
الفقير منا يوماً يلقى، وعشرة ما يلقى غير الجوع.

- أنت فى نظر القانون متهم بالسرقة

- القانون يا جناب البك على عينينا وراسنا ... ولكن برده عنده نظر
ويعرف أنى لحم ودم ومطلوب لى أكل إلخ" (١).

ومن هذه القضية ظهر تأثير آخر للأزمة ألا وهو زيادة نسبة البطالة فى
المجتمع المدنى والريفى على حد سواء (ظاهرة من ظواهر الأزمة فى مصر).
" ونوديت القضية التالية.

فحضر رجل هرم مقوس الظهر أبيض اللحية. يذب على عصاه فابتكره القاضى.

- بدبت القمح المحجوز عليه ؟

- القمح قمحى يا سعادة القاضى وأكلته أنا والعيال.

- معترف حضورى ! حبس شهر مع الشغل.

- شهر يا مسلمين ! ... القمح قمحى زراعتى ... مالى" (٢).

وظهر جلياً من هذه القضية مدى ما وصل له الفلاح من فقر وجوع بسبب
الأزمة الاقتصادية، وبدأ منها أيضاً أن النائب يحاور نفسه، عندما يقول:

" لقد جاءه المحضر حقيقة فحجز قمحه وعينه حارساً عليه حتى يسدد مال
الحكومة، لكن الجوع اشتد به وبعياله فأكل قمحه فمن ذا الذى يعده سارقاً ويعاقبه
عقاب السارق ؟ ... " (٣)

(١) الحكيم، نفس الرواية، ص ٦

(٢) الحكيم. نفس الرواية، ص ٩٣.

(٣) الحكيم. نفس الرواية، ص ٩٣.

ولقد أصبح هذا الفلاح المسكين مديون للحكومة بأموال الضرائب التى فرضت عليه وعندما حلت الأزمة بالبلاد لم يراع وجودها وتأثيرها على الفلاحين وعندما لم يستطع أن يسدد هذه الضرائب قامت السلطة بالحجز عليه " على قوت عياله"، ومن هنا يتضح مدى عبث السلطة بهموم الناس ومشاكلها فى فترة يجب عليها أن تخففها لا أن تزيدها، كما فعلت بهم.

وقدّم الحكيم صورة أخرى من الفقر وغلاء المعيشة، حينما يقع كيس ملابس كبير من سيارة فى التربة فيأخذه الفلاحون ويرتدونها بعد أن ينخفض منسوب المياه عن الملابس، فهذا الصبر الذى تحلى به الفلاحون حتى تجف المياه ليرتدوا الملابس على الفور كان أقوى دليلاً على العوز والحاجة والفقر المدقع الذى كان يعيشه الفلاح فى فترة الأزمة.

"وطُلبت القضية التالية. فظهر العسكى ومعه آخر، وفتح باب مكتبى على مصراعيه، وجذب داخل الحجرة أكثر من ثلاثين رجلاً وامرأة وولداً " قد شدوا فى حبال من الليف، إذ لم يجدوا فى المركز قيوداً حديدية ... فما تمالكت إن صحت لمنظرهم:

- الله أكبر ...! مواشى طالعة سوق السبت ...؟ حل الحبال يا عسكري.....

فقال الحارس وهو يحل بأسنانه عقدة الحبل:

فتشنا يا سعادة البك بيوتهم وجدنا فيها الممنوعات وباقي غيرهم من أهل الناحية تحت التفتيش والقبض بمعرفة حضرة الملاحظ وأورطة الهجانة..... إلى أن يقول

- ممنوعات.....!

- فاستدرك الحارس.

- الملبوسات يا أفندم.

نعم ... إن ما قرأت الساعة هو أن سيارة كبيرة كانت تحمل أكياسًا ضخمة مملوءة بمختلف الملابس: القطنية والصوفية من معاطف وستر وسراويل، وكذلك أنواع من الأحذية الجلدية لحساب متجر من المتاجر الشهيرة في القاهرة، وكانت تجتاز ليلاً بكل هذا جسر الترعة المحاذية لدائر الناحية، فسقط منها في الماء كيس كبير مفعم بألوان الملابس، ولبث الكيس في أعماق الترعة حتى انخفض منسوبه وانحسر الماء عن البضاعة فهرعت تلك البلدة العارية إلى الكنز..... الخ^(١).

ومن خلال القضايا التي قدمها الحكيم في يومياته ظهر مدى تأثير الأزمة على الريف، كما نجد أن الحكيم قد بالغ في بعض من هذه القضايا، وفي بعض الأحيان صور الفلاح بأنه حشرة أو حيوان، وبالرغم من ذلك فإنه قدم صورة من الريف المصرى عن حياة الفلاح بكل أشكالها، من مأكّل وملبس..... إلخ.

* القاهرة الجديدة:

أما رواية "القاهرة الجديدة" فيعتبر مجتمع القاهرة الجديدة من أكثر الأمثلة تعبيراً عن مجتمع المدينة، وتأثر المجتمع المدينى كما تأثر المجتمع الريفى فى ظل الأزمة، وقد تبين ذلك من خلال رواية نجيب محفوظ^(*) "القاهرة الجديدة" التى أبرزت كيف تأثرت طبقة عامة الشعب بالأزمة الاقتصادية كما قدمت الرواية صورة عن الوضع الاجتماعى.

(١) الحكيم. نفس الرواية، ص ٦٦ - ٦٧.

(*) نجيب محفوظ: ولد فى ١١/١٢/١٩١١، فى حي الجمالية، ومن خلال إقامته هناك أخذ أسماء كثير من رواياته مثل خان الخليلي وزقاق المدق وبين القصرين وقصر الشوق والسكرية، كما أخذ أيضاً شخصيته الفتوة التى ظهرت كثيراً فى أدبه، ثم انتقل إلى حي العباسية مع أسرته، وحصل على شهادة البكالوريا ودخل قسم الفلسفة فى كلية الآداب جامعة القاهرة، وتخرج فى عام ١٩٣٤، وتأثر فكره بالشيخ مصطفى عبد الرزاق والأستاذ سلامة موسى، وعمل بالوظائف الحكومية حتى أحيل إلى المعاش فى ديسمبر ١٩٧١، وقد نال جائزة نوبل ١٩٨٨. رجاء النقاش فى حب نجيب محفوظ، دار الشروق، ١٩٩٥ ص ١٦: ١٨.

يجسد محفوظ في روايته أحد مظاهر الأزمة الاقتصادية التي طحنت أبناء الشعب المصري وكان من أهم ملامحها الفقر، وظهر هذا في أسرة محجوب عبد الدايم الذي كان يعمل والده كاتبًا في شركة الألبان اليونانية بالقناطر الخيرية وكما ظهر كذلك في المبلغ الضئيل الذي استطاع محجوب عبد الدايم أن يعيش به لمدة ٤ شهور.

"هو هو البائس!... أبوه ترى ألا يزال أباه كاتبًا بشركة الألبان اليونانية بالقناطر، خدمة خمسة وعشرين عاما ومرتب ثمانية جنيهاً وإذا انقطع عن العمل فمكافأة أشهر معدودات، وكان الرجل يبذل له من مرتبه ثلاثة جنيهاً شهرياً أثناء السنة الدراسية، فنهضت بالضروريات من مسكن ومأكل وملبس ورضى بها الشاب رضا المتمرّد المغلوب^(١).

"ولم تمض سوى دقائق معدودات حتى وجد نفسه أمام البيت الصغير الذي ولد فيه، بيت من طابق واحد، يتقدمه فناء ترابي مسور بدرابزين خشبي، يدل مظهره على البساطة والتشّف. وكان يواجه المحطة في الجانب الآخر من الطريق، ويطل سطحه نور يلوح من خصائص نافذة أبيه"^(٢).

وقد ظهر الفقر أيضا على حالة الست أم محجوب من المرض الذي كان يعترّيها بسبب سوء التغذية الذي نتج عن الفقر.

"عطف الشاب رأسه إلى أمه، فأيقن أول وهلة أنها لم تذق للنوم طعما منذ مساء الثلاثاء، عيناها محمرتان ذابلتان تطوقهما هالتان زرقاوان، وبشرتها شديدة الصفرة، وامتلاً حزنا وكمداً أو لمح والداه بعينيّه مخلوقين بانسين مثله تماما.

واسترق النظر إلى أمه، وكانت تجلس مطرقة عند قدمه فرآها، ذابلة الوجه، وتبدو أكبر من سنّها الذي جاوز الخمسين بقليل، تتوء بأنقال عمر أنفقته أمام لهب الكانون ووهج الفرن تعجن وتخبز وتعمل وتكنس فتحجرت أصابع يديها وبرزت عروق ظاهر كفها. ولم تجد في حياتها وقتاً للثرثرة، كانت كالبتروول تحرك آلة كبيرة دون أن تدركه الحواس"^(٣).

(١) نجيب محفوظ. القاهرة الجديدة، مكتبة مصر، القاهرة، ص ٣٠.

(٢) نفسه، ص ٣٤.

(٣) نفسه، ص ٣٦-٣٧.

كما ظهر الفقر أيضا عندما استطاع محجوب عبد الدايم أن يعيش بجنيه واحد فقط شهريا لمدة ٤ شهور بعد أن كان يعيش بثلاثة جنيهات كل شهر، وقد سأله والده عما إذا كان يستطيع أن يعيش بجنيه، فماذا كان يفعل إذا كان الجنيه يساوى إيجار حجرة بدار الطلبة. وكان يتساءل أين يسكن وكيف يأكل؟ فاتجه يبحث عن سكن أرخص، "ونشط في الأيام الباقية من يناير للبحث عن حجرة رخيصة ولم يظفر بحاجته بسهولة لأن الحى من الأحياء المأهولة ولأنه مكتظ بالطلبة إلى أن عثر فى النهاية على حجرة سطحية بعمارة جديدة بشارع جركس... لكن جدتها كانت طامة لأن صاحب العمارة أبى أن يكرى الحجرة بأقل من أربعين قرشا.

... ووجد نفسه فى حاجة إلى نفقات النقل ... وأدى الإيجار مقدما فلم يبق معه من نفقته إلا ستين قرشا، قرشان لليوم الواحد، الغذاء والغاز، أما فنجان القهوة فهو من الكماليات المحرمة"^(١).

"فتتابعت أيام فبراير، ومتاعب الحياة تصكه صكاً. ولاحقه شبح الجوع ليلاً نهاراً..... فاضطر أن يقتصر أياما على وجبة واحدة وطحنه الجوع طحناً، واشتد هزاله، وشحب وجهه وبلغ الكرب ذروته حين طالبته الكلية باقتناء كتاب فى اللغة اللاتينية ثمنه خمسة وعشرون قرشا. فأسقط فى يده؟ ولم يجد من ثمنه مليما واحداً! ماذا يصنع؟"^(٢)

وقدمت الرواية أيضا مظهرًا من مظاهر الأزمات الذى يزداد مع سوء الأحوال الاقتصادية ألا وهو أزمة البطالة، حيث كان للسلطة دورًا فى خلق هذه الأزمة من خلال مجتمع الوساطة.

"فقال محجوب:

(١) نجيب محفوظ. نفس الرواية، ص ٤٧.

(٢) نفسة، ص ٥١ - ٥٢.

الحكومة أى الأغنياء أو الأسر، والحكومة أسرة واحدة الوزراء يعينون الوكلاء من الأقارب، الوكلاء سيختارون المديرين من الأقارب، المديرون ينتخبون الرؤساء من الأقارب، الرؤساء سيختارون الموظفين من الأقارب، حتى الخدم سيختارون من خدم البيوت الكبيرة فالحكومة أسرة واحدة، أو طبقة واحدة متعددة الأسر وهى حقيقة بأن تضحي مصلحة الشعب إذا تعارضت مع مصلحتها^(١).

ومما سبق يتبين أن كلا الروائين قدما صورة عن وضع المجتمع وعكست آثار الأزمة على المجتمع الريفى والمجتمع المدنى، ومن ثم يمكن القول إن الأدب من العلوم المساعدة والمكملة لعلم التاريخ.

ثانيا - الصحافة

من الجدير بالذكر أن الصحافة قد تناولت الأزمة وتأثيراتها بأشكال عدة مثل:

١- الشعر

٢- الكاريكاتير

٣- الإعلان

ولكن هناك العديد من الأطروحات التى يجب طرحها.

هل استطاع الشعر أن يعكس صورة الأزمة نطاقها وأبعادها ؟

وهل استطاع أن يعكس مدى تأزر المجتمع للخروج منها ؟

هل جاء فن الكاريكاتير معبرا عما يحدث فى البلاد من تأثر بالأزمة ؟

وهل كان يمثل رد فعل الفنان على هذه الأزمات كفرد من أبناء الشعب ؟

وكيف كان الإعلان فى هذه الفترة ؟ وهل كان يمثل إحدى صور الأزمة ؟

(١) نجيب محفوظ. نفس الرواية، ص ٤٥.

* الشعر

إن وقع الأزمة الاقتصادية على مصر وأبنائها كان شديد التأثير على جميع طبقات الشعب، وهذا جعل بعضهم يتأثر بها بشكل كبير فنتج عن ذلك أحد أشكال النتاج الثقافي المتمثل في بعض القصائد النثرية والشعرية سواء لشعراء معروفين أو شعراء غير معروفين.

وقصيدة القطن والفلاح للشاعر محمد السيد على شحاتة وفيما يبدو أن هذا الشاعر كان متبنياً قضايا الفلاح، لذلك كان يطوع قريحته الشعرية لخدمة قضايا الفلاح ومصالحه، فهو يعكس صورة عن هذه القضايا، وقد قدمت قصيدة القطن والفلاح التي نشرت في جريدة الوفاق بتاريخ ١٩٣٠/١١/٣، صورة كاملة عن وضع الفلاح والزراعة في الريف في ظل الأزمة فهو لم يترك قضية إلا وصورها بشكل يصل إلى جميع المستويات من القراء فمثلاً، صور الشاعر الأزمة ووضعها بالنسبة للفلاح وما سببته هذه الأزمة من ديون وسلف زراعية على الأقطان وغلاء المعيشة واستغلال التجار وانحطاط أسعار القطن وإصابته بالمرض، وغير ذلك الكثير.

القطن والفلاح

دقت طبول الخراب واشتدت الأزمة
والكل نازل على الفلاح بالأزمة
شایل من الغلب فوق ظهره ٢٠٠ حزمة
ساعدوه واللا اخنقوه يرتاح من الدنيا
عشته بقي وسطكم ما عد لهاش لزمه (١)

(١) الوفاق. جريدة ١٩٣٠/١١/٣٠.

وعندما يقول أيضاً بعد مرور سنة عليها:

أهى بقى لها سنة عقبال بقى التانيه^(١)

وقد تجد عويل الرجل الريفى وأسرته حيث ينزوى وراء الأبواب هارباً من المطالبين بالضريبة الأميرية، وليس لديه ما يدفعه سداً لهذه الديون^(٢) المفروضة عليه فى ظل الأزمة الاقتصادية وبالرغم من جود هذه الأزمة لم تراعى الحكومة ذلك ويقول الشاعر:

منين يسدد بلاوى شرحها يطول

غرقان فى بحر الديون من قبل عمول^(٣)

ومع اشتداد الأزمة بشكل كبير فى نوفمبر ١٩٢٩م. انخفض سعر القطن بشكل كبير أضر بالاقتصاد المصرى وساد الغلاء كل السلع.

ليه يا زمان المصايب كل شيء غالى

والقطن هو الذى فيه الرخص طوالى

قطنك تدهور قوى وسعره صبح هاوي

من بعد ما كان له صيت بين الأمم داوى^(٤)

وأدرك التجار هذه الحالة الاقتصادية السيئة وظروف الأزمة ولكنهم لم يراعوا هذه الحالة الحاضرة واستغلوها لصالحهم.

وقد عبر عن ذلك قائلاً:

(١) الوفاق. جريدة ١٩٣٠/١١/٣٠.

(٢) كوكب الشرق. ١٩٣١/١٠/١٦.

(٣) الوفاق. ١٩٣٠/١١/٣٠.

(٤) نفسه.

إزاي يعيش الجدع اليذا أهو خالي
وتاجر الحى أهو مغلى بضاعته
يا تاجر ارحم وحل العسر يا تاجر
لحسن نسيب لك بلاد الغلب ونهاجر
بلاش مكاسب كتير لحسن نقول فاجر
أوعى تبيع البضاعة يا جدع غالية
لحسن هيدعى عليك محمود مع غالية^(١)

ومع محاولة الحكومة حل الأزمة، وإيجاد مخرج لها فقد أنشأت بنك التسليف
الزراعى، وأنشأت بنك التسليف العقارى، واضطرت إلى منح القروض والسلف
الزراعية على القطن، وتدخلت فى سوق القطن مشتريه^(٢).

وهنا يقول:

والسلفه لخره تننت ظهره عن الأول
الأحسن إنه يسب الأرض وهمومها
ويمشى يشحت على الأبواب ويتسول
والسلفه كانت على قطنه السنة دى قال^(٣)

وقد أصيب القطن بمرض المن فى هذه الفترة وغير هذا أيضا وناشد
الحكومة بإيجاد حل لهذا المرض.

(١) الوفاق. جريدة ١٩٣٠/١١/٣٠.

(٢) راشد البراوى وآخر، المرجع السابق، ص ١٩٣.

(٣) الوفاق، نفس المصدر.

فقال:

قطنك تدهور قوى وسعره صبح هاوي
من بعد ما كان له صيت بين الأمم داوى
كان برجه عامر صبح من كوكبه خاوي
وصار (مريض باليمن محتاج إلى حقنة)
يا ميسن يطيب جراح القطن ويداوى ؟^(١)

وتأتى قصيدة " أجور التعليم " لتعبر عن أثر الأزمة فى إحدى النواحي الاجتماعية، حيث أصبحت المصروفات الدراسية ثقيلة العبء على الناس فى تلك الفترة، فقد عبر الشاعر عن ضجر الناس من خلال صحيفة لسان العرب فقدم قصيدة بعنوان "أجور التعليم" ولكن لم تذكر الجريدة من هو كاتب هذه القصيدة. وكان يدعو كاتب هذه القصيدة كان من خلالها الحكومة بالنظر فى أجرة التعليم لأنها غالية على الفقراء وليس على الفقراء فقط.

" يا حكومة عندى كلمة تسمعيها وألا إيه ؟ كلميني
وان سمعتى تنصفينا وألا شيء راحت عليه ؟ فهميني
أجرة التعليم حدانا أجرة غالية على الجعيس من علينا"^(٢).
ثم يذكر الشاعر أحوال هؤلاء الفقراء الذى هو نفسه أحدهم، من فقر وجوع وغير ذلك، وأنهم لن يستطيعوا أن يعثروا على هذه المبالغ لدفعها لتعليم أبنائهم:
" وإحنا ناس الشخص منا رح يموت من الجوع فطيس
الفقير من فين يجيب كل عام عشرين جنيه
والمصيبة بيرفعوها كل يوم ما أعرفش ليه
يا وزارة الفقر كابس والفقير ما بيلقى قوتو يا جماعة"^(٣).

(١) الوفاق، ١٩٣٠/١١/٣٠.

(٢) لسان العرب، ١٩٣٠/١٠/٢٦.

(٣) نفسه.

وقد ختم قصيدته هذه بدعوة من الأغنياء لتعليم بعض اليتامى مع أبناءهم وهذه دعوة للتخفيف من وقع حدة الأزمة في شأن التعليم.

يا غنى علم مع ابنك بالقليل اتنين يتامى تكسبوهم.^(١)

وطرح الشعر قضية أخرى ألا وهي " الجنيه الإسترليني " الذى كان له تأثير كبير على الاقتصاد المصرى نتيجة لارتباط الجنيه المصرى به فقد أثر على البنوك وعلى التجارة وعلى الزراعة، وأثر كذلك على الديون والثروة العقارية، تأثيراً سلبياً مما دعا أحد أبناء محافظة البحيرة وهو رئيس إدارة البحيرة سابقاً " محمود شكرى " للتعبير عن هذا فكتب يقول.

الجنيه الإسترليني

فتدهورت و اعتراك هبوط
فبكت من آسى عليك العيون
وبنوك قد أفست وتجار
دمعهم للمصاب هام سخين
وكساد عم التجارة جمعاً
يشتكى منه دائن ومدين
نكبة القسطن و الجنيه تلاها
ليست شعري من بعد ما سيكون
لا عقار تراه خالى دين
ما خلا الوقف المأمون^(٢)

(١) لسان العرب، ٢٦/١٠/١٩٣٠.

(٢) المقطم ، ١٦/١٠/١٩٣١.

وأدرك الشاعر الكبير أحمد محرم (*) الأزمة الاقتصادية وما تركته في مصر من تأثير فقدم قصيدته عن "الأزمة" هذه إشفاقاً وعطفاً على بلاده من أهوال الأزمة التي أثرت في كل شيء في مصر، وهي نفثه حرة من الشعور القومي يرسلها شاعر وطني كبير مصور للأزمة الاقتصادية المالية الطاحنة وآثارها المحزنة في البلاد بصفة عامة مناشداً ولادة الأمور أن يضاعفوا الجهود لإنقاذ البلاد من هذه الأزمة، فيقول.

عم البلاء، وأمسى الصبر قد نفذاً

واستفحل الخطب حتى جاوز الأمد

طال التعلل بالآمال خادعة

ما انفك شيطانها الاشقى يقول غدا

فتش قرى النيل وانظر في مدائنه

هل غادر الضيق أرضاً فيه أو بلدا

القوت أعوذ، حتى خان كل أخ

فيه أخاه، وعادى الوالد الولدا

إذا سمعت ضجيجاً أو رأيت دماً

له علمت أن رغيماً طاح أو فقدا (١)

أما عن الفلاح وما فعلته به الأزمة أيضاً فيقول:

(*) أحمد محرم: أحمد محرم بن حسن عبد الله (١٨٧٧-١٩٤٥) شاعر مصري، حسن الرصف، نقي الديباجة، وهو تركي الأصل. ولد في أبيا الحمراء من قرى الدلتا بمصر في شهر محرم لذلك سمي أحمد محرم وتعلم في الأزهر، وسكن دمنهور بعد وفاة أبيه، وعاش يتكسب بالنشر والكتابة "مثلاً لحظ الأديب النكد" كما يقول أحد عارفيه. وحفلت أيامه بأحداث السياسة والأحزاب وانفرد برأيه مستقلاً عن كل حزب، إلا أن هواه كان مع الحزب الوطني ولم يكن من أعضائه له ديوان محرم ط، وديوان الإسلام أو الإلياذة الإسلامية ط. في تاريخ الإسلام شعراً. توفي و دفن بدمنهور.

- خير الدين الزركلي: قاموس الأعلام لا شهر الرجال والنساء، المجلد الأول، دار العلم للملايين، لبنان، ص ٢٠

(١) الأهرام، ١٥/٨/١٩٣٢.

هنا سألت عن الفلاح ما صنعت

به الخطوب، وهل أبقت له جلدًا

جفت موارده القصوى، وطاح به

ما ذاق من عنت الأيام، أو وردا

لو يشتري الموت بالفدان مالكة

من سوء عيشته لم يأمن الحدا

يا قادة النيل جل الخطب فالتمسوا

لنا الدواء، وحلوا هذه العقدا

الأزمة أطردت فينا غوائلها

والشر أقدحه ما كان مطردا

إذا أردتم حياة لا نقضاض لها

فاستيقظوا واحفظوا الأركان والعمدا^(١)

وأخيرًا قصيدة "لازم نشجع أوطانا" لطالب في المدرسة الثانوية وهو "محمد أحمد المنسي" الذي أثرت فيه الأزمة إلى حد أنه قدم هذه القصيدة التي طرح فيها فكرة التمايز بين ابن البلد المصري والأجانب الذين يحظون بالعديد من الامتيازات التي أتاحت لهم الفرصة لنهب ثروات مصر التي تركزت في أيديهم على النقيض تمامًا مما يحدث مع ابن البلد المصري الذي أصبح عاطلاً لا يملك شيئاً هذا من جانب، ومن جانب آخر وجود الأزمة التي أثرت فيه والفقر الذي جعل أوضاعه غير سوية.

يأمر الإحسان

دابـر غلبـان

ويكون عـريـان

ليه يا مصر يا كريمة

ابن البلد أصبح فيكى

والأجنبى اللى يجيى

(١) الأهرام، ١٥/٨/١٩٣٢.

يربح ويسلب أموال
ابن البلد أصبح عاطل
مش لاقى يلبس أو ياكل
الفقر خلا حاله مايل
وبنى اغتنى ومناساكس
لازم نشجع أوطاننا
والأجنبى يكون من بينا
وبعد شويه يفارقنا
وإحنا نفتح معاملنا
مرة فى مرة تلاقينا
وكثر المال ده يخلينا
ونغيظ ونفقع أعاديانا
وكم ان نحقق أمانينا

* الكاريكاتير:

ويعيش فرحان
مش لاقى القوت
م الجوع ح يموت
والأزمة ماسكا له نبوت
بقى له عزب وبقى له بيوت
ونكون أعوان
مش لاقى مكان
ويروح خسـران
وتشغل شبـان
زودنا المال
فى أحسن حال
ونعيش أبـطال
وتنول الاستقلال^(١)

يعتبر فن الكاريكاتير من الفنون التى عبرت عن المجتمع المصرى، وما يدور به من أحداث، وكان ألكسندر صاروخان أهم فنانى هذا العصر الذى عبر عن الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فهو يعد أكبر وأهم شخصية أرمنية عملت فى ميدان الصحافة المصرية، لم يترك باباً إلا وطرقه، ولذلك فقدمت الدراسة ألكسندر صاروخان نموذجاً لهذه الفترة.

(١) سفينة الأخبار، ١٧/١١/١٩٣٢.

قدم صاروخان لمصر عام ١٩٢٤ بعد أن أنهى دراسته بمعهد الفنون الجرافيكية بفيينا، وقام بإصدار جريدة فكاهية - ساخرة، كما أصدر عدد من الجريدة المصورة في سبتمبر ١٩٢٤، وبعد استقراره في مصر، تعرف على بعض محرري الصحف والمجلات والتجار والحرفيين الأرمن، وقد اتفق مع أحد الصحفيين على إصدار مجلة فكاهية ساخرة في ٢٤ يناير ١٩٢٥ ثم توقفت في ١٣ مارس ١٩٢٦^(١).

اتسم الأسلوب الصاروخاني بالحيوية، والحركة العنيفة. والمبالغات التي تعكس قدرته على اكتشافات بذرة الفكاهة في جوهر أي موضوع حتى لو كان مأساوياً، فالصورة الكاريكاتورية الصاروخانية فكاهية - هجائية، واستقر لفترة كبيرة في روز اليوسف من (١٩٢٨-١٩٣٤)، وهو أول من ابتكر شخصية المصري أفندي، وعمل في آخر ساعة وكان له دور هام في إنجاحها في سنة ١٩٣٤، ثم عمل بعد ذلك في أخبار اليوم في سنة ١٩٤٤ وبجانب عمله في هذه الدوريات، قدم العديد من رسوماته على صفحات دوريات^(*) أخرى^(٢).

فقدم صاروخان إحدى صور الأزمة الاقتصادية، وهو يصورها على هيئة غول خراب يطيح بكل شيء أمامه، ويوضح ذلك مدى سوء الأحوال الاقتصادية وضراوتها بحول الأزمة على مصر أي حلول الخراب مع محاولة الوزارة الإمساك بزمام الأمور والسيطرة على الأزمة المتمثلة في غول الخراب لكن دون جدوى فالخراب قادم، وكأن الفنان يقصد تأكيد عدم صلاحية الوزارة في حل الأزمة والخروج منها، وهذا واضح من التعليق الذي تلى الرسم. رسم {١} ^(٣).

(١) محمد رفعت الإمام، الأرمن في مصر ١٨٩٦-١٩٦١، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٦٢٠، ٦٢١.
(*) الجديد ١٩٢٧-١٩٢٨، المستقبل ١٩٢٩-١٩٣١، الكشكول ١٩٢٩-١٩٣٣ أبو الهول ١٩٣٠، الوطنية ١٩٢٩.....الخ.

(٢) محمد رفعت الإمام، المرجع السابق، ص ٦٢١-٦٢٣

(٣) روز اليوسف، ١٩٣١/١١/٩.



غول الخراب

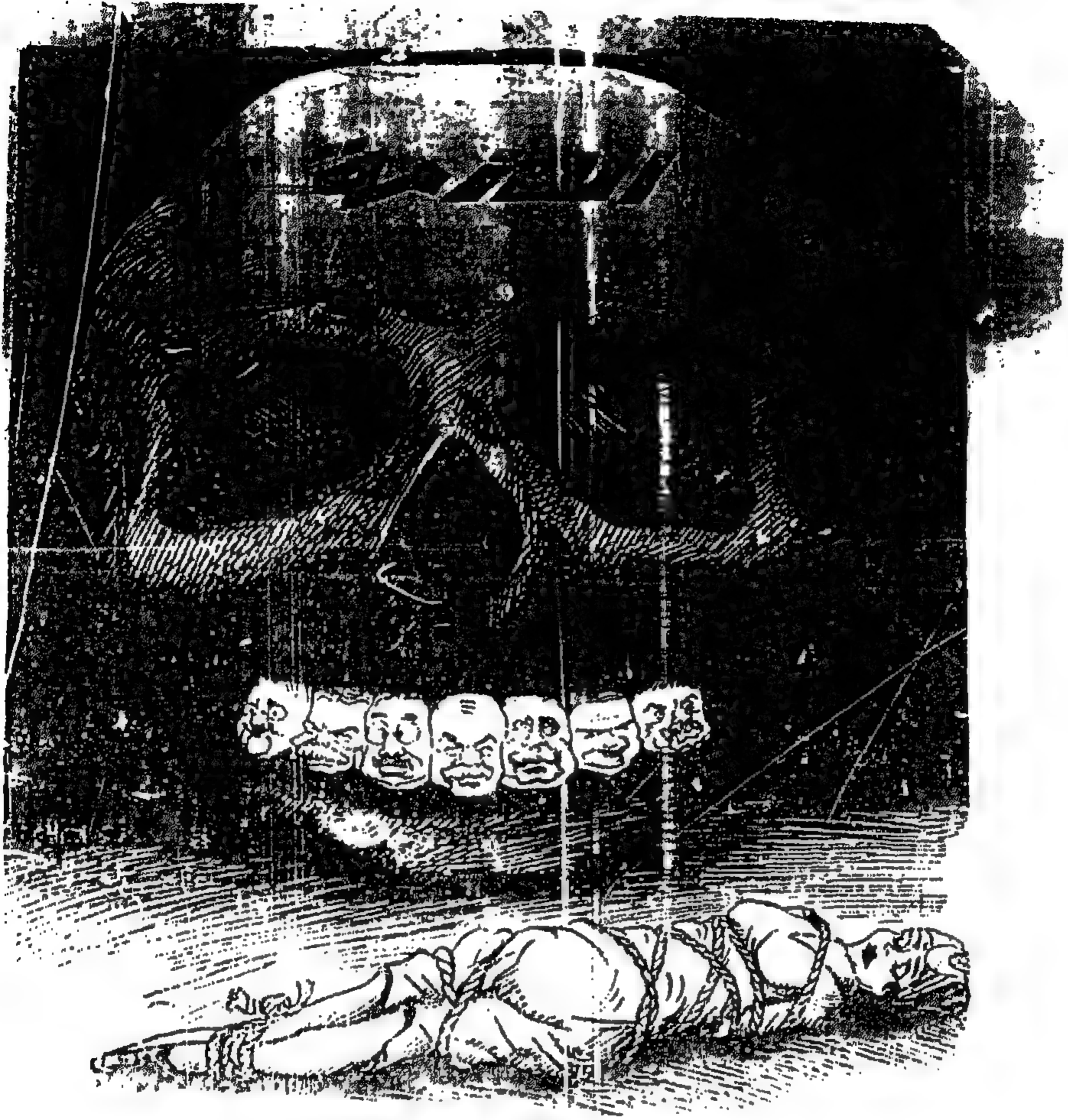
(*) ولم ياتوا به من الرشاع الأسير ولقداء القمامة لا يزال القطار في حوزة مستقره (١٩٣٣) (١)
 (١) ... عليك ما عليك كقوس انت دعوته أحسن من نكسها في أيها لا تلت واحده على نفسك يا رسول الله

رسم {١}

ومن تصوراتها للأزمة هذا الرسم الذي صورها فيه على هيئة شبح. جمجمة، ومجموع أسنانها هم وزراء مصر في عام (١٩٣١) ^(٢) الذين ينظرون للفتاة المسكينة المقيدة بالحبال كفريسة والتي تمثل الشعب المصري في تلك الفترة، وهو يريد أن يقول إن الوزارة تساعد على زيادة الضغوط على الناس كعامل مساعد للأزمة، ويعد أيضاً كناية عن انفصال السلطة الحاكمة عن الشعب ولا تنتم بأموره. ^(١) رسم {٢}

(*) وزارة إسماعيل صدقي التي تولت في يونيو ١٩٣٠ وانتهت في يونيو ١٩٣٣.

(١) روزاليوسف، ١٩٣١/٩/٧.



(الازمة) : بفضل هذه الاسنان الحادة استطيع ان اتهم هذه الفريسة !

رسم {٢}

وقدم صاروخان رسماً انتقد فيه رئيس الوزراء إسماعيل صدقي الذي تجاهل أصوات مصر ومطالبها التي نادى بالإصلاح وعلاج الأزمة عن طريق الكفاءات. وهذا واضح من خلال التعليق الذي تلى الرسم. ^(١) رسم {٣}



الازمة تختن مصر... ودولته لاه بتايف حزب القش الجديد!!

(مصري ش...): الختوني... اغيثوني... وكذا... يا بوع... يهوا
(إسماعيل صد...): بلاش خوتة صا... إمش دمي... سلامتي أنا بولا... وسلامتك انت بدين...

(١) الصرخة، ١٨ / ١١ / ١٩٣٠.

وهناك رسم آخر قدمه ألكسندر صاروخان عن صدقي باشا وهو يخطب في
 بنها، ويصور مدى خداع إسماعيل صدقي لجموع الشعب وكيف كان يقلب الحقائق
 والمواقف لصالح سياسته.. بالرغم من وجود الأزمة والفقر والقحط الذي خيم على
 أكثرية الشعب وخصوصًا الفلاح المصري الذي تباع حيواناته بالمزاد العلني
 بأرخص الأسعار وبالرغم من كل هذا ينكر وجود أزمة وهذا واضح من التعليق
 الذي تلى الرسم. (١) رسم {٤}



(خطاب دولة صدق باشا في بنها فقال ان ليس هناك أزمة مالية)

(صدقي باشا) : يا حضرات الاعيان انكم ترون هذا القحط الذي لا يطاق ان ليس هناك أزمة
 (الاعيان) : طوبى لرجلكم ما على هذا القحط... انكم لا ترون اننا نبيع دوابنا وحيواناتنا

رسم {٤}

(١) روزاليوسف، ٢١ / ٣ / ١٩٣١.

ومن الرسومات التي تمثل خداع السلطة للشعب بسبب جهله بالشئون الاقتصادية. هذا الرسم الذي يمثل مدى استهانة رئيس الوزراء إسماعيل صدقي " بأبناء الشعب " وكيف كان يغالطهم ويستغل جهلهم بالشئون الاقتصادية حتى أنه صار يقلب الحقائق لخداعهم ينكر وجود غلاء في الأسعار، ويدلل على ذلك برخص الجنيه الذي أصبح بـ ٦٥ قرشاً^(١). رسم {٥}



تايزين أرخص، من كده ؟ !

(رئيس الوزراء) : أيا مش قام ببيع أنت قنار ليه ؟ ... غلاء ايه يا اخيه المصري الي مولدك دولت طوده ...
دولت بفسه وبتن قرش ... عازي رخص أكثر من كده ؟

رسم { ٥ }

(١) روز اليوسف. ١٩٣١/١٢/٢١.

وقدم رسمًا آخر لصدقي وهو يبحث فيه عن حل للأزمة عند رجال الدين، فصور شيخ الأزهر " الذي يمثل الإسلام والمسلمين في مصر " وكيف أن رئيس الوزراء يحاول أن يجد عنده حل للأزمة الاقتصادية التي تسود البلاد، فكان اقتراح شيخ الأزهر أن تصدر الوزارة مرسومًا تجعل رمضان ثلاثة شهور في السنة
رسم {٦} (١)



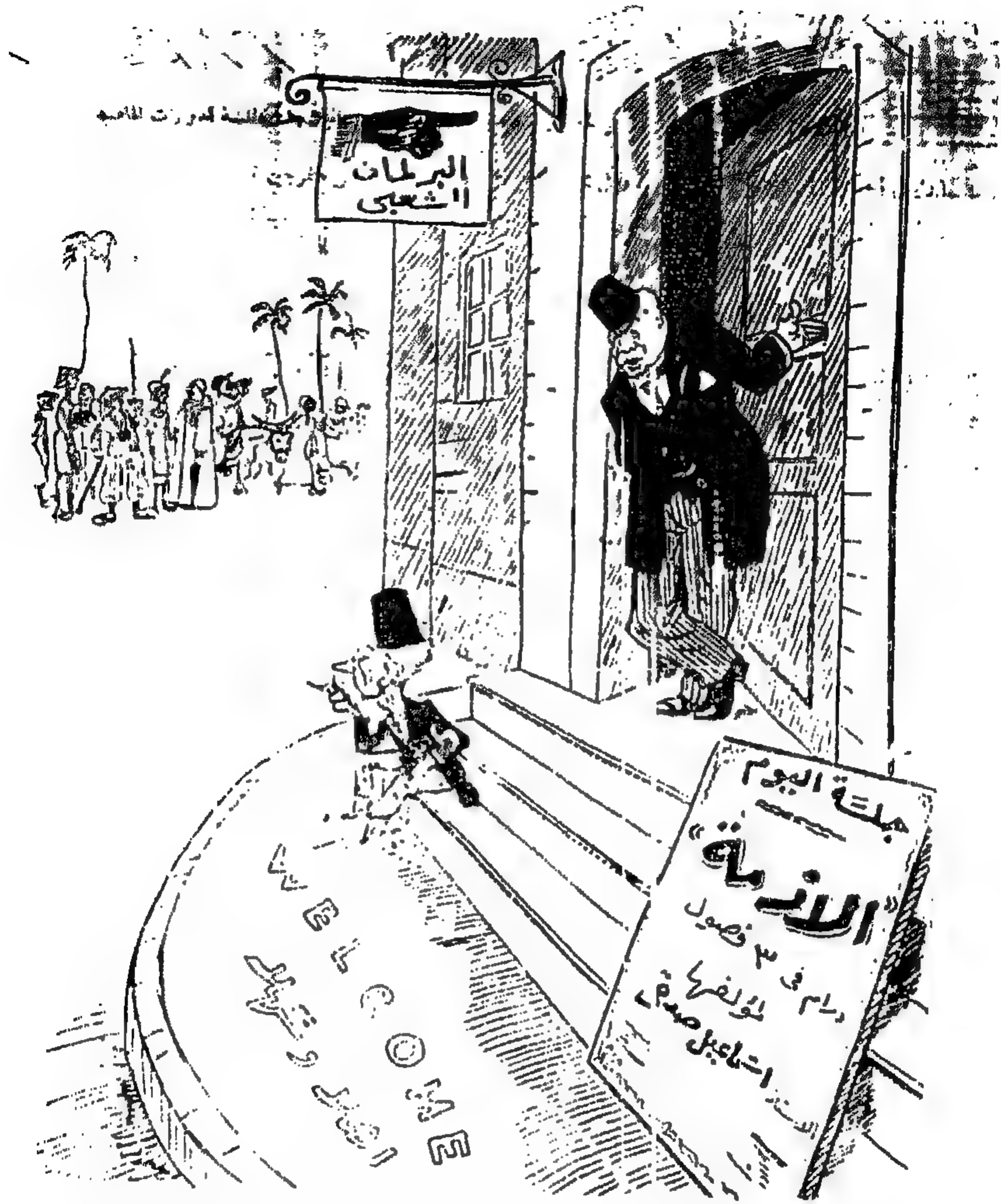
اقتراح لمقاومة أزمة الجوع

(١) رئيس الوزراء : " عليك دلفت ترحم على زينا ... ديس منك باء اقتراح لتفريج الأزمة ؟
(شيخ الأزهر) : " ايوه امك ... ماقلت إناش جنانك ومن لاقه تأكل ، تصير الوزارة مرسومًا بجعل رمضان ثلاثة شهور ... بين منه
سيام واقتصاد وتواب ؟

ويفسر هذا الرسم مدى انخفاض شعبية الحكومة المتمثلة في إسماعيل صدقي رئيس وزرائها لدرجه ان أعضاء البرلمان الذين يحضرون في الدورات السابقة بسبب الأزمة التي تعاني منها البلاد ولم تحل (٢). رسم {٧}

(١) روز اليوسف. ١٩٣١/١٠/٢٦.

(٢) روز اليوسف، ١٩٣١/١٢/٢١.



(يقال أن عدد النواب الذين حضروا جلسات مجلس النواب كان قليلاً جداً بالنسبة للدورات الماضية)

(رئيس الحكومة) : المجلس اجتمع ، وكل شيء جاهز ... وله برضه ما فبش مفرجين ؟
 (رئيس المجلس) : طول بالك ... أ شايخ شوبه سواح هناك ، بك على الله بحودوا علينا !

رسم {٧}

وفضلاً عن ذلك كان هناك العديد من الرسومات التي قدمها صانرو خن
الخاصة بطرح بعض المشروعات في ظل الأزمة وتمثل ذلك في خزان جبل
الأولياء، الذي أثير حوله كثير من الجدل رسم {٨} (١)



رسم { ٨ }

(١) الصريح، ٢٣/٢/١٩٣٣.

كما صور أيضا في رسم آخر تهاون رئيس الوزراء المصري إسماعيل صدقي مع المستعمر الإنجليزي، وتنفيذ رغباتهم على حساب الشعب المصري الذي يعاني من مرارة الأزمة وكما يبين الرسم أيضا والتعليق يفيد بأن إسماعيل صدقي هو الذي يرغب في تنفيذ المشروع وليس الإنجليز. (ألقى رئيس الوزراء خطبة في حزب الشعب أعلن فيها أنه هو الذي ترجى الإنجليز للموافقة على تنفيذ مشروع جبل الأولياء) (١). رسم {٩}



(ألقى دولة رئيس الوزراء خطبة في حزب الشعب أعلن فيها أنه هو)
(الذي ترجى الإنجليز الموافقة على تنفيذ مشروع جبل الأولياء) (١)

(١) روز اليوسف، ١٩٣٢/١/٢٥.

ومما سبق يمكن القول إن فن الكاريكاتير استطاع أن يعبر عن المجتمع كما أنه استطاع أن يعكس رد فعل الفنان، فقد عبر الكاريكاتير عن جزء من تأثير الأزمة في البلاد في العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

* الإعلانات

بدا الإعلان كمرآة تعكس صور الأزمة المستحكمة على الشعب المصري، لأنها قد أصابت جميع طبقات الشعب، كما أصابت معظم بلدان العالم، وكان كساد سوق سائر الشرائح الاجتماعية في المجتمع المصري أمراً لا جدال فيه كنتاج طبيعي لهذه الأزمة، وجاء الإعلان في تلك الفترة كمؤشر يعبر به عن ركود حال التجارة الداخلية.

وانطلاقاً من هذا السياق قدمت جريدة الفلاح المصري إعلاناً خاصاً بمحلات الفرنواني، وكيف أن أصحاب هذا المحل كانوا يحاولون بكل الطرق الجديدة ترويج بضائعهم، حيث استطاعوا أن يستغلوا الأزمة في العرض الإعلانى، وكان نص الإعلان معبراً عن ذلك. إعلان (١) (١).

آين تجردوا ملابسكم الشتوية ؟
بأرخص الأمان حقيقة

بمحلات الفـرنـوانى

بميدان الموسكى لصاحبها محمد وحافظ الفرانوانى

وهى التى تفنيك من جميع المحلات الاجنبية لما فيها من أرخص وأمتن الامتصاصات
وفانلات وشرابات وفيلان صوف وبلاطى ورجال وحريمى وجاكيتات وجوانيتات ولصان وأصواف
وحراير وكرافتات ومناديل لينو شغل يد بأسعار لا يمكن مزاحمتها
— ٥٥ — تليفون ١٣٠٩ مدينة —

كما نشر إعلان لنفس المحل بجريدة أخرى يقول محلات وطنية ممتازة بأوسع التشكيلات وهى الوحيدة التى لا تضارعا محلات أخرى قامت بها فى مد سم هذا العاد من توضحيات كبيرة وذلك لما تعانيه البلاد من أزمة اقتصادية.

(١) الفلاح المصري، ١٩٣٠/١٢/٢٨

(٢) الأحرار الدستوريين ١٩٣١/١/١

معرض مجاري للبلابس

في محلات الفرنواني

بميدان الموسكى بمصر تليفون ١٣٠٩ مدينة

لاصحابها محمد وحافظ الفرنواني

محلات وطنية ممتازة بأوسع التفكيلات وهي الوحيدة بأن لا تضارها محلات أخرى اجنبية في
انتقاء أذواقها ومناخها وبضائعها ورخص أسعارها

عند مشترياتكم زدوها

تتحقق لكم مجهوداتها التي قامت بها في موسم هذا العام من تضحيات كبيرة وذلك لما نلناه من البلاد
من أزمة شديدة وبمناسبة ما وصل اليها من تشكيلات عديدة بكيات هائلة لفصل الشتاء من الملابس
وقفلات وبطانيات وجيرسيات وشرابات وشيلان وأصواف بدل وكافة ما يلزم لللبوسات
فمن شرفها كان له الحظ الأوفر في وجود كافة طلباته مع اقتصاد عظيم

وقد استغل أصحاب محلات الفرنواني الأزمة في ترويج السلع من خلال
الإعلان الذي نشرته جريدة الجهاد، تحت مسمى مدهشات الأزمة كما قاموا بنشر
إعلانات كبيرة بأكثر من دورية. (١) إعلان {٣} (١).

وقد ظهر تأثير الأزمة على الإعلان المصري بشكل كبير بعد أن كانت
الإعلانات تحت مسميات عادية تغيرت هذه المسميات وأصبحت مسميات
الإعلانات تخص الأزمة أو تمت إليها بصلة مثل تخفيضات الأسعار التي تحدث
بشكل مستمر. إعلان {٤} (٢).

(مدهشات الأزمة)

بطانية صوف في صوف ١٧٠ X ٢٣٠ اثنين كيلو ونصف بسعر ٣٥ قرشاً البطانية

بمحل الفرنواني بالموسكى بمصر واسكندرية بحقوق الكاتو

اتهمز دا هذه القومية ، كل من يطلب بطانية من رطل اذن يبيته مع التولون ٢٥ قرشاً

(*) البلاغ، الأهرام، المقطم، الجهاد.

(١) الجهاد. ١٩٣٢/١/١٨

(٢) البلاغ، ١٩٣٢/٨/٩

ملابس الصيف والبحر وحرارة مصر في إعلانات مصر وكتان ومينوف وملابس داخلية وملابس جاهزة للارتداء أسعار الأزمات (بمحل القرون) بالبريد

وجاء إعلان أحد محلات المنى فاتورة تحت مسمى " الحل الوحيد لمقاومة الأزمة الحالية "، كان نص الإعلان معبرا " أن الحل الوحيد إنما يتم بالاقتصاد في المصروفات ومشتري الجيد المتين بأسعار معتدلة " وانتهى أصحاب هذا الإعلان بدعوة الشعب بزيارتهم ليتأكدوا أو ليجدوا فرصة قلت وجودها^(١).

وبالمثل فعل ذلك أصحاب محلات السيوفى عندما قاموا بحملة إعلانية فكان أحد هذه الإعلانات تحت عنوان " أسعار جديدة لمحاربة الأزمة " فكان هذا الإعلان أكثر تأثيرا على من يراه أو من يقرأه فكان صورة لفتى شديد القوة يمثل أسعار الأزمة ويمسك بيده مطرقة ليهوى على الصخرة التى تعبر عن مدى قوة وصلابة تأثير الأزمة على الشعب ويلى هذا الرسم تخفيض مدهش فى جميع البضائع ... حتى البفته ! لمدة ١٠ أيام فقط^(٢).

وقد شمل التخفيض كل شيء حتى الأقمشة التى يرتديها عامة الشعب الفقير إعلان {٥} ونشر نفس الإعلان فى جريدة البلاغ^(٣)، ثم قدم السيوفى أوكازيونا كبيرا فى سنة ١٩٣٣ بمناسبة العيد^(٤).

(١) الأهرام، ديوان الحياة المعاصر، حلقة رقم (٥٢٤) ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٣

(٢) المقطم : ١٩٣٢/٦/١

(٣) نفسه.

(٤) البلاغ: ١٩٣٢/٦/٥



تخفيض مد هـش

في جميع البضائع ... حتى البقعة !

(لمدة ١٠ أيام فقط)

ابتداء من يوم الاربعاء اول يونيو

اقمشة
البـدل
سـجـاجـيد

السيوني

اصواف
حرير
بياضات

الفورية البواكي

لا تفوت هذه الفرصة النادرة

وهناك محلات كانت تخص شريحة أخرى من شرائح المجتمع وهي الشريحة العليا التي لم تسلم هي الأخرى من الركود الذي انتاب سائر المحلات فقد أعلن أصحاب محلات فرازلي بميدان الأوبرا أنه وصلت له " أصواف البـدل والبطوهات الجديدة الفاخرة فرع خصوص لمحلنا بلندن لتوريد أحدث الأقمشة الممتازة بأسعار تتفق مع الحالة الحاضرة رخص حقيقي اطلبوا أقمشة بدلكم من ماركة ريل تكس الإنجليزية المشهورة بجودة أقمشتها" (١) كما يتبين من نص هذا الإعلان المعبر عن وضع الكساد الذي انتاب البلاد.

(١) المقطع: ١٩٣٣/١/١٥

ومن المحلات التي تخص هذه الشريحة أيضا إخوان شملا وشيكوريل، وقد أثرت الأزمة بشكل كبير على شملا لدرجة أنه قدم في خلال أقل من ثمانية شهور إبان عام ١٩٣١، ثلاثة تخفيضات حيث وصل الكساد ذروته في هذا العام، التخفيض الأول في يناير تحت دعوة تصفية بضائع الشتاء، والثاني في مايو تحت اسم أسبوع خصوصي تعرض في أثائه لبيع بضائع حديثة لفصل الصيف بأسعار لم يسبق لها مثيل بالنسبة للأزمة، والثالث في أغسطس بذريعة تصفية آخر بواقى فصل الصيف، كما قدمت جوائز لكل مشترٍ من خلال هذه الإعلانات^(١).

وفي عام ١٩٣٢ قدمت شملا أكبر تخفيض في الأسعار بمناسبة عيد الفطر. وكان نص الإعلان معبرا عن تأثير الأزمة "عند شملا لأجل عيد الفطر المبارك تجدوا جميع ما يلزمكم"^(٢) إعلان {٦}.

وفي نفس العام قدمت المقطم إعلانا آخر في شهر يونيو عن تخفيضات ٧٥ فرصة عن ٧٥ صنفاً للتضحية كما قدمت بياناً بالأسعار^(٣) إعلان {٧}.

عند شملا

لأجل عيد الفطر المبارك

تجدوا توزيع ما يلزمكم من البذل والبلاطى والفساتين والملابس الداخلية والاقمشة الصوفية والحريرية والياضات وخلافه.

بضائع جيدة — آخر مودة

أسعار مخفضة بالنسبة للأزمة الاقتصادية

توزيع جوائز

وستوزع في أثناء هذه القرسة جوائز فاخرة وجميلة عن كل مشترٍ نقد
يا أكثر من ١٠٠ قرش صاغ
هلوا لاغتنام هذه الفرصة

(١) البلاغ، ١٥ / ١٠ / ١٩٣١

(٢) الأهرام، ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٣

(٣) المقطم، ٥ / ٦ / ١٩٣٢

وفى الشهر التالى قدمت تخفيضًا آخر من يوم ٤ إلى يوم ٩ يوليو ١٩٣٢
وكان قيمة التخفيض ٥٠ % عند الدفع مع وجود قائمة بالأسعار كما قالت إنه أكبر
تخفيض^(١).

شمال

ابتداء من يوم الاثنين

١٦ يونيو ١٩٣٢

والايام التالية

٧٥ صنف للتضحية ٧٥

فرصة استثنائية

بيان بعض الاثمان

فرصة استثنائية


ولم تقتصر شمالا عند هذا الخد من الإعلانات الخاصة بالتخفيضات فأعلنت
يوم ٢٠ مارس ١٩٣٣ والأيام التالية فرصة عظيمة أسعار مذهشة جدًا مع وجود
عرض لصوره المنتج إلى جانبه السعر. ^(٢) إعلان {٨}.

(١) المقطم، ١٩٣٢/٧/٣


(٢) الأهرام، ١٩٣٢/٣/١٩

يوم الاثنين ٢٠ مارس ١٩٣٣
والأيام التالية
فرصة عظيمة - اسعار مذهلة - جانا


سلا




مساتف حريمي
كريب ماروكان
مستنة حريمي
٢٤٥ قرش




فردة حريمي حريمي
ديشن مكلفه بخروج حريمي
٢٠ قرش




فهاين حريمي
كريب ديشين
ماران آخر مودة
٧٥ قرش




٢٤٥




برايمد حريمي ديشين
مكلفه شريط حريمي وجران
٢٨ قرش




٢٥



٢٨



٢٨



٢٥

شاهدوا معروضاتنا وقارنوا اسعارنا

ومما يبدو من هذا العرض أن أسلوب العرض الإعلاني قد تطور شيئاً فشيئاً لأن أصحاب المحلات بدأوا بالإعلان عند تخفيضات ثم طوروا نظام العرض الإعلاني فأصبحوا يعلنون عن البضائع بتقديم قائمة بالمنتج والسعر، ثم بعد ذلك أصبحوا يعرضون صوراً للمنتج وإلى جانبه سعره، حتى يستطيعوا أن يوضحوا فارق الأسعار وأن استخدام أسلوب التخفيض جدير بالاهتمام لأنه أثر في النشاط التجاري في فترة الأزمة.

أما شيكوريل فلم تكن إعلانه بنفس الصورة التي قدم بها شملا إعلانه، فهي قليلة العدد على مستوى جميع الدوريات، ومن هنا فلم يعلن شيكوريل في عام ١٩٣٠ غير إعلان واحد بالتخفيض، وكان بمناسبة عيد الأضحى، وحرص أصحاب هذا المحل الكبير أن يعلنوا في داخل الإعلان صورة لشاب أنيق، وإلى جواره لستة الأسعار^(١).

أعلن المقطم في ١٩٣٢/٢/٥ عن منتج آخر من بضائعهم ألا وهو الطرابيش، وكان نص الإعلان " كم هي عديدة المزايا التي لأجلها يفضل جميع زبائننا مشتري طرابيشهم من محلنا " ثم أخذ يعدد أسباب الشراء الذي كان منها إبقاء الأسعار على ما كانت عليه قبل هبوط الجنيه الذي كان جرائه ارتفاع أسعار الفاورية^(٢)، كما قدم تخفيضا في نفس العام ولكن الإعلان في هذه المرة كان بصورة مختلفة عن إعلانات شيكوريل السابقة ولكنه كان بنفس أسلوب التطور الذي حدث في أسلوب العرض الإعلاني لمحات شملا، وكان الإعلان يصور المنتج والى جانبه السعر،^(٣) إعلان^(٤) وقدمت باتا إعلانا بنفس هذا الأسلوب في جريدة البلاغ^(٤).

(١) الأهرام، ٢٠٠٣/١٢/١٨

(٢) المقطم، ١٩٣/٢/٥

(٣) الأهرام، ١٩٣/٦/٢٥

(٤) البلاغ، ١٩٣٢/٤/ ٨

تخفيض عظيم

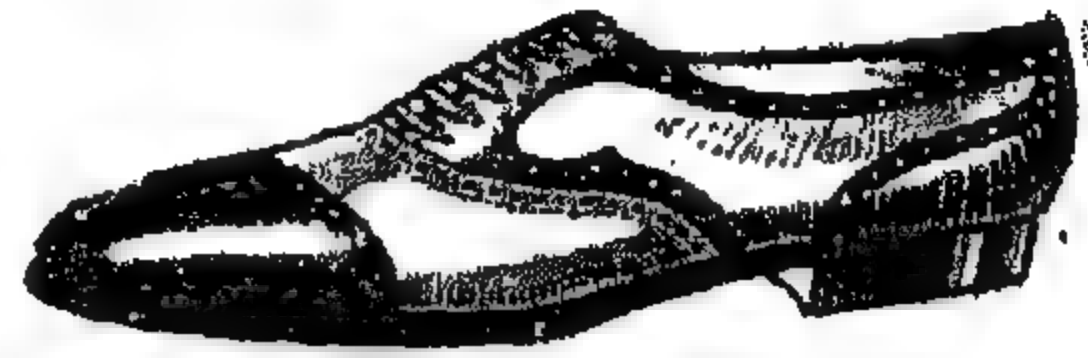
في قسم الاحذية

اثناء الاوكازيون

ابتداء من يوم الاثنين القادم



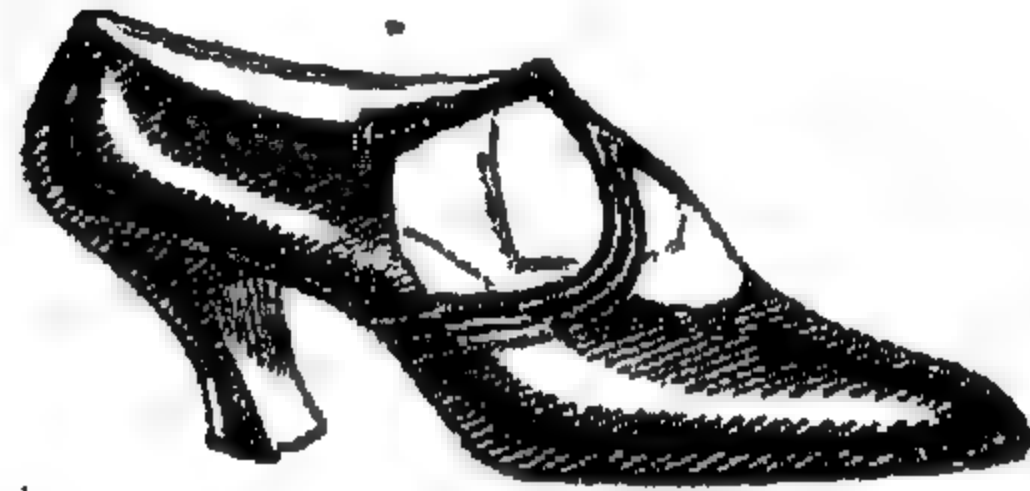
كارلتون بوكس اصفر نعل كريب من ١٦٠
يخفض الى ٨٠ قرش



برنس حلد كوش ابيض وفي من ١٣٥
يخفض الى ٨٥ قرش



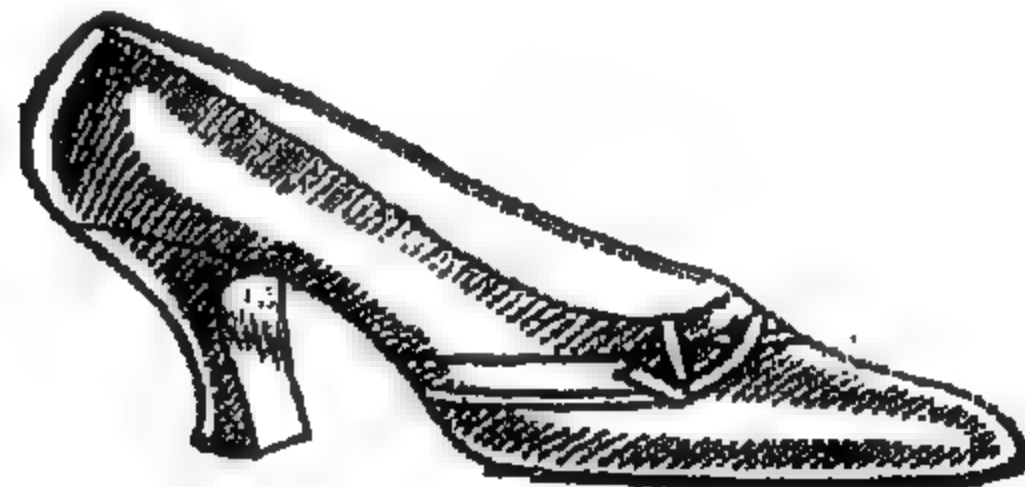
فيلسيا لامع او كريب منجول اسود
يخرق من ١٤٠ — الى ٦٨ قرش



الدورا من شفرو وفي طري سمرة
الاصلي ١٢٠ — للتصفيه ٤٠ قرش



هو هيت من شفرو كحلي واسود
يخرام مكلف بجلد باتيك ذهبي
مقاس ١٩ الى ٢٤ ٢٥ الى ٢٧
استثنائي بسر ٢٥ ٣٠ قرش

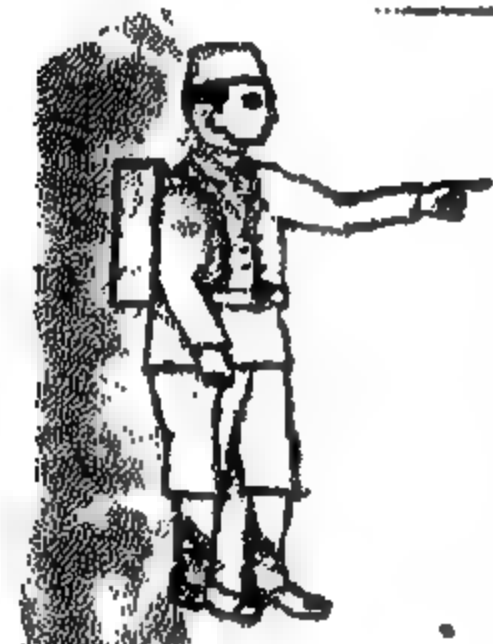


اوليفا من جلد سمرو بحبة مكلف ايزه
بني لة ٣٥٠ من ١٧٥ يخفض الى ٦٠ قرش

ومن خلال البحث في الجرائد وبصفة خاصة في إعلانات الأزمة وجدت مجموعة من الإعلانات لبعض المحلات تدعو لتنشيط تجارتها عن طريق تنشيط الصناعة الوطنية، ولكن بأسلوب مختلف عن باقي المحال، فبجانب استغلالهم للحالة الحاضرة والأزمة لترويج تجارتهم فقد استغلوا فكرة تشجيع وتنشيط

الصناعة المصرية الوطنية، وكان من بين ما عمدت إليه بعض الإعلانات عن المنتجات المصرية التي لقيت منافسة عنيدة من الواردات التي انخفض سعرها إلى حد كبير بسبب الأزمة في محاولة من المؤسسات الصناعية العالمية^(١).

وفي هذا الإطار نشرت شركة الملابس المصرية إعلانا يقول " شركة الملابس المصرية رؤوس أموال مصرية عمال مصريون لمناسبة افتتاح المدارس، ومراعاة للحالة الحاضرة قد خفضت الشركة جميع أسعار معروضاتها من ملابس الشباب والأولاد والبنات والأدوات المدرسية تخفيضا كبيرا يفوق كل منافسة ومزاحمة ... " نصيحة وطنية قبل شراء لوازمكم زوروا محلاتنا^(٢) إعلان {١٠}



شركة الملابس المصرية

رؤوس أموال مصرية

عمال مصريون

لمناسبة افتتاح المدارس

ومراعاة للحالة الحاضرة قد خفضت الشركة جميع أسعار معروضاتها من ملابس الشباب والأولاد والبنات والأدوات المدرسية تخفيضا كبيرا يفوق كل منافسة ومزاحمة فضلا عن جودة مصنوعاتنا وجمال صقلها وسلامة نسيجها.

نصيحة وطنية

قبل شراء لوازمكم زوروا محلاتنا

بالتجارة بشارع البوينة بميدان ازبك - وبلاصة كندرية بميدان محمد علي

وقدم محل أحمد المصري اوكازيون مراعاة للحالة الحاضرة، تحت مسمى "الوطني الوحيد"^(٣)، وظهر أيضا في إعلان شركة مصر للغزل والنسيج وكان نص الإعلان يقول "شركة الغزل والنسيج تدعو لشراء منتجات الشركة التي تناسب جميع الطبقات، تناسب الفلاح المصري والطبقة الوسطى العليا بأسعار

(١) الأهرام، ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٣

(٢) الجريدة التجارية، ١٨ / ٩ / ١٩٣١

(٣) البلاغ، ٤ / ٦ / ١٩٣٢

لم تعرف من قبل، كما تدعو لتشجيع المصنوعات المصرية وحيث إنه واجب على الجميع لأنه أساس الاستقلال ^(١) إعلان {١١} وقدم مصنع جديد للأدوات المنزلية إعلاناً يدعو لتشجيع الصناعة الوطنية وبأسعار معتلة ^(٢).

القطن المصري البديع
يشبه الحرير بتيلته الجميلة المتينة الزاهية

كان يغزل وينسج في الخارج

ويباع في مصر بأثمان باهظة

والآن بفضل

شركتنا مصر لغزل ونسج القطن

أصبح في إمكان كل مصري

شراء ما يحتاجه من أقمشة قطنية مصرية متينة من الدبلان
المصري والمفتخر والفلاح المصري والأقمشة الملونة والكستور
واليفته الخام وغيرها من المصنوعات

بأسعار لم تعرف من قبل

تشجيع المصنوعات المصرية

واجب محتم على الجميع

وهو أساس الاستقلال الاقتصادي

(١) الأهرام، ١٩٣٣/٣/٦

(٢) المقطم، ١٩٣٣/٣/١٨

كما قدم محل جروبي تخفيضاً في أسعاره، وفيما يبدو أن أصحاب محل جروبي للحلويات ظل متمسكاً لفترة أثناء الأزمة ولم يتأثر بها إلا مؤخراً، لذلك في نهاية الحال اضطر إلى تخفيض أسعاره^(١)، وكان هذا واضحاً من خلال نص الإعلان الذي نشر في المقطم. إعلان {١٢} ^(٢)

عيد الفطر

هو عيد الملابس والحلويات
اهدوا الى اصدقائكم الحلويات والملابس
التي علمتكم تقاليدكم العائلية والودية تبادلها
لدى حلول هذه المواسم المباركة
وان شئتم ان تقدموا هدية ممتازة وفاخرة فلا تترددوا في تكليف
محل جروبي قضاء طلباتكم
وهو محل لا يضارعه محل آخر في جودة ما يبيعه من اصناف
القطاير والحلويات
ولا تنسوا ان جروبي
قد خفض اخيراً اسعاره تخفيضاً ملحوظاً

وفي زحمة الإعلانات المتصلة بالأزمة الاقتصادية العالمية عثرنا على إعلان من فرقة رمسيس المسرحية نشرته الأهرام أكثر من مرة وكان الإعلان عن مسرحية أولاد الفقراء تأليف يوسف بك وهبي^(٣).

(١) المقطم، ١٩٣٢/٢/٥

(٢) البلاغ، ١٩٣١/١٠/١١، ١٩٣٢/٤/١٧، ١٩٣٢/١٠/١٤، ١٩٣٢/١٠/١٩، الجريدة التجارية، ١٩٣٣/٦/٣٠،

١٩٣٣/٧/٣

(٣) الأهرام، ٢٠٠٣/٣/١٨

ومن هنا يتضح تأثير الأزمة على الإعلانات المسرحية والمسرح حيث أصبحت مسميات بعض هذه الأعمال تتصل بمناخ الأزمة أو تؤثر عليها بشكل ما، وقد نشر بعد ذلك في البلاغ والمقطع نفس الإعلان^(١). انظر إعلان {١٣}.

فرقة مسييس

بمدينة بورسعيد

في يوم الجمعة ١٩ فبراير

الرواية المصرية الشعبية

أولاد الفقراء

تأليف وتمثيل

الاستاذ يوسف وهبى

وقد أكدت جريدة المقطم في عددها الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٣٢ حيث ذكرت أن هذه المسرحية كانت تمس أوضاع مصر الاجتماعية لهذا فهي من أكثر الروايات في الإقبال الجماهيرى^(٢).

ومن خلال تراحم صفحات الجرائد بالعديد من الإعلانات، فلم تسلم المدارس من حالة الركود السائد في البلاد، حتى أنه نتيجة لذلك اتجهت المدارس للإعلان، فنجد مدرسة كلية مصطفى كامل تعلن في سنة ١٩٣١ عن تخفيض المصروفات الدراسية مراعاة للحالة الحاضرة^(٣). انظر إعلان {١٤}.

(١) البلاغ، ١٩٣٢/٢/١٩، المقطم ١٩٣٢/٢/٥

(٢) المقطم، ١٩٣٢/٩/١١

(٣) الدفاع الوطنى، ١٩٣١/٩/٢٨



بشارع أمير الجيوش البراني بالجمالية

ابتدائي - روضة أطفال - بنين - بنات

تقدم طلبات الالتحاق لإدارة المدرسة من الآن على استمارة تصرف منها لجميع
البنين . وقد قررت الإدارة تخفيض المعروضات مراعاة للحالة الحاضرة^(١).

وسيتبدأ الدراسة بمشيئة الله يوم السبت ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣١

وأخيراً نجد جريدة المقطم تقدم في رأس السنة هدية تخفيض اشتراك
الجريدة من ١٧٠ قرشاً إلى ١٤٠ قرشاً مراعاة للحالة الحاضرة^(١).

وبدا أن الجرائد هي الأخرى لم تسلم من تأثير الأزمة فيها فلذلك اتجهت إلى
الإعلان عن التخفيض في الاشتراك السنوي لها، حتى تستطيع أن تحقق أقرب
نسبة لمبيعاتها قبل حدوث الأزمة، كما أنه من الواضح أن هذا التخفيض التي تقدمه
جريدة المقطم ليس مراعاة لحالة الجمهور بقدر ما هو تأثير الأزمة في ميزانية
الجريدة. انظر إعلان {١٥}.

(١) المقطم، ١٩٣٣/١/٢٧

هدية رأس السنة

تخفيض في اشتراك المقطم من ١٧٠ الى ١٤٠ قرشاً

مراعاة للحالة الحاضرة

تشرف ادارة المقطم بافادة حضرات قرائها ومشتريها الكرام انها
ابنهم : رأس السنة (الافرنكية) ومراعاة للحالة الحاضرة قررت ان
يكون الاشتراك في المقطم بعد يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ - ١٤٠ قرشاً
في السنة بدلاً من ١٧٠ قرشاً بشرط ان تدفع مقدماً
واسكن لا يستفيد بهذا الامتياز من حضرات المشرقيين
المتأخرين في حساب اشتراكهم الا من يبادر بتسديد التأخر عليه بنهاية
فيجدد اشتراكه بعد ذلك بمبلغ ١٤٠ قرشاً .

ومن هذا العرض الذي قدمته الدراسة يتضح مدى التغير الذي طرأ على
الإعلان المصري في فترة الأزمة من حيث أسلوب العرض الإعلانى، والتعبير
عن المنتج بأفضل الوسائل، وحجم الإعلان وغير ذلك الكثير على صفحات
الجرائد.

ثالثاً: المسرح

مسرحية الجنيه المصري

إن موضوع مسرحية "الجنيه المصري" التي مصرها عام ١٩٣١ نجيب الريحاني وبديع خيرى^(١) عن مسرحية "توباز" عن تأثير المال على سلوك الأفراد والجماعات وكيف يلعب المال دوراً هاماً ومؤثراً في إفساد الضمائر، فالمال عصب الحياة، وكل شيء يمكن الحصول عليه عن طريق المال.

وتوباز من تأليف الكاتب الفرنسي "مارسيل باتيول"^(٢) نشرت في سنة (١٩٢٨)، وسرعان ما ظهرت على المسارح الفرنسية، وترجمت ومثلت في أماكن عديدة من دول العالم فقد تناولت المسرحية مظاهر الانحراف والفساد في دوائر الأعمال، والقطاع الحكومي في فرنسا في العقد الثالث، والتي لم تخلو مصر من مظاهر مشابهة في تلك الفترة، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي مرت بها البلاد في نهاية عقد العشرينيات، وأوائل الثلاثينيات كصدى للأزمة

^(١) بديع خيرى: (١٨٩٣-١٩٦٦) من كتاب المسرح و السينما و الشعر الغنائي البارزين في النصف الأول من القرن العشرين. ولد في ١٨/٨/١٨٩٣، بحى الدرب الأحمر بالقاهرة من أب تركى وأم مصرية حصل على شهادة المعلمين في ١٩١٢، وكان يمد فرقة الريحاني بأزجاله، وكتب أوبريت الملاح، ومنذ هذا الحين عملاً سوياً في أكثر من خمسين عملاً. نجيب الريحاني وبديع خيرى. الجنيه المصري، دراسة سمير عوض، وزارة الثقافة، المركز القومي للمسرح ١٩٩٣، ص ١٩-٢٠.

^(٢) "مارسيل باتيول: (١٨٩٤-١٩٧٤) مؤلف مسرحية توباز، التي مصرها الريحاني و بديع خيرى، وهو من أشهر كتاب المسرح الهجائي الساخر في فرنسا، ولد في مرسيليا بجنوب فرنسا، أهم مسرحياته "تجار المجد"، وكتب أيضاً ثلاثية المسرحية الشهيرة [ماريوس، فاني، سينمار من (١٩٢٨/١٩٣١)] التي تناولت شرائح المجتمع ونماذج من مجتمعات مرسيليا، كما أعد للسينما العديد من الروايات. نجيب الريحاني، بديع خيرى. نفس الرواية ص ١٩.

العالمية، ونتيجة للانخفاض الحاد في أسعار القطن والمحاصيل، وما ترتب على ذلك من كساد في كافة المجالات، وانتشار البطالة^(١).

أوضحت الرواية المسرحية وضع طبقات الشعب من حيث الأوضاع الاجتماعية في المأكل والملبس وغير ذلك في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية.

كما أوضحت المسرحية صورة من إحجام الطبقة الدنيا "عامّة الشعب" عن شراء الأطعمة الغذائية غالية الثمن من اللحوم والأسماك في ظل الأزمة، وما أدت إليه من قحط وغلاء في المعيشة الذي خيم على أكثرية الشعب، وظهر هذا من خلال الحوار الذي دار بين ياقوت أفندي المدرس وجاد الحوت والد تلميذ في فصل ياقوت ويعمل سماكاً.

جاد الحوت (من الخارج) خش يا خايب يابو وش عكر ينعل أبو الخلفه على اللي بيحيبوها (يدخل) أنت تلميذ انت. والنبي لأصفي دهن أبوك. السلام عليكم يابن المزغود.

ياقوت: إيه مزغود مين؟

جاد الحوت: استنى على أنا أديك ٣٠ صاغ شهري أكهم من دم قلبي ٣٠ صاغ تمن أربع ترطال سمك على من الدكان ٣٠ صاغ ما يكسبهمش إلا بالضالين. طيبون يا أفندي

ياقوت: الله يحفظكم. إنما يعنى.

جاد: ما يعنیش، عدم المؤاخذه. الواحد طالعه زرابينه من الأزمة ومن وقف الحال. آه أنا باحط على مقصوف العمر ده ٣٠ صاغ عندكم في المخروبة. وقّة السمك ما بتكسبش معايا ثلاثة أبيض إزى الحال يابن سيدى.

(١) نجيب الريحاني و بديع خيرى. نفس الرواية ص ٥.

ياقوت: سيدى ؟ إيه انا اعرفه ده. الحال زى ما انت شايف كده. إنما حضرتك حضرتك . تبقى والد التلميذ.

جاء: هبابه يا سيدى. زفته لطامة. ينعل أبو كده. ده وقت ناشف قوى يا حضرة، انا بدفع ٣٠ صاغ فى المخسوفة بتاعتكم دى. الزبون دلوقت على بال ما يشتري بقرش صاغ سمك بينشف ريقى. آه الزبائن بقم شح يا حضرة^(١).

كما قدمت المسرحية أيضًا صورة عما تركته الأزمة من آثار فى الأمن العام، نسبة الجرائم، فمن الواضح أن الأزمة كان لها تأثير فى معاش الناس حيث إن بعض الناس لم يستطيعوا أن يقوموا بقضاء احتياجاتهم الضرورية، ونتيجة لذلك حدث العديد من حوادث السرقة وغير السرقة.

جاء: شوف يا خويا. أف.. دى المعاش مرة يا حضرة والكار بتاعنا إحنا ياسماكه كار أجارك الله وحش. تصدق بالله أنا أول امبارح بابيع بيعة لواحد زبون زى حضرتك كده فاصلنى فاصلته مسافة ما وزنتله كان سهانى وجرمن المشنة ثلاث قراميط خباهم فى جيبه. قليل الزمة يسرقونا فى عز الظهر الأحمر.

وكان التأثير واضح جدًا فى النواحي والأوضاع الاجتماعية لحياة الناس وخاصة فى "الملبس"، واتضح هذا من الحوار الذى تم بين ياقوت أفندى وبهريز عن البنطلون الذى كان يرتديه ياقوت أفندى.

ياقوت أفندى: أوه بهريز بك، هو إحنا يعنى مش حانبطل الاسطوانة بتاعة الأصل والفصل دى.

بهريز: ليه نبطلها هو أنا باكدب أنت تتذكر أصلك إيه مانتش فاكر البنطلون إياه. نسيت البنطلون اللى كل..

(١) نجيب الريحانى وبديع خيرى. نفس الرواية ص ٣٥-٣٦ .

يساقوت : إيه ماله ما حدش بيرقع بنطلونه. إنت مش شايف الدنيا فى
الأزمة اللي زى دى حد ماشى فى الشارع بنطلونه سليم ومع ذلك هو حضرتك
نزلت من يطن أمك لابس سموكن^(١).

وقد أثار عرض هذه المسرحية على مسرح الكورسال الكثير والكثير من
الاهتمام على صفحات الدوريات المصرية، لأنها عبرت عن تأثير الأزمة فى
الحياة الاجتماعية، وقدمت جريدة النيل مقالاً تحت عنوان الجنيه المصرى على
مسرح الكورسال بتاريخ ١٤/١٢/١٩٣١، وفى الصباح تحت عنوان فرقة الريحانى
على مسرح الكورسال الجنيه المصرى للكاتب م.ع. رزق، وأيضاً فى المصور
بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٣١ بنفس العنوان فرقة الريحانى على مسرح الكورسال الجنيه
المصرى^(٢).

ولذا يمكن القول إن الأزمة الاقتصادية فى مصر انعكست على الجانب
الثقافى، كان لها رد فعل فى كل جوانب الثقافة، كما أنها عبرت عن مردود الشعب
على تأثيرات الأزمة فيه، وعلى حلول الحكومة للخروج منها.

باستقراء تحليلى للأطروحات السابقة يمكن القول إن الأدب يعد من العلوم
المساعدة لعلم التاريخ وحيث يمكن الاستفادة منه فى صياغة التاريخ بصفة عامة،
وبدا ذلك فى هذه الدراسة من خلال روايتى يوميات نائب فى الأرياف الذى
استطاع الكاتب فيها أن يقدم صورة من الريف فى ظل الكساد. ومن خلال القاهرة
الجديدة الذى قدم فيها الكاتب أحد مظاهر الأزمة "البطالة".

كما نجد أن ميدان الصحافة بكل فروعها عبر عن وضع مصر فى فترة
الكساد، كما مثل الشعر رد فعل من الشعب والشعراء فنجد الشاعر والطالب
وصاحب المنصب وغيرهم الذين عبروا فيها عن الأوضاع الاقتصادية السيئة

(١) نفسه ص ١٠٥

(٢) نفسه ص ١٢٣-١٢١

وعبروا عن تأثير الأزمة فيهم من خلال قصائدهم، وعبر فن الكاريكاتير بنفس الأسلوب الذي عبر به كل من الأدب والشعر، ولكنه عبر أيضا عن رفض سياسة الحكومة التي اتبعتها للخروج من هذه الأزمة، ونجد أن الإعلان المصري قد طرأ عليه ثمة تغيرات كبيرة لمواكبة الأوضاع الاقتصادية من حيث أسلوب العرض الإعلاني، وحجمه، والتعبير عن المنتج المعلن عنه بأفضل الوسائل.

كانت السمة الغالبة على الأدب المسرحي في هذا الوقت هي التعريب ولذلك كانت المسرحية التي استخدمت في تلك الدراسة معربة، ولكنها عبرت عن تأثير بعض جوانب الأزمة في الناس هذا من جانب، ومن جانب آخر بدا تأثير الأزمة على الإعلانات المسرحية.

الخاتمة

بينت الدراسة أن الأزمة اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى تبعاً للأنشطة الاقتصادية السائدة وظروف الإنتاج، ومن ثم فكانت شديدة التأثير على الدول ذات الاقتصاد الزراعى، وكان لهذه الأزمة نتائج فى العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فمن الناحية الاقتصادية أظهرت الأزمة عيوب سياسة التخصيص الاقتصادى "الاقتصاد الأحادى" كمصدر وحيد للدخل القومى، ومن ثم بدأت السياسة الاقتصادية المصرية تتجه إلى الاعتماد على مصادر أخرى للدخل بدلاً من الاعتماد على محصول القطن، ومن هنا أخذت البلاد تسير فى اتجاه إضعاف سيطرة القطن على الاقتصاد المصرى والعمل على توزيع الإنتاج على نواح عدة لكى يحدث نوعاً من التوازن، فزادت العناية بزراعة الحبوب وكذلك اتجه الاهتمام لزراعة الخضر والفواكه، كما بذلت الدولة العديد من الجهود لزيادة غلة الفدان وارتفاع المحصول الكلى للبلاد.

وقد أدى الكساد إلى اهتزاز السوق العقارى المصرى وضياع الثروة العقارية وانتقالها من أيادى المزارعين إلى أيادى المرابين وأصحاب البيوتات المالية الذين استغلوها بهدف خدمة مصالحهم الشخصية بالإضافة إلى بخس أثمان الأراضى الزراعية بشكل كبير.

كما أظهرت الأزمة خطر إهمال الصناعات القائمة، ومن ثم وجهت الدولة سياستها إلى الاهتمام بها، وحاولت حماية الإنتاج الصناعى بفرض رسوم جمركية عالية على بعض المنتجات التى لاقت منافسة أجنبية كبيرة، وقامت بتشجيع الصناعة المصرية بعدد من الوسائل.

وننتج عن هذا الركود كساد أسواق التجارة الداخلية، وذلك لأن الملكيات الزراعية كانت ملكيات قزمية فإن نسبة كبيرة من المزارعين حوالى يملكون أقل من فدان، إذ أن المزارع كان يزرع ما يكفي استهلاكه فقط. هذا إلى جانب أن سياسة التخصيص الاقتصادى كان لها دور كبير فى كساد التجارة الداخلية، لزيادة المساحة المنزرعة قطنًا وتقلص مساحة باقى المحاصيل الأخرى وخاصة المحاصيل الغذائية.

واهتمت الدولة بتنفيذ بعض المشروعات ذات المنفعة العامة، فتم بناء كورنيش الإسكندرية، وتعلية خزان أسوان، وبناء خزان جبل الأولياء كى يساعد خزان أسوان فى توفير المياه للانتفاع بها بعد الفيضان.

وعلى الصعيد الاجتماعى أدت الأزمة إلى اختلال الميزان السكانى، إثر حدوث عدد كبير من الهجرات المحلية من الريف والصعيد وتكدسهم فى المدن.

كرست الأزمة مشكلات اجتماعية اقتصادية خطيرة مثل البطالة، وتفاقم مشاكل العمال، وغلاء الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة نسبة الجرائم.

كما حدثت طفرة فى الحراك الاجتماعى، حيث حدث تحول طبقي فى بعض شرائح المجتمع من صعود شريحة وهبوط أخرى نتيجة ضياع ثرواتهم وأموالهم العقارية وأيضاً إفلاس العديد من التجار، وتبين هذا من كم الشكاوى التى وجهت إلى الحكومة للشكاوى من الأوضاع التى آلوا إليها فى ظل الكساد وكذلك من عدد التفاليس التى أعلنت فى تلك الفترة وأيضاً من أعداد الحجزات الإدارية.

وأكدت الدراسة أن تجارة المخدرات فى تلك الفترة تقلصت حيث اتجه متعاطو المواد المخدرة إلى بعض المواد الأخرى التى تعطى مفعول المخدر بدلاً من المواد المخدرة وهذا بسبب غلاء أثمان المخدرات.

وعلى الصعيد الثقافى فقد استطاعت كل من الرواية والشعر أن يعكسا بعض
آثار الأزمة على المجتمع المصرى واستطاع فن الكاريكاتير أن يعبر عن الأوضاع
الناشئة.

قائمة المصادر والمراجع

* الوثائق غير المنشورة

* الوثائق الأجنبية

وثائق وزارة الخارجية البريطانية

* Foreign Office

- F.o. 407/210

- F.o. 407/214

- F.o. 407/215

- F.o. 407/216

وثائق وزارة الخارجية الأمريكية

1931 ، Foreign Relations of U.S.A، * Department of Stats
vol 1،(Washington – Egypt)

* Survey Of National Affairs (1929 – 1933) Part 1 /1931

The World Crisis

* الوثائق العربية:

أرشيف وزارة الخارجية المصرية

أرشيف سرى جديد

* محفظة ١٠٢٤، ملف ٢٠-١٧/٢

- * محفظة ١١٠٤، ملف ٦٤-١/٤٤
 - * محفظة ١١٢٢، ملف ٦/٢ - ٥١
 - * محفظة ١١٢٢، ملف ٥١-١٦/٤
 - * محفظة ١٤٣٠، ملف ١٠٧/٣.
 - * محفظة ١٤٣٩، ملف ٤-١٠/١٠٠
 - * محفظة ١٤٨٣، ملف ١٢-٤/٢
 - * محفظة ١٤٨٩، ملف ٤٢-٥/١٤
 - * محفظة ١٥٠٩، ملف رقم ٣٤-٢/٢
- أرشيف سرى قديم.

- * محفظة ٣٩١، ملف ٤٢-١١/٢١
- * محفظة ٤٠٣، ملف رقم ٢٠-٦/٢٢
- * محفظة ٤٦١، ملف رقم ٦٧-٣/١٥
- * محفظة ٥٤٩، ملف ٢٧-٦/٤٨
- * محفظة ٥٧٥، ملف رقم ١٣١-٧/٢٦
- * محفظة ٥٩٢، ملف ١٣١-٧/٢
- * محفظة ٦٢١، ملف ٧٧-٢٠/٢٠
- * محفظة ٨٩٤، ملف ٢٠-٢٠/١٦
- * محفظة ٩٢٣، ملف ٤-١٠٠/٧
- * محفظة ٩٤٢، ملف ٢٠-٨/٣١

وثائق عابدين:

- | | |
|-------------|--------------|
| * محفظة ٢٥٣ | * محفظة ٢٥٤ |
| * محفظة ٢٦٢ | * محفظة ٢٦٧ |
| * محفظة ٣٩٥ | * محفظة ٣٩٦. |
| * محفظة ٤٤٩ | * محفظة ٤٩١ |
| * محفظة ٤٩٣ | * محفظة ٤٩٤ |
| * محفظة ٤٩٧ | * محفظة ٥٠٠ |
| * محفظة ٥٠٤ | * محفظة ٥٣٦ |
| * محفظة ٥٣٨ | * محفظة ٥٥٤ |
| * محفظة ٥٩٢ | |

وثائق مجلس الوزراء:

- * محفظة، ٩/ ب فترة قبل ١٩٢٣.
- * محفظة ٥/ ج، فترة بعد ١٩٢٣.

محافظ جلسات مجلس الوزراء

- * محافظ جلسات مجلس الوزراء (بدون أرقام)
- * محاضر جلسات مجلس الوزراء (مجلدات)
- ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣.

وثائق مصلحة الشركات:

- * محفظة رقم ١١، ملف رقم ١٨-٣/ ١٧ط، وثيقة رقم ١٨.
- * محفظة ١٣، ملف ١٨٢-٣/ ٧٥ط.

* وثائق عربية منشورة

* البنك الأهلى المصرى

النشرة الاقتصادية

مجلد رقم (١٢)، عدد٤

القاهرة، ١٩٥٩

* بنك مصر

النشرة الاقتصادية

العيد الماسى للبنك (١٩٢٠ - ١٩٩٥)

السنة الثامنة والثلاثون، العدد الأول ١٩٥٩.

* التقارير

* وزارة الداخلية، إدارة عموم الأمن العام

- تقرير عن حاله الأمن العام فى القطر المصرى لعام ١٩٢٨

مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٢٩.

- تقرير عن حاله الأمن العام فى القطر المصرى من (١٩٣٠-١٩٣٧)

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٩.

* مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة

- التقرير السنوى لعام ١٩٢٩

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٠

- التقرير السنوى لعام ١٩٣٢

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٣

- التقرير السنوى لعام ١٩٣٣

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٤

- التقرير السنوى لعام ١٩٣٤

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٥

- التقرير السنوى لعام ١٩٣٥

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٦

* إدارة عموم الأمن العام

تقرير الأمن العام ١٩٦٧

المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٨

* محاضر جلسات مجلس النواب (مجلدات)

١٩٢٧، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣

* محاضر جلسات مجلس الشيوخ (مجلدات)

١٩٣٠، ١٩٣٢

* مجلس الوزراء

الأمانة العامة مكتب الأمن العام

تاريخ وأعمال الوزارات المصرية بمناسبة العيد المئوى بمجلس الوزراء

١٩٢٢-١٩٣٦، ج٤

*** مصلحة الجمارك**

تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٣٣

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٤

*** النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٣٣**

لمحة تاريخية عن النظام الجمركي في مصر

المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٣٥.

*** وزارة الأشغال العمومية**

مصلحة الري، مشروع خزان جبل الأولياء

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢.

*** وزارة الحقانية**

- مجموعة القوانين الأوامر و المراسيم، لسنة ١٩٣٠

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣١

- مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٢

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢

*** وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء**

- الإحصاء السنوي العام ١٩٢٧ - ١٩٢٨

المطبعة الأميرية القاهرة، ١٩٢٩.

- الإحصاء العام ١٩٢٨-١٩٢٩

المطبعة الأميرية القاهرة، ١٩٣٠.

-الإحصاء السنوى العام ١٩٢٩ - ١٩٣٠

المطبعة الأميرية القاهرة، ١٩٣١.

-الإحصاء السنوى العام ١٩٣٠-١٩٣١

المطبعة الأميرية القاهرة، ١٩٣٢.

- الإحصاء العام ١٩٣١-١٩٣٢

المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣٣.

-الإحصاء السنوى العام ١٩٣٣ - ١٩٣٤

المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣٥

- الإحصاء السنوى العام ١٩٤١ - ١٩٤٢

المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٣

- الإحصاء السنوى العام، لسنة ٤٧-١٩٤٩

المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٤٩.

* مريت غالى

تقرير عن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية

ب.ن، القاهرة، ١٩٥٢.

* التقارير الأجنبية

* Selous،G ،H

Economic condition in Egypt

July 1935، Report، London

* المذكرات

* إسماعيل صدقي

مذكراتي

تحقيق سلمى أبو النور

مكتبة مديونية، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٦ .

* المعاجم

* خير الدين الزركلي

قاموس الأعلام لأشهر الرجال والنساء

دار العلم للملايين، لبنان، المجلد الأول.

* الرسائل الجامعية

* أحمد الشربيني

تجارة مصر ١٩١٤-١٩٣٩

رسالة دكتوراه كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٧

* أمنة حجازي

أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على اتجاهات الجريمة في

المجتمع المصري فيما بين الحربين العالميتين ١٩١٨-١٩٣٨

رسالة دكتوراه، كلية البنات جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.

* صفاء محمد شاكر

- صدقى باشا ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٤ - ١٩٥٠

رسالة ماجستير كلية البنات جامعة عين شمس، ١٩٩١.

* عبد الكريم السيد عبد القوى

دراسة تحليلية لتاريخ الحركة التعاونية فى جمهورية مصر العربية

رسالة ماجستير، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية.

* عفاف محمد بدر على يوسف

الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها فى الريف المصرى فى فترة ١٩٣٠ -

١٩٥٢، رسالة ماجستير كلية الدراسات الإنسانية

جامعه الأزهر، القاهرة، ١٩٨٩ م.

* علاء الدين عرفات عبد الغفار

العلاقات المصرية الفرنسية ١٩٢٣ - ١٩٥٦

رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة طنطا، ٢٠٠٠ .

* فاطمة فتح على المؤذن

تاريخ مصر الاقتصادى فى النصف الأول من القرن العشرين

رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإنسانية

جامعة الأزهر ٢٠٠٥.

* محمد أحمد إبراهيم

التجارة والتجار فى مصر فى الفترة من ١٩١٨/ ١٩٣٠

رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.

* محمد أحمد سالم

إدارة الديون الخارجية من أجل التنمية في مصر

رسالة لدرجة الزمالة في العلوم الإدارية

أكاديمية السادات، ١٩٩٣ .

* محمد حامد الزهار

تطور نظام النقد الدولي في القرن العشرين و أثره على اقتصاديات الدول

النامية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ١٩٧٩.

* محمد حسن أحمد

إدارة صناديق التمويل بالجمعيات التعاونية الزراعية

رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، ٢٠٠٥.

* محمد مصطفى عبد النبي

دور اليهود الاقتصادي في مصر في النصف الأول من القرن العشرين

رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥.

* مختار محمد أحمد نور

الحياة النيابية في مصر ١٩٣٠-١٩٣٤

رسالة ماجستير جامعة المنيا، كلية الآداب، ١٩٨٥.

* مصطفى الغريب محمد

نواب المنوفية في البرلمان (١٩٢٤-١٩٥٢)

دراسة في الحياة النيابية في مصر

رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠٠٥.

* نبيل عبد الحميد سيد أحمد

الأجانب وآثرهم فى المجتمع المصرى من ١٨٨٢-١٩٢٢

رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٦.

* نجيب قلادة

التعريف الجمركية كأداة للسياسة الاقتصادية فى الجمهورية المتحدة

رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٥.

* نوال محمد قاسم

تطور الصناعة المصرية خلال الفترة من ١٨٠٠ - ١٩٥٢

رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

* الأبحاث المنشورة

* أحمد الشربيني

- الغلاء وآثاره الاجتماعية فى مصر بين الحربين

بحث منشور فى مجلة المؤرخ المصري

تصدر عن كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩١

- الكساد العالمى والريف المصرى

بحث منشور فى المجلة التاريخية المصرية

تصدر عن الجمعية التاريخية ، مجلد رقم (٣٩)، ١٩٩٦

* خالد عيد الناغية

دور وزارة الخارجية فى تسويق القطن المصرى ١٩٣٠-١٩٥٢

بحث منشور فى مجلة مصر الحديثة

دار الكتب والوثائق القومية القاهرة ٢٠٠٣.

* رءوف حامد عباس

الاقتصاد المصرى فى الوثائق البريطانية (١٩٢٠-١٩٥٢)

السياسة الدولية

إبريل ١٩٨١،

* محمد محمود الديب

العوامل المؤثرة على التطور الصناعى فى مصر خلال القرن العشرين

بحث منشور فى مصر الحديثة

دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦.

* محمود الدرويش

الاقتصاديات القطنية

مجلة القانون والاقتصاد

مارس أبريل ١٩٤١

* محمود متولى

تطور الرأسمالية المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين

الهيئة المصرية للكتاب، مركز وثائق تاريخ مصر ١٩٧٣.

* وهبى غبريال

الاقتصاد المصرى فى فترة ما بين الحربين (١٩١٩-١٩٣٩)

بحث منشور فى دورية التاريخ و المستقبل

كلية الآداب جامعة المنيا ١٩٨٩.

* الدوريات الأجنبية

* Blanchard; G.

La Seconde Phase De La Crise Egyptienne

D'Economie Politique De Statistique Et De L'Egislion

Le Caire; Avril 1932 ; no 135

* الدوريات العربية

* أسبوط، ١٩٣١.

* البلاغ، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣.

* البلاغ الأسبوعي، ١٩٣٠.

* بريد الصباح، ١٩٣١، ١٩٣٢.

* البورصة، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣.

* التاج المصري، ١٩٣١.

* التجارة، ١٩٣١، ١٩٣٢.

* التجارة والصناعة، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٥.

* التعاون، ١٩٣١.

* الجريدة التجارية، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣.

* جوبيتر، ١٩٣٠.

* الأحد المصورة، ١٩٣١.

* الجهاد، ١٩٣١، ١٩٣٢.

- * الأحرار الدستوريين، ١٩٣١.
- * الإخلاص، ١٩٣٣.
- * الأخبار، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢.
- * الدليل، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣.
- * الدليل الاقتصادي، ١٩٤٢.
- * الدفاع الوطني، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٣.
- * الروضة، ١٩٣٠، ١٩٣١.
- * الرياض المصرية، ١٩٣٠، ١٩٣٢.
- * روز اليوسف، ١٩٣١، ١٩٣٢.
- * الأسبوع، ١٩٣٤، ١٩٣٣.
- * الشعب، ١٩٣١، ١٩٣٠.
- * الصريح، ١٩٣٣.
- * الصدق، ١٩٣١، ١٩٣٢.
- * الصرخة، ١٩٣٠.
- * الفضائل، ١٩٣١.
- * الفلاح الاقتصادي ١٩٣٤.
- * الفلاح المصري، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣.
- * الفنون، ١٩٣٠.
- * كوكب الشرق، ١٩٣١، ١٩٣٢.

- * لسان العرب، ١٩٣٠.
- * الهلال، ١٩٣٠، ١٩٣٢.
- * الفضائل، ١٩٣١.
- * الفؤاد، ١٩٣١، ١٩٣٢.
- * الوادي، ١٩٣٠، ١٩٣٣.
- * الوفاق، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢.
- * مصباح النيل، ١٩٣٠.
- * المقطم، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣.
- * مصر الصناعية، ١٩٣١.
- * المنبه، ١٩٣٠، ١٩٣١.
- * مجلة غرفة التجارة بالإسكندرية، ١٩٣٦.
- * الوطنية، ١٩٣٠.
- * الإنذار، ١٩٣١، ١٩٣٢.
- * النظام، ١٩٣٢.
- * الأهرام، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ٢٠٠٣.
- * الوقت، ١٩٣١، ١٩٣٢.
- * الوقائع المصرية ١٩٢٨، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢.

* المراجع العربية

* ا.ه. كارل

العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح من ١٩١٩ - ١٩٣٩

ترجمة سمير شيخاني، دار الجليل، بيروت ١٩٩٢، ط ٢.

* الن نفنز وهنرى كومجر

تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية

ترجمة مصطفى عامر

مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٤٢.

* أحمد إبراهيم ومحمد عبد الرحمن

أسواق القطن وتجارته في مصر

مكتبة النهضة المصرية، القاهرة د.ن.

* أحمد زكي موسى هيكل

إنتاج القطن في مصر و العالم

دراسة زراعية و اقتصادية لموضوع الأقطان في مصر و العالم

بنك مصر، ط ٢، ١٩٤٩.

* أحمد صادق موسى

تاريخ الدين المصري العام المالى والسياسى

القاهرة، ١٩٤٤.

* أشرف توفيق

بنات الأصول والمخدرات

الشرق الأوسط للأعلام العربى، ١٩٩٢

* أمين عز الدين

تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينيات (١٩٢٩-١٩٣٩)

مكتبة الشعب، القاهرة، ١٩٧٧.

* أمين مصطفى عفيفى عبد الله

تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث

مكتبة الانجلا المصرىة، ط١، ١٩٥١.

* بير رونوفان

- تاريخ القرن العشرين

ترجمة نور الدين حاطوم

دار الفكر المعاصر، بيروت. د.ت.

- تاريخ العلاقات الدولية من (١٩١٤ - ١٩٤٥)

ترجمة جلال يحيى

دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

* بول باران وبول سويزى

رأس المال الاحتكارى

ترجمة حسن فهمى، دن، ١٩٧١.

* توفيق الحكيم

يوميات نائب فى الأرياف

دار الكتاب اللبنانى، المكتبة الشعبىة، ١٩٨٣

* جاد لبيب

بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية

بين مصر وإنجلترا

مكتبة الانجلوا، القاهرة د.ت.

* جلال يحيى

- أوروباً فى العصور الحديثة منذ الحرب العالمية الأولى

الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٢.

- التاريخ الأوروبى الحديث والمعاصر

المكتب الجامعى الحديث، القاهرة، ١٩٨٣.

* جمال الدين سعيد

- التطور الاقتصادى فى العالم

مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٦٠.

- اقتصاديات مصر

مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٥٠.

- التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى

مطابع رمسيس، ١٩٥٤.

* حازم سعيد عمر

القطن فى الاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية

. الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.

* حسان على خلاف

الوجيز في تاريخ العالم المعاصر

دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٨٠.

* حسين شريف

الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى

الحرب العالمية الثانية (١٧٨٣ : ١٩٤٥)

الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠١.

* حسين على الرفاعي

الصناعة في مصر

مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٥،

* دافيد تومس

تاريخ العالم من (١٩١٤ - ١٩٥٠)

ترجمة حسين كامل

مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦ .

* دافيد شانون

الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الاقتصادية العظمى

ترجمة صلاح احمد سليمان عزب

المؤسسة المصرية للأنباء والنشر، القاهرة د. ت.

* دانييل ارنولد

تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم

ترجمة عبد الأمير شمس الدين

المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٩٢ .

* راشد البراوى و محمد حمزة عlish

التطور الاقتصادى فى العصر الحديث

ط ٥، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٤.

* رجاء النقاش

فى حب نجيب محفوظ

دار الشروق، ١٩٩٥.

* رشاد كامل

طلعت حرب ضمير وطن

الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٣.

* رياض الصمد

العلاقات الدولية فى القرن العشرين

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ٣، ١٩٩١.

* رمسيس بهنام

الأجرام والعقاب علم الجريمة وعلم الوقاية والتقويم.

منشأة المعرفة، الإسكندرية، ١٩٧٨.

* رءوف حامد عباس

- معالم تاريخ مصر المعاصر

مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٧٧.

- الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ - ١٩٢٧

عالم الكتب، القاهرة. ١٩٧٥.

* زكريا سليمان بيومى

قضايا البرلمان المصرى، ١٩٢٤ - ١٩٣٦

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب، القاهرة ١٩٧٥.

* سليمان النخيلى

الحركة العالمية

الاتحاد العام لنقابات مصر ١٩٦١.

* سنية قراعه

نمر السياسة المصرية

مكتب الصحافة الدولى، د.ت.

* شهدى عطية الشافعى

تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٦

ط ١ ، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٥٧.

* عاصم الدسوقى

كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ -

١٩٥٢، ط ١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

* عائشة عبد الرحمن

قضية الفلاح

النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٠.

الهيئة المصرية العامة للتأليف، ١٩٧١.

* عبد العزيز نوار وعبد المجيد نغني

تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث

دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨.

* عبد العزيز نوار و محمود محمد جمال الدين سعيد

تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرنين ١٦ إلى ٢٠

دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩.

* عبد العظيم رمضان

تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث

الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ج ٣، ١٩٧٧.

* عبد الفتاح عبد المجيد

في التطور الاقتصادي المحلي الدولي

جامعة المنصورة ١٩٩٧.

* عبد الوهاب بكر

- أحوال الأمن في مصر المعاصرة

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

- الجريمة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين

دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥

- البوليس المصري ١٩٢٢ - ١٩٥٢

دار الزهراء للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢

* عصام إبراهيم الترساوى

مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات

مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١.

* على بركات

الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩ - ١٩٥٢

مركز الدراسات الاستراتيجية، بالأهرام، القاهرة ١٩٧٨.

* على لطفى

التطور الاقتصادى

مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨١.

* على محمد شلبى

- مصر الفتاة و دورها فى السياسة المصرية (١٩٣٣ / ١٩٤١)

الهيئة العامة للكتاب، القاهرة

- الأزمة الاقتصادية والأمن العام فى الريف المصرى ١٩٢٩ - ١٩٣٣

دار الكتاب الجامعى، القاهرة.

* على محمد علوبة

الجنية المصرى وقاعدة الإسترليني

مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،

محاضرة ألقاها فى ١٥ / ١١ / ١٩٤٧.

* فاطمة علم الدين

تاريخ العمال الزراعيين فى مصر ١٩١٤ - ١٩٥٢

الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.

* فريتز استرنبرج

الأزمة القادمة

ترجمة جمال البنا

مجموعة اخترنا لك، عدد ١٥٦

الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.

* فكرى عطا الله المهدي

المخدرات

اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، د.ن، ١٩٩٤.

* محمد السيد سليم

تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين

دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢.

* محمد أمين يوسف،

الغلاء وأسبابه وعلاجه

مجلس الشيوخ، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩٥٠

* محمد حسين هيكل وآخرين

السياسة المصرية والانقلاب الدستوري

مطبعة السياسة، القاهرة ط ١، ١٩٣١.

* محمد راشد البراوى

العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى

ط ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٢ .

* محمد رشدى

التطور الاقتصادى فى مصر

دار المعارف، ج ٢، القاهرة.

* محمد عبد الله العربى بك

سياسة الإنفاق الحكومى فى مصر فى الفترة من ١٨٨٢ - ١٩٤٨

القاهرة ١٩٤٨.

* محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل

التطور الاقتصادى

دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة.

* محمد رفعت الإمام

الأرمن فى مصر ١٨٩٦-١٩٦١

القاهرة، ٢٠٠٣

* محمد محمد الجوادى

إسماعيل باشا صدقى

الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.

* محمود أبو ريه

حياة القرى

المكتبة الثقافية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦.

* محمود متولى

الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

* مرفت صبحى غالى

العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥ - ١٩٤٥)

الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠١.

* مصطفى على الهلباوى

فى الريف المصرى

دن، ١٩٢٨.

* نبيل فرج

توفيق الحكيم ١٨٩٨-١٩٨٧

الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧.

* نجيب الريحانى وبديع خيرى

الجنه المصرى

دراسة سمير عوض

وزارة الثقافة، المركز القومى للمسرح ١٩٩٣.

* نجيب محفوظ

القاهرة الجديدة

مكتبة مصر، القاهرة.

* يحيى محمد محمود

الدين العام وأثره في تطور الاقتصاد المصري ١٨٧٦ - ١٩٤٣

الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨.

* يونان لبیب رزق

فؤاد الأول المعلوم والمجهول

دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥.

* يونس أحمد البطريق

الأحداث الرئيسية في التطور الاقتصادي

الدار الجامعية ، القاهرة، ١٩٨٥.

* يوسف نحاس

- الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية

مطبعة المقطم، القاهرة، ١٩٢٦.

- القطن في خمسين عامًا

دار النيل للطباعة، ١٩٥٤

* هنري عيروط

الفلاحون

ترجمة محي الدين اللبان، ووليم داود

مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٨

*** المراجع الأجنبية ***

*** BONNE.ALFRED**

The Economic Development of The Middle East

London

*** Crouchley.A.E.**

The Economic Development of Modern Egypt

London.New York, 1935

*** Charles Issawi**

Egypt in Revoution of Economice Analysis

London. 1963

*** Compagna.A.S**

National Economic Policy (1917 – 1985)

Newyork

*** W. Arthur Lewis**

Economic Survey (1919 -1939)

London.

الملاحق

ملحق (۱)

وثائق عابدين، محفظة ٥٩٢، القطن (١٩١٣-١٩٥٢)

رجاء إلى نواب الأمة وشيوخها

موقف الفلاح الآن

ايد بهذه الحقايق انه انفس ما وصلت اليه حكمة العنصرية من جواب البطلان ومنه ستاخرج اهلها حتى
 يكون هذا التشخيص متفقاً مع الواقع لدى اليهود والحكومة ليتدارك كل منوا في حدوده وتليفته
 تخفيف الرقابة قبل انه تصبح اليهود في حكمة افلاس عام
 تكمن وتكم غيرنا مع صفات الجرائد والوزمة التي تهود اليهود بالكل الشديداً ولكنه لم
 يصنف احدنا بحالة الضيق وما وصلت اليه اناء هذه الوزمة ، والوجه انفسه بمقال هذا انه
 اصف الحالة

الملك الذي يملك اى مقدار من الملكية يجب يستحق تأجير الملكية الى زراعيه
باجبار يتفقد مع اسعار الحاجات ، ولانه الزايع يهتم ويحترق في تسيير المطالب منه ، ولانه
يتمتع الملك في جميع تصرفاته واعماله على قاعدة ايراده الناتج منه اجار الهيانه ، وفي هذا الهام
انتمى كل نظام من هذا القبيل بما اوجب الضيق الشديد على الزايع وعلى الملك ، والى ذلك
الدليل القاطع على صحة ما اقول

فزيادة الشتوى، وتويعتد نصف موصك السن - لأنه متوسط انتاج الغذاء من الترم فيه
اربعة ارباب، والفول اربيه ونفت وسر الدرب سواء أنه من الترم او الفول **ج**
صاغاً فيكون منه موصك الغذاء الترم **ج** صاغاً والفول **ج** صاغاً
الزاع رفح **ج** منه سار **ج** منه بذور **ج** حصاد ودراس **ج** حوث وتويعه
وسقية - فانه الصافي من نتائج زراعة الترم **ج** اما الفول الذي يرفح **ج** منه بلور **ج**
حوث وتويعه وسقية **ج** حصاد ودراس فانه الصافي من نتائج زراعة **ج** فتكونه شجر زائل
انه الاصل مضمحل كل ايام الشتوى بل ورفح منه هذه الموصك الاربعة، وقس على ذلك
باقي اصناف الشتوى وكذا الذرة الشاي، لانه في الحقيقة الاصل والزاع كلوا في غيرة
غليظة. لانه الاصل لو وجد شيئاً عند المستاجر لعتمد على أخذ حقه منه حينئذ انه ابتلى الموصك
كما توضع - عداوة على ما ذكر فقد خسرته البلور في هذا العلم وفي العلم الذي سبقه موصك
الموصولات الموصك لحي كانت تعتمد عليه - وتو موصك البصل

بتقريبنا الطريق من مكة القلعة ، وهو القلعة الباقى من الزلزال ، فالتقاهم فراعبتنا
 متوسل حصة قنا حيد للعداء في محرم الزمان واعتقدنا نحمه القطار الوشوحى بالوعة
 يحيطت لانه نهم منكم الفداء ١٥ حينئذ يستذك من ذلك ١٥ حرك
 و ١٥ سار و ١٥ تحريكه و ١٥ حركه و ١٥ مياه ارتوازيه و ١٥ حركه و ١٥
 حركه و ١٥ اموال ابييه و ١٥ حركه فيكونه الباقى بعد ما ذكر ١٥ حركه
 استدلنا في الدواول الديره البالغ قد حركه ١٥ حركه الدرعه المتزعم مشقونا بالرفع
 ما لا منه حركه المالك فكل ما يكونه قسطنطين عليه المالك منه جميع زمام ارضه قسطنطين
 قرشاً صاعاً منه كل فداء او ١٥ بعد اضافة نصف مبلغ ١٥ حركه من الفرح او الفول
 فاذا اعتدنا انه ايجار الفداء ١٦ حينئذ فتكونه عشرة المالك مبلغ السبع عشر
 حينئذ برمتها ما عدا الخمس وتقسيمه قرشاً على فداءه

هذه الحقائق هي التي كان يعتمد عليها المالك في تقسيم جميع التزاماته
 وتعهدهات حيث كان يسد اقساط المصارف والدواول الديره ونهم السداد
 والبذره ونحو ذلك ، عداوة على ما ذكر فاذ كانه يدير جواهره على حركه
 اشغل الزرايع والمعيشيه ودفع مرتبات مستخدمى اعماله في موسم
 القادى عليه ، فمن هذا البيان الصحيح المفضل للحالة كيف يمكنه ان يقيم
 لكل هذه الالتزامات ؟

ومنه جوة الزايع المتأخر كيف يتسنى له وهو صف الديره انه يعمل
 على نهم بدور وسداد لزعم سواء لانه صيفاً او شتوياً وحركه الدرعه وحركه
 ونحو ذلك فانه الحالة كما بسطنا والموت امام العيون ، فانه لم يتدارك
 الحركه والوجه بالتفاهه هذه الحالة باسرع ما يمكنه فلا فلاح منه انفس
 البلاد وحرايب البيوت ، والدور فقام التي او مشغول لم تكنه خيالاه بل عجزت
 على اخذها منه دفاتر رسميه من اصحاب الدواول الكثره ، والدعا آراء

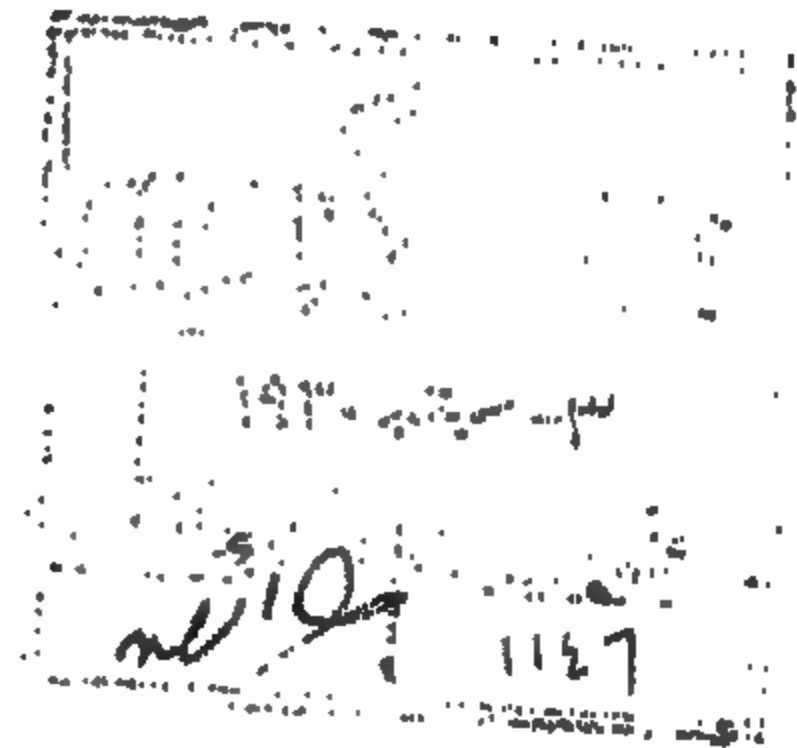
عموماً مخففاً لهذا الضيق الشديد لقوانه تسرع الدولة في مد أهل المملوك بسداد محله
السلف والبذور والسلف مع العطاء سلف يحميه لوعاء الفلاح على زرعته وأنه يتفوه
مع المحارف على كيفية تأجيل اقتساط هذا العام

بناء على ما ذكر استجد واستقطف جهولة مولانا بلع الجبور انه يولف على امته في
هذه الظروف الحرجية ، كما انتمى من الحكوم السنية انه تتفعل وقام بتنفيذ هذه الودائع
تخفيفاً لهذا الرطاة الشديدة الوقع على النفوس والمذات بمزاي البلاء
واذا كان له لدى الحكومة مارك افضل من هذا فتقدم باعلاوه الجهور عنق وتشريع
بتنفيذها ونكوه لاهامه الشكرية ، وبهذه المناسبة لوزلة اكرت عقل تسيرة
لحاجات لمعيت وما ياتل حاجت انما صحت لتستفوه مع الاله الخافرة

هذا فيما يتقدم بتخفيف الرطاة نوعاً ما بطريق صحيح الداني لوزلة ارضه
والتمس ضرورة عقد مؤتمر وطني يقرر ويبحث في الحالة الاقتصادية العامة
بالبلاد بجميع هذا فيدها ويضع نظاماً زراعيّاً ثانياً يتبع البلاء ، كما يضع
ايضاً قاعدة لحالة بلبيش والنقل بحراً وبرا وما ياتل ذلك بما يستفوه
مع الظروف الخافرة لانه الفلوة من جهة والتموط من جهة اخرى لتستفقه
والحالة اهم بكثير ما يظنه فالسكون الاله يزيد منظرها قدس

حفظت صاحب الدولة الجليل توفيق نسيم باشا رئيس الديوان العالي
 اتشرف بانه ارسل لدولتكم صوره رسالة فيها وصفاً لحالة الفلاح الاله
 راجياً عرضكم على الوهاب عليه الكرم - والجمهور ينتظر منه عطف جلاله
 مولانا الملك محبوب ما يخفف عنه هذه الازمة التي تهدد البلاد بالخراب
 والله تعالى يوفق جلالته لما فيه خير الامة وسعادتها
 وتفضلوا ودولتكم بقبول فائق الاحترام
 قلمى خفى

نفاذ في ٢٨/٤/١٣٢٨



ملحق (۲)

جريدة كوكب الشرق، ١٩٣٢/٣/٣

خطاب مرسل من الوفد إلى رئيس الوزراء يدعوا إلى مقاطعة البضائع الاجنبية

صورة غلاف الخطاب من ناحية



النمط

نیت لکھی



عقني باشا التماس

[illegible]

أخي في الوطن
يا عبد مصر في ميدان السياسة ، ويا ظهور الوطنية الحقة ، ويا قبة الانظار ، تريد تلك الذخيرة لنا أميئتنا تريد أن تصبم مصر لنا تريد
أن يكون المصري للمصري ، تريد أن تكون مصر بين دعا ولما ... وملها ، تريد أن تصبم للمستمر ، تريد أن تقدم طوق الانقاذ
لبناء أبا الحراب تقدم عدوانه علينا ، ونحن لا نملكه إلا لا .. لا بالحراب ولا بالاساطيل ، ولكن بخرباب
الجو وبكيفية تخرب له الجيوب ، أبا المرقعة وشرفنا بأي ، أبا الاحتيال عليه وهو لا يأتي الاحتيال علينا . لا والله لا بهذا
لكن بعمل صميم بقوى على عمله كل السان ، وينقله اللامار فو لا يجهدي كشر وح القهر لمحتقر من احتقره ولكنه لمحتقر نفسه .
تريد المفاطة ، تريد التدهاء بها ، تريد العمل بها ، تريد أن تريح صفحتين ، صفقة صفه الانجليز ، صفقة تصبم أخينا المصري ، فيقوى
بما الكاسب في ذلك بأعلم من القاري والسلام على من يحب مصر .

وثائق عابدين، محفظة ٢٥٤، مالية، جمارك، مذكرة عن

التعريف الجمركية في عام ١٩٣٠

مستند ۵۰۰

من التصرفات البعريكة وما أدته منه وقادها موضع التنفيذ من تهليل
لهذه موارد الدولة وحماية الانتاج الا انني وما يقتني من التداوير
لما جوة بندين الغرضين

سیدار پیدائش ۱۹۷۷/۵/۲۷
 مع خاندان قباقرانی
 پیدائش
 ۱۹۷۷/۵/۲۷

نظرة عامة مقتضية

١٩٢٠

كانت رسوم الوارد البحرى تركية تدعى قبل سنة ١٦٧٠ ولمدة ستين عاما كانت بمعدل ٨ ٪ من القيمة ، وكان الخزينة على دفع الخطة ليس الا ، كما كانت رسوم الصادرات تدعى ايضا بدولة التركية الى سنة ١٨٦١ شامية في المائة من القيمة ايضا ثم اختلفت تقاس الى ان وصلت الى واحد في المائة وكان الخزينة مالها كرسوم الوارد ،

ولما زعم أن الحامية تدعو إلى تشجيع الصناعة في البلاد كان كل ما اقتضت عليه الحكومة أن استعملت
برسوما في سنة ١٩٢٣ بمرسوم لوزير المالية بأعفاء بعض المصنوعات التي يرى من المنفعة إعفاؤها من رسوم
المصدر ومن موائد الرصيف والتعليق المفروضة على الصادرات ، وقد أعطيت بالمحمل أعلاها الامتيازات التي
كانت تمنح في القطر من هذه الرسوم بموجب قرارات وزارية .

بشروط تدقيق هذا الرسم :

وقد أنهى رسم الوارد الشخص الواحد إلى الحد من زيادة موارد الدولة كماً ونوعاً عقبه كل فرد من مواطني
الجماعة الاقتصادية البلاد .

التصنيفات العالمية :

أما التنمية الحالية - فيما يخص ليبيا من التدرج في تحويل الرسم من المادة الخام إلى النصف المدعومة إلى قامة المنتج ثم تحويل رسم مرصعة نوعا على الاسناد، الترخيص والمكافأة - كل ذلك قد ساعد على تحقيق الترخيص الرئيسيين اللذين ترون اليهما كافة الدول وكانت تتقيد اليها الدول والمصرفية من وراء السياسة المصرفية وهما الغرضين المالي والاقتصادي . فان الدولة لما كان عليه امرها بالدولة من ناحية المصارف في سنة 1927 وفي السنة التي تعتبر كنقطة لمصرحة الواردات في الفترة التي سبقت وضع نظام الترخيص الحالية موضع التنفيذ تبين بعبارة الازيد ان الضغوط في امراد الخصخصة (من غير الادخلة وزعم الانتاج) فمن ٣٧٨٨٠٠٠ ينجها في سنة ١٩٢٧ إلى ٠٠ - ٣٧٨٠٠٠ إلى ٠٠ - ٢١٧٠٠ إلى ٢٣٥٠٠٠ ينجها في الاعوام ١٩٢٤ و ١٩٢٦ و ١٩٣٨ على التوالي .

كما ان نظرية خفاقة الى الحالة الاقتصادية في البلاد أثناء هذه الحرب وبما وثقها هذا كانت عليه في الحرب العالمي السابقة ، وتضج منها بهذا أيضا ما عادت البلاد من الدور الذي لعبته السياسة الجبركية في تكوين وخلق صناعات متعددة كان لها الفضل الاكبر في تامين اعيالها بكمالاتها التي في وقت وطغت فيه القسود والاستراد . بل وقد كفل انتاج كثير من هذه الصناعات تامين هبوط السلمة بكثير مما كان يتقدمها من المواد والانهضة والمهمات .

١- أركان متعينة بين النظامين :

يقتنع مما تقدم أن نظام التسوية المبركة الحالي ، بما أدى من خدمات للحرارة وللصناعة بفضل تأثير النظام الذي كان متبعاً من قسّسبسل والذي كان مبروراً ، سبب للاضرار التي لحقت بالدولة بما يحتاج إليه ميزانيتها دون أن يكون له نتائج معينة .

دراسة التعريفية الحالية :

بأنه وإن تكن هذه التعريف قد أدت إلى ما نلخصه من نتائج عرضية في جوانبها الأولى التي انتهت بانتقاد الحرب ، فليس من معنى ذلك أنها سوف تقوى على المنازلة في جوانبها التالية ، ذلك لأن بعضا من واضعيها لم يراعوا مسيئته أن لم تعالجها الدولة بحكميتها فاقبأ أخشى أن لا يخلط هذا المصنفين الاضطرابي وأن ياتي من تعارض في وجهات النظر المالية بالاجتماعية والاقتصادية بالمعيارية فتتدخل من السير وبنوايا السرح الذي يتي به غير تدعيم

وما المصلحة الجمركية في هذا المصرا لا يخلط متشاك من اغراض شتى قد تكون بمثابة العقاص... ويتطلب التوفيق بينها شيئا من الكياسة والتضحية وبعد النظر حتى لا تتفثر ثمراتها عند غرض دون غيره وتكون قتلها نكاحا عادلا وبذلك وحده يتم الاستقرار وتزول اسباب الشكوى والتقليل ؛ لهذا رأيت أن أتأمل بالبحث لقد التعريفية الجمركية من الكياسة المتفلفة واقترح التداير التي اعتقد في انها حلة لاستقرارها ومواجهة الاغراض التي ترص اليها

أولا - من احية الوضعية :

(١) - نظام الرسم النوعي :

وضع هذا النظام لا يبيد تناسب بين الرسم والقيمة وهو مادعا الى زيادة اجواب الاصناف في التعريف بحيث لا يشمل كل بند الا المنتجات القائمة بذاتها والتي يتشابه بعضها ببعض على قدر الامكان من جهة القيمة

وقد اثبتت التجارب طوال مدة تطبيق التعريف ان الرسم النوعي اجدى واسهل تحميلا ، وقد ساهل كثيرا من المشاكل التي كانت تثار حول اختلاف القيم باختلاف الموردا الاصلي وما كانت تدور الحاجة اليه لعمل تصنيفات دورية يدعي فيها التجار المستوردون وتعدد للمصنف الواحد عدة اسماء... وسئل بعضهم عن سبب ثبات اختلاف انورد ووفقات الشحن وما الى ذلك

وبالمعنى فان تطبيق نظام الرسم النوعي قد قلل اسباب الغش وركز ايرادات الجمارك على ايداع متبادلة واكبد لا تتأثر بتقلبات الاسعار واليه يرجع الفضل في ضمان زيادة الحصيلة على التسمية الموضوعة

٢ - تعليق على نفسية جناب البسيسون كرجح للرسم النوعي :

رئيسي في هذه المناسبة ان ابدى وجهة نظري على البيانات التي وجهها جناب البسيسون كرجح الى معالي وزير المالية وتفضل بإرسال صورة لي منها بشرح من جنابه ، واني اذ اقدر له هذا التعهد الانحياي الموفق والذي بني عليه اقتراحه اعادة النظر في نظام الرسم النوعي والرجوع به الى ما كان عليها قبل سنة ١٩٣٠ من نظام التصنيفات الدورية... اود ان اوجه النظر الى ان تصنيف الايراد لخدمة المصانع حسب ما هو موضح في الكرامات الاحصائية في وقت الحرب ، يجب ان يتأهل بشيء من التحفظ لان هذه القيم مبالغ في تقديرها ، ذلك لانه يهيب ظروف الحرب وانقطاع ورود البيانات والمستندات وقوائم الاسعار التي كان يهتدي بها مشنو البمارك في علمهم جعلتهم يبالغون في تقدير ايامهم وهو ما دفعهم الى الشسطط في كثير من الحالات ، فنادا طريحا... جاشيا المتسلا في المصمم على قيم بضائع بلاد الاعداء التي استغلها عليها اثناء الحرب فان ثبوتها من البضائع التي استوردت لم تكن يملجاء في كثير من الاحوال من هذه المغالاة ، فقد كان المصمم طار القيم يتراوح في هذه الحالات بين ٦٠ ٪ واكثر من ١٠٠ ٪

وقد ساعد على عدم الحد من هذه التقديرات عدم شكري المستوردين او تدمرهم فقد كانت السرق التجارية في هذه الفترة تهضم كل ما يمسر هضم من هذه الاسعار المرتفعة ، فنادا من جهة ومن جهة اخرى فان مراجعة التتمين وتطبيق التعريفية الجمركية لا يخضع الان لرقابة الادارة الفنية المختصة في مصلحة الجمارك (وهي مراقبة التصريفات والتشيكات) وفي ذلك ما لا يخفى من الاخلال بالنظم الموضوعة وعدم الهفظة الى تلافي اخطاء التتمين ولقد التعريف من ثوابها المختارة وهو ما سياتي الكلام عليه فيما بعد

هذا ولا أدل على المبالغة في التتمين ما قام به جيمرك بورسعيد منذ بئمة شعور من توقيع ضم قدره ٨٠ ٪ عن رسالة حريصطناعي واردة من انجلترا فلما تشكى المستورد وزير صاحب مصنع نسج مشهور في الاسكندرية واجبرلت شكواه على مراقبة التصريفات رأيت بعد الفحص عدم وجود أي مبرر لهذا الشطط وكانت النتيجة قبلت قيمة الثوابير المقدمة بدون أي حسم

يتضح مما تقدم ان النقد الموجه من جناب المستر كرج الى نظام الرسم النوص وان يمكن مستندا من ارقام احصائية الا ان واقع الحال لا يبرر، فلان الظروف ساعدت كثيرا الجمارك على مراعاة ارباب الاعمال في تقدير اربائهم لما بعدت مسافة الخلف بين رقم البضائع الحقيقية والرسم المحسلة ولما ادت الى نظام التي اوردتها جناب المستر كرج الى هذه النتيجة المخيفة وهي ان نظام الرسم النوعية قد جرم غزاة الدولة اثناء الحرب مهلتا جميعها قدره ١٠٠ ٢٩٠ ١٣١٠٠ جنيهها ، ذلك فضلا عن انه لا ينتظر ان ترد من القارة الاوروبية في المدى الذي يشير اليه المشروع بعد الحرب بما يستحق الذكر من البضائع فيمكن استيرادها مقصودا على بلاد معينة لعل اسعارها في الغالب الى الاستقرار بحيث لا يدعو الامر لنزولها الى نظام التعريفات الدورية المرن الذي يقترحه جنابه .

هذا ومن التسليم جدلا بان ارقام الاحصاء تمثل لم البضائع شيئا صحيحا بصرف النظر عن السبلان في التقدير ، فلا يكون الذنب هو ذنب نظام الرسم النوعية ولكنه عدم سهر الجهات المختصة على الخضوع من مبلغ اداء هذا الرسم للخضوع الذي وضع من اجله . ولقد تقدمت ابان الحرب وحينما توقعتم زيادة في اسعار السلع المستوردة بمذكرة لمساعدة حسين فهمي بك حينما كان مراقبا للتعريفات وانا وكيل له . اشرت فيها ضرورة زيادة رسم هذه السلع تدريجيا كلما ارتفعت اسعار السلع في الخارج ارتفاعا غير مادي ، وشكلنا لهذا الخضوع اقتراحات نظم الـ *Coifficient* من فرنسا فاعتمد بالفسر من زيادة الرسم ولدت عملا مرتين الى ان بلغت ١٠٠ في المائة .

استنبطت الرسم النوص وادخال بعض تعديلات عليه

يتضح من كل ما تقدم ان نظام الرسم النوص هو نظام سليم في ذاته فهو فضلا عن سهولة تطبيقه وتركيزه لايراد ان الدولة عليه طية للصناعة والتجارة والزراعة ان يعتمد عليه ارباب هذه الحرف في رسم ائحة عليهم فها همونها وهم على اتم يقين من ثبوت الرسم الجمركية المحصلة على الواردات الاجنبية . *COEFFICIENT* المتبع هذا يمكن اعطاء هذا النظام صبغة الضرورية من طريق نظام الـ *Coifficient* المتبع اقتباسه من فرنسا كلما جدت موامل جوهرية هامة تؤثر في الاسعار زيادة او نقصان .

لهذه المبررات مجتمعة وغيرها يمكن اعادة النظر بتحويل ما يمكن تحويله من الرسم التي بقيت قيمته في التسوية عندما تستقر الاحوال بل يمكن النظر في الغاء الرسم القيس الاضائي ٥ % المفروض الان على جميع السلع مع انه ما جرم في الرسم النوعية وان يمكن بالرجوع الى رسم قيس لا يزيد على ١ % من القيمة للاغراض الاحصائية كما كان متبعها من قبل .

على انه لكي تكون التعريفات النوعية قريبة من عدالة بقدر السيطر يجب تعديل هذه الرسوم كلما امكن تمييز الاصناف المختلفة القيمة بعضها من بعض بميزات فنية خاصة ان يترتب على ذلك مع وجود نظام الرسم النوص ان تحصل الاصناف الكمالية ذات القيمة المرتفعة نسبة زهيدة من هذا الرسم . ان يكون ان الاصناف هائلة القيمة تتحمل رسما منعيا وفي ذلك ما لا يخفى من الاضرار بالطبقات الشراة التي تستهلك هذه السلع خصوصا ما كان منها متعلقا بالغذاء والكسابة .

لهذا لجأت البلاد المختلفة الى التوسع ما يمكن في بتد تعديلها بحيث يتسع عدل التشريع لاختلاف الاصناف التجارية التي يبرو عددنا على الملين سنفا بخللند البريطانية مثلا في لوانها ١٦٩ نوعا من الانسجة القطنية وحدها ، ولبريطانيا العظمى في جدولها الملحق بقانون حماية الصناعات ١٠٠٠ صنفا من الاصناف الكمالية الاصطناعية . وكانت تعريفات ألمانيا التي صدرت في سنة ١٩٢٨ . تشمل على ٢٣٠٠ صنفا ، وتعريفات بلجيكا في سنة ١٩٢٤ على ٢٠٣٨ صنفا ، كما تشمل تعريفات فرنسا وإيطاليا في ٢٧٢١ و ٢٧٧٧ صنفا على التوالي .

ولما كانت التعريفات البصرية لم تصل بعد الى الالف بعدة ، ناه يجب التدرج من الآن في التخصص بالانظمة التي انتهجتها هذه الدول سواء من ناحية العدالة ام من ناحية متابعة الانتاج الوطني واتجاه النظام الاجتماعي ، وانه في مسير الحكومة الآن استكمال جدول التعريفات الجمركية والتوسع في تخصصها بتد تعديلها الحاجة اليه .

ولاعداد مشسرع هذا التخصص في الوقت المناسب بجد سرعة النظر في تنظيم مراقبته التعريفات بإدارة عموم الجمارك تنظيمها بكل اداة باهوتوط بها من دراسة النواحي الفنية المختلفة للتعريفات الجمركية ، وترك شئ من الحرصة لها في اختيار الموظفين الذين يمين القادرين على تحمل

(ب) - المقاصد الأساسية في تمييز السلع وفرض الرسم عليها :

تسميت التعريف مختلف السلع في قبولها المختلفة إلى مواد أولية ومواد نصف مصنوعة ومواد خامة الصنيع وكان من شأنها أن تكون الرسم على المواد الأولية زهيدة جدا وعلى الاصناف المصنوعة جزئيا بمعدل لا يزيد على ١٠ ٪ وعلى الاصناف التامة المصنوعة حوالي ١٥ ٪ .

غير أن هذه السياسة لم تتخذ مقياسا في بعض التبدلات التي أدخلت على التعريف منذ وضعها الآن . فإذا استثنينا السلع التي تقضى السياسة الجمركية بحماية أو الامتياز الترفيعة والكفالة التي لا يمكن أن تتحقق لهذه القاعدة والتي لها شأن آخر من السياسة الجمركية ، فإن ما عهد ذلك من السلع يجب أن يكون محدودا مسبقا من الرسم لا تتغير منها . ولذلك أرى أن تتخذ الحكومة خطة واضحة مريحة في هذا الشأن وأن تعدد الأساس الذي تبنى عليه تقديرها تماثيا من ربح مستوى الجملة أو أحداث تقتل في الأسواق لا تثيره الحالة الاقتصادية في البلاد أو أن يكون شريفا غربا للتقدم والتراجع .

هذا ولا ريب من وراء ذلك إلى خفض مستوى الرسم فانه من حق الدول أن تلتحق إلى باب الرسم الجمركية لتعمل منها على موارد تغذي مدا ميزانيتها وتتناسب مع زيادة نفقاتها بل أشهر إلى تحسين الخدمة الأساسية التي يجري العمل في حدودها وتكون دستورياتها ذاتا في هذه الناحية ، ومن ذلك فإن نسبة الرسم المشار إليها هي نسبة متواضعة في ذاتها إذا نسبت بميلها في البلاد الأخرى ، فلو كانت الاصناف التي كانت حذلت عليها نسبة الأم المناسبة للموازنة الاقتصادية الدولية الذي عقد في جنيف في شهر سنة ١٩٢٧ عن فئات الرسم المقررة في معظم الدول على ما يأتي : تراخي أقصى وادي خمسة من الرسوم الجمركية على البعض من أهم الاصناف اللازمة للاستعمال العادي السليم في سنة ١٩٢٥ ، وبين ٨ ٪ في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية من قيمتها ليضاف من أن هذا المعدل كان قبل الحرب العالمية السابقة يتراوح ما بين ٢ ٪ و ٣ ٪ فقط من القيمة .

ولا يمكن أن يكون من وراء رفع مستوى الرسم المقررة زيادة محسوسة في شأن حاجيات المعيشة التي فرضت رسم معتدلة على المواد الغذائية وعلى اصناف الاستهلاك الأخرى التي يدخل فيها المواد الاكظم من السكان . مع الاستعانة عنها لموارد الخزينة بالزيادة في الرسم على البضائع الكفالية والترفيعة .

وإن اقتلح التوسع في نفوذ التعريف وهو ما اشرت اليه عند الكلام على الرسم النوعي وسوف يعامد هذا على تحقيق هذا الاتجاه .

ومن المعلوم أن مقدرة الدولة على شراء بامسار أعلى مسترداد بزيادة المصالحات ونموها حتى يرضى أن تكون لليد العاملة نصيب أوفر مما هو عليه الآن من تكاليف الانتاج كما سيأتي الإشارة اليه فيما بعد . ولهذا المناسبة أرى إعادة النظر في فئات الرسم المقررة حيث يؤول استقرار الأسعار والميل إلى التجهيز ملاءمة لها حتى لا تضاربها الاصناف التي تعتبر كمادة ضرورية للبلاد كالخشب منسلا من غير غلظ لا تشجبه البلاد ولا هي في سبيل انتاجه . وقد أصبح نصيب الرقعة المتكررة لفئات الرسم البديهة عليه يتحمل ثلاثة جهات تقريبا للمتلل المكسب ونوما يساوي ثمة الأساس قبل الحرب ولو من الخلق أن يفرض على هذه المادة مائة في المائة من قيمتها وهي مادة جد ضرورية سيطلب منها كميات وافرة من أجل صناعة البناء وغيرها . وما يقال من الخشب يصبح إن يتأخر على منتجات أخرى مماثلة .

هنا أنه يمكن البدء من الآن في إعادة الرسم على المواد الأولية الضرورية للمصانع وكذا مواد الوقود التي كانت عليه قبل الحرب فليس من حسن السياسة أن تظل فئات الانتاج الأعلى مرتفعة لدى الأسواق وغيرها . حتى تدافع الواردات الأجنبية منتجاتنا بحدودها ورخص أسعارها مما يضر في انتاجها من بين من وتدبير تتدخل على الحماية الموضوعة بها كإن مبالغ في تقديرها وتحدث القوض والاضراب في اقتصادها .

(ج) - من الاعانات التي تعطى للبضائع الأجنبية

نصت المادة رقم (٢) من قانون رقم (٢) لسنة ١٩٣٠ على أنه يجوز مرسوم له قوة القانون أن يفرض على البضائع الواردة التي تشتمل في بلادها الأصلية عند التصدير بأعانة سواء أكانت بصفة مباشرة أم غير مباشرة

رسم تمويضي مواز لتلك الاعانة ، ولما كان من المتوقع ان تلجأ بعض الدول الى هذا الاجراء طلب الدول ،
لكن تستعيد منتجاتها الاسواق التي حرمت منها زمنا . لولا ذلك لكانت يجب الميزة الى ذلك ومواجهة هذه
الحالات بالسوق المشددة قبل ان تستفحل الامر وتضطرب الصناعات الاصلية من جراء مثل هذه المزاينة
التي هي المشروعة . لذلك يجب توجيه الجمارك المعززة عن الحالات التي يلاحظ فيها توريد بضائع بأسعار
لا تمثل قيمتها الفعلية ، فتقوم وزارة المالية بمعاينة الموضعات المصرية في المورد الاصلى لمباشرة
لمعمل التسميات اللازمة وقد يحتمل ان تحال جميع الموضعات في الخارج علما بالعادة المذكورة فوجب بها
لمداومة الاستقامة والتحرر في هذه الناحية والمعرض عن كل حالة تقع تحت حصر من هذا القبول .

.....

ثانيا - من ناحية الوفقات الجمركية

لما كانت التسمية المصرية مراعى فيها ان تشمل الرسم الضرورية لحماية مصالح البلاد وازدادت
الدولة ما ينتج منه كل فكرة ترى الى التخفيض وضو مادها الى وضعها بنية واحدة ، فانه يجب اجتناب
اي تخفيض قد يترتب به مساواة المساومة مع اي دولة الى ادنى من المستوى الذي لا بد منه لحماية تسدين
الغرضين ، وذلك تداركا من خطر الودين الذي قد يطرأ بالتدريج بسبب المعاملات التجارية على
الهيئة الاقتصادية الموضوعة التي ترى التسمية الجمركية التوضوعة الى حمايتها . ولذلك يجب ان تشمل
الحقوة بكل الوسائل على المحافظة على استقلال التسمية فقد بنيت على اساسين اثنين من كل اتفاق سابق
مع البلاد الاخرى . هذا مع الاكتفاء بجملة الضريبة الاضافية كتسمية ذات جد اعلى للدول التي ليس
بها وبين ميسر علاقات تجارية منتظمة . وهذه الضريبة الاضافية في التصدير عليها في المادة (٢)
من قانون رقم (٢) لسنة ١٩٢٠ كالآتي : « جاذبة على رسوم الوارد المقررة في التسمية تفرض ضريبة اضافية
مساوية لمقدار تلك الرسم على البضائع التي ابلتها من بلاد لم تكن قد أبرمت مع الحكومة المصرية اتفاقات
جمركية وتحصل هذه الضريبة بنفس الشروط المبينة في جدول رسم الجمرک » .

.....

ثالثا - الوفقات الجمركية مع جيراننا من البلاد العربية

وعروبنا على هذه القاعدة يمكن مساواة بعض انواع البضائع التي نتاجها مع جيراننا مماثلة
تفضيلية في نطاق محدود وذلك على شان ما اتفق مع سوريا في سنة ١٩٢٢ من حدود الرسم على بعض
اصناف يكاد يكون انتاجها مقصورا على تلك البلاد كالسكر والبن والقمح والتمر واللبان وقماش المطهر
والكرسوت والالاجا ، وليس من شأن هذه الوفقات من هذه الدول الشقيقة ان تؤثر في اقتصاداتنا فان
مناه هم لنا بالمثل قد تؤدي الى ايجاد سوق لطيفة لمنتجات بعض مناهاتنا الناشئة والتي سوف لا تزيد
سوقا خارجية في البلد التي سبقتنا بمراحل في عالم المعاملات الحديثة .

وسوف يكون لهذه المعاملة التفضيلية لمنتجاتنا في تلك البلاد اثر في الحد من منافسة الواردات
الاجنبية هناك مما سوف تنتج به من خفيض في الرسوم على يد موالى رواجها في تلك الاسواق ، والحقبة
ان المنفذ الوحيد لتصريف منتجاتنا ومنتجاتنا ومنتجاتنا الفاضلة يجب - باعتبارات شتى - ان يتجه الى
جيراننا من البلاد العربية التي تشاغلنا اساليبنا التسويقية .

ولما كان بحث هذا الدائم بحثا مستقيما يجب ان يطلب الى هذه البلاد في الوقت المناسب
من المصالح التي يرون اصدارها الى القطار المصري مع الانتفاع بهذه المعاملة حتى يمكن دراسة حالة
كل منفعة على حدة وبمبلغ اثر المعاملة التفضيلية على مثيل من الغلات الاصلية ، كما تقوم وزارة التجارة
والصناعة وفهرنا من الهيئات الاخرى ذات الاختصاص من ان يدراسة الاصناف التي يرى اصدارها الى
تلك البلاد لاتخاذها اساسا للمساواة .

وما يقال من هذه البلاد من ناحية اقتصادي جانب لا يستهان به من منتجاتنا ومشاعنا يتجه الى
تد كبير على المسردان ولذلك اردت هنا دعاية واسدال النطاق في هذا البلد تحقيقا لهذا الغرض
الاساسي .

رأب - تيسير الاستيراد

هذا الموضوع يتركه بيد لجنة معالي وزير المالية قائم بالرفع من الجمهورية المصرية التي بذلتها مساهمة في تذليل الصعوبات التي كانت تعترض سبيل الاستيراد والتي قوبلت من جانب البلاد بالانكسار والثناء ، فإن معاليه لا يزال قبله الانتظار في اتمام رفعه من هذه الناحية . فهناك اصناف كثيرة تأمل البلاد في تيسير استيرادها اذ كره على سبيل المثال ، منها الخشب والجلود ، فان هذه الاصناف ومثيلها فضلا عن انها من اثار الثروة للبلاد فان في تيسير استيرادها مورد لا يستهان به للدولة ، فالبن وحده يوجد بمصر مليونين جنيه للاقتصاد سنويا . وقد تكون سبل الاستيراد ميسرة لبعض الاصناف ولكن التيسيرات المصرية تفت عتبة في الدارين فقد اضمن به ان صنفات عملت من اثمان من بلاد مدغقة من ترانسيفر الاستيراد يحاول المستوردون السدوار عن استيرادها ويمنعها في اسواق اخرى بسبب ارتفاع كلفتها عن القيمة الموضوعة ، ولذا لهذا اريد ان تبلي هذه التيسيرات المصرية شيئا من المرونة فتعدل كلما تغيرت احوال في الخارج مع مراعاة التكاليف العالمية او ان يترك الباب مفتوحا للمنافسة المستوردة وهذا وحده كاف للحد من المبالاة لاسيما في هذا القرن الذي تغير فيه احوال السلع والعملة وفي ذلك ما ينفى من تشجيع المستوردين على الاستيراد .

ثانيا - حماية المصانع الاهلية

بصرف النظر عن الموضوع التي تحت المصانع الاهلية اثناء الحرب من بعض النواحي وحصر ايرادها اربابا الى الشراء وتأمين رؤوس الاموال ما ادى الى ارتفاع اثمانها في الاسواق وارسال الحال من تعصيبهم المشروع في التكاليف رغم ذلك كله فقد كان انتاجها من اقتناع الواردات يوفر للبلاد كل ما تصبو اليه من مستلزمات الحياة وضرورياتها بل وتؤدي ذلك الى توفير جبهتين اذ لا يفتقر الكثير من الدوا والمعدات التي كانت لها بمثابة اسباب وانقاذ لها في الظروف الصعبة . هذه الثمرات الصناعية التي ظهرت في وقت اسحق ما قامت البلاد به الى غذائها وكسائها فلم تتأثر بظروف الحرب ولم تنصهر بحدتها من جوع وانحراف في الاموال والثمرات - لما وجدت على المبادىء الى تحويل اقتصاديات المهندسين من زراعة الى زراعة صناعية شأن في ذلك شأن من سبقنا في ميدان الصناعة من الدول ، فقد كان ١٩٠٠ من مائة المصانع المتحدثة لا يمكنه يستعملون من الزراعة بينما يستخدم المصنعون في المائة الباقين من الصناعة ، اما الآن فالدولة على شكر ذلك .

ولقد تضررت مصر من الحرب بظروف مؤلمة كحيلة بنمو الصناعات فمن ايد زيادة اعدادها وانتجت ملبسا الى رجال اعمال حثيتم الجاهل الحرب الى مائة مائة قد تضررت فيها الصناعة الدايون الدالية والخاصة ووضعت احراها تفتا وسدت نقدا - اذ كان لزام ان تنسج الحكومة من انشطة صاعدة وانشطة اخرى التي تشجع الصناعات فان في هذه الصناعة ما يدعو البلاد الى اخرى للظفر في التوفيق بين اقتصادهم ومصلحتهم .

وبوجه اى توضيح : هذه المصلحة على قواعد ثابتة وان يكون الخريف الاسنى للصناعات هو انكار الذات وذلك بان تجعل الدولة التوجيه والاعتدال معن الاثرة وتضمن الربح ، وان يكون للسائل تيسيرا اولى من نفقات الانتاج فان ذلك مما يؤدى الى ارتفاع مستوى المعيشة ويؤدي في قوة الشهرة على الشراء . لقد تقيمت رؤوس الاموال لمصر من الصناعات في وقت الحرب وبرزت بعضا منها بقيمة اربابها من مبررات ملحجة وحدها ما سارا للبيد لم يزل فيها مبالغ المستملك حيث بلغت فيها الارباح نسبة تتراوح بين ٥٠ و ٢٠٠ في كذا ، ذلك تبرا من المراسية من جهة وانماها لشم الخواص محددين هم في ادارة واكثر المساهمين من جهة اخرى .

وعنانه اشلة تشبه على ما كانت تجنيه بعض المصانع من الارباح الفائضة اذ كرماني سبيل الخسائر
صناعة الشونولا التي تباع محليا بسعر ٦٠ قرشا للكيلو في حين انهما مكونة من مادتين المستر
والكاكاو بنسبة ٥٠ لكل منهما فإذا تغالينا وقرضنا ان ثمن الكيلو من السكر هو ٨ مائة وكان
ثمن الكاكاو نحو ١٢ قرشا فقط وان تكاليف الصناعة للكيلو هو عشرة قروش فان تكاليف الانتاج
للكيلو الواحد تبلغ ٢٠ قرشا فقط وبذلك تكون ارباح الصناعة من هذه المادة ٣٠٠ مائة في حين
ان الشوكولاته في الخارج لا يتعد بكثير عن ٢٠ قرشا للكيلو وهو ما يعادل تكاليفها لانتاج الصناعة
في مصر وذلك بفضل الرقابة الصارمة التي فرضتها إنجلترا وأمريكا والبلاد المحايدة على التصنيع
في انتاجها واتحد من الغلو في الارباح منذ بداية الحرب .

وعنا يجب ان نتساءل كيف يتسنى لمنتجات صناعات وهي على هذه الحال من النوع ان
تقابل الواردات الاجنبية عندما تغزو الاسواق باعتدال اسعارها وتفرقها في الجودة وبما اغض
عليها العلم واساليب الفن الحديث من روعة وجاذبية .

فاما سرخسة عالية لحماية متطورة تأبى ان الشريعة تالاقتصاد بقوانينها اندمج والحالة
الاجتماعية للبلاد واما انهيار محتوى وموت معنى لهذه الصناعات . لقد احسن محالي وزيرا
صنعا بتشكيل هذه اللجنة قول ان يازة الوقت وسبق السيف العزل ذلك لان انشغال
الدول المنتجة الآن باصلاح ماخرت الحرب في القارة الأوروبية قد يخلق لنا فرصة لاسلاح ما انضمت
الحرب من نظامنا الصناعي .

وعلاجا للمزبذ التي ما ياتي .

تعدادا بغير عاجس

اولا - ان تصارع وزارة التجارة والصناعة بضغط ارباح مختلف الصناعات تدريجيا بحيث لا تزيد اسعار
البيع على مستواها قبل الحرب بما يتراوح بين ٢٠ الى ٣٠ ٪ على الاكثر وذلك على مثال الشركة
التي اتبعتها محالي وزير التجارة في الاقلية المصرية .

ثانيا - المبادرة بتخفيض الرسوم على المواد الأولية اللازمة للصناعات الى ما كانت عليه قبل الحرب
والنظر في الغاء بعضها عند الاقتضاء .

ثالثا - تيسير استيراد الآلات والمكينات الحديثة مع ارشاد الصناعات المختلفة الى هذه الناحية فانها
ولهذا الشرح يحسن توجيه مفاوضاتها في الخارج للحصول على كتالوجات هذه الآلات والاتصال
بمختلف المصانع لتعرف آخر ما وصلت اليه المبتكرات الحديثة وتبلغ ذلك أولا وأخرا الى وزارة
التجارة والصناعة ومراقبة تراخيص الاستيراد التي عليها ان تشرقانة باسماء من يتبع عليهم
الاختيار من المصانع المختلفة التي يمكنها ان توفر مثل هذه الآلات بويضا الطليقة يمكن تفادي
استيراد الطرازات القديمة ذات الاستهلاك العالي والانتاج المحدود . وفي ذلك ما لا يخفى من
الاتحاد في نفقات الانتاج وهو من اهم عوامل الثبات في وجه المنافسة .

رابعا - المبادرة الى انشاء هيئة فنية دائمة تختص بالبحوث الفنية والعلمية . ذلك لان اغلب الصناعات
في مصر حديثة العهد وهي في تطور مستمر ولا تجد ما تستعين به . ويجب تدارك هذا النقص
بانشاء مثل هذه الهيئة ليكون مما تعنى به دراسة المسائل والمشاكل التي تواجه بلادنا وتقديم
النصح والارشاد الى مختلف الصناعات وتدريبها على الحلول الملائمة لها .

خامسا - يجب الاسراع في اصدار القوانين وتنفيذها في مختلف البلدان بان عاينهم تجارات ومسؤوليات
الذين في مصر . صناعة بلادهم منهم فيون الوطن وشكله ويقع على عاتقهم عبء التحري والاستقصاء
ان كل ما يستجد من التطورات والتجارب في عالم الصناعة وارسال تقارير دورية منسقة لكل ما يتبع
تحت حشهم وبذلك يمكن تشكيل مثل الهيئة المقترحة انشاءها بالمعلومات التي تمكنها من تجديد
ابحاثها واداء وظائفها على الوجه الاكمل . وفي هذا ما لا يخفى من حيث الصناعات على التقدم
والفنايب لمواجهة كل جديد بمثل .

١- أسباب الجدل في احلالها محل الاعتبار

أولا - لما كانت مبرورتي حلقة الوصل بين الغرب والشرق لا يمكن أن تنفرد بسياسة جبرية خاصة لا تراعى فيها وجهة النظر الدولية كان لزاما أن تبدأ بتدعيم هذه السياسة بحكمة وتدبير وكياسة بحيث يمكن التوفيق دائما بين المصلحة الاقتصادية الوطنية وأي سياسة كمركية أخرى قد تقرها الدول العظمى في المستقبل القريب أو البعيد .

لذلك يجب توجيه النظر إلى أن سياسة تشجيع الصناعة الإهلية لا بد أن تسير مع الخطة الاقتصادية الحكومية بمعنى أن يكون التشجيع للصناعات التي توافرت أو تتوافر أسباب نجاحها في البلاد حتى لا تقف الصناعات على دعائم محطنة مما يدعو إلى نقد هذه الخطة أو مهاجمتها من جانب الدول . لهذا يجب بحث حالة مختلف الصناعات بمصر وحصرها تحت الأقسام التالية وذلك تمهيدا للنظر فيما يحتاج منها إلى المعونة ويكون جديرا بها . وللتفصيل في كيفية تقديم هذه المعونة - وفيما يلي بيان تلك الأقسام :

- ١ - صناعة كانت قائمة قبل الحرب الحالية وأثبتت صلاحيتها مدة هذا الحرب
- ٢ - صناعات نشأت مدة الحرب ويمكن أن تعيش بعد الحرب
- ٣ - صناعات ضرورية نشأت مدة الحرب وبسببها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب
- ٤ - صناعات لم تقم بعد - وينتظر أو يمكن أن تقم بعد الحرب

ولتيسير إجراء هذا البحث يجب التمييز في القيام بالإحصاء الصناعي وفي نشره وذلك سدا للحاجة الماسة إلى إحصائيات دقيقة عن مختلف الصناعات القائمة ، ونظرا لما لهذه الإحصائيات من أهمية كبيرة في الجرد التي تبذل لتدعيم النشاط الصناعي في البلاد .

وعلى العموم يجب في هذا البحث مراعاة ما يأتي بالنسبة لكل صناعة :

- أ - أن تكون المادة الأولية متوفرة في البلاد أو أنها ما يسهل استيرادها من الخارج بأسعار معتدلة
- ب - أن يكون المنتج موزدا بالآلات الحديثة من شأنها زيادة المقطوعية والافتقار من النفقات . .
- ج - يراعى بقدر الإمكان أن تكون الصناعة منصرفة إلى إنتاج الأصناف الأعظم أهمية لسواد الشعب وبإرباح محسنة .
- د - أن يكون للعامل نصيب وافر من تكاليف الإنتاج حتى لا يفرد أرباب الصناعات بنصيب الأسد لاسيما وأنه من الأغراض التي تنوغيها الحكومة من وراء تشجيع الصناعة هو تشغيل الأيدي العاملة بأسعار يرتفع معها مستوى المعيشة .

فإذا درست حالة الصناعات من هذه النواحي وغيرها ، أمكن حصر ما يصلح منها وما لا يصلح للبقاء وبذلك لا تلجأ الحكومة إلى فرض حمايات مبالغ فيها قد تؤدي إلى اشتباك السياسة الجبرية بالسياسة الدولية كما سبق الإشارة إليه . ولا يخفى ما للحماية التي تريد من الحد العادل من اثر سيء في الحالة الاجتماعية للبلاد . ولا يخفى مدى هذه المخاطر الاجتماعية بفرض مثلا صناعة الجوارب المجهزة من الحرير الاصطناعي ، فإن إنتاج ما قيمته ١٠٠٠٠٠ جنيه في العام من هذه الجوارب يحتاج إلى مائة عامل متوسط أجرهم اليومي ٢٠ قرشا للعامل أي أن متوسط عملة الاجور التي تدفع للعمال الذين يعيشون على هذه الصناعة تبلغ ٢٠٠٠ جنيه في العام . أي حين أن إنتاج ما قيمته ١٠٠٠٠٠ جنيه من مادة القطن مثلا يترتب عليه في اجور ترتفع قيمتها من ستة آلاف جنيه إلى ١٧ ألف جنيه (نصيب العمل من إنتاج القطن ١٧ ٪) في العام . ويتبع من منحه عدد كبير من العمال ، هذا إذا افترضنا حرمان خزائن الدولة من ٢٠٠٠٠ جنيه كانت النفقات القادرة ستدفعها رسوما جبرية على هذا القدر من الجوارب المستوردة .

ثانيا - فإذا ما توافرت للصناعة الأسباب التي تدعو إلى تشجيعها وحمايتها يجب عند تحديد الرسوم التي تكفل الحماية مراعاة الاعتبارات الآتية :

- ١ - تحصر عناصر تكاليف الأصناف الأجنبية مع مراعاة أن التوليد ومصاريف النقل والتفريق من عناصر من عوامل الحماية في حد ذاتها .
- ٢ - تحصر عناصر تكاليف الأصناف المصنوعة في كل ما يدخل على تبذير أو هلاك أو شطط سواء كان ذلك في نفقات الإنتاج أم في المصاريف وما إلى ذلك .

(٢) - تفهم ارباب الصناعات ان الحماية ليست ابدية ولا هي اداة احتكار وانها يمكن سحبها متى
تقرر ان لا يفيها اخلال بالمصالح العام .

ثالثا - لما كان تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من غزان اسوان سيتطلب وقتا كبيرا نسبيا فانه
يجب ان يبادر الى التفكير منذ خضوع انايب الجويل من السوق الى المناطق الصناعية في القنلر
المصري وفي ذلك ما لا يخفى من التيسير على الصناعات في سهولة الحصول على التسعة ملايين من
البراميل التي تنتجها البلاد سنويا من هذه المادة بطريقة سهلة وبخفاة يسيرة كما ان في ذلك
ايضا تنحية البلاد للصناعة بتسريع الكهرباء على جانبى الوادى وتيسير العمال الزراعيين عن طريق
ادخال صناعات اضافية الى عملهم الاصلى كالتسيج وتحن الخلال وصناعة الجبن والتزيد الخ . .
رابعا - تدبير ان اتقر ان كنت افكر في توجيه النظر اليهما وحسب نالهم الرخص الصناعية وانشاء البنك
الصناعى ونسبته وتسيرات الحكومة علينا اخيرا مؤونة البحث في هذين التدبيرين الرئيسيين
بما أصدرته من قرارات رشيدة حاسمة .

خامسا - يجب منع الصناعات الجديدة شتى التسهيلات كأعطاء اصحابها امتيازات مجانية للحصول
على الاراضى اللازمة لانشائها ومعاونتهم باعتمادات لا قامة بتأنيها عند الاقتضاء مع اعفائها من
الامرائب لأجل مسن ، اما مسألة خفض الرسم على الآلات اللازمة للصناعات فليس لها في اعتقادي
اثر سلبي ايجابي على الصناعة لان هذه الرسم متى كانت معتدلة فانها لا تعد شئنا في ذاتها
بالقياس الى تكاليف الانشاء .

.....

سادسا : تدابير من ناحية التنفيذ

اولا - لما كانت الجمارك هي المصلحة المتوطنة بها تطبيق التبريد والارشاد الى مواطن الضعف فيها
وكانت بالمصلحة المذكورة مراقبة غريبة المفروض انها مكلفة بهذا الاداء ، من مراقبة التبريد
والتشديدات التي سبق الاشارة اليها في امور موضع من هذه المذكورة . فلكي تقم هذه المراقبة
برايها بها الرقابة المتشعبة يجب التدبر في سرعة اعادة تنظيمها على الوجه الاتي :

(أ) - ان ينشأ بها قسم يتخصص للابحاث الفنية والاقتصادية ، يكون من اشخاص لهم خبرة كافية
في الاعمال الجمركية يمكن التفكير في ارسالهم بالتناوب الى الاوساط الصناعية الخارجية لعدد
قصور لدراسة حالة الصناعة في النواحي وليتقوا على احداث التطورات الصناعية والاقتصادية حتى
تستفيد المصلحة من خبرتهم عند ما يطلب منها فرض حماية او تعديل رسم . كما يقع هذا القسم
باعداد كل ما يتعلق بالتصريف الجمركي من فهرست عام او مذكرات تفسيرية او مالي ذلك .

(ب) - قسم للابحاث الاحصائية وجميع المعلومات التجارية من الاسوان والمجالات والجرائد المشتركة
ليها المصلحة والتي لا بد منها لتفذية مختلف السام التتمين في جميع فروع الجمارك بالعناصر التي
تتكونها من اداء اعمالها على وجه صحيح ، كما يلاحظ ايضا بهذا القسم اعداد التقارير السنوية لتجارة
الخارجية .

(ج) - قسم لمراجعة التتمين وتطبيق التبريد بوالشر من ان تثبت مراقبة التصريفات والتشديدات
من جهة تفهم معنى الجمارك لنواحي التصريف وتطبيقها على وجه صحيح ثم تفذية القسمين المتقدم
ذكرهما بالبيانات والاحالات التي يمكن ان تكون موضع دراسة خاصة قد تؤدي الى تعديل او تغيير
في التصريف .

(د) - قسم لفهم الشكاوى الجديدة التي يثيرها المستوردون سواء من ناحية التطبيق او التتمين
والتي في هذه الشكاوى . ثم العرض ايضا مما يمكن من هذه الشكاوى ان يكون محل
نظر الناس .

(هـ) - قسم للسجلات يتولى ضمنا حفظ الملفات بالمراقبة وذلك بالنظر الى سرية كثير من المواضيع
التي يتناولها البحث .

١- منع هذه المرافقة شيئا من حرية التصرف والاعتماد المباشر باتعمال الشئون في مختلف فروع الديار
لأن اعتبارها تكاد تكون جيبينا قديمة وقد وجد من نشاطها كثير من القيود الإدارية المرموقة .

ثانيها - توجيه بعض العناية للمدرسة النهرية التي تخرج في تأميمها واتسعت برامتها
بقصد أدب هذه المدرسة خدمة جليلة للديار والتميز يرجع الفضل في تثقيف كثير من
مواطني المملكة ثقافة متميزة ساعدت على تقدم نواحي التربية والتعليم على ما ينبغي
على وجه مرضي ، وهذا لوزن ميزانيتها المتواضعة التي لا تتعدى ٢٠٠ جنيه في العام ،
حتى يمكن بذلك تمكين حالة المتحف العلمي بها وتجهيزه بالمعاصر والصرف على الطلبة
في انتقالهم اليومي وفي رحلاتهم العلمية لزيارة مختلف المعاصر بالقطر وما إلى ذلك من
اعتبارات أخرى .

ثالثها - تمكين حالة مشغني العمالة واعمالهم حتى يمكن الاطمئنان اليهم في الاطمئنان في
طائفة واجباتهم بالنزاهة التي تتطلبها طبيعة العمل ، وأرد اقتراحا لذلك أن ترفع درجات
المتقنين بحيث لا تقل عن الدرجة الخامسة ، إلا أن تدار على منحهم أمانة الشين على أن ترفع
هذه الأمانة إلى ٢٠ % من مرتباتهم الاعتيادية .

وبالجملة لأهله تجد الامارة التي ان انتدابها التي يجب واجباته التسوية بها من
ناحية التفتيش لا تقل خطرا ، في واجباته التفتيش الرئيسية لتسوية ، من الاعتبارات
التي سبق تناولها بالبحث ، أنه لا فائدة من وضع نظم لا يمكن التيام على تنفيذها أو
إدائها ، فقد جاء على لسان المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا في المذكرة التي قدسنا لعمرة
صاحب المعالي وزير الداخلية من نتيجة أبحاث اللجنة لبحث مشروعي التفتيش وقانونها ما يأتي
" ولا شك في أنه ما دامنا بصلحة الديار هي التي سوناط بها تنفيذ الدالام الجديد ،
فلا مندوحة من اتاعة كل وزن ممكن لأصعوبات التي يمكن أن تلتقيها والعمل على تذليلها
جهد الطاقة ولو كلفنا ذلك بعض التضحيات " .

....

كلمة ختامية

بهذه الاتجاهات وغيرها مما ستقره اللجنة الموقرة بعد دراستها وبحوثها يطمئن
للمحكمة أن تقرر دستورنا الجسري بصفة نهائية وإن تيسر لتصرفاتنا صفة
الثبات التي تستبرح بعض من العوامل الجوهرية لتوثيق العمل الاقتصادي مع الدول .

ملحق (٤)

وثائق عابدين، محفظة ٣٩٥، التماسات واعانات لطلب

المساعدة المالية والاحسان

البنك المالي المصري

(مصر)

شارع قصر النيل عمدة ٤١ ميدان سوارس

BANQUE

Financière Égyptienne

41, Rue Kasr-el-Nil, Midan Suarès

Le Caire, le
Téléph. 3022 Arabes

مصرفي القاهرة
تليفون ٣٠٢٢ عرب

مرادنا صاحب الجور سبقتنا انظم عطفه به وبقائه
اجبتنا انظم بقرية برقيم مركز سدف بمديرية المنجفي في سدة اضمنا فقره هادي وادبنا انه يتاخر برفع هذا سدانناكم الناس
نفسه بظهور اركم انهم باليونان على بعض الدولة من هذا المنسبه انظم وعطفهم ان لوحياء بمرودكم وانه بمرودكم بمرودكم وانه
انه سح حبيب سح حبيب
المنسبه

الحاج محمد حبيب

منه ٤٨٨٨ / ١٩٢٨ / ١٩٢٨

١٩٢٨

تجسس في ابريل ١٩٤١
مضرة فاحش الجلاله ملكنا العظيم فزاد لود لملكه صر

سولاي
اقدم على جلالكم فيصير الاعراب الكرهه واقض على جلالكم رانه آلهه وسخلفكم عياة
سولايه ناه الطيبه ولطعمكم الكرم حاسب لملككم الا بغير ضروره وحياة صاحبكم
الملك والامير لانه زيات وكل ما هو عزيز عند جلالكم ان تتركوا مؤثرات اعمال انفسه بارش
تتخرج وتترسل بل جلالكم بسبب لانه المستحكه بكونه غنا فاقا لحي قلاتر نورنا مراد
الملك وتضيق مستقبلا خرافي انا فانه الاحياء بل بلغ فحسبه جنيته وساطع علم
جلالكم بالسبب في طابعه فزا

سولاي
انا خادكم واحد مستحکم النصير لجلالكم انفسه من عائلته من سطره لجال لي والري
ورما لجلالكم احد لي فيه تاذنه بانه رانا لالهم واشتبه ذكر رافي لغيره لملكه بالارسله لال
وتحياح لصله دعائت الديره الا فخره وهو سعة جنيته رافي لصله لملكه بملكه تافوه
اهليه محتاج كذا لال لال رحو اريه جنيته تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
ان ذلك صر فخره الا فخره اشتبه جنيته لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
المتزل تلاته شهوره كل سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
المتزل لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
رسنه لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
لدي قبله ولاده والدي تاجر فخره تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
بتكارت به جلالنا ولا فخره تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
لقد فخر ذلك فخره لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
فخره والاسير مستحکم منار وانما ابد لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
ابدا وروح ملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه

السيد لملكه عنا هذا الضيقه ولجنا لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
سولاي فخره لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
على فخره لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
تجرت على كتابه خطابي فخره لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
لانه فخره لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
ولقد فخره لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
بدي بدي لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
سولاي اسخلفكم الله انه لا فخره على خادكم بملكه الساعه ابرسال المبلغ
وانا على علم جلالتي على كتابه هذا الخطاب وكذا الحاجه حي التي رفقنا ذلك فاطلب
سولاي لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
في نقل ملكنا الحبيب

خادكم الطيبه
عزنا منارنا صر لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه
اميرة السيد صر لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه وهو سعة لملكه بملكه تافوه

المؤلفة فى سطور

- الاسم : سحر حسن أحمد على عمر
- تاريخ الميلاد : ٧ / ٥ / ١٩٨٧ محافظة : الجيزة
- المؤهل الدراسى : ليسانس آداب - قسم تاريخ بتقدير جيد عام ٢٠٠٠
- ماجستير فى التاريخ الحديث والمعاصر بتقدير ممتاز عام ٢٠٠٧.

أعمال علمية :-

- المشاركة فى تحقيق كتاب "حقائق الأخبار عن دول البحار" إسماعيل سيرهناك.
- كتاب " قناة السويس " طلعت حرب - إعداد.
- كتاب " الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) عمر طوسون - إعداد.
- كتاب " معركة رشيد " ندوة - مشاركة فى الإعداد.
- المشاركة فى مجلة مصر الحديثة" مجله علمية محكمة " الصادرة عن مركز تاريخ مصر المعاصر بدار الكتب والوثائق القومية .
- المشاركة فى مؤتمرات دولية : مؤتمر " جمال عبد الناصر " بمناسبة مرور تسعين عامًا على ميلاد جمال عبد الناصر، يبحث بعنوان " عبد الناصر والضباط الأحرار قبل الثورة " .
- المشاركة فى العديد من الندوات سواء بإدارة الندوة أو بإلقاء محاضرة داخل الندوة.

إسهامات صحفية :

- مقالات فى مجلة أريف
- مقالات فى مجلة الأهرام العربى
- عضو اتحاد المؤرخين العرب .
- عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

المراجعة اللغوية : سوزان عبد العال
الإشراف الفني : راندة عبد الكريم

يهدف الكتاب إلى إلقاء الضوء على آثار الأزمة الاقتصادية على مصر وكيف أثرت على الأوضاع الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة. وما مدى هذا التأثير، وكيف واجهتها الحكومة المصرية، وإلى أي حد وصل تأثير النواحي الاجتماعية، وما مردود تلك الأزمة في الجوانب الثقافية. وحيث كانت الأزمات الاقتصادية من السمات الأساسية المميزة للتاريخ بصفة عامة، وللتاريخ المصري بصفة خاصة هذا لأن النشاط الاقتصادي يخضع خطه البياني للصعود والهبوط بصفة دائمة، والانتقال من الرخاء إلى الكساد والعكس.

ورغم أن هناك العديد من الأبحاث السابقة التي كانت تدور حول هذا الموضوع من خلال نقاط فرعية منة، فإن الدراسة ركزت على تطور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ركزت على جهود الدولة لمحاولة حل تلك الأزمة، وذلك باتباع المنهج الموضوعي طرق التحليل الإحصائي ومن أهمها استخدام نسب التغير والنسب المئوية.

